جامعة الدول العربيّة
المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم
مكتب تنسيق التعريب
الرباط

اللِّسان العربيّ

دوريّة متخصّصة محكّمة نصف سنويّة تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط
التابع للمنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم

العدد : 74

مطبعة ومكتبة الأمنية ش.م.م
IMPRIMERIE LIBRAIRIE OMNIA s.a.r.l

الإيداع القانوني : 1964/13
الرقم الدولي : ISSN : 0258 -3976
تصميم الغلاف : أحمد جاريد
الطبعة : 2014

المدير المسؤول

أ. د. عبد الفتاح الحجمري

مسؤولة التحرير

أ. إيمان محمد كامل النصر

العنوان :82، زنقة وادي زيز – أكدال – الرباط – ص.ب : 290 (المملكة المغربية)

الفاكس : 05.37.77.24.26 (212) / الهاتف 61.59.02.30 06 (212)/05.37.77.24.22 (212)

الموقع على الشابكة (الإنترنت) :www.arabization.org.ma

البريد الإلكتروني : bca.alecso@gmail.com/bca@arabization.org.ma

أعضاء المجلس العلمي للمكتب

أ.د. مروان المحاسني : رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا.

أ.د. عبد الكريم خليفة : رئيس مجمع اللغة العربية الأردني/الأردن.

أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح : رئيس المجمع الجزائري للغة العربية/الجزائر.

أ.د. علي أحمد محمد باكير بابكر : رئيس مجمع اللغة العربية/السودان.

أ.د. دفع الله عبد الله الترابي : رئيس الهيئة العليا للتعريب/السوادان.

أ.د. عز الدين ميهوبي : رئيس المجلس الأعلى للغة العربية/الجزائر.

أ.د. محمود أحمد السيد : نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق/سوريا.

أ.د. محمد محمد الجوادي : عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة/ مصر.

أ.د.مصطفى عبد السميع محمد : مركز البحوث التربوية والتنمية/مصر.

أ.د. زيد إبراهيم العساف : مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر/ سوريا.

أ.د. عبد الفتاح الحجمري : مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط/المغرب.

أ.د. عبد اللطيف عبيد : أستاذ باحث – المعهد العالي للغات/تونس.

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث الرصينة المتعلقة بقضايا اللغة العربية والتعريب والترجمة والمصطلح، المحررة باللغة العربية.
- التقيّد بالمعايير العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، والحرص على التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
- ترسل البحوث إلى المكتب، مطبوعة ومصححة، مسجلة على أقراص حاسوبية ليزرية أو بالبريد الإلكتروني.
- تنشر البحوث في المجلة، بعد أن تخضع للتحكيم من قِبَل لجنة تحكيم من ذوي الاختصاص، للبت في مدى صلاحيتها للنشر، ولا تُرَدُّ البحوث إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- يشترط في البحث أن لا يكون قد نشر أو قُدّم للنشر في وسيلة نشر أخرى، ويجوز للباحث أن ينشر بحثه في مكان آخر، بعد نشره في اللسان العربي، بشرط أن يشير إلى ذلك.
- يجب أن تكون الصوّر والجداول واضحة إذا وجدت في البحث.
- الآراء والمعلومات الواردة في البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر – بالضرورة – عن وجهة نظر المنظمة ومكتبها بالرباط.
- يسمح باستعمال المواد المنشورة في المجلة، بشرط الإشارة إلى مصدرها.
- ترتيب البحوث يخضع لاعتبارات فنية.
- يرسل الكاتب الذي لم يسبق له الكتابة في المجلة مع بحثه سيرته الذاتية والعلمية وعنوانه.

محتويات العدد

- افتتاحية 11

- نحو خطة لإنجاز القاموس العربيّ التاريخيّ

أ.د. عبد العلي الودغيري 15

- حوسبة المعجم التاريخيّ للغة العربيّة

د. المعتز بالله السعيد..... 57

- منهجية التحقيق في الدراسات القرآنية-كتب القراءات نموذجاً

د. محمد حسان الطيان 113

- نماذج من الشواهد اللغويّة في معجم لسان العرب

أ. أحمد بن عجمية..... 167

- التعدد اللغويّ بالمغرب: الوظائف والحدود

د. مبارك ربيع 187

- بعض مفاهيم المدرسة الخليليّة الحديثة وآثارها الإيجابيّة في تعليم اللغة العربيّة

د. مبارك تريكي 201

- المناسبة بين الاسم والمسمى في الدرس اللغويّ العربيّ

د. إدريس بن خويا- أ. فاطمة برماتي..... 235

- عن سمـة التأنيث ونظريّـة الصرف الموزَّع

د. كمال الساقي 255

- أنشطة المكتب 277

- قائمة المعاجم الموحّدة 283

افتتاحيّة

تنويعاتٌ حولَ السّؤال اللّغوي

يتضمّن هذا العَدد الجديدُ من مجلّة **اللّسان العَربي** جُملة من الأبحاث العِلمية تهتمّ، في مُجملها، بتحليل قضايا مُعجمية ولغويّة ونحويّة وصرفيّة؛ هي أبحاث تتسِم بالرّاهنية وتُغني حقل البحثِ في اللغة العربية وتحليل بنياتها التركيبيّة والثقافيّة.

بهذا الإصْدار، يُسَاهم مكتب تنسيق التّعريب في تنويع مَدارات التّفكير حول سؤال اللّغة ومرجعيته لدى المؤرخ والمحقّق واللّغوي والأديب بغاية الاقترابِ من بلْورة رؤى مُتجانسة منهجيّا، واقتراح تقويم نقديّ وعلميّ لتفاعلِ اللغة مع الفكر والمُجتمع.

من هذا المنْظور، تعتبر الأبحاث التي يتضمّنها هذا العدد إضافة نوْعية تعزّز مدار الدراسة اللغوية العربية وتفتحُها على آفاق نظرية وتطبيقيّة في غاية العمق والغنى ، حين تروم إعادة النّظر في قضايا معجمية ولُغوية تحظى باهتمام المهتمين بتاريخ اللّغة العربية وحوْسبة مُعجمها التاريخي، مثلما تروم الاهتمام بانفتاحِ منهجيةِ التّحقيق في الدراسات القرآنية على مُستجدات المكتبة الرّقمية وأثرها في تحقيق النّصوص عموما، وتيْسيرِ البحث في المصادر والمراجع. كما تهتمّ أبحاث أخرى بتحْليل وظائف الشّاهد الشّعري وقضايا تعلّم اللغة العربية في ضوء بعض مفاهيم المَدرسة الخليليّة، وفهمِ بعض آليات التأنيث ونظرية الصّرف الموزع ...

تُجمع الأبحاث المنشورة في هذا العدد على أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية وثقافية بِأبْعاد إنسانية متشابكة تمسّ قيمَ الهُوية وإرْغامات الاقتصاد والتّعليم والإعلام... وغيرها من القطاعات. لقد توسّعت دائرة المنشغلين بالشّأن

اللّغوي في العالم العَربي، وتوسَّعَتْ مداراتُ البحث عند اللغويين واللّسانيين والمُعجميين والبلاغيين، وتناسلت الجمعيات المُدافعة عن اللّغة العربية والمُختبرات المُهتمة بشؤونها التّركيبية والدّلالية ؛ بل إنها، قبْل هذا وذاك، شأنٌ سياسيّ يحتاج لتخطيط وتدبير مُتماسك ومُنسجم مع توجهات الأمة والدّولة، وقادر على الدخول في غمار "التنافسية اللغوية" مع لغات "أجنبية" لها أيضا تاريخٌ ونظام ومبرراتُ استعمالٍ.

معنى هذا أن كلّ المجتمعات متعددة لغويا وثقافيا، ولا يُمكنها أن تبْني هُويتها بمعزل عن التّواصل مع المُجتمعات واللّغات في عصرِ عوْلمة لا يعترف بحدود الأوطان والفضاءات، وأن النهوض باللغة مشروعٌ دائمٌ ومتواصل، على العربية والبحث اللّغوي العربي أن يسايرا فيه المُواصفات العالمية في الإنتاج المعجمي المختصّ، وفي إغْناء المُحتوى العربي على الشابكة وإنشاء البنوك المصطلحية الآلية، وتشجيع التّرجمة بغاية نقلِ المعارف والانخراط المُنتج في النظام اللّغوي العَالمي، وهو انخراط متأصّل في الثقافة والحضارة العربية منذ عصور بعيدة في التاريخ.

ما فتئ موضوعُ تطْوير البُنوك المُصطلحية العَربية يَحظى باهتمام اللّغويين والمُعجميين والمُنشغلين بهنْدسة اللغة العربية آليا، وإنتاج البرمجيات الذكية لتعليمِها وتعلّمها، ورغم ذلك، يبقى هذا الاهتمام بِحاجة ماسّة لتطوير برمجيات خاصة بإنشاء قواعد البيانات والمعالجة الآلية للنّصوص تحريرا وتصحيحا، هذا فضلا عن تطوير استعمال تطبيقات حاسوبية خاصة بالتدقيق النّحوي والإمْلائي والصّرفي إعرابا وتركيبا.

ولتذليل بعض صُعوبات وعوائق ارتياد المُصطلحية الآلية المتخصِّصة، يواصل مكتب تنسيق التعريب بلورة مشروعه الطموح المتعلق بإنشاء مَرْصد للغة العربية وتعزيز بنك المصطلحات، ومُتابعة تخزين المعاجم الموحّدة في قاعدة

البيانات بإدخال المزيد من النجاعة على نظامه المعْلوماتي، والبحث عن شراكات عِلمية مع بنوك مُصطلحية عربية ودولية، وتبادل المعلومات مع المجامع اللغوية العربية والأكاديميات المُتخصصة ؛ ونحن على وعْي تامّ بالصعوبات الجمّة التي تواجهنا في هذا المسْعى، لكننا مؤمنون بأملٍ منشودٍ، هو أيضا أملُ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وهي تُثري أفُقَ البحث العَربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم بأدلّة مرجعية وخطط تنفيذية مُتخصصة من شأنها أن تُيسّر اكتساب وإنتاج المعرفة في مختلف أرجاء الوطن العربي من مشرقه إلى مغربه.

والله الموفق.

أ.د عبد الفتاح الحجمري

نحو خطةٍ لإنجاز القاموس العربي التاريخي
في ضوء التَّجربة الفرنسية

أ.د. عبد العلي الودغيري
جامعة محمد الخامس ـ الرباط

- 1 -

في البداية لا بد من تأكيد معلومة واضحة، وهي أنه لا توجَدُ وصفةٌ جاهزةٌ أو طريقةُ استعمالٍ واحدةٌ صالحةٌ في كل حالٍ لإنجاز أيِّ قاموس تاريخيّ لأيّة لغة من اللغات. والسببُ بسيطٌ وواضحٌ أيضاً، وهو أنه لا يوجد هنالك نوعٌ واحد من القواميس التاريخيّة أو صيغةٌ موحَّدة لها، وإنما هي أنواعٌ يختلفُ بعضُها عن بعض في أمور كثيرة : في حجم مدوَّنتها وكيفيّة تَكوينِها ومصادرها وعدد مداخلها، وفي نوعيّة الألفاظ والمداخل المؤرَّخ لها، وفي الفترة الزمنية المُراد التأريخ لألفاظها، وفي طريقة التأريخ لهذه الألفاظ، وتعريفها وترتيبها، ونوعِ المعلومات المطلوبةِ وقَدرِها وطريقةِ صياغَتِها وتَنسيقِها. وليس هذا فقط، بل هناك تفاصيل أخرى لا بد من معرفتها القَبلية كمعرفة الهدَف من تأليف هذا القاموس أو ذلك، ومعرفة جمهور القراء، الذين يُوَجَّه إليهم، ومُستواهم المعرفي والعلمي، وتحديد مقدار حاجَتهم ومَدى استفادتهم من هذا النوع أو ذاك، إلى غير ذلك من الأمور التي تتحكَّم في تحديد التصوُّرات الخاصة بكل قاموس.

إذن، تحديدُ الخطة المُناسِبة لإنجاز أيِّ قاموسِ تاريخيّ لأيّة لغةٍ من اللغات، معناه: تحديدُ نوع هذا القاموس الذي يُرادُ صُنعُه بكلِّ ما يُطلَبُ فيه من مُواصفاتٍ وما يَرميه من أهدافٍ. وإذا كان «***وضع قاموس يؤرِّخ لمعجَم اللغة***

العربيّة»، هو الهدف العام الذي لا نختلف عليه، نحن الذين تجمعُنا الرغبةُ في أن يكون للعربية قاموسٌ على هذا النحو أو ذاك مما يوجَد في عدد من اللغات الأخرى، فإن ذلك وحده لا يكفي لرسم ملامح هذا القاموس الذي نريده ولا لمعرفةِ شكله وتحديدِ مُواصفاته ونوعيَّته وحَجمه ومضمونه ومادته المعجميّة وكيفية بنائه وصياغته. إذ نحن أمام موضوعٍ واسِعٍ وعنوانٍ فَضفاضٍ يحتاجُ إلى زيادة تدقيقٍ وتوضيح، ولاسيما أن الأمر يتعلق بمعجم لغةٍ هي وِعاءُ حضارةٍ من أكبر حضارات البشرية تَجرِبةً وغِنىً وثَراءً وعُمقاً تاريخيّاً وامتداداً جُغرافياً وغَزارةَ تُراثٍ وعلمٍ وثقافةٍ. وهذا وحدَه يُشكِّل عِبئاً كبيراً لا يُقارَنُ بالأعباء التي يتحمَّلُها مَن ينهضُ بإنجاز أيِّ قاموسٍ آخر من بقيّة القواميس المُؤرِّخة للُّغات ذاتِ الأعمارِ القصيرة والتجارِب المحدودة.

لكن هذا الذي قُلناهُ عن اختلاف القواميس والخُطط، لا يعني أن كلَّ القواميس التاريخية الموجودة أو المُمكِنة، ليس بينها إلا صلةُ الاختلاف. بل الحقيقةُ هي أن كلَّ القواميس التاريخيّة، لكي تدخل تحت هذا الوصف، لا بدَّ أن تكون لها أيضاً نُقَطُ التقاءٍ في أرضية مُشترَكة، أي: قَدرٌ من العناصر التي تجمَعُها تحت عنوانٍ واحدٍ. وبعد هذا الجِذع المُشترَك تظلُّ هنالك مساحةٌ واسِعةٌ للتبايُن والاختلاف اللذين من أجلهما تتفرَّعُ الأنواعُ.

وما نَعنيه بالجِذع المُشترَك، هو كلُّ ما يدخل تحت تعريف «القاموس التاريخيّ للغة» من عناصر، بعضُها يُعتبرُ جزءاً من المُكِّونات الأساسية لمفهوم مصطلح «قاموس» (من مدونة وترتيب وتعريف)، وبعضُها يُعتبرُ جُزءاً من مكوِّنات مصطلح «تأريخ». ورغم أن مفهوم « التأريخ» نفسه ليس من المفاهيم المُحدَّدة بدِقَّةٍ بين أصحاب الاختصاص، كما سنرى، إلا أن كلّ عملٍ حقَّقَ الحدَّ الأدنى من عناصر ذلك المفهوم، اعتُبِرَ داخلاً تحت عنوان: القاموس التاريخيّ.

أما المُختلَفُ فيه، مما تجاوزَ سَقفَ هذا القاسِمِ المُشتركُ، فهو عبارةٌ عن تجارِب واجتهاداتٍ تختلفُ ـ في درجات نُضجِها واكتِمالها ـ باختلاف نظَر

أصحابها من مؤرِّخي معاجم اللغات. ولنَقِف لحظةً عند التجربة الفرنسيّة على سبيل المثال، لنلاحظَ أن النماذِج التي يُمكنُ إدراجُها تحت عنوان «القاموس التاريخيّ» كثيرةٌ لكنها غيرُ متساويّة ولا مُتكافِئة في قيمتها ودرجةِ نُضجها وتطوُّرها. ويمكنُنا أن نعتبر أن الحلَقةَ الأولى في سلسلة القواميس التاريخية الفرنسية هي تلك المُتمثِّلةً في كتاب جيل ميناج Gilles Ménage الذي طبع سنة 1650م بعنوان *:«أصول اللغة الفرنسية*: Les origines de la langue française)، ثم طُبِع سنة 1694م (عامَين بعد وفاة صاحبه) ضمن مجموع يحمل عنوانَ: *«القاموس الإيتيمولوجيّ أو أصول اللغة الفرنسيّة*: Dictionnaire étymologique ou Origines de la langue française». وفيه حاول المؤلفُ أن يبحث عن أصول الكلمات الفرنسية بإرجاعها إلى اللاتينية الشعبية واليونانيّة ومختلف اللغات الرومانسيّة واللهجات الإقليميّة. فحين ذكر كلمة abricots على سبيل المثال ـ وقد أوردها بهذه الصيغة على طريقة الجَمع ـ بحَثَ عن أصلها في اليونانية ومنها أخذَتها العربيةُ التي أعارَتها بدورها للإسبانية، ومن هذه الأخيرة أخذَتها الفرنسيّةُ، وعن الفرنسيّة استعارَتها الإنجليزيّةُ. وتتبَّعَ صيغَها المختلفة في كل هذه اللغات. ومن المعلوم أن البحث في الأصول الاشتقاقية والتأثيلية (الإيتيمولوجية) للألفاظ (ويدخل تحته مقارنةُ هذه الألفاظ بألفاظ لغاتٍ أخرى ذاتِ علاقةٍ)، هو عُنصُرٌ أساسيٌّ من العناصر المُكوِّنة لمفهوم «التأريخ المعجميّ». ولقد اعترفَ المعجميّون المتأخِّرون بقيمة العمل الذي قدَّمه ميناج في هذا الجانب، ونوَّهُوا به كثيرًا. وفي مقدمة هؤلاء اللغويُّ الفرنسيُّ الشهير أوسكار بلوخ الذي شهد له بالفضل، فقال في جملة ما قاله عنه: «لقد قدَّم حول التاريخ الخاصِّ لعدد من الكلمات معلوماتٍ ثمينةً ربما تمَّ إهمالُ الكثير منها بحُكم القصور في معلوماتنا. ولذلك قُمنا نحن، في مواضعَ كثيرة من كتابنا هذا، بالتَّنويه مراراً بكل ما له فضلٌ فيه»[1].

1 – من مقدمة بلوخ (Oscar Bloch) لقاموسه: Dictionnaire étymologique de la langue française

وبعد هذا الكتاب كانت هنالك قواميسُ فرنسيةٌ تَأثيليةٌ كثيرة[2]، لكن يهمنا أن نقف عند محاولة مُتَميِّزة في القرن الثامن عشر الميلادي جاءت على يد أحد اللغويّين المشهورين في ذلك الوقت وهو : ج. ب. لاكورن دي سانت بالاي J.B. La Curne de Sainte Palaye (ت1781م) صاحبُ القاموس المعروف باسم: (*القاموس التاريخيّ للفرنسيّة القديمة*: Dictionnaire historique de l'ancien français) الذي تأخَّرَ طبعُه إلى سنة 1876م، أي مدةً تقرُب من قرنٍ بعد وفاة صاحبه. ومع أن هذا الكتاب الذي يُعتبَر أولَ قاموسٍ فرنسيّ تظهَر في عنوانه عبارةُ «قاموس تاريخيّ»، لم يؤرِّخ للألفاظ بذكر سنواتِ ظهورها أو مراحلِ تطوُّرها، إلا أنه فعَلَ ما يُشبه ذلك بحِرصه على ذكر أقدم المصادر والمؤلَّفات التي أوردَت اللفظَ، والإتيانِ بالشواهدِ النَّصيّة المنسوبة لأصحابها التي تُثبِتُ الفترةَ التقريبيّة لاستعمال هذا اللفظ أو ذاك في اللغة الفرنسيّة. هذا إلى جانب اهتمامه بذكر الصيَغ المختلفة التي وردَت لكل لفظٍ من الألفاظ وأصولِها الاشتقاقيّة. وهذه العناصرُ كلُّها هي التي أعطت قيمةً كبيرةً للكتاب، فأصبح مصدراً أساسياً من المصادر التي اعتمدَها وعوَّلَ عليها مَن جاء بعدَه من المعجميّين الفرنسيّين.

أما القرنُ التاسِع عشر الميلاديّ، الذي كانَ بحقٍّ «قرنَ القواميس» كما قال ببيرُ لاروسُ[3]. فقد ازدهرَت فيه الصناعةُ القاموسيّةُ بصفة عامةٍ ازدهاراً لا مثيلَ له[4]، ولاسيما في فرنسا التي كانت تَعيشُ أوجَ ثورتها في كل المجالات، ومنها

---

2 – ومن أقدمها كتابٌ ظهرَ في حياة جيل ميناج (أي سنة 1661م) بعنوان: L'Étymologie de plusieurs mots Français لصاحبه الأب فيليب لاب Philippe Labbe (ت 1666 أو 1667م).

3 – ذكر ذلك في مقدمة قاموسه الموسوعيّ الصادر ما بين 1866 و1876م بعنوان : Dictionnaire universel du 19ème siècle. وراجع : Jean Pruvost في كتابه : les dictionnaires de la langue française ص 3 .

4 – ذكر اللغوي الفرنسي الشهير برنار كيمادا في أطروحته التي نشرها سنة 1968م بعنوان : Dictionnaire du Français moderne (1539 – 1863)، أنه خلال المدة الفاصلة ما بين ظهور قاموس Dictionnaire français- latin الصادر سنة 1539 من تأليف Robert Estienne وصدور الجزء الأول من قاموس إميل ليطري Dictionnaire de la langue française سنة 1863م، ظهر بفرنسا حوالي ثلاثة آلاف عنوان أصلي من عناوين القواميس المختلفة . راجع: كتاب جون بروفُست (ص: 4) المذكور في الهامش السابق.

المجال اللغويّ[5] والمعجميّ، وفيه أصبح «موضوعُ القاموس التاريخيِّ مَحَلَّ اهتمامٍ كبير لدى الرأي العام »[6]، ليس في فرنسا وحدها، ولكن في بلدانٍ أوروبيّة أخرى أيضاً، مثلَ ألمانيا وأنجلترا. وأما في فرنسا على وجه الخصوص، فقد ظهَرت محاولاتٌ كثيرةٌ يمكن ـ بشكل أو بآخرـ اعتبارُها داخلةً في المفهوم الواسع للقاموس التاريخيّ. وسنذكر منها أربعةَ كُتُب لها أهميةٌ خاصةٌ، وبعضٌ من هذه الأربعة كان يُمثِّل بحقٍّ تطوُّراً ناجِحاً في موضوعه:

أما الكتابُ الأولُ فهو القاموسُ الذي أصدره سنة 1839م كلٌّ من فرانسوا نويل ول.ج. كاربُونتيي بعنوان: «*القاموس الإيتيمولوجيّ النَّقديّ والتاريخيّ* ... Dictionnaire étymologique ,critique, historique...». وهذا الكتاب الذي يُعتبَر ثانيَ قاموسٍ لغوي فرنسي يَحملُ في عنوانه عبارةَ «قاموس تاريخيّ»، حاولَ أن يجمع بين التَّأثيل المعجميّ والنقد والتاريخ والأدب والنوادر والحكايات. وهو إن لم يصل إلى مرحلة وضع تواريخَ محدَّدةٍ لظهور الكلمات أو تطوّرها، إلا أنه تأثَّر إلى حدٍّ كبير بطريقة جيل ميناج وسانت بالاي مع نوعٍ من الإيجاز، إذ اكتفى بذكر أصول الكلمات والشواهد النَّصِّية المُختارة من كبار الكُتّاب لاستعمالها، مُعتَبِراً أن ذلك في حدِّ ذاته نوعاً من الاهتمام «بجانبها التاريخيّ ومرحلة دخولها إلى اللغة الفرنسية، وظروف حياتها قبل أن تتبنّاها هذه اللغةُ بصفة تامة»[7].

وأما الكتابُ الثاني، فكان أكثرَ عُمقاً وتخَصُّصاً من السابِق، وهو القاموس الذي أصدَرَته الأكاديميّةُ الفرنسيّةُ بعنوان: «*القاموس التاريخيّ للغة الفرنسيّة*:

5 – من فضائل الثورة الفرنسيّة (أواخر القرن الثامن عشر) على اللغة الفرنسيّة أنها صَمَّمت أكثرَ من أيِّ وقت آخر على توحيدها وفرض استعمالها في كل أجهزة الدولة وخاصة في التعليم ومحاربة كلِّ اللهجات واللّغات الإقليمية، وهذا ما أدى إلى تشجيع العلماء والمؤسسات العلمية على خدمة اللغة الفرنسية الفصيحة (لغة الأدب والثقافة والإدارة والتعليم) حتى يكتمل استقلالُها نهائياً عن اللغة اللاتينيّة، ويتمَّ أيضاً تعميم أفكار الثورة ومبادئها.

6 – مقدمة قاموس ليطري الآتي الذكر.

7 – من مقدمة الكتاب.

Dictionnaire historique de la langue française». وهو ثالثُ عملٍ فرنسيّ يحملُ في عنوانه عبارةَ «قاموس تاريخيّ». ولكنه للأسف لم يصدر منه سوى أربعة أجزاءٍ (ما بين سنتَي 1865 و1894م) اقتصَرَت كلُّها على معالجة الحرف الأول من الأبجديّة الفرنسيّة[8]. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا القاموس لم يصل إلى مرحلة النَصِّ على تواريخ محدَّدة أو تقريبية لظهور الألفاظ ومعانيها المختلفة، ولكنه سار على منوال قاموس سانت بالاي، في العناية بذكر المصادر المعجمية القديمة التي ورَدَت فيها من قبلُ، والشواهدِ والنصوص التي تُؤرِّخُ للمرحلةَ التقريبيّة التي استُعمِلت فيها الكلماتُ، مع اهتمامٍ ملحوظٍ بالصيغ القديمة للكلمة. ففي معالجته لكلمة (abaisser) ـ مثلاً ـ يذكر ثمانيَ صيغٍ قديمة لهذا الفعل أوردَها سانت بالاي (ق18م)، وصيغةً أخرى ذكرَها قاموسُ روبير إتيان سنة 1539م، وقاموس نيكو سنة 1606م، وصيغةً أخيرة (abbaisser) أقرَّها قاموسُ الأكاديمية سنة 1694م.

والكتابُ الثالث هو القاموس الشهير الذي أصدرَه إميل ليطري ما بين 1863 و1872م بعد مدةِ اشتغالٍ دامَت حوالَي ثلاثين عاماً. وكان المؤلفُ في البداية قد اختارَ له عنوانَ: «*القاموس الإيتيمولوجيّ الجديد للغة الفرنسيّة*: Nouveau dictionnaire étymologique de la langue française»، إلا أن الناشر السيد هاشيط اقترحَ عنواناً آخر وهو[9] :«*القاموس التاريخيّ والنَّحويّ للغة الفرنسية*:Dictionnaire historique et grammatical de la langue française»، فكان بذلك رابعَ قاموس فرنسي يَحملُ في عنوانه عبارةَ (قاموس تاريخي). لكنَّ الذي حدَثَ فيما بعدُ، هو أن الكتاب طُبِعَ بعنوانٍ آخر وهو: «*قاموس اللغة الفرنسية*:Dictionnaire de la langue française». وأهميةُ كتاب ليطري بين سلسلة القواميس الفرنسيّة والأوروبيّة عموماً، كبيرةٌ ومعروفة، ليس فقط بسبب ما تضمَّنه من مادة معجمية مَوثوقٍ بها عند العلماء، ولكن أيضاً بسبب

8 – توقف المنشورُ من الكتاب عند كلمة (azyme).

9 – انظر: محاضرة ليطري:? Comment j'ai fais mon dictionnaire، مرجع مذكور.

الخطوات الجديدة التي أضافَها إلى الصناعة القاموسيّة، ومنها حُسنُ تَنسيقه وترتيبه للمعلومات المُضَمَّنة في تعريفات المداخل المعجميّة، وكونُه أولَ قاموس فرنسيّ يُعنَى عنايةً متميِّزةً بالجانب التاريخي لظهور الألفاظ وتطوُّر دلالتها واستعمالها، وتخصيصه فقرةً لذلك مُنفَصِلةً عن تلك المتعلِّقة بالجانب التأثيليّ والاشتقاقيّ، فضلاً عن اهتمامه بسياقات الاستعمال المختلفة والشواهد النَّصِّية. هذا فضلاً عن المقدمة الضافية المعمَّقة التي قدَّمَ بها لهذا القاموس، وشرحَ فيها شَرحاً جيداً الجوانبَ المفيدة لوجود العنصُر التاريخيّ في القاموس اللغويّ، ومنها أنه يُوظَّفُ لفهم طريقة الاستعمال[10]. ولقد تحدثَ المؤلفُ عن تجربته في وضع هذا القاموس[11]، ومما وردَ في ذلك أن أحد المهتمِّين من الإنجليز اتصَلَ به وطلبَ منه ـ وهو في المراحل الأولى من عمليّة التأليف ـ أن يُبيِّن له الخُطةَ التي اتَّبَعها في إنجاز قاموسه من أجل الاستفادة منها في وضع قاموس تاريخي للغة الإنجليزية. وليس مُستبعَداً أن يكون هذا الشخصُ الذي رغبَ في الاستفادة من تجربة ليطري واحداً من الذين اشتَغلوا بتأليف قاموس أكسفورد الشهير[12].

وتقوم خُطَّة قاموس ليطري على العناصر الخمسة التي رَتَّبَها على النحو الآتي:

الأول: ذكر الكلمات / المداخل مُرتَّبةً ألفبائيّاً، وقد استقاها أساساً من مدوَّنة قاموس الأكاديمية الفرنسية الصادر عام 1694م، مع إضافة ما هو

10 – يقول في مقدمة الكتاب : «قد يعتقد بعضُ الناس، أن القاموس الذي يتدخَّل فيه التاريخُ هو عمل موجَّه للفئة المتبحِّرة في العلم. وهذا غيرُ صحيح، فالتبحُّر العلمي l'érudition ليس موضوعًا أو هدفاً في ذاته، ولكنه أداةٌ. وما نَجنيه من الجانب التاريخيّ هو أننا نوظِّفه من أجل استكمال طريقة الاستعمال التي عادة ما تكون فكرةً محدودة جدا..... وهكذا فإن القاموس التاريخي هو المِشعلُ الذي يُضيءُ الاستعمالَ، ولا نلجأ إلى التبحُّر (أو التدقيق العلمي) إلا من أجل الوصول إلى خدمة اللغة».

11 – محاضرة ليطري بعنوان : Comment j'ai fais mon dictionnaire ?

12 – بدأ العملُ في جمع مادة قاموس أكسفورد منذ حوالي 1857م، ولكن نشره لم يبدأ إلا سنة 1878م، وقد أشرف جيمس موري James Murray (1837 - 1915) على تحرير القسم الأول من الكتاب، ولم يكتمل صدورُه إلا سنة 1928م.

مُستعمَلٌ وشائعٌ من ألفاظ العلوم والفنون والصنائع الموجودة في الحياة العَمَلية.

الثاني: النَّصُّ على طريقة نُطقها الصحيح[13]، وذكرُ مَقُولتها النحوية (اسم ـ فعل ـ أداة ـ صفة ...الخ)، وجِنسها (مذكّر، مؤنث) وعددها (مفرد، جمع ..).

الثالث: ذكرُ المعاني المختلفة للكلمة مُرَقَّمَةً ومرتَّبة ترتيباً خاصاً بتقديم المعاني الأصليّة على الفرعيّة، والحقيقيّةِ على المَجازيّة، والعامة على الخاصة والاصطلاحيّة. مع ذكر الأمثلة والشواهد على طريقة تركيبها وكيفية استعمالها مأخوذةً من كتابات المؤلفين الكلاسيكيّين (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر).

الرابع : ذكرُ تواريخ ظهور الكلمات. وهي تواريخ تقريبية يَكتفي فيها بالإشارة إلى القرن الذي ظهَرت فيه وليس إلى السنة كما سنجد في القواميس التاريخيّة اللاحِقة. فكلمة (abricot) مثلاً يؤرِّخ ليطري لظهورها في اللغة الفرنسية بالقرن السادس عشر الميلادي.

الخامس: العنصرُ الاشتقاقيّ التأثيليّ، بذكر أصول الكلمة ومَصدرها (إغريقيّ ـ لا تينيّ ـ عربيّ ... الخ). فكلمة (abricot) مثلاً، يَذكُر أنها دخلت إلى الفرنسيّة عن طريق الإسبانيّة (albaricoque) التي أخذَتها بدورها عن العربيّة (البرَقوق)، والعربيّةُ أخذَتها عن اليونانيّة، وأن الكلمة العربيّة استعارَتها أيضاً بقيةُ اللغات الرومانية (كالإيطاليّة :albircoca / albercoca ـ والبرتغاليّة : albricoque).

وهذه العناصر الخمسةُ المُعتَمَدَة في قاموس ليطري، هي نفسُها التي أصبحت منذ ذلك التاريخ مُكوِّناتٍ أساسيةً للتعريف في القاموسية الحديثة والمعاصرة.

13 – فكلمة (abricot) مثلا تُنطق: ab –ri – ko بإهمال حرف (T)، وفي كلمة (cafard) ينبّه إلى أن حرف (d) لا يُنطق.

ومن الصفات الحميدة للسيد إميل ليطري اعترافُه بفضل السابقين عليه في إنضاج فكرة تأليف قاموس تاريخيّ للغة. يقول في مقدمة كتابه (ط. 1872م) : «لم أكُن أنا أولَ من فكَّر في إدخال التاريخ إلى قاموس اللغة الفرنسيّة. فقد سبَقَ لفُولطير أن اقترحَ عملاً من هذا القبيل، ناصِحاً باستقاءِ الاستشهادات من نصوص الكُتّاب الكبار، عوضَ الإتيان بها بطريقة اعتِباطية. والأهمُّ من ذلك أن السيد (جِينين)[14] ـ وهو الرجل المُغرَم باللغة القديمة ـ كان يُوصي بالعمل من أجل السَّير في اتجاه الوصول إلى هذه اللغة القديمة بكل إرادةٍ وتَصميم، وتَحدِّي كلِّ قوةٍ تقفُ في سبيل ذلك. وقد تبنَّيتُ فكرتَيْ كلٍّ من فُولطير وجِينين، وعملتُ على وضع خُطَّةٍ غيرِ مسبوقةٍ خاصةٍ بي. **فكنتُ أولَ من عملَ على إخضاع القاموس للتاريخ من كلِّ ناحية**. وعَزمتُ على تنفيذ العمل مُعتَمداً على ما لديَّ من قُدرةٍ وتُؤَدَة، وما قد يكون لي من حظّ سعيد...». ثم إنه بالإضافة إلى استفادته من نصائح فُولطير وجِينين، أشارَ إلى اطلاعه على تَجربَتين أُخرَيَين مُتزامِنتَين مع فترةِ عمله في قاموسه، هما:

1) المَلازِمُ الأولى من «*القاموس التاريخيّ للأكاديميّة الفرنسيّة*»، وهي ـ إذ ذاك ـ عبارةٌ عن فَصلةٍ تشتملُ على الكلمة الأولى من حرف (A) ظهَرَت قبل اكتمال الجزء الأول المطبوع سنة 1865م.

2) الأجزاء الأولى من القاموس التاريخيّ الألمانيّ الذي كان يشتغلُ بتأليفه الأخوان غريم (جاكُوب وويلهيلم) منذ سنة 1838م[15].

---

14 – François Génin (1803 - 1856) مؤلف كتاب بعنوان : Des variations de langage français depuis le 12ème siècle، صدر سنة 1843م .

15 – عنوان هذا الكتاب هو: القاموس الألمانيّ (Deutsches WÖrterbuch)، وهو قاموس تاريخيّ للغة الألمانيّة، يُرجِع كلَّ كلمة إلى أصلها الإيتيمولوجي، ويتتبع تطورَها واستعمالاتها ودلالتها. ورغم أن العمل في الكتاب بدأ منذ سنة 1838م، فإن الجزء الأوّل منه لم يصدر إلا سنة 1854م. وخلال حياة المؤلفين لم يصدر من هذا القاموس إلا بضعة أجزاء. وهكذا عملت أجيالٌ بعدهما على إكمال عَمَلهما ولم ينتَه إلا سنة 1961م بصدور الجزء 32. وفي سنة 1957 بدأ العملُ في مراجعة جديدة لهذا القاموس، فلم يكمل إصدارُه في طبعته الجديـدة إلا سنـة = =

والكتابُ الرابع من قواميس القرن التاسع عشر التي اعتبَرناها ذاتَ أهمية خاصة في موضوعنا، هو الذي ألَّفه كلٌّ من أدُولف هاتسفيلد وأَرسين دارمستيتر، وطُبِع ما بين سنتَي 1890 و1900م بعنوان :«*القاموس العام للغة الفرنسيّة*: Dictionnaire général de la langue française». ورغمَ أن هذا الكتاب مُصنَّفٌ في العادة ضمن القواميس اللغويّة العامة، ولا يَحملُ في عنوانه كلمةَ «تاريخ» أو «تاريخيّ»، مثلُه في ذلك مثل *"قاموس أكسفورد للإنجليزية"*، و*"القاموس الألمانيّ"*، و*"ذخيرة اللغة الفرنسيّة"*، إلا أنه مع ذلك يُعتبَرُ خُطوةً جديدةً في مجال التأريخ المعجمي. فلأول مرةٍ في تاريخ القواميس الفرنسيّة، نجد كتاباً يُعنَى بوضع تواريخَ مُحدَّدةٍ بالسنوات للمداخل التي يُورِدُها. فكلمةُ (abricot) ـ مثلاً ـ التي اكتفَى ليطري سابقاً في التأريخ لها بالقول إنها من ألفاظ القرن السادس عشر، نجدُها في قاموس هاتسفيلد وصاحبِه يُؤرَّخُ لها بسنة 1547م، ويؤرَّخ لبعض مُشتَقاتها على النحو الآتي: abricotin — (1690) abricoté (16s.) abricotier — (1751). ويردُّ أصلَها إلى البرتغاليّة والإسبانيّة اللَّتين أخذَتاها من العربيّة، والعربيّةُ واللاتينيّة معاً أخذَتاها من اليونانيّة. وإذا كان ليطري يبدأ بشرح معاني الكلمة ويُتبِعُه بذكر تاريخها ويَنتهي بالناحية التَّأثيليّة، فإن هذا القاموس يَعكِسُ ترتيبَ هذه الأمور تَماماً، فيبدأ بتأصيل الكلمة واشتقاقها، وبعدها يذكر تاريخ ظهورها، وينتهي بذكر معانيها.

وهكذا، لن يحلَّ مطلعُ القرن العشرين، إلا وقد أصبح للفرنسيِّين تجربةٌ لا بأس بها في التأريخ لمعجم لُغتِهم استغرَقَت من الوقت حوالي ثلاثة قرون، إذا اعتبَرنا أن كتابَ جيل ميناج هو الخُطوةَ الأولى في هذا الدَّرب الطويل. وقد استفادَت الصناعةُ القاموسيةُ الأوروبيةُ بصفة عامة، والفرنسيّةُ خاصةً، من

= = 1965. ثم صدرت طبعة رقمية على القرص CD- Rom سنة 2004م. أما الأخوان غريم (Les frères Grimm) فقد توفي الأولُ منهما وهو (Wilhelm) سنة 1859م، والثاني وهو (Jacob) سنة 1863م.

نتائج البحوث والأعمال الكثيرة التي أُنجِزَت في الغرب خلال القرون الثلاثة السابقة (من السابع عشر إلى التاسع عشر) في علم اللغة التاريخيّ والمُقارِن، وخاصةً في مجال الإيتيمولوجيا وتَأثيل الألفاظ وتأليف القواميس الثُّنائيّة والمُتعدِّدة اللغات. وسيكون الكتابُ الصغيرُ الذي نشَرَه الفرنسيُّ أوسكار بْلُوخ وراجَعَه السَّويسري والتِر فُون وُرْتْبُرْغ سنة 1932م بعنوان: (القاموس *الإيتيمولوجيّ للغة الفرنسيّة*: Dictionnaire étymologique de la langue française) بدايةَ عهدٍ جديد في صناعة القواميس التاريخيّة الفرنسيّة التي سوف تأخذُ طُرُقاً ومسالكَ عديدةً ومتنوِّعة، إلى أن تَكتمل صُوَرُها وتِقنيّاتُها بصدور كلٍّ من *"القاموس التاريخيّ للغة الفرنسيّة"* (DHLF) (*1992*م) المعروف اختِصاراً باسم: *"روبير التاريخيّ"*، وقاموس: *"ذخيرة اللغة الفرنسيّة"* (*TLF*) (*1994*م). هذان الكتابان يمكن اعتبارُهما قمةَ التجارِب الفرنسيّة في هذا المجال، مقارنةً مع عددٍ من عناوين المحاولات الأخرى التي سيمرُّ بنا ذكرُها في الصفحات الآتية. إذ فيهما ستظهَر كلُّ العناصر المُكوِّنة لمفهوم «التأريخ» لمعاجم اللغات كما أصبح مُتعارَفاً عليها في هذه الصناعة الحديثة الفَتِيَّة.

ـ 2 ـ

الآن، لو أرَدنا، من خلال هذه التَّجربة الفرنسية الطويلة والغَنيَّة وغيرِها من التجارب الأخرى القديمة والحديثة، أن نبحث في أهم النُّقَط التي تكون سَبَباً في تنوُّع القواميس التاريخيّة فيؤدِّي ذلك إلى اختلاف خُطَط إنجازها، لوَجَدناها في الجملة لا تخرُج عن المحاور الآتية :

1 ـ تحديد أهداف القاموس التاريخيّ.

2 ـ تحديد مفهوم «القاموس التاريخيّ» أو«تأريخ» المعجم اللغويّ.

3 ـ المادة المعجميّة (نوعُها ـ كمِّيتُها ـ مصدرُها ـ عصرُها ـ مستواها الاستِعماليّ..الخ).

4 ـ المعلومات التي ينبغي أن تُقدَّم عن هذه المادة المعجميّة.

5 ـ صياغة المادةِ المعجميّة والمعلوماتِ عنها، وطريقة تَعريفها وترتيبها.

وهذه النُّقط الخمسُ هي التي تُنتِج مجموعةً من الأسئلة والإشكالات التي لا بُدَّ من حَسمها والقَطع فيها برأيٍ مُوحَّد بين أعضاء الفريق الذي يُوكَلُ إليه أَمرُ صناعة القاموس التاريخيّ للغة العربيّة.

1 ـ ففي مقدمة الأسئلة التي تقتضي ضرورةَ تحديدِ الإجابة عنها، لأجل تحديد التَّوجُّهات العامة لخُطّة الإنجاز، هناك السؤالُ عن أهداف هذا القاموس والفِئة التي يَتَوَجَّه إليها.

وتحديدُ الهدَف معناهُ: تحديدُ الغايةِ من تأليف القاموس، والفائدة المرجُوَّةِ منه. وإذا نحن قدَّمنا جواباً سريعاً فقلنا الآن:إن الهدَفَ العامَّ معروفٌ لدينا ـ كما ذكرتُ سابقاً ـ وهو وضعُ كتابٍ يُؤَرِّخُ لألفاظ اللغة العربيّة، وأن الفائدةَ المرجوّةَ هي باختصار تقديمُ خِدمةٍ خاصّة لا تُوفِّرُها أنواعُ القواميس اللغوية الأخرى، فإن هذا الجوابَ العامَّ وحدَه لا يَكفي لتحديدِ كلِّ الملامِح والمُواصَفات الدَّقيقة للقاموس الذي نُريدُه تَحديداً يُميِّزُه عن سِواه من أنواع القواميس التاريخيّة وهي كثيرةٌ كما رأينا. وإذن، لا بُدَّ من تَعميقِ السُّؤال: سُؤال الهَدَف، لإضافة سِماتٍ أُخرى تَزيدُ في توضيح الصُّورة والكَشفِ عما هو أَكثرُ خُصوصيّةً في شكل هذا القاموس المطلوب. ولا شَكَّ في أن كل واحدٍ من الأسئلة الكُبرى التي سيأتي ذكرُها تِباعاً، وما يَتَفَرَّعُ عنها من سُؤالاتٍ أخرى، سَيُقَرِّبُنا بطريقةٍ مُباشِرةٍ أو غيرِ مُباشِرةٍ، وخُطوةً خُطوةً نحو أخصِّ خصائصِ الغاية التي نسعى إليها ونَهدِفُ لتَحقيقها.

ويَرتَبِطُ بتحديد الهدَف والزِّيادةِ في توضيح الطريقِ إليه، تحديدُ الفِئة المُوجَّهِ إليها هذا القاموسُ. فهل نُريدُه قاموساً مُوجَّهاً لطبَقةٍ ضَيِّقة من القُرّاء

تنحَصِر في خاصَّة الباحثين والعلماء المُتَبَحِّرين الذين لا تُقنِعُهم الكلماتُ العامَّةُ والأَحكامُ المُرسَلةُ، وإنما يَجدون مُتعتَهم في الغَوص وراء أَدَقِّ التفاصيل في حياة ألفاظ اللغة العربيّة واستِعمالِها وما يدخُلُ عليها من تطوُّرٍ وتحوُّلٍ في النواحي كلِّها الصوتيّةِ والصرفيّةِ والتَّركيبيّة والدلاليّة، ويَسعون إلى التعمُّق في كلِّ شيءٍ مما يَتعلَّقُ بذلك، ولا يَذَرُون شاذَّةً ولا فاذَّةً إلا أَشبَعُوها فَحصاً وبَحثاً، وقَلَّبُوها ظَهراً وبَطناً، ولا يَطمَئِنُّون لقولٍ أو خَبَرٍ، أو تَحليلٍ أو نَظَر، إلا ما كان مُدَعَّماً بُحُجَّةٍ ومُرفَقاً بِشهادةٍ، ومُوثَّقاً بدليلٍ وليسَ أيّ دليلٍ ؛ أم نَريدَه مُوجَّها للفِئة الواسعة من المُثَقَّفين الذين لا يبحثون عن أدقِّ التفاصيل ولا يُعنَون بالجُزئِيّات، ولا يُلِحُّون في طَلَبِ الشاهِدِ والدليلِ، ولا وقتَ عندهم لكثرة المعلومات والتَّدقيقِ فيها، وإنما يَكفيهُمُ خُلاصةُ البحثِ وعُصارةُ النتائج، وصحةُ المعلومات، ولاسيما إذا صِيغَت في أوجَز عبارةٍ وأَبسَطِ تَركيبٍ؟

وتحديدُ فِئةِ القُرّاء تترتَّبُ عنه بالضرورة أَشياءُ كثيرةٌ، كتحديد حَجم الكتاب، والمادة اللغوية، ونوعية المعلومات وعناصِرِها وكَمِّيتِها، وصياغة التعريفات، واللغةِ الواصِفةِ، والمُصطلحات المُستخدَمة... وما إلى ذلك من الأمور الكثيرة التي سنراها في الصفحات الآتية.

2 ـ وبعد تحديد الهَدف، لا بُدَّ أَن يَأتيَ السؤالُ عن تحديد مفهوم «التأريخ»، أي التأريخ لألفاظ اللغة. ما المَقصُودُ به؟ وكيفَ يكونُ؟. وبالجواب عنه يَتحدَّد جُزءٌ مُهمٌّ من أهداف القاموس المُرادِ إنجازُه. ذلك أننا حين نقوم بجولة بين عدد من القواميس المَوصوفة ب «التاريخية» في عدد من اللغات الأجنبيّة، لن نجد عندها مفهوماً مُوَحَّداً ومُحَدَّداً لكلمة «تاريخ ».

فهل معنى «التاريخ» هو مجرَّدُ رصدِ الألفاظ المستعمَلة واستخراجِها من النصوص الواردةِ فيها والاستشهادِ على طريقة استِعمالها ودلالتها وصِغَتها باستحضار نُتَفٍ من تلك النصوص، على طريقة القاموس التاريخي لسانْت

بالاي والقاموس التاريخي للأكاديميّة الفرنسية، والجزء الصغير من *"المعجم التاريخيّ"* الذي كتبَه المستشرق الألماني فيشر للغة العربية؟ وهل معناه ينحصِرُ في وضع تواريخَ مضبوطة بالسَّنوات، أو تقريبيّة بالفَتَراتِ أو القُرون، لظُهور الكلمات واستعمالِها بصيغة معيَّنة أو معنىً من المعاني؟ وهل ينبغي في هذه الحال، أن نُدخلَ تحت عنوان «القاموس التاريخيّ» كلَّ كتابٍ تضَمَّنَ تواريخَ من هذا النحو، مثل سلسلة قواميس روبير الفرنسيّة وغيرِها من القواميس الأوروبيّة العادية التي أصبحت تَعتَبرُ النَّصَّ على تاريخ بدايةِ استِعمالِ كلمةٍ أو تاريخِ إضافتِها إلى معجم اللغة المدروسة، عُنصُراً مطلوباً ومُعتاداً بين عناصر التعريف الأخرى في القاموسيّة الحديثة العامة؟ وعلى كل حال لقد أصبح من الواضح أنه ليس من الضروري أن تَرِد في عنوان أيِّ قاموس صفةُ «تاريخي» لكي نعتبرَه قاموساً تاريخياً بالفعل. فقد تبيَّن حقّاً أن هناك قواميس تاريخيّة نموذجيّة لكنها مع ذلك لم تَستعمِل في عناوينها هذه الصفة، منها *"قاموس أكسفورد الإنجليزي* – OED"، و"ذخيرة اللغة الفرنسيّة– TLF"، و"القاموس الألمانيّ– DW" للأخَوين غريم.

وكثيرٌ من اللغويّين فَهِمُوا أن التأريخ لألفاظ اللغة محصورٌ في بحث أصولها واشتقاقاتها وإجراء حَفريّاتٍ حول تطوُّر صيَغها وأصواتها ودلالاتها مما كان يدخل تحت مسمَّى علم الإيتيمولوجيا أو علم التأثيل أو التّأصيل (وقد يُسمَّى: التَّرسيسَ أيضاً). وهذا ما يجعلنا نلاحظ أن هنالك كثيراً من القواميس المشهورة التي عادةً ما تُصنَّف ضمن القواميس التاريخيّة، تَحمِل عنوانَ *«قاموس إيتيمولوجيّ»*، ونذكر منها على سبيل المثال: قاموس أوسكار بْلُوخ وقاموس جاكلين بيكوش، والكتاب الذي نشرَه ألبير دوزا سنة 1938م بعنوان: *«قاموس إيتيمولوجيّ للغة الفرنسيّة»*، وأعاد مراجعَتَه جان ديبوا وهُنْري ميتيران وأصدَراه في طبعة جديدة (1964م) بعنوان: *«القاموس التاريخيّ والإيتيمولوجيّ للفرنسيّة»*، لكنه صدرَ في طبعة لاحِقة (2001م) بصيغة: «القاموس

الإيتيمولوجيّ» دون أن يطرأ أدنى تغييرٍ على محتَوى الكتاب بين هاتين الطَّبعتين الأخيرتين. بل إننا نجد في كل نماذج التجربة الفرنسيّة (من القرن 17 إلى القرن 20م) من القواميس التي تسمَّى بالإيتيمولوجيّة[16]، إصرارَ أصحابها على إدراج أعمالهم ضمنَ مجال التأريخ للمعجم الفرنسيّ. فقد كتَب أوغِست بْراشي في مقدمة قاموسه المسمى *:«القاموس الإيتيمولوجيّ للغة الفرنسيّة»* (*Dictionnaire étynologique de la langue française)* يقول: «هذا القاموس الإيتيمولوجيّ هو التَّتِمة الطبيعيةُ لكتابي المسمى: *"النحو التاريخيّ"* الذي نشَرتُه العامَ الماضي. لقد وضعتُ في ذلك الكتاب تاريخَ الصِّيَغ النحوية للفرنسيّة، ومن أجل إتمام هذا العَمل والوصول إلى رسم الدائرة الكاملة لتاريخ لغتنا، كان عليَّ أن أضعَ تاريخاً لألفاظها، وذلك هو موضوع هذا الكتاب. فهذا القاموس الإيتيمولوجي هو الذي سوف يُكمِلُ ذلكَ التاريخَ». وحين يُعرِّف الإيتيمولوجيا يقولُ عنها إنها: «شَرحٌ للمعانى الصحيحة للكلمات عن طريق التأريخ لها». ثم يُضيفُ:

16 – هناك لائحة طويلة من القواميس الفرنسيّة التي ألفت خلال الفترة المذكورة تحت عنوان : «قاموس إيتيمولوجيّ للغة الفرنسيّة» أو عنوانٍ قريب منه، نذكر منها بالإضافة لما ورد في ثنايا هذا البحث، العناوين الآتية على سبيل المثال لا الحصر، وأغلبُها أُلِّفَ في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين:

- Dictionnaire étymologique des mots français dérivés du grec, par J-B.Morin, 1809
- Dictionnaire étymologique de la langue française, par Jean-Baptiste de Requefort ,1829
- Les principales étymologies de la langue française , par Bernard Jullien , 1862
- Dictionnaire étymologique de la langue française usuelle et littéraire, par : Adolphe Mazure, 1863.
- Dictionnaire étymologique des mots de la langue française dérivés de l'arabe , du persan ou du turc, par Antoine Pihan , 1866
- Dictionnaire étymologique de la langue française, par : August Brachet, 1968
- Dictionnaire étymologique des mots d'origine orientale, par Marcel Devic ,1876
- Dictionnaire d'étymologie française d'après les résultats de la science moderne, par Auguste Scheler, 1888
- Mélanges d'étymologie française, par Antoine Thomas, 1902
- Dictionnaire étymologique de la langue française , par Léon Clédat , 1914

«سنَعرِضُ في هذا الكتاب الخطوطَ الأساسيّة لهذا التاريخ الطبيعيّ للغة[17]. وبالنسبة للإيتمولوجيا فهي تُقدِّم للعالِم [اللغوي] مُساعداتٍ غير منتظَرَة، إذ سوف تصبح في يده أدواتٌ ثَمينةٌ هي بمثابة المِنظار المُكَبِّر الذي يُمَكِّنه من فَحص أدقِّ التفاصيل. وهذه الأدواتُ ثلاثٌ هي: الدراسة الصوتيّة، والتاريخ، والمقارنة ». وبفَضل استعمالِ هذه الأدوات البَحْثية أصبح هذا العِلمُ « يقدِّمُ من الخَدَمات ما عَجَّلَ باحتلالِه مكانةً لا ينبغي التفريطُ فيها بين العلوم التاريخية ».

أما إميل ليطري، فقد رأينا كيف تَردَّدَ في تسمية كتابه بين *«القاموس الإيتمولوجيّ الجديد ...»* و*«القاموس التاريخيّ للغة الفرنسيّة»*، وكيف أنه وضعَ مقدمة طويلةً يشرحُ فيها أهميةَ التأريخ لألفاظ اللغة، وكيف اعتبر نفسَه« أولَ من عملَ على إخضاع القاموس للتاريخ من كلّ ناحية». وحين تَحدَّث عن الجوانب التي تشمل ميدان البحث الإيتيمولوجيّ للغة الفرنسية، ذكرَ أنها يجب أن تشتمل على خمسة عناصر أهمُّها : البحثُ في المعنى، والشكلُ (أو الصيغة)، وقواعدُ التحوُّل والتغيُّر، والتاريخ .

وفي *"القاموس العام للغة الفرنسيّة" (DGLF)* لهاتسفيلد وصاحِبِه، نجد المؤلِّفين يوضِّحان مفهومَهما للتاريخ بالقول : «المنهجُ التاريخيّ لا يعني فقط أن نذكر المعاني المختلفة للكلمة مُنطَلِقين من المعنى الأول الذي منه تَفرَّعَت بقيةُ المعاني (...) إن معرفة تاريخ اللغة يقتضي معرفةَ كيفية تكوين هذه اللغة. وأولُ عُنصر من عناصر هذا التكوين، هو معرفةُ منابعِ المعجم الفرنسيّ المختلفة، أي تلك التي استمَدَّ منها هذا المعجمُ مادَّتَه اللغوية. فرَوافدُ اللغة الفرنسية مثلاً تتكوَّن من الرَّصيد اللاتينيّ الأوَّليّ، ثم ما أُضيفَ إليه من كلماتٍ جاءت من اليونانيّة والسِّلتيّة والجِرمانيّة والسلافيّة والإسبانيّة والإيطاليّة، واللغات الساميّة

17 – يشبِّه المؤلفُ – مثل أستاذه إميل ليطري ـ علم التأثيل (الإيتيمولوجيا) بعلم التشريح في الطب، ويقول إن علم التأثيل أصبح جزءاً من العلوم التي تخضع للملاحظة والتجربة مثل بقية العلوم الطبيعيّة الأخرى، وقد اعتُرِفَ لها بذلك منذ ثلاثينيّات القرن الثامن عشر.

... الخ. وينبغي بعد ذلك معرفةُ القوانين الصَّوتية التي أدَّت إلى التغيُّرات والتَّحوُّلات في عدد من الكلمات الفرنسيّة (...) وفي المرحلة الثالثة: معرفةُ القوانين النحويّة التركيبيّة التي عملت عمَلَها في تغيير التراكيب الفرنسيّة وصِيَغها الصَّرفية..».

إذن، التأريخُ لألفاظ اللغة بهذا المعنى، يدخل ـ عند مجموعة من اللغويين قُدامى ومُحدَثين ـ ضمن المجال الواسِع الذي كان يُعطَى للإيتيمولوجيا، أو هو أداتُها الأساسية. وقد يُصبحُ مُرادِفاً لها ومُتَضَمِّناً لعناصرها المختلفة أحياناً، باعتبار أن أهمَّ ما يُطلَبُ تحقيقُه في قاموسٍ تاريخيّ هو البحثُ في أصول الكلمات، وإجراءُ حَفْريّاتٍ حول تَغيُّر صِيَغها وأصواتها ومَعانيها، وتَتبُّعُ حالاتها عبرَ الحِقَب، ومقارنةُ حاضِرِها بماضيها،. لكن في النهاية، لا بدَّ من القول إن كلَّ تجارِب المراحل السابقة، قد أَفضَت إلى وضع مفهومٍ حديثٍ للقاموس التاريخيّ للغة، يمكن أن نستمدَّ عناصرَه الأساسية من النماذج المُتأَخِّرة التي ظهَرت من هذا النوع من القواميس، وأخصُّ بالذكر منها قاموسَين اثنين هما : 1) «*القاموس التاريخي للغة الفرنسيّة*» (DHLF) الذي أصدرته دار روبير (1992) وأشرَف عليه المعجميّ الشهير آلان ري. 2) «*ذخيرة اللغة الفرنسية*» (TLF) (1994) الذي أصدَرَه المركزُ الوطنيّ للبحث العلميّ في فرنسا بإشراف لغويٍّ شهير أيضاً وهو العميد بُول إمْبس. ومعلومٌ أن هذين القاموسين الفرنسيَين الحديثين قد استَفادا ـ أولاً ـ من التجارِب الفرنسيّة المُتأَصِّلة والمُتَدَرِّجة طيلةَ ثلاثة قرون في محاولةِ كتابة تاريخ المعجم الفرنسيّ، كما استفادا ـ ثانياً ـ من التجارِب الأوروبيّة الأخرى المُواكِبة بصفة عامة، ومن تجربتَي القاموسين الألمانيّ والإنجليزيّ (أكسفورد) اللذين بدأ العملُ فيهما منذ القرن التاسِع عشر، بصفة خاصة. وهذه العناصرُ الأساسية التي أَشَرنا إليها هي التي تضَمَّنَها تعريفُنا المُرَكَّز للقاموس التاريخيّ حين قلنا في بحث سابِقٍ إنه ينبغي أن «يَتناولَ الشكلَ والمَضمون، أي

الدالَّ والمدلول، ويرصد كلَّ أوجه التطوُّر أو التغيُّر في المعاني والألفاظ، ويُتابِعها في كل أبعادها الزَّمانيّة والمَكانيّة، وفي كل مجالات الاستعمال ومُستوياته»[18]. ومعنى هذا أن مفهومنا للتاريخ المعجميّ يشمل كلَّ الجوانب التي ترصُد مختلف التَّغيُّرات التي تَطرَأُ على اللفظ، صوتاً وصيغةً وصَرفاً ودلالةً وطريقةَ تَركيبٍ واستِخدامٍ، عبرَ مراحل استِعماله كلِّها وفي كل المجالات والبِيئات والمُستوَيات. وهذا لا يمكن أن يتمَّ ويَكتمل إلا بعنصُر التأثيل والتأصيل والحَفر في أركيولوجيّة الكلمات والبحث في مصدرها ومعرفة مدى أصالتها وعَراقَتها في اللغة المُؤرَّخ لها، أو انتِقالها وهِجرتها من لغة إلى أخرى. وكم في رِحلة الكلمات من قِصَصٍ طريفةٍ وحكايات مُمتِعة تفتَحُ الأفاقَ الواسِعة لكل الباحثين في تلاقُح الحضارات والثقافات وتداخُل اللغات وتطوُّرها صيغاً ودلالاتٍ.

فإيتيمولوجيةُ اللفظ ـ خِلافاً لما يَعتقده البعضُ ـ جزءٌ أساسي من التأريخ له، وإن كان ليس وحدَه كافياً دون بقية العناصر. ولعل ضرورة الجمع بين كل هذه العناصر هي التي جعَلت بعضَ المؤلِّفين يَحرِصون على أن يَجمَعوا في عناوين قواميسهم بين لَفظَي «التاريخ» و«الإيتيمولوجيا» رفعاً لكل التباس. من ذلك كتاب ديبوا وصاحِبَيه الذي ذكرنا سابقاً أنه طُبِع منذ سنة 1964 بصيغة: *«القاموس الإيتيمولوجيّ والتاريخيّ للغة الفرنسيّة»، ثم طُبِعَ أيضاً (لاروس 2001م) بعنوان مختصر وهو : "القاموس الإيتيمولوجيّ"*[19]. ومن ذلك أيضًا كتابُ بومْغارْتْني وميناري الذي طُبِعَ (1996م) بعنوان: *"القاموس الإيتيمولوجيّ والتاريخيّ للغة الفرنسيّة"*.

3 ـ مما له صلةٌ بالنقطتين السابقتين المتعلِّقتين بتحديد مفهوم القاموس التاريخي من جهة، وتحديد هدفِه من جهة ثانية، أن نسأل: هل نريدُ لقاموسنا

18 – انظر : الودغيري : **التأريخ لمعجم اللغة العربية...**

19 – وفي سنة 2007 أعيد طبعُه مرةً أخرى بالصيغة الأولى :

Dictionnaire étymologique de la langue française

الذي يُطلَبُ إنجازُه أن يكون قاموساً لغويّاً تاريخيّاً (**ق ل ت**) أم قاموساً تاريخيًا للغة (**ق ت ل**)؟ والفرقُ بين النوعين كما بيَّنتُ في بحث سابقٍ[20]، أن الأول هو في الأَساس قاموسٌ لغويّ عام، موجَّه في العادة إلى الجمهور الواسع من القراء، وغايتُه الأساسيّة هي شرحُ معاني الألفاظ، وتوضيحُ طريقةِ استعمالها بشكل صحيح، ولا يختلف عن سائر القواميس اللغويّة العامة إلا بإضافة عنصر جديد، هو العنصر التاريخي، إلى بقية عناصر التعريف الضرورية المعروفة. وقد ينحصِرُ دورُ العنصر التاريخي في هذه الحالة، في النَّصِّ على تاريخ ظهور الكلمات واستعمالاتها، وقد يَتَضمَّن أيضاً، في تركيز تامٍّ، القَدرَ الضروري من الجانب التأثيلي. وهذا أمرٌ أصبح اليوم تقليداً مُتَّبَعاً ومُقتضىً معمولاً به في أغلبيّة القواميس اللغويّة العامة الحديثة في الغَرب مهما تنوَّعت أهدافُها وغاياتُها، وذلك منذ القرن التاسع عشر كما أَشَرتُ سابِقاً، وإن لم يكن عُنصُراً إلزاميّاً وضروريّاً في كل قاموس لغوي عام[21].

أما الثاني (ق ت ل)، فهو مُوجَّه إلى فئة مَحدودةٍ من القُرّاء، وهي فئةُ الباحثين المُختصّين والمهتمِّين بالبحث في تاريخ اللغة وأُصولها واشتقاقِها وتَغيُّراتها وتطوُّرها ومراحل حياتها، وعلاقاتها باللغات الأخرى. لذلك، فهو ليس قاموساً للمعاني ولا قاموساً تعليمياً أو بيداغُوجِيّاً، إذ ليس من وظائفه تعليمُ طريقة استعمال الألفاظ وحُسنِ تركيبِها. وإنما غايَتُه الأولى والأساسُ، هي التأريخ لتطوُّر ألفاظ اللغة صيغةً ومضموناً، صوتاً ودلالةً. فالتاريخُ هنا هدفٌ مقصودٌ ومطلوبٌ لذاته، وليس مجردَ عنصرٍ فقط من عناصر التعريف المُكَمِّلة كما في النوع السابق. ويدخل ضمن مفهوم التأريخ في هذه الحالة: البحثُ في نَشأة الكلمات ومراحل حياتها من ميلادها وطُفولتها، إلى فترة ازدهارها وقُوَّتها

20 – الودغيري : **التأريخ لمعجم اللغة العربية**...

21 – من القواميس اللغويّة العامة الحديثة التي لم تلتزم بذكر العنصر التاريخيّ بشكل ضروريّ ومنتظِمٍ في كل المداخل، سلسلة قواميس لاروس. عكس سلسلة قواميس روبير (روبير الكبير وروبير الصغير) التي التزمت بذكر العنصر التاريخي بشكل مُنتَظِم.

فكُهولتها وشَيخُوخَتها وضَعفها وتراجُعها أو موتها وانقِراضها، وما تولَّدَ عنها واشتُقَّ منها، سواء في حال استِقرارها في بيئتها الأصلية، أم في حال انتقالها من لغة إلى أخرى، ومن حَقل إلى حقل، ومن معنى إلى معنى، ومن صيغة إلى صيغة، وتَوثيقِ نَسَبها ومَدَى أصالتها وعَراقتها في لغة معيَّنة أو طُرُوئِها عليها. وذلك كُلُّه على الطريقة التي اتَّبَعَتها طائفةٌ من القواميس الغربيّة المتخصِّصة.

ورغم أن لكلٍّ من النَّوعين غايتَه وهدفَه وجُمهورَه وقُرّاءَه، وأن كلَّ واحدٍ منهما مُكمِّلٌ للآخر، فلا شكَّ في أن اللغة العربيّة تَفتَقِر إليهما معاً، ولا أحد منهما يُغني عن الآخر، فإن تمَّ العملُ لأجلهما معاً في آن واحدٍ، ففي ذلك خيرٌ كثيرٌ وخدمةٌ جليلةٌ للغة العربية. وغايةُ ما في الأمر أن كلاً منهما سيحتاجُ إلى خُطةٍ إنجاز خاصَّة، وأن المشقَّة ستكون مُضاعفَةً ولو أنها ضرورية لا مَفرَّ منها في النهاية. لكن من الواضح أننا لو فكَّرنا بمنطق ترتيب الأولَوِيات، لوجدنا أن الحاجة إلى النوع الثاني هي الأكثرُ إلحاحاً في هذه المرحلة، ولاسيما أن جزءاً مُهمًّا من المعلومات والعناصر التاريخيّة والتأثيليّة التي سوف يُوفِّرُها النوعُ الثاني من هذه القواميس، سيُوظَّفُ ويُستغَلُّ في صناعة النوع الأول أيضاً.

4 ـ ثم هناك سؤالٌ آخر: هل نريد لقاموسنا هذا أن يؤرِّخ لكل ألفاظ اللغة العربيّة في كل أزمِنَتها وأمكِنَتها وكلِّ مجالات استِعمالِها ومستوياتها، أم نريد التأريخَ فقط لنوع خاصٍّ أو فئةٍ معيَّنة أو قائمةٍ محدودة منها؟ وبمعنى آخر: هل نريده قاموساً شاملاً ومُستوعِباً بدرجة معيَّنة، أم نريده قاموساً انتِقائياً واصطِفائياً؟ وإلى أيِّ حدٍّ قد يصلُ الاستيعابُ أو درجةُ الانتقاء إن سَعَينا إلى ذلك باعتبار أن فكرة الاستيعاب التامِّ لا يمكن تحقيقُها والوصولُ إليها في أيِّ قاموسٍ كانَ؟ وما هي معاييرُ الانتقاء والاصطِفاء التي سنُضطَرُّ إليها في هذه الحال؟

وهذا سؤالٌ كبيرٌ يمكنُ تفريعُه إلى أسئلةٍ أخرى منها على سبيل المثال لا الحَصر:

4 - 1 ـ هل نريد التأريخَ للعربيّة القديمة (منذ أَقدَم صِيَغها التي وصَلَت إلينا في شكل نُقوشٍ) والحديثة، وما بين المَرحَلتين من مختلف العصور، أم نريد التأريخَ للعربيّة الحديثة فقط؟ وبمعنى آخر: هل نريدُ التأريخ للمُستعمَل الحيِّ من ألفاظ لغتنا العربيّة إلى جانب ما شاخَ منها أو أُهمِلَ وهُجِرَ وسقَطَ من الاستِعمال؟

إنَّ من بين التعريفات المشهورة اليوم لمُعجم اللغة، هو أنه نظامٌ مفتوحٌ على بابين : بابٍ تدخلُ منه الألفاظُ الجديدةُ والمُستحدَثة، وآخرَ تخرجُ منه الألفاظُ والاستِعمالاتُ المتقادِمة التي يقَع تهميشُها والتخلّي عنها لأسبابٍ كثيرة، وأنه لذلك في تطوُّر وتغيُّرٍ مُستَمرَّين. ولقد أصبحت القاعدةُ المُتّبَعةُ في القاموسيّة الحديثة تَقضي بضرورة تَحيين المادة المعجمية في القواميس اللغويّة العامة ومُراجَعتها بين فترةٍ وأخرى، بغاية التخلُّص من الألفاظ المُتقادِمة الساقِطة من الاستعمال، وإدخالِ الألفاظ الحديثة والمُستَجَدَّة التي تُواكِبُ العصر. إذ لا يُعقَلُ اليوم أن تفتح قاموساً لغويّاً عاماً فتَجده مليئاً بالألفاظ العتيقة الغريبة عن لغة العصر وحاجة الناس، وفي الوقت ذاته فارغاً أو فقيراً في جانب الألفاظ الحديثة المُعبِّرة عن الحياة الجديدة وأسماء الأدوات والآلات والأفكار والظواهر والمفاهيم وكلِّ الأشياء الأخرى المُتداوَلة. لكن، هل معنى هذا أن القاموس التاريخيّ عليه بالضرورة أن يتخلَّص من الألفاظ القديمة والمهجورة الخارجة عن دائرة الاستعمال، كما يفعلُ أيُّ قاموس لغويّ عام؟ وهل هو قاموسٌ لمواكبة ألفاظ العصر أم لمواكبة ألفاظ كل العصور ؟

هنالك توجُّهان في الموضوع سلَكَتهما القواميسُ التاريخيّةُ الحديثة، ولكلٍّ منهما غاياتُه ومُبرِّراتُه وأهدافُه. فبعضُها مالَ نحو تدوين كلَّ ما استطاع الوصولَ إليه من الألفاظ مهما كانت وضعيتُها قديمةً أم حديثة، حيةً مُتداولةً، أم توقَّفَ استعمالُها وأصبحت من المَهجور المَتروك. وهذه هي الطريقة التي سلَكَها قاموس

أكسفورد الإنجليزي. وبعضُها الآخر مالَ نحو الاكتفاء بالتأريخ لما هو حَيٌّ وحديثٌ مُتداوَلٌ، وغَضَّ الطرفَ عن الباقي، فلا يتطرَّقُ إليه إلا عند الاقتضاء، أي عندما يكونُ الرجوعُ إليه ضروريّاً للتأريخ للألفاظ الحديثة. وذلك هو التقليد الذي سارَت عليه أغلبيّةُ القواميس الفرنسيّة الصادرة منذ القرن السابع عشر[22]. ومنها قاموس ليطري (1872م)، وقاموس هاتسفيلد (1890م)، وقاموس بلوخ (1932م)، وقاموس روبير التاريخيّ (1992م) الذي اعتبرَ اللغةَ الفرنسيّةَ القديمةَ بمثابة «لغةٍ أجنبية» لا يُرجَعُ إليها إلا عند الحاجة إلى معلوماتٍ ضروريّة لاستِكمال الجوانب الناقِصة في التأريخ للفظ من ألفاظ اللغة الحديثة[23]، و«*ذخيرة اللغة الفرنسية*» (TLF) (1994م)، وغيرها. وأعتقدُ أنه، للخروج من هذه الحَيرة بين الوِجهتين، يمكننا من حيث المبدأُ أن نتبنَّى الطريقتين معاً، فنسعى لوضع قامُوسين تاريخيَّين أحدهما يكون مطوَّلاً ومُستوعِباً لكل ما يُمكن الوصولُ إليه من ألفاظ العربيّة قديمِها وحديثِها، وآخر مختصرٌ ومُقتصِرٌ على الألفاظ الحديثة.

بل هنالك توجُّه ثالثٌ سَلكَه بعضُ القواميس التاريخيّة الغَربيَّة المُختصَرة، وهو إعمالُ مبدإ الاختيار والانتقاء حتى داخل صِنف الألفاظ الحديثة نفسها.

---

22 – هذه الطريقة لم تبتدعها القواميس الحديثة التي أرَّخت للغة الفرنسيّة، وإنما سَنَّها من قبل **قاموسُ الأكاديميّة الفرنسيّة** منذ طبعته الأولى الصادرة سنة 1694م، وكذلك **القاموس التاريخيّ للغة الفرنسيّة** الذي أصدرته هذه الأكاديمية ما بين سَنتَي 1863 و1894م.

23 – جاء في مقدمة هذا القاموس: «موضوع قاموس روبير التاريخيّ هو المفردات الفرنسيّة الحديثة، أما الألفاظ التي اختفت وخرجت من الاستعمال، فلم يقع الاهتمامُ بها إلا من أجل إضاءة جوانبَ تتعلَّق بتطور الكلمات الحيّة. فالفرنسيّةُ القديمة نعتبرها من هذه الناحية لغةٌ أجنبية نستعين بها فقط عند الاضطرار لتوضيح الاستعمال الحديث».

وجاء في مقدمة *"القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية"* لبومغارتني وميناز : «لم يكن من بين أهداف عملنا أن نجمع بين ألفاظ الفرنسية بدءاً من الفرنسية القديمة إلى فرنسية العصر الوسيط ثم فرنسية القرن العشرين. فالمعجمُ القديمُ الذي اختفَى من حياة اللغة ليس له الحقُّ في الوجود ضمن قاموس اللغة الفرنسية الحديثة. وفي هذه النقطة خالَفنا منهج دوزا وديبوا وميتيران». والمؤلفان يُشيران هنا إلى *"القاموس التأثيلي والتاريخي للغة الفرنسية* الذي ألفه دوزا، ثم أعاد النظر فيه ج. ديبوا وه. ميتيران.

فقاموسُ بومْغارْتني ومينار المُشار إليه سابقاً، اختارَ هذا الطريقَ ووضَّحَ ذلك بأن قال: «لقد آلينا على أنفسنا أن نُميِّز بين ما هو أساسيّ أو جوهريّ من الألفاظ وما هو ثانويّ أو تكميليّ. ولذا، وقع تركيزُ اهتمامنا على الألفاظ الأساسيّة التي رأينا أنها لم تَحتلَّ مكانَتَها الواسعة في هذا النوع من القواميس. وقد أولَينا الاهتمامَ نفسَه للألفاظ الدالة على الأفكار مثل (nation) و(nature)، وكذلك الألفاظ الدالة على بعض الحقائق الثابتة والمؤثِّرة في الحياة الاجتماعيّة مثل: (demoiselle) و(valet) ...» .

4 - 2 ـ هل نؤرِّخ للغةِ كلِّ عصرٍ على حِدةٍ (قاموس العصر الجاهلي ـ قاموس العصر الإسلامي الأول ـ قاموس العصر العباسي ـ قاموس عصر المماليك ـ قاموس العصر الحديث ـ قاموس الفترة المعاصرة ..) كما تَميلُ إلى ذلك بعضُ الآراء، وكما جرى به العَملُ فعلياً في بعض التجارب من قواميس اللغات الأوروبيّة[24]، أم نؤرِّخ للغة كلِّ العصور جملةً واحدة؟. وفي اعتقادي أن هذا لا يمنَع من ذاك. وإذا كان المشروعُ الكبير الذي تُفكِّرُ فيه نُخبةُ الأمة حالياً وتسعى لإخراجه في أسرع وقتٍ ممكن، هو القاموسُ الشامِلُ الذي يُؤرِّخ للغة في عصورها جميعاً، فهذا لا يَمنَعُ من توزيع عملية التنفيذ وتقسيمِها على مراحل مُتَتابِعة ،عصراً عصراً، ومرحلةً مرحلةً. ثم في النهاية تُجمَع الحَصائِلُ الجُزئية لهذه المراحل بعضها إلى بعض، لنصل إلى الحصيلة العامة. وليس شَرطاً في هذه الحال،

24 – من الأمثلة على ذلك في اللغة الفرنسيّة: **قاموس اللغة الفرنسيّة في القرن السادس عشر** (Dictionnaire de la langue française du seizième siècle) لإدمون هوجي (Edmond Huguet)، و**قاموس الفرنسيّة المتوسِّطة: فرنسيّة العصر الوسيط** (Dictionnaire du moyen français) لجرياس وصاحبه (Julien Greimas et T.M.K)، و**قاموس الفرنسيّة القديمة** (Dictionnaire de l'ancienne langue française) لجُودفرُوي (F.Godefroy) الذي جمع فيه اللغة الفرنسيّة من القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر الميلادي . وانظر حول بعض التجارب الأخرى في اللغتين الألمانيّة والروسيّة، مقالةَ كلٍّ من عبد الرزاق مسلك بعنوان : **صناعة المعاجم التاريخيّة بألمانيا**، وحميد العزوي بعنوان : **المعجم التاريخيّ للغة الروسيّة**، ضمن كتاب : **ندوة المعجم التاريخيّ للغة العربيّة** 2011م.

من جعل العصر الأول أو الأَقدم للغة هو نقطة البداية في كتابة القاموس، إذ يُمكِن أن تكون نقطةُ البداية من العصر الأخير، أي من الألفاظ المُستعمَلة والمُتَداوَلة في الوقت الراهِن. وكلُّ ما في الأمر هو أن اللغة الحديثة والمُعاصِرةَ فيها كثيرٌ جداً من الألفاظ التي يعودُ تاريخُ ظُهورها إلى عُصورٍ سابِقةٍ قديمةٍ ومتوسِّطة، لكنها استَمرَّت في الوجود والاستِعمال بلا انقطاعٍ إلى وقتنا هذا. فهي قديمةٌ من وجهٍ حديثةٌ من وجهٍ آخرَ. ومُؤرِّخُ المُعجَم سيكون مُضطَرًّا، حين التعرُّض لها، إلى الرجوع خُطواتٍ إلى الوراءِ، باحِثاً عن جذورها ونقطة انطلاقِها في تلك الأزمنة القديمة، ومُتَتَبّعاً مراحلَ تَطوُّرِها إلى آخر لحظةٍ في حياتِها المُعاصرة. ومعنى هذا أن الذي يؤرِّخ للغة الحديثة والمعاصِرة لن يكون في غِنًى عن البحث في تواريخ المراحل السابقة ليستفيد منها ويعتَمِدَ عليها. وكلَّما تَوفَّرَ قدرٌ كبيرٌ منها كان ذلك أَفيدَ له ومُساعِداً في تسهيل مُهمَّته والإسراعِ في إنجازها.

4 - 3 ـ هل نريد التأريخ للعربيّة المكتوبة وحدَها أم للمكتوبة وغيرِ المكتوبة على حدٍّ سواء؟ وبعبارة أخرى: هل نؤرِخُ للفصحى دون غيرِها، أم نُضيفُ إليها اللهجاتِ والعاميّات على اختلاف أزمِنَتِها وأمكِنتِها في مختلف بيئاتها العربيّة؟ وما مفهوم الفصاحة وما هي معاييرها في هذه الحال؟ وفي ذلك كلامٌ كثيرٌ شَرَحناه وفَصَّلناهُ في غير هذا المكان[25].

4 - 4 ـ هل نريد التأريخَ لكل أنواع الألفاظ اللغويّة من ألفاظ عامة وأسماء أعلام ومُصطَلحات عِلميّة وتقنيّة وفَنِّيّة، أم نريد الاقتصارَ على الألفاظ العامة دون غيرها من أسماء الأعلام والألفاظ التِّقنيّة والعِلميّة؟ أم نؤلِّف قواميسَ تاريخية مختَصَّة بكل نوع من الألفاظ وهو أمرٌ ممكن ومفيدٌ ومُحتاجٌ إليه أيضاً؟

25 – راجع حول هذه النقطة بالذات بحثَنا المنشور ضمن أعمال ندوة المعجم العربيّ التاريخيّ التي نظمتها جمعية المعجمية العربيّة بتونس سنة 1989م بعنوان: **قضية الفصاحة في القاموس العربيّ التاريخيّ**.

والذي دَأَبَت عليه أغلبيةُ القواميس التاريخيّة الغربيّة ابتداءً من *"القاموس التاريخيّ"* للأكاديميّة الفرنسيّة ـ وهو من أقدم القواميس التاريخيّة الأوروبيّة ـ هو الاكتفاءُ بألفاظ اللغة العامة المُشترَكة، وتركُ ما عدا ذلك من أسماء الأعلام واصطلاحات العلوم والفنون والتِّقنيّات، ولاسيما ما كان منها مُوغِلاً في الخُصوصيّة، ليُوضَع في كُتُبٍ مختصَّة. جاء في مقدمة هذا القاموس الصادر جُزؤُه الأول سنة 1865م ما ترجمتُه: «إن اللغة التي انكبَّت الأكاديميّةُ على تدبيج تاريخها، هي لغةُ الحياة العامة ولغةُ الأدب. أما غيرُها من الألفاظ الخارِجة عن هذه اللغة العامة المشترَكة بين الجميع، من قَبيل لغة العلوم المختلفة والمِهَن والصنائع بأنواعها، فهي اصطلاحاتٌ خاصةٌ يكونُ لها عادةً معنىً واحدٌ ثابتٌ لا يتغيَّرُ وليس لها معانٍ فرعيّةٌ، وبالتالي لا يكون لها تاريخٌ. ومن أجل ذلك، يُستحسَنُ أن يُحتفَظَ بها في قواميس متخصِّصةٌ. هذا هو الموقفُ الذي اتخذته الأكاديميّةُ من سائر الألفاظ العلميّة والتِّقنيّة بصفة عامة، إلا ما كان له استعمالٌ أدبيٌّ [أي رائِجٌ في اللغة الأدبيّة العامة] وجرَى به الاستعمالُ العام».على أن هذا الموقف من أسماء الأعلام والاصطلاحات ظهرَ قبل ذلك في القواميس اللغويّة العامة الغربيّة منذ القرن السابع عشر، وأشهرُها قاموس الأكاديميّة الفرنسية منذ طبعته الأولى سنة 1694م[26]. بل لقد وجدنا هذا التوجَّه واضِحًا منذ قاموس ريشليه الصادر سنة 1680م[27]، الذي اعتاد مُؤرِّخو الصناعة القاموسيّة الفرنسيّة

26 – جاء في مقدمة هذه الطبعة الأولى من الكتاب : «إذا كانت الأكاديميّة قد أهملت اصطلاحات الفنون والعلوم وأسقَطَتها من قاموسها، فإنها لم تجد فائدةً في تطبيق هذا الإهمال على ما تحوَّل من تلك الاصطلاحات إلى ألفاظ عامة وأصبح جزءاً من لغة الخطاب العادي ومُستعملاً في تعبيرات مجازيّة...». لكن الأكاديميّة أصدرت فيما بعد (1842م) **تكملة** للطبعة السادسة من قاموسها اللغويّ العام بعنوان: Complément du dictionnaire de l'académie، فتضمَّنت عدداً كبيراً من الألفاظ الاصطلاحيّة والتقنيّة.

27 – أعلن بيير ريشليه Pierre Richelet هذا الموقفَ من الألفاظ التقنيّة منذ عنوان كتابه الذي أكد فيه أنه سيقتصر على ألفاظ الفنون والعلوم الأكثر شهرة. فقد جاء هذا العنوان الطويل على النحو الآتي :

Dictionnaire français, contenant les mots et les choses, …. Avec les termes les plus connus des arts et des sciences. Le tout tiré de l'usage et des bons auteurs

على اعتباره أولَ قاموس لغويٍّ حقيقيّ، من نوع القواميس العامة الأُحاديّةِ اللغة، ظهرَ في تاريخ اللغة الفرنسيّة كله[28]. فصار هذا المنهجُ ـ بعد ذلك ـ تقليداً مُتّبَعاً في القاموسيّة الفرنسيّة والغربيّة عموماً، مع استثناءات قليلة منها كتاب فيروتْيير[29]. وهو التقليدُ نفسُه الذي كان سائداً في القاموسيّة العربيّة منذ نَشأتها على يد الخليل بن أحمد في *"كتاب العين"* (ق2هـ / 8م)، وأصبح أمراً مُتعارَفاً عليه طيلةَ القرون اللاحقة في كل القواميس العامة للغة العربيّة منذ بدايتها إلى العصر الحديث، إلا ما شَذَ عن ذلك وهو قليلٌ جداً[30].

والموقفُ السليم فيما يتعلَّق بهذه النقطة، هو عدمُ التطرُّف في هذا الاتجاه أو ذاك. سواء بالنسبة للقاموس اللغويّ العام أم القاموس التاريخي للغة. فليس من المقبول إبعادُ كلِّ الألفاظ التِّقنيّة واصطلاحات العلوم إبعاداً نِهائيّاً، وتامّاً، ولا

= = (قاموس فرنسي يشتمل على الكلمات والأشياء ... مع ألفاظ الفنون والعلوم الأكثر شهرةً. والكلُّ مأخوذٌ من اللغة المُستعمَلة ومما هو واردٌ لدى أحسن المؤلِّفين).

28 – اعتاد مؤرخو القاموسيّة الفرنسيّة على اعتبار هذا الكتاب أولَ قاموس أحاديّ اللغة في تاريخ الفرنسيّة، رغم كونه مسبوقاً ببعض القواميس التأثيليّة مثل كتاب ميناج (1650م) وكتاب الأب فيليب لاب (1661م) المذكورين من قبل.

29 – كتاب أنطوان فيروتيير Antoine Furetière طُبع سنة 1690م بعنوان طويل جاء على النحو الآتي:
«Dictionnaire universel ,contenant généralement tous les mots français tant vieux que modernes, et les termes de toutes les sciences et des arts …»

(= قاموس عالميّ يشتمل بصفة عامة على كل الكلمات الفرنسيّة سواء كانت قديمة أم حديثة، وكذلك كل مصطلحات العلوم والفنون). وقد كان فيروتيير من أعضاء الأكاديميّة الفرنسيّة المعارضين لفكرة إهمال الألفاظ التقنيّة واصطلاحات العلوم، فحاول إصدارَ كتابَه هذا قبل ظهور قاموس الأكاديميّة الذي طبع بعده بأربع سنوات.

30 – كان **القاموس المحيط** للفيروزبادي أبرزَ مثالٍ على هذه الاستثناءات التي لم تلقَ تجاوُباً وقَبولاً من فئة عريضة من نُقّاد الصناعة القاموسيّة القدماء والمحدَثين. وأشهر من رفع سلاحَ المقاومة ضد تيار الفيروزبادي الذي تجرّأ على خَرق العُرف المُتبَع بإدخاله أسماء الأعلام البشرية والجغرافية واصطلاحات العلوم والفنون وحَشرها ضمن الألفاظ العامة، هو أبو عبد الله محمد بن الطيب الشرقي الفاسي في حاشيته الشهيرة على القاموس، ومن المتأثِّرين به من المعجميّين المتأخرين أحمد فارس الشدياق في كتابه الشهير: **الجاسوس على القاموس** . وراجع في الموضوع كتابنا: **قضايا المعجم العربي** ....

إدخالُها جميعاً على وجه العُموم والشُّمول. فهناك ألفاظٌ من هذا النوع شاعَ استعمالُها في اللغة العامة المشترَكة ولم تعد مقصورةً على أهل الفنون والحِرَف والعلوم والتِّقنيّات، وهذا لا معنى لغضِّ الطرف عنه أو تَحاشيه وتَهميشِه، وهناك النوعُ الآخر الذي ظلّت معرفتُه مقصورةً على دائرةٍ ضيِّقة من مُستَعمِليه في علم أو فنٍّ أو تِقنيّة معيّنةٍ، وهو ما اتفقَت القواميسُ اللغويّة العامة على رفضه وأوكَلَت أمرَه إلى القواميس التخَصّصيّة. لكن هذا الموقف المعتدل الذي اتخذته القواميسُ اللغويّةُ العامة، ليس مُسلَّماً به ولا مُبرَّراً عند جميع مُنَظِّري القاموسيّة التاريخية. إذ هناك من يرى أن التأريخَ لمعجم لغة معيَّنة لا يكون كاملاً إلا بإدخال جميع أنواع الألفاظ دون استثناء، ما كان تِقنيّاً منها وما كان مُشترَكاً، خاصّاً كان أم عامّاً. فالتأريخ لمعجم اللغة سيظلُّ ناقِصاً إذا لم يتطرَّق لكلِّ لفظٍ من ألفاظِ تلك اللغة سواء كان عاماً أم خاصاً، مُشترَكاً أم غيرَ مُشترَكٍ، قديماً أم حديثاً، حَيّاً مُستعمَلاً أم مَهجوراً مَتروكاً.

4 - 5 - هل نريد القيامَ بمَسحٍ تامٍّ لكل ما كُتِب بالعربية قديمًا وحديثاً في كل المجالات والعصور والبيئات وبكل المُستوَيات، أم ينبغي اللُّجوءُ إلى طريقة الانتِقاء والاختيار للمادة المعجميّة من مصادر محدَّدة في القديم والحديث، نَنتقيها بعنايةٍ مَخصوصة وبمعايير معيَّنة يقعُ الاتفاقُ عليها؟ ولكلٍّ من الاتِّجاهَين دُعاةٌ ومُناصِرون وحُجَجٌ وأدِلةٌ لها وَجاهتُها ومنطقُها المقبولُ.

ونحن وإن كنا ـ مَبدئياً ـ من أنصار الرأي الأول في هذه النقطة، وحُجَّتُنا منذُ البداية أننا مع مبدإ الاستيعاب قدرَ المُستطاع، ولو اقتضى ذلك البُطءَ في إنجاز العمل وإخراجَه على مراحلَ، إلا أن الفراغَ التامَّ الذي تعرفُه اللغةُ العربيّةُ في هذا الجانِبِ، وانعدامَ أَيِّ نوعٍ من القواميس التاريخيّة الذي يسدُّ هذا الفراغَ ولو جُزئيّاً، قد يفرضان علينا الخُضوعَ مَرحَليّاً لأحكام الظروف الاستِعجاليّة الأكثرِ إلحاحاً في هذا الوقت، والقَبُولِ بفكرة انتقاءِ المصادر وتقليصِ حدودِ

المُدوَّنة، عملاً بقاعدة الحَسَن عدوُّ الأحسَن. وهذه الخُطةُ القريبة الأجَل لا تمنَع بحالٍ أن تكون بجانبها خطةٌ أخرى بعيدة المدَى تَهدفُ إلى مُواصلة الحَفر في أركيولوجيّة اللغة طولاً وعرضاً حتى يتمَّ استيفاءُ كلِّ الطاقات والإمكانيّات والوصول إلى كل أنواع المصادر المُتاحة والمُمكِنة حتى تلك التي سوف يُتيحهُا ويَكشِفُ عنها المستقبلُ، ولعل هذا هو الهدف الذي رسَمَه واضِعُو مشروع **ذخيرة اللغة العربيّة** (أَنتِرت العربية). فتحقيقُ مشروع هذه الذخيرة سيضَعُ أمامنا المادةَ اللغويّة الكافيّة لإنجاز القاموس التاريخيّ في نسخته الوافيّة المُستَوفِيّة.

5 ـ وفيما إذا استقرَّ الرأيُ على أن يكون القاموسُ التاريخيُّ شاملاً لمختلف العصور والحِقَب التاريخيّة، فمِن أين يكون البدءُ؟ هل من نقطة معيَّنة في العصر الحديث، ثم نَنْحَدِر نُزولاً إلى أعمق الطبقات الجيولوجية الضارِبة في جُذور الماضي السَّحيق؛ أم نريد العكسَ، أي: البدءَ بأقدم طبقات العصور المعروفة إلى أن نُلامِسَ القِشرةَ الظاهريّةُ لهذا التاريخ التطوُّريّ فنقفَ به عند نقطة معيَّنة من الاستعمال الحديث؟ وكلُّ طريقة لها مُبرِّرُها ودُعاتُها وأنصارُها. (راجع ما قُلناه في الفقرة 4 ـ 2 ـ السابقة).

6 ـ وسواءٌ أكان هذا القاموسُ مُستوعِباً أم غيرَ مُستوعِبٍ، شاملاً لكل الحِقَب والألفاظ أم كان خلافَ ذلك، لا بد أن نسأل أيضاً: هل نريدُه في حَجمه ومعلوماته ومادَّته المعجميّة وتَعريفاته وشواهِدِه وتحليلاته ولغته الواصفة، أن يكون مختصَراً ومُركَّزاً على طريقة عدد من القواميس التاريخيّة الغَربيَّة المختصَرة التي ظهَرَت في أوروبا في حجم كتاب الجَيب (ومنها قاموس أُوسكار بلوخ المشار إليه قبلاً، وكتاب جاكلين بيكوش، وكتاب جان ديبوا وصاحبَيه، وسيأتي الحديثُ عنهما لاحقاً)، أم نُريده تاريخاً مكتوباً بطريقة موسوعية مُتَضَمِناً أكثرَ ما يُمكن من المعلومات وأدقِّ ما يُستطاعُ الوصولُ إليه من التفاصيل عن سائر أحوال الألفاظ العربيّة في جميع أطوار حياتها على طريقة *قاموس أكسفورد*

الإنجليزيّ، وكتاب والتر فُون وُرتبُرغ (Walther Von Wartburg) الذي أرَّخ فيه للفرنسيّة بشكل موسَّع جداً[31]، أم كتاباً متوسِّطاً بين الطرَفين مثل الكتاب المعروف بروبير التاريخيّ؟ فكلّ ذلك ممكنٌ ومطلوبٌ ومرغوبٌ ومُحتاجٌ إليه. وكلُّ هذه الأنواعُ من القواميس التاريخية (المُطوَّلةُ والمُعمَّقة، والمختصَرةُ، والمتوسِّطةُ الحجم والمَضمون) موجودٌ ومعروفٌ في مكتبة القواميس التاريخيّة الغربيّة التي عَرفَت ثراءً كبيراً وتنوُّعاً واسعاً[32]. ومن الخير للعربيّة أن تُفتَح أبوابُ المُنافَسة في خدمتها وتَحفيزِ العلماء والباحثين المعجميّين على الإكثار من التَّجارِب المتنوِّعة التي سوف يُغنِي بعضُها بعضاً، ولا يَستَغني بعضُها عن بعضٍ.

7 ـ ومهما كان نوعُ هذا القاموس أيضًا ـ من بين الأصناف المذكورة ـ لا بد أن نعرف النظامَ الذي سيقوم عليه ترتيبُ مداخله الفرعية: أعَلى أساسٍ اشتقاقي، ألفبائيّ، تاريخيّ، أصليٍّ وفَرعيّ، أم على أسُسٍ أخرى؟ ذلك أمرٌ فيه نقاشٌ نظريٌّ وطُرُقٌ عمليةٌ يُختارُ بينها، لكن الحسمَ فيها ليس من العوائق التي تُثبِّطُ العملَ أو تَحُول دون إنجازه.

إذن، هذه عيِّنةٌ من أسئلةٍ أساسية لا بد من الإجابة الجماعية عنها لتحديد مُواصَفات القاموس التاريخيّ الذي نُريدهُ، بما في ذلك أهدافُه ونوعُه وحجمُه ومادتُه ومصادرُه وطريقةُ صيّاغته. وهذه المواصفات هي التي ترسُمُ الخُطَّة المُناسِبة. ولو استَطعنا أن نُحدِّد إجاباتنا عن الأسئلة المطروحة بكل عناية ودقة، لكانت خُطةُ الإنجاز تامةَ الوضوح، وخريطةُ الطريق بيِّنةَ المعالِم.

---

31 – بدأ العمل في مشروع هذا الكتاب الضخم المسمى: (القاموس الإيتيمولوجيّ للفرنسيّة: Französichen etymologischen wörteburch) (ويُرمزُ إليه اختصاراً بكلمة: FEW) منذ سنة 1922م وانتهى سنة 2002م في 25 جزءاً وحوالي 17000 صفحة ورقية، وما تزالُ الإضافاتُ والمُلحقاتُ مستمِرةً..

32 – هناك قواميس كثيرة توسَّعت في دراسة تاريخ أنواعٍ بعينها من الألفاظ، كما فعل بيير غيرو في كتابه : Dictionnaire des étymologies obscures. بل هناك من انكَبَّ على دراسة تاريخ لفظٍ بعينه مثلما فعل المعجميّ الفرنسيّ المعروف آلان ري في كتاب له بعنوان Révolution : Histoire d'un mot (1989).

وفي الختام، أقدِّم نموذجاً مُختصَراً لخطةٍ مقترحةٍ لإنجاز القاموس العربيّ التاريخيّ بناء على وجهة نظر خاصة مُستخلَصة مما تقدَّم عَرضُه من الأسئلة المطروحة.

ـ 3 ـ

نموذَج مختصر من
مُواصفات القاموس التاريخيّ العربيّ وخطة إنجازه

1 ـ تحديد الهدف :

1 ـ 1 ـ الهدف العام:

إنجاز قاموس يؤرخ لمعجم اللغة العربيّة عبر عصورها المختلفة بدءاً من وقتنا الحاضر (سنة 2012م مثلاً)، إلى أقدم عهودها المعروفة.

1 ـ 2 ـ الأهداف الفرعية:

ـ أن يكون العملُ موجَّهاً لجميع المهتمِّين ـ مختصِّين وغيرِ مختَصِّين ـ بمعرفة كلِّ شيءٍ عن استعمالات الألفاظ العربيّة وتاريخها وتطوُّرها شكلاً ومضموناً، دلالةً وصوتاً، حاضراً وماضياً، باعتبارها الوعاءَ الذي احتفظ بجميع التفاصيل الصغيرة عن تاريخ الحضارة العربيّة الإسلاميّة في جوانبها الثقافيّة والعلميّة والأدبيّة والاجتماعيّة والدينيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والصناعيّة والتجاريّة، وبكلِّ ما فيها من فنون وعادات وتقاليد وأَساليبَ في العيش والسُّلوك والمَأكَل والمَشرَب والمَلبَس والمَسكَن والفَرَح والحُزن في السِّلم والحَرب، ومفاهيم فكرية ومضامين فلسفية، وأدوات وإنجازات في كل المجالات العمليّة والنظريّة التي تمسُّ الإنسان الذي استعمل هذه اللغةَ وأبدعَ فيها وعبَّرَ بها عن أدقِّ خَلَجات نفسه ومشاعرِه وأحاسيسِه ونَبضاتِ قلبه وكلِّ آماله وآلامه وسعادته وشقائه. فكلُّ شيءٍ عرَفَه الإنسانُ أو اخترَعَه أو رآه أو

سَمِعه أو لامَسَه، سَمَّاه بألفاظٍ من اللغة، وكلُّ شيءٍ أحسَّ به أو فكَّرَ فيه عبَّرَ عنه باللغة. وكلُّ شيءٍ أراد إبلاغَه إلى الآخَر صَوَّره له وأوصَلَ فكرتَه إليه باللغة.

ـ أن يكون الكتابُ في حَجمه ومحتواه متوسِّطَاً لا موسوعيّاً، مُراعاةً للمرحلة الاستِعجالية التي ينتظرُ فيها الجميعُ صُدور هذا القاموس التاريخيّ في أوجَز وقتٍ مُمكِنٍ لملءِ الفراغِ الكبير الذي تعيشُه العربيّةُ في هذا المجال. وهذا يقتضي تركيزَ المعلومات وتلخيصَها، والاقتصارَ على المهم منها والضروريّ، والاقتصاد في الشواهد والأمثلة، والإكثارَ من الرموز الاختِصاريّة، وترك التحليلات الموسوعيّة والتفصيليّة لإخراجها في نسخة أخرى مُطوَّلة. ويمكن لهذا العمل نفسِه أن يُختَصَر بدوره ويُضغط حجمُه، وتُرَكَّز معلوماتُه بدرَجاتٍ معيَّنة ليُوجَّه إلى فئة متوسِّطة الثقافة من القراء، ويُحذَف منه الكثيرُ أو القليلُ من الجُزئيات التي لا تحتاجُ إليها الفئةُ العامة من القراء أو الفئة المُستعجِلة التي تهمُّها النتيجةُ أكثرَ من التفاصيل وما فيها من شواهد وأدلة وحُجج ونقاشات.

ـ أن يكون قاموساً تاريخيّاً لغويّاً عاماً، بمعنى أن يجمع بين مزايا القاموس اللغويّ العام والعناصر التاريخيّة والإيتيمولوجيّة، من جهة، وبين الوصف الآنيّ للغة ووصفها عبر مراحلها التاريخيّة.

ـ أن لا يجعل غايتَه شرحَ معاني الألفاظ إلا بالقدر الضروريّ، ولا الخوضَ في طريقة استِعمالِها، لأنه ليس من قواميس المعاني أو القواميس الوظيفيّة أو البيداغوجيّة، ولكنه في المقابلِ لا بد أن يؤرّخ لكل معاني الكلمة التي لا تَنفصِل عن سياقاتها.

ـ أن تتحقَّقَ فيه كلُّ الشروطُ والعناصرً المنصوصُ عليها في تعريفنا السابق لمفهوم القاموس التاريخيّ.

2 ـ المدوَّنة المعجمية:

ـ أن يتضمَّن القاموسُ كلَّ ألفاظ العربيّة الفصيحة المُشترَكة ولغةِ اللهجات القديمة والعاميَّة المُفصَّحة التي تداوَلتها القواميسُ اللغويّةُ العامةُ،

والألفاظ المولَّدة التي أحدثَتها مَجامِعُ اللغة أو استعمَلَها كبارُ كُتّاب العربيّة، قديمةً كانت هذه الألفاظُ أم حديثةً، أصيلَةً في العربيّة أم دخيلةً ومُعرَّبةً، مهجورةً أو مُتداولةً، في أيّةٍ بيئةٍ من البيئات التي انتشَرت فيها اللغةُ العربيّةُ، بشَرط أن تكون واردةً في نصٍّ مكتوب وموثَّقٍ، وأن لا تُجافي القواعدَ المعروفة في الاشتقاق والتوليد والوضع.

ـ التأريخُ للألفاظ الفصيحة وتتبعُ تطوُّر صِيَغها ودلالاتها لا يَمنعان بحال من الاستفادة من المُعطَيات التي تُتيحُها دراسةُ ما آلتْ إليه استعمالاتُها في اللهجات الحديثة بمختلف البلدان العربيّة، وكذلك ما آلت إليه عند انتقالها إلى لغات أجنبيّة.

ـ يُقتَصرُ في هذا القاموس التاريخيّ العام على الألفاظ العامة والمشهورِ المتداوَلِ من الألفاظ التِّقنيّة واصطلاحات العلوم والفنون غيرِ المُوغِلةِ في التخصُّص. ويُترَك التأريخُ للباقي من الألفاظ الخاصة والتقنيّة والاصطلاحيّة الدقيقة للقواميس التخصُّصيّة في مختلف العلوم والفنون والتِّقنيّات[33].

ـ يُستبعَدُ من هذا القاموس ما كان من أسماء الأعلام البشرية والجغرافيّة والحيوانيّة المُرتَجلة والمتأصِّلة في الدلالة على العلَميّة ولاسيما الأعجميّ منها، إلا ما دعَت الضرورة إليه[34]، ويُبقى على أسماء الأعلام المنقولة.

---

33 – يمكن تقسيمُ الألفاظ التقنيّة والاصطلاحيّة إلى ثلاث فئات: الأولى : ذات وجهين، فهي اصطلاحيّة من وجه وعامة من وجه (مثل : نحو ـ إعراب ـ نصب ... الخ)، والثانية : لها معنى اصطلاحيّ وتقنيّ فقط لكنها أصبحت مشهورة متداولة وصارت بمنزلة الألفاظ العامة (مثل : أوكسيجين ـ كربون ـ هيدروجين .. الخ)، فهذه تُلحَقُ بالأولى. وهناك الفئةُ الثالثة وهي الألفاظ المُغرِقة في الخصوصيّة، وهي الحالة المطلوبُ استبعادُها من مدونة القاموس التاريخيّ العام.

34 – هناك من هذا القبيل أسماء الأنبيّاء والرُّسُل والملائكة وبعض المدن والمواقع المشهورة التي أصبحت جزءاً من تاريخنا وحضارتنا كفلسطين ودمياط ودمشق ولبنان وطرابلس ومراكش .. الخ. فنحن لا نرى بأساً من إدخالها في زمرة الألفاظ التي يشملها ولو بشيءٍ من الاختصار والتركيز.

3 ـ مصادر المدوَّنة :

ـ تُستخرَجُ المادةُ اللغويّة التي تَتكوَّنُ منها مداخلُ القاموس، من النصوص المكتوبة على الورق (مطبوعة أو مخطوطة) أو النقوش أو الحوامل الرَّقميّة، من اللغة المشتركة القديمة والحديثة بما فيها اللغة الحَيَّةُ المُستعملةُ في وسائل الإعلام المنطوقة والمسموعة والمكتوبة، وفي المسرَح والأفلام والروايات والمُحاضراب والمؤتمرات والمُنتَدَيات والخُطب السياسية والدينية والاجتماعية، والمدرسة والجامعة.

ـ يمكن في المرحلة الأولى الاقتصارُ على قائمة محدَّدة ومُختارةٌ بعناية فائقةٍ من المصادر، بشرط أن تكون ممثِّلةً لمختلف عصور العربيّة وحقولها ومجالات استعمالها وعلومها وفنونها وآدابها وبيئاتها. وفي مقدمتها القواميسُ اللغويّة العامة والخاصة والدواوين الشعريّة والمجموعات الأدبيّة والتاريخيّة والجغرافيّة وعلوم القرآن والفقه والحديث ومختلف العلوم والفنون.

ـ في الوقت ذاته تستمرُّ عمليةُ الجَرد والمسح والتَّخزين لكل ما أمكنَ الوصولُ إليه من كتُب ومجلات وجرائد في كل العصور للوصول في النهاية إلى (ذخيرة اللغة العربيّة) أو موسوعة ضخمة لكل ألفاظ اللغة تكون بمثابة أكبر بَنك للألفاظ وأكبر خَزّان للمعلومات المفصّلة عنها، ومنها تَمَتَحُ كلُّ أنواعِ القواميس والموسوعات.

ـ هناك قائمة طويلة من المصادر الأساسية العربيّة (ألفاظ القرآن الكريم ـ ألفاظ الحديث النبوي ـ قواميس لغويّة قديمة وحديثة ـ عشرات المصادر الدينيّة والأدبيّة واللغويّة والتاريخيّة والدواوين الشعريّة ـ موسوعات مختلفة ...) تمَّت حَوسبَتُها أو مَسحُها ضَوئياً. ومن الضروري اعتمادُها، لكن، مع إعمال الحَذَر مما فيها من أخطاء وتحريفاتٍ. بل هنالك مُدوَّنات عربيّة حديثة مفتوحةٌ على الشابِكة، ينبغي الاستفادةُ منها بعد مراجعتها والتأكّد من صحة معلوماتها

وتصحيح أخطائها. وبعضُ هذه المدوَّنات قطَع أشواطاً مهمة في القدرة على التخزين والاسترجاع مثل : ***«المدونة اللغوية العربية لمدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيّة»*** التي دُشِّنت في شهر مارس 2012م، وتشتمل على 700 مليون كلمة. ومنها : ***«مدونة المكتبة الإسلامية»*** الإلكترونية الموجودة على موقع (إسلام ويب)، وتحتوي حالياً على أكثر من 1600 عنوان من مختلف أمهات المصادر في سائر العلوم الإسلامية العربيّة وخاصة علوم الحديث، ومنها مدونة : ***«المكتبة: للكتب العربيّة والإسلاميّة»***، وتحتوي حالياً على 2404 عناوين في مختلف العلوم كلها مُحوسبة وقابلة لاسترجاع ألفاظها. ومنها : موقع : ***«الباحث العربي»***[35]. وهو قاموس عربيّ ـ عربيّ إلكتروني، يحتوي على المادة اللغوية المضمَّنة في القواميس الخمسة التراثيّة الكبرى(الصحاح ـ لسان العرب ـ القاموس المحيط ـ العباب الزاخر ـ مقاييس اللغة)[36]. ومن أهم هذه المدونات أيضاً : ***«الموسوعةُ الشعريّة»*** التي أُنجزها المجمَّع الثقافيّ في أبي ظبي، وتحتوي على 2.400.000 بيت شعريّ (حسب طبعة 2003). وغير ذلك من المدوَّنات والقواميس القديمة والحديثة والمصادر المُحَوسَبة التي نتوفَّر على قائمة طويلة بها. والاستعانةُ بها ستوفِّر وقتاً كبيرًا وثميناً.

4 ـ الإنجاز والمراجعة:

ـ إنجاز برامج حَوسَبية مخصَّصة لمسح النصوص المطلوب تفريغُ ألفاظها على حوامل رقمية مسحاً ضوئيّاً مع ضرورة التمكُّن من استرجاعها كلمةً كلمةً مع تراكيبها وسياقاتها المختلفة وتَعداد مراتِ تَكرارها في كل نص بالاستفادة من طريقة القواميس المُحَوسبة الموجودة.

35 – انطلقت هذه المدونة سنة 2007م، ورئيس تحريرها رائد نعيم من ألمانيا.

36 – ومعلوم أن **لسان العرب** يحتوي في أحشائه على خمسة قواميس أخرى وهي: تهذيب اللغة للأزهري ـ المحكم لابن سيدة ـ الصحاح للجوهري ـ حواشي ابن بري على الصحاح ـ النهاية في غريب الحديث لابن الأثير. كما أن **مقاييس اللغة** يستمد مادته المعجميّة أساساً من قواميس ونصوص معجميّة شهيرة مثل: كتاب العين للخليل ـ الغريب المصنف لأبي عبيد ـ كتاب المنطق لابن السّكيت ـ الجمهرة لابن دريد.

ـ يقوم على عمليتَي المسح الضوئي للنصوص واسترجاع ألفاظها كلمةً كلمةً، تقنيّون متخصِّصون تحت إشراف أشخاص من اللجنة المكلفة بوضع القاموس. وبعد أن يتم مَسحُ نصٍّ من النصوص يُعهَد مباشرةً إلى فريق تقني آخر بمراجعة عملية المسح والاسترجاع للـتأكد من صحتها ودقّتها وسلامتها من أي خطإٍ تقنيّ.

ـ تُراجع النصوصُ المنسوخة مراجعةً علميةً لغويةً من قِبَل متضلّعين باللغة العربيّة للتأكّد من صحَّتها اللغويّة ونسبتها الحقيقيّة إلى مصدرها الأصليّ ومؤلّفها وتاريخ إنتاجها.

ـ يتمُّ تخزينُ النصوص والمواد اللغويّة المُضمَّنة فيها مما تمَّت حوسبتُه في قاعدة رقميّة خاصة أو بَنك معجميّ مركزيّ، مُرتبةً ترتيباً ألفبائياً سهلاً لإمكانية الرجوع إليها في كل حين.

ـ يمكن، بجانب العمل الآليّ في جرد الألفاظ والاستعمالات، الاستعانةُ بنظام الجُذاذات اليدويّة وتكليف أشخاص مَوثوقين بتفريغ ألفاظ مجموعة من مصادر معيَّنة. مع وضع نموذج موحَّد للجذاذات المطلوب استعمالُها.

ـ يمكن التعاونُ مع الشركات التي قامت بإنجاز مدوَّنات عربية مُرَقمَنة على أساس تزويدها بالخِبرة العلميّة المطلوبة والإشراف العلميّ لتتولّى هي نفسُها إعادةَ مسح المصادر والكتب المطلوبة وإعادة تخزين مادتها اللغويّة ورَقمَنتِها وفق النموذج الموحَّد الذي تضُعه اللجنة المُشرفة على إنجاز القاموس التاريخيّ.

ـ يمكن الاستعانةُ بمتطوِّعين من باحثين متوفّرين على الأهليّة المطلوبة للقيّام بعملية الجرد والمسح الضوئيّ واليدويّ والتخزين.

ـ تتشكلُ فِرقٌ علميّة موزَّعة على عواصم البلدان العربيّة مُكوَّنة من علماء وباحثين مختصّين ومُؤهَّلين ويُعهدُ إلى كل فرقة منها ـ تحت إشراف مسؤول ـ بتحرير المادة المعجميّة لعدد من الحروف حسب خُطة موحَّدة وجُذاذات

نموذجيّة تُعِدُّها الهيئةُ العلميّةُ المُشرِفة. مع تحديد الأجل النهائيّ لإنجاز العمل في وقته المحدَّد[37].

ـ تُرسَلُ المادة العلميّة المُنجزَة من قبل كلِّ فريق إلى اللجنة العليا المركزيّة لمراجعتها وإبداء رأيها فيها. وبعد الموافقة عليها يتمُّ تخزينُها في برنامج حاسُوبيّ خاص.

ـ يمكن على الفَور، لا على التَّراخي، الشُّروعُ في تَخزين ما توفَّرَ من مادةٍ مُعجميَّة اعتماداً على ما هو موجودٌ لحدِّ الآن من مدوَّنات معجميّة مُستخرَجةً بشكلٍ علميّ من عدد كبير من النُّصوص العربيّة القديمة والحديثة. وليست هذه المادةُ بالشيء القليل أو الهيِّن. وهي تشمل ـ في جملة ما تشتمل عليه :

1) معجم ألفاظ نصَّ القرآن الكريم الذي يُشكِّل في حدِّ ذاته جزءاً مهمّاً من العربيّة الفصيحة التي تُحسَبُ تاريخيّاً على العصر الجاهلي، رغم أن أغلبية ألفاظ هذا المعجم القرآنيّ ما تزالُ مُستعمَلةً في الفُصحى المُعاصِرة.

2) معجم ألفاظ الحديث النبويّ الشريف سواء تلك التي وضع فهارِسَها وقوائمَها المستشرقون، أو تلك المنشورة حديثاً في عدد من المدوَّنات الحديثة المُرَقمَنة[38].

3) ألفاظ الفقه الإسلامي وقد نُشرت منها مجموعاتٌ كثيرة كما أشرنا من قبل[39].

---

37 – سبق لاتحاد المجامع العربية في اجتماعه السنوي في شهر أبريل (نيسان) 2010م أن وزّع القسم الأوّل من قائمة مصادر المعجم التاريخيّ (148 عنواناً) الخاصة بالعصر الجاهلي، على خمسة مجامع عربيّة (سوريا ـ الأردن ـ ليبيا ـ السودان ـ القاهرة). من أجل إدخالها إلى الحاسوب، وجاء في التقرير السنويّ لمجمع اللغة العربيّة الأردنيّ. لسنة 2010م، أن هذا المجمع أنجزَ العملَ المطلوبَ منه بإدخال 30 عنواناً من دواوين الشعر الجاهلي وطباعتها وتدقيقها وإعادة إرسالها إلى اللجنة المختصة بالمعجم التاريخيّ في اتحاد المجامع.

38 – منها الموسوعة الذهبية لألفاظ الحديث النبويّ الشريف وعلومه، وتضم وحدها 128 مصدراً من أمّهات المصادر في مختلف علوم الحديث).

39 – منها مجموعة شركة **حرف** المسماة : **جامع الفقه الإسلاميّ** وتضم 95 كتاباً .

3) ألفاظ الشعر العربيّ عبر عصوره المختلفة، وقد أُنجِزَ منها الكثيرُ سواءٌ في شكل أطاريح جامعيّة أم كُتُب منشورة أو مدوّنات مُرقمَنة، وأهمُّها مدوّنة: "الموسوعة الشعرية"، التي أصدرها المُجمَّع الثقافيّ بالإمارات. وقد فَرَغَت جمعيّة المعجمية العربية بتونس من وضع قاموس ألفاظ العصر الجاهلي المُستخرَج من دواوين شعراء هذا العصر.

4) مجموعة كبيرة من أُمهات القواميس اللغويّة القديمة والحديثة التي تمَّت حوسَبتُها ونشرُها على أوسع نطاق، وتتضمن العربيّة القديمة والمتوسطة والمعاصرة، مثل: لسان العرب، والقاموس المحيط، ومقاييس اللغة، والمجمل في اللغة، وتاج العروس، والمعجم الوسيط، ومعجم اللغة العربيّة المعاصرة، والمنجد في اللغة العربيّة المعاصرة، ومعجم الغنيّ، وعدد من القواميس المدرسيّة والوظيفية... وغيرها).

5) ألفاظ العلوم المختلفة ومُصطلحاتُها، وخاصة العلوم العربيّة الإسلاميّة: التاريخ والأدب، والثقافة، والفقه، والنقد، والبلاغة، والتفسير، والقراءات القرآنية، والأصول، والنحو، والصرف... وغيرها). وقد نُشِر منها الكثيرُ في مدوَّنات مُرَقمنة وكُتب ورقيّة. وبعضُها عبارة عن رسائل وأطاريح جامعيّة تحتفظ بها مكتباتُ الجامعات ومراكزُ البحوث في كل أرجاء العالم في البلاد العربيّة والإسلاميّة والأوروبيّة وغيرها. وأَعدَّ منها معهدُ الدراسات المصطلحيّة، ومعهد البحوث والدراسات العلميّة (مبدع)، وكلاهما بفاس، عدداً آخر يُستفادُ منه.

فهذه المجموعات المعجميّة المتوفِّرة، يمكن اعتبارُها النواةَ الأساسية لمدونة قاموسنا التاريخيّ، فينبغي الإسراعُ بتفريغها وتجميعِها في بنك معجميّ مركزيّ، بعد مراجعتها وتدقيقها علميّاً، ومنها يتمُّ الانطلاقُ نحو إضافة مدوَّنات أخرى.

5 ـ المعلومات المطلوبة في كل مدخل معجمي :

ـ معلومات صوتية (كيفية نطق الكلمة : إن اقتضى الأمرُ ذلك : هذا : هاذا / الله : اللاهُ / اللَّهُمَّ : اللاهُمَّ / عَمرُو : عَمْرُ..) ـ معلومات عن المقولة النحوية لكل كلمة (اسم عام ـ اسم خاص ـ فعل ـ صفة ـ أداة ـ ظرف ..الخ) ـ جنس الكلمة (مؤنث، مذكر) ـ عددها (مفرد ـ مثنّى ـ جمع ـ جمع الجموع ـ جمع التكسير ـ اسم الجمع ـ اسم الجنس ...) ـ معلومات صرفيّة واشتقاقيّة (تصغير الكلمات غير القياسية ـ نسبتُها ـ إعلالها ـ إبدالها ...) ـ تأثيل الكلمة (عربية أو معرَّبة ـ لغتها الأصلية إن عرفت ـ رحلتُها من لغة إلى أخرى ...) ـ تاريخ ميلاد الكلمة إن عُرفَ بالتحديد أو التقدير ـ تطور صيغتها الصوتية والإملائية ـ ما يطرأ على الكلمة من تحويل وتغيير بالقلب أو الإبدال أو الإعلال أو الإدغام أو النحت أو الاستعمال الخطإ ـ تطور دلالاتها حسب الأزمنة والأمكنة والسياقات ومجالات الاستخدام من حقل إلى آخر، مع وضع تواريخ لذلك ما أمكن ـ التحول الدلالي الذي يطرأ على الكلمة في الاستعمال اللَّهَجيّ والعاميّ ـ أمثلة على استعمالاتها في سياقاتها المختلفة مأخوذة من كبار الكتّاب ـ ذكر الكلمة مع مُلازِماتها في الاستعمال.

ـ يؤرَّخ للكلمة أو المعنى أو الصيغة بتاريخ وجودها في أقدم نصٍّ مكتوب ظهَرَت فيه، أو تاريخ وفاة مؤلّفه أو الفترة التي عاش فيها إلى أن يثبُت العَكسُ ـ وإن لم يكن هذا النصُّ يَعكِسَ بدايةَ استعمال الكلمة أو المعنى على وجه الدقة.

ـ تقديم تعريفات مركَّزة ومختصرة للمداخل وفروعها. مع التأريخ لدخول كل معنى.

6 ـ ترتيب المداخل والمعلومات والمعاني وتنسيق مكوِّنات المادة المعجميّة

ـ ترتيب المداخل الكبرى (وهي الجذور) ترتيباً اشتقاقياً أولا وألفبائيًا ثانيا، إذا كانت عربية الأصل، وحسب صورتها الكتابيّة إن كانت أعجميّة. وهذا يقتضي ردَّ كل ألفاظ القاموس إلى أصولها الاشتقاقيّة.

ـ ترتب المداخل الفرعيّة (المُشتقّات المُكوِّنة للعائلة اللفظيّة الواحدة) فيما بينها ترتيباً ألفبائياً وفق طريقة المعجم الوسيط من غير مراعاة السَّبق التاريخيّ لكلمة من الكلمات. فهذا أسهل وأيسر على القارئ المتعوِّد على القواميس اللغويّة العامة.

ـ استعمال نظام الإحالات لتسهيل العثور على الكلمة أمام القارئ (فكلمة مثل : «مناورة » تذكر في مكانها الصحيح وهو (م ن ا ور ة) لكن يجب أن تُذكر مرة أخرى دون شرح في مدخل (ن ور) وهناك يُحال على موقعها الصحيح وهو (م ن ا ور ة). وكلمة «قِنطار» تُرتَّب في (ق ن ط ا ر) باعتبارها كلمة أعجميّة، ثم تذكر تحت مدخل (ق ط ر) دون شرح، ويُحال هناك على مكانها الصحيح من القاموس. وإذا اعتبرنا أن كلمة (دشيش) متحوّلة عن (جشيش) فينبغي حينَها ترتيبها تحت مدخل (ج ش ش) وهناك تُشرَح ويُذكَر ما اعتراها من تحول صوتيّ، ثم تُذكر تحت مدخل (د ش ش) (مجرد ذكر) ويُحال على شرحها في (ج ش ش).

ـ تُرتَّب معاني الكلمات ترتيباً منطقيّاً وتاريخيّاً في الوقت ذلك، فيُقدَّم المعنى العام على المعنى الخاص، والحديث والأكثر شيوعًا على المعاني القديمة، والمعاني المحسوسة أو الأصليّة على المعاني المجازيّة والفرعيّة، ويُتبَعُ ذلك بذكر معانيها الاصطلاحية والتِّقنية في مختلف العلوم والمجالات، ويُختَم بمعانيها المحلّية كاستعمال كلمات: (ظهير ومخزن، ومَنصوريّة، ودَوَّار..) مثلاً ـ المُستخدمة في المغرب على التوالي بمعنى : المرسوم السلطانيّ، والإدارة أو السلطة العليا، ونوع من الألبسة الفضفاضة، وتجمُّع سَكَني بدَوي، صغير.

ـ يمكن وضع شبكة لتفرُّع المعاني بعضها عن بعض. وعلى أساسها يتمُّ ترتيبُها فيما بينها، وهذا مشروط بالتأكد من صحة هذا التفريع وتقديم ما يكفي من الأدلة على صحته.

ـ 4 ـ

مقترَحات:

ـ إنشاء مجلة علمية محكَّمة مختصَّة في نسختين ورقية ورَقمية، لنشر الجديد من البحوث النظرية والتطبيقية المتعلقة بالتأريخ لألفاظ المعجم العربيّ بشكل مستمرّ. وخاصة ما يُنجِزُه الباحثون من تأريخ لبعض كلمات من المعجم العربيّ، أو ما يضعونه من قواميس جُزئية بألفاظ بعض الكُتّاب أو الشعراء قُدامى ومُحدَثين، أو قواميس تاريخيّة لعصر أو فترة أو مرحلة معيَّنة أو عِلمٍ من العلوم أو حَقلٍ من الحُقول. ويجب تشجيع العلماء والباحثين على طَرق هذا النوع من التأليف.

ـ نشر الكتب والبحوث العلميّة النظريّة والتطبيقيّة والقواميس اللغويّة التي تدخل في نطاق المشروع وتخدُم أهدافَه وغايتَه.

ـ إنشاء موسوعة إلكترونيّة عربيّة على طريقة (ويكيبيديا الحرة)، يُحرِّر موادَّها متطوِّعون من مختلف أنحاء العالَم. وسوف تساعدُ الموادُّ المنشورة في هذه الموسوعة الشاملة على توفير الكثير من المواد والمعلومات المُحتاج إليها في إنجاز القاموس العربيّ التاريخيّ.

ـ الإسراع بإنجاز مشروع «ذخيرة اللغة العربيّة» الذي تبنَّته الجامعة العربيّة، وتقديم الدَّعم الماديّ والمعنويّ والعلميّ لإخراجه للوجود.

ـ استنهاض هِمَم الباحثين المهتمين والمختصين وتشجيعهم على الإسهام ببحوثهم في إنجاز مشروع القاموس التاريخيّ.

ـ دعوة كل الباحثين والجامعيّين المشتغلين بتحقيق كتب التراث إلى ضرورة الاهتمام بصنع فهارس فنّية بالألفاظ اللغويّة ذات الخصوصيّة المتضَمَّنة في النصوص المحقَّقة. على أن تقوم الهيئة العلميّة المشرفة على مشروع القاموس

التاريخيّ بوضع نموذج للطريقة التي توضَع بها فهارسُ ألفاظ النصوص المُحقَّقة، ثم يتمُّ تعميمُه للاستفادة منه والاستِرشاد به.

ـ ضرورة أن تعمل اللجنة على الاتصال بكل الجامعات العربيّة ومراكز البحث العامة والخاصة التي تمَّ فيها إنجاز رسائل وأطاريح جامعيّة لها صلة بمجال التأريخ المعجميّ، وخاصة المتعلقة بالمصطلحات والألفاظ الفنيّة وغيرها من مفردات الكتاب والشعراء والأدباء والمؤلّفات المختلفة، وأن تعمل على تصوير هذه الأعمال أو الحصول على نسخ منها للاستفادة منها في الموضوع.

ـ الاستعانة ببعض المنظَّمات الكبرى مثل منظمة الإيسيسكو ومنظمة الأليكسو، ومنظمة اليونسكو، وبعض الجمعيّات الخيريّة الكبرى مثل مؤسسة الشيخ زايد، وبعض المراكز الثقافيّة الكبيرة مثل مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنيّة، على إنجاز المشروع في شقه الماديّ واللوجيستي.

ـ يمكن إنشاء وقفيّة خاصّة تُسهِم في تكوينها دولٌ وجمعيّات وأفراد لتمويل المشروع.

حَوسَبة المُعجَم التَّاريخيّ للُّغة العَرَبيَّة

د. المُعتزّ بالله السَّعيد
جامعة القاهرة

1. مُقَدِّمة

1.1. مفهُوم المُعجَم التَّاريخيّ

المعجَم التَّاريخِيُّ *HISTORICAL DICTIONARY* مُعجَمٌ لُغَوِيٌّ عامٌّ، يَستَمِدُّ مادَّتَه مِن التُّراث الإنسانِيّ المكتوبِ والمدَوَّنِ عبرَ العُصُور والأمكِنة في مُختَلِف العُلُوم والفُنُون والآداب، ويَضُمُّ مُفرَداتِ اللُّغة، ويُبيِّن معانِيَها ومُشتَقَّاتِها وأساليبَها؛ ويُعنى بتأثيلِها وتاريخِ استعمالِها أو إهمالِها، ودِراسَة تَطَوُّر مبانِيها ومعانِيها عبرَ المراحِل الزَّمَنِيَّة المتَعاقِبة للُّغة[1]. وتُرَتَّبُ المداخلُ والوحداتُ المُعجَمِيَّةُ في هذا النَّوع من المُعجَمات ترتيبًا ألفبائيًّا أو جذريًّا وفقَ ما يتناسبُ مع طبيعة اللُّغة المَعنِيَّة.

والمُعجمُ التَّاريخيُّ – بذلكَ – لا يقتصرُ على احتواء المادَّة المُعجميَّة بالمفهوم التَّقليديّ لدى أهل الصِّناعة المُعجميَّة؛ وإنَّما يتجاوزُ ذلكَ ليكونَ ديوانًا كبيرًا للُّغة؛ إذ يُساعدُ على فهم التُّراث الإنسانِيّ بِرُمَّتِه، ويُبيِّنُ كيفَ تُؤَثِّر اللُّغةُ في الشُّعوب وكيفَ تتأثَّرُ بها، ويُبرزُ جوانِبَ التَّبايُنِ بين لُغة الفَردِ ولُغة المُجتَمَع، كما يفتحُ آفاقًا جديدةً وواسعة للبحث في اللِّسانيَّات *LINGUISTICS*، وعلم الأعراق (دِراسَة خصائِص الشُّعوب) *ETHNOLOGY*، وعِلم الإنسان *ANTHROPOLOGY*،

1 – السَّعيد (المُعتزّ بالله): مُدَوَّنة مُعجَم تاريخيّ للُّغة العربيَّة "مُعالجَة لُغَوِيَّة حاسوبِيَّة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011م، ص 2، بتصرُّف.

وعِلم الآثار *ARCHAEOLOGY*؛ وهو – كذلِك – أداةٌ للبَحث في تارِيخ العُلُوم *HISTORY OF SCIENCE*[2].

1.2. مُحاولات إنجاز مُعجَمٍ تاريخيٍّ للُّغة العَرَبِيَّة

كانت هناك العديد من المحاولات السَّابقة لبناء مُعجَمٍ تاريخيٍّ للعربيَّة، لعلَّ أبرزَها تلكَ المُحاولة الَّتي قامَ بها المستشرق الألماني أوجُست فيشر *AUGUST FISCHER* (1865-1949)، حيثُ أعلنَ عنها في مؤتمر اللُّغَوِيِّين الألمان في بازل عام 1907[3]، وتبنَّاها مجمعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة عامَ 1935 بناءً على مُقترَح عُضو المجمع في ذلكَ الوقت – المُستَشرِق الإيطالي كارلو نلينو *CARLOS ALFONSO NALLINO* (1872-1938). وقد أعقبَت محاولة فيشر عدَّةُ مُحاولاتٍ أخرى، منها: مُحاولة الجمعيَّة الألمانيَّة للاستشراق *DEUTSCHE MORGENLÄNDISCHE GESELLSCHAFT* الَّتي سَعَت في عام 1957 إلى إحياء مشروع فيشر بعدَ وفاتِهِ وتناثُر جُزازاتِه بينَ مِصر وألمانيا، من خلال المُعجم الموسُوم بـ "مُعجم اللُّغة العربيَّة الفُصحى *WÖRTERBUCH DER KLASSISCHEN ARABISCHEN SPRACHE*" بريادة المُستشرقين الألمان: يورج كريمر *JÖRG KRAEMER* (1917-1961)، وهيلموت جيتييه *HELMUT GÄTJE* (1927-1986)، وأنطون شبيتالر *ANTON SPITALER* (1910-2003)؛ ثُمَّ المُحاولة الأولى لجمعيَّة المعجَمِيَّة العربيَّة بتونس في عام 1990، والمُحاولة الثَّانية لها في عام 1996، ومحاولة هيئة المعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة بالقاهرة في عام 2004 بدعم من حُكومة الشَّارقة[4]، وأخيرًا المحاولة القائمة في المركز العربيّ للأبحاث في الدَّوحة منذ 2013.

والواقعُ أنَّ أيًّا مِن هذه المُحاولات لم يُكتَب لها النَّجاحُ إلى الآن. فقد توقَّفَت مُحاولةُ فيشر بعدما اضطرَّتهُ الظُّرُوفُ للعودة إلى ألمانيا في أعقاب الحرب العالميَّة

2 – السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 2، بتصرُّف.

3 – فيشر (أوجُست): المُعجَم اللُّغَوِيّ التَّارِيخِيّ، القِسم الأوَّل، مجمع اللُّغة العَرَبِيَّة، القاهِرة، 1967م، ص 25.

4 – للمزيد حولَ هذه المُحاولات، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 23 : 31.

الثَّانيّة؛ ونتجَ عن مُحاولتِه مجموعةٌ من الجزازات، لم يَجِد مجمعُ اللُّغة العربيَّة بالقاهرة ما يَصلُحُ للنَّشر مِنها إلَّا مُقَدِّمةً – أعَدَّها فيشر بِنَفسِه – ونموذجًا يبدأ مِن حرف الهمزة إلى مادَّة "أبد"؛ فَنَشَرَهُما المَجمَعُ في عام 1950 بِعُنوان (مُعجَم فيشر "مُقَدِّمة ونموذَج مِنه")، ثُمَّ أعادَ نَشرَهُما في عام 1967 بِعُنوان (المُعجَم اللُّغَوِيّ التَّارِيخِيّ). أمَّا مُحاولة الجمعيَّة الألمانيَّة للاستشراق فقد غيَّرت مسارَها ليُصبحَ مُعجَمُها مرحليًّا، يُغَطِّي حقبة اللُّغة العربيَّة للقُرُون الثَّلاثة الأولى مِن الهِجرة وقَرنَينِ قبلها[5]. أمَّا بخُصُوص مُحاولتَيْ جمعيَّة المعجَمِيَّة العربيَّة فقد توقَّفَت عندَ بناء "مُدَوَّنة مُعجَمِيَّة مُؤَرِّخة للعَصر الجاهِلِيّ"، تَضُمُّ نُصُوصًا تنتمِي إلى الفترة من عام 200م إلى عام 604م[6]. وتوقَّفَ العملُ في هيئة المعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة بالقاهرة عندَ إعداد "منهجٍ لإنجاز مُعجَم اللُّغَة العَرَبِيَّة التَّارِيخِيّ". وأمَّا المحاولة القائمة في المركز العربيّ للأبحاث في الدَّوحة منذ 2013، فقد خطا القائمونَ عليها خُطواتٍ أوَّليَّة، ترتَّبَ عليها إعدادُ ببليوغرافيا مرجعيَّة لمصادر المُدَوَّنة اللُّغَويَّة للمُعجَم حتَّى نهاية القرن الثَّاني الهجريّ، وبناءُ هذه المُدَوَّنة فعليًّا وإعدادُ منهجيَّةٍ لصناعة المُعجم التَّاريخيّ المنشُود.

1.3. في حَوسَبة المُعجَم اللُّغَوِيّ

أدَّى ظُهورُ اللِّسانيَّات الحاسُوبيَّة *COMPUTATIONAL LINGUISTICS* في مطلع النِّصف الأخير من القرن العشرين إلى طفرةٍ معلُوماتيَّةٍ هائلة، أمكَنَ معها تطويعُ الآلة لمعالجَة المجمُوعات الضَّخمة من النُّصُوص – أو ما يُعرَفُ بالمدَوَّنات اللُّغَويَّة

---

5 – راجع في ذلك:

KRAEMER, J. & GÄTJE, H. & SPITALER, A. & ULLMANN, M. (1970). WÖRTERBUCH DER KLASSISCHEN ARABISCHEN SPRACHE. OTTO HARRASSOWITZ. WIESBADEN. BD.I. S.I. P.XIII.

وراجع أيضًا:

FISCHER, W. & GÄTJE, H. EDITORS. (1982). GRUNDRISS DER ARABISCHEN PHILOLOGIE: SPRACHWISSENSCHAFT. REICHERT. WIESBADEN. S.40.

6 – ابن مُراد (إبراهِيم): في مفهوم المُعجَم التَّاريخِيّ وتَطبيقاته على العَرَبِيَّة، بحث مُقَدَّم إلى ندوة اتِّحاد المعاجم العربية حول المعجم التاريخيّ للُّغة العربِيَّة، الشَّارِقة، 2006م، ص 15 : 17، بتصرُّف

NATURAL – *LINGUISTIC CORPORA* بالإضافة إلى مُعالجَة اللُّغات الطَّبيعيَّة *LANGUAGE PROCESSING (NLP)* عبرَ مُستويات التَّحليل اللُّغَويّ، بما في ذلكَ مُستوى التَّحليل المعجَمِيّ. وصارَ بالإمكان الاستغناءُ عن الجُهود البشريَّة الجبَّارة في مراحل الصِّناعة المُعجَمِيَّة – جمعًا وتحريرًا ونشرًا[7]. وأصبحَ دورُ الحاسُوب يتجاوزُ توفيرَ الجهُود والطَّاقات إلى توحيد معايير الصِّناعة المعجَمِيَّة وتيسير عمليَّات التَّحرير والمراجعة؛ فأخَذَت الصِّناعةُ المعجَمِيَّة – بذلكَ – منحى جديدًا، أمكنَ معهُ إخضاعُ الآلة لمتَطلَّبات الصِّناعة عبرَ جميع المراحل، بدايةً من مرحلة الجمع، بمراحلها الفرعيَّة المتَمَثِّلة في إعداد المُدَوَّنة اللُّغَويَّة وتهيئة النُّصُوص المُمثِّلة لواقعَ اللُّغة المعنِيَّة، ثُمَّ مُعالجَة هذه النُّصُوص على مُستوى المباني – لُغَويًّا وآليًّا وإحصائيًّا – بما يتناسبُ مع طبيعة اللُّغة ويتوافقُ مع أنظمة ترميزِها سعيًا إلى تعيين المداخل والوحدات المعجَمِيَّة والمعلُومات النَّحويَّة السَّماعيَّة [الصَّرفيَّة والتَّركيبيَّة] الَّتي يُفتَرَضُ أن يتضَمَّنَها المعجَمُ في سياق مبانيه؛ ثُمَّ مُعالجَة النُّصُوص دلاليًّا – على مُستوى المعاني – بهدف تعيين الدِّلالات المُستخدَمة للوحدات المُعجَمِيَّة وبيان مواضع الاستشهاد المناسبة. ومُرُورًا بمرحلة التَّحرير، بمراحلها الفرعيَّة المتَمَثِّلة في بناء قواعد البيانات المعجميَّة، وتعيين المعلومات المعجمِيَّة المتَضَمَّنة، وتطويع المدوَّنة اللُّغَوِيَّة لعمليَّات التَّحرير المعجَمِيّ، والرَّبط الآليّ بينَ مادَّة المدوَّنة اللُّغَوِيَّة المجموعة وقواعد البيانات المعجَمِيَّة، والتَّوسيم الآليّ للمداخل والوحدات، والتَّرتيب الآليّ للمعلومات المعجَمِيَّة، وتطويع أنظمة التَّحرير لتتوافقَ مع طبيعة اللُّغة المعنِيَّة من ناحيةٍ والهدف من المعجم المنشُود من ناحيةٍ أخرى. وانتهاءً بمرحلة النَّشر، بمراحلها الفرعيَّة المتَمَثِّلة في بناء الهيكل الحاسُوبيّ

7 – للمزيد حولَ دور الحاسُوب في حوسبة المعاجم التَّاريخيَّة، راجع:

PAJZS, J. (2000). MAKING HISTORICAL DICTIONARIES BY COMPUTER. PROCEEDINGS OF EURALEX 2000. ULRICH HEID ED. UNIVERSITY OF STUTTGART, STUTTGART, 2000. PP. 249-259.

للمعجَم، وتصميم الواجهة/البوَّابة الإلكترونيَّة، وتطوير آليَّات البحث والتَّحرير، والرَّبط بينَ المادَّة المعجَمِيَّة المحَرَّرة ووسائل شرح هذه المادَّة – من الرُّسُومات والصَّوتيَّات والمرئيَّات – وإضافة آليَّات إدارة الهيكل المعجمِيّ المخرَج، وتعيين الصِّيَغ الإلكترونيَّة الَّتي تُؤدِّي إلى ظهور المعجَم على الوجه المنشُود، وإتاحة المعجم عبرَ صفحات الشَّبكة العنكبُوتيَّة.

وقد ظهرت بعضُ التَّجارب النَّاجحة لحوسبة المُعجمات اللُّغَويَّة في الحقبة الأخيرة من القَرن العشرين ومع مطلع الألفيَّة الثَّالثة. منها – على سبيل المثال – تجربة مُعجَم كزلينز–كوبيلد الإنجليزيّ التَّعليميّ[8]، الَّذي أنجزته مؤسَّسَة كولينـز–كوبيلد *COLLINS COBUILD*. فقد خضَعَ المُعجمُ لتقنيّات الحاسُوب في جميع مراحلِه؛ وتمثَّلَت الغايةُ الَّتي التَمَسَها صُنَّاعُ المعجَم في توفير مادَّةٍ مُعجَمِيَّة تعليميَّة للغة الإنجليزيَّة المعاصِرة، لمساعدة مُتَعلِّميها – من النَّاطِقِينَ بالإنجليزِيَّة ومِن غَيرِهِم – على فهمٍ أعمقَ لتراكيبِها واستعمالاتها اللُّغَوِيَّة بعد حصر المفردات والتَّراكيب الشَّائعة وبيان نسبَة شيوع كلٍّ منها؛ كما اهتمَّ صُنَّاعُ المعجَم بوضع أكبر عدد ممكنٍ من الاستعمالات اللُّغَوِيَّة لأقلِّ عدد من المفردات، وهو ما يجعل تَعَلُّمَ اللُّغة والتَّمكُّنَ منها أمرًا ميسورًا. وقد ظهرَ المُعجَمُ الَّذي أشرَفَ عليه المعجميُّ الإنجليزيّ الاسكتلنديّ جون سينكلير *JON SINCLAIR* (1933-2007) في صُورَتِهِ الورقيَّة للمرَّة الأولى بعُنوان *ENGLISH DICTIONARY HELPING LEARNERS WITH REAL ENGLISH* في عام 1987؛ ثُمَّ أعيدَ نشرُهُ في العديد من الصُّوَر الورقيَّة والإلكترونيَّة. وقد أتاحَت مُؤسَّسة كولينز–كوبيلد – مُؤخَّرًا – العديدَ من أشكال النَّشر الإلكترونيّ لهذا المعجَم التَّعليميّ على الأقراص المدمجَة *CDs* وعبرَ صفحات الويب *ON-LINE* وعلى الجوَّالات والحواسيب اللَّوحِيَّة *TABLETS*؛ كما حَرَصَ صُنَّاعُ

8 – للمزيد حولَ تجربة كولينز–كوبيلد، راجع:

SINCLAIR, J. (2009). COLLINS COBUILD ADVANCED DICTIONARY OF ENGLISH. HEINLE CENGAGE LEARNING.

المعجَم على تنمية مُحتوى المدَوَّنة اللُّغَوِيَّة المُستخدمة في المُعجم، فتجاوزَ عددُ كلماتها 650 مليون كلمة في عام 2014، حوتها قاعدةُ البيانات النَّصِّيَّة الَّتي وَسَمَتها مُؤسَّسةُ كولينز-كوبيلد بـ "بنك اللُّغة الإنجليزيَّة *BANK OF ENGLISH*"[9]. وتجدُرُ الإشارةُ إلى عناية فريق العمل في المُعجَم بتوظيف قاعدةِ بياناتِه باعتبارِها موردًا للمداخل والوحدات والمعاني المُعجَمِيَّة؛ كما قاموا بربط قاعدة البيانات المعجَمِيَّة الرَّئيسة ومُعطياتِها بأدوات التَّحرير المعجَمِيّ بصُورةٍ آليَّة، أدَّت إلى ظُهور مادَّة المُعجَم في صُورةٍ مُنتظِمةٍ ومُتجانسة.

2. إشكالات حوسبة المُعجم التَّاريخيّ للعربيَّة

ثمَّةَ بعضُ الإشكالات الَّتي ينبغي الوُقُوفُ عليها قبلَ إعداد منهجيَّة حوسبة المُعجَم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة، سعيًا إلى معرفة العقبات الَّتي يُمكنُ أن تقفَ حائلًا أمامَ حوسبة المُعجم والعمل على إزالتها. وتتمثَّلُ أولى هذه الإشكالات في أنَّنا لا نملكُ تجربةً واحدةً لحوسبة المُعجمات التَّاريخيَّة عبرَ مختلف مراحل الصِّناعة المُعجَمِيَّة. فقد سارَت التَّجارب السَّابقة بصُورةٍ تقليديَّة، أدَّت إلى إنجاز العمل المُعجَميّ في عشرات السَّنوات، وعلى أيدي أجيالٍ مُتعاقبة من المُعجَمِيِّينَ واللُّغَوِيِّينَ والمُحرِّرين. وبالنَّظر إلى هذه التَّجارب نجدُ أنَّ إعدادَ المُعجَم الألمانيّ *DEUTSCHES WÖRTERBUCH (DW)* قد استغرقَ ما يربو على مئةٍ وعشرينَ عامًا، حيثُ بدأ العملُ فيه عامَ 1838 وفقَ منهج الأخوين يعقوب جريم *JACOB GRIMM* (1785-1863) وفيلهِلم جريم *WILHELM GRIMM* (1786-1859)، واكتَمَلَ في عام 1961، بإشرافِ الأكادِيمِيَّة البروسِيَّة للعُلُوم والدِّراسات الإنسانِيَّة في برلين *PREUSSISCHE AKADEMIE DER WISSENSCHAFTEN ZU BERLIN* وأكادِيمِيَّة العُلُوم في جوتنجِن *AKADEMIE DER WISSENSCHAFTEN ZU GÖTTINGEN*. وعلى نحوٍ قريبٍ سارَ العملُ في مُعجَم اللُّغة الهولنديَّة *WOORDENBOEK DER*

9 – الموقع الإلكترونيّ لسلسلة معاجم كولينز:

HTTP://WWW.COLLINSDICTIONARY.COM.

NEDERLANDSCHE TAAL (WNT) إذ استغرَقَ بناؤُه ما يقرُبُ من مئةٍ وخمسينَ عامًا، فبدأ العملُ فيه عامَ 1849، واكتملَ في عام 1998. وكانَ الأوفرَ حظًّا من هاتين التَّجربتين مُعجمُ أكسفورد للإنجليزِيَّة *THE OXFORD ENGLISH DICTIONARY (OED)* الَّذي استغرَقَ بناؤُه أقلَّ من ستِّينَ عامًا إذ بدأ العملُ فيه عامَ 1859، واكتملَ في عام 1928. أمَّا مُعجم الأكاديميَّة السِّويديَّة *SVENSKA AKADEMIENS ORDBOK (SAOB)* فقد بدأ العملُ فيه عامَ 1884، ومن المُزمَع أن يكتملَ في عام 2017 حسبما أعلَنَت الأكاديميَّة السِّويديَّة[10]. ولم تتجاوز حوسبةُ أيٍّ من هذه المُعجماتِ مرحلةَ النَّشر، باستثناء مُعجم أكسفورد للإنجليزِيَّة الَّذي يُعادُ تحريرُه، تمهيدًا لإصداره في نُسخةٍ ثالثة *OED3* [بعدَ نُسختيه الأولى *OED1* في عام 1928، والثَّانية *OED2* في عام 1989]، حيثُ يقودُ المُعجميّ الإنجليزيّ مايكل بروفيت *MICHAEL PROFFITT* [11] فريقًا من أكثر من ثلاثمئة باحثٍ ومُحرِّرٍ بهدف إخراج المُعجم في صورةٍ جديدةٍ؛ ويستعينونَ بتقنيّات الحاسُوب في جميع مراحل الصِّناعة. وعليه، فإنَّنا سنكونُ أمامَ عملٍ ضخم، نفتقرُ فيه إلى تجربةٍ ناجحةٍ يُمكنُ الاقتداءُ بها لنُوفِّرَ الوقتَ والجُهدَ والطَّاقةَ البشريَّة. وتزيدُ صُعُوبةُ الأمر إذا عرَفنا أنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ لا تكادُ تعرفُ طريقَها إلى حوسَبة المُعجم – بالمفهوم الدَّقيق – حتَّى الآن. ففي الوقت الَّذي يقتصرُ فيه المعجَمِيُّونَ العربُ – في مواردهم – على المعاجم القديمة وما تناثرَ من معلوماتٍ مُعجَمِيَّة في بُطُون ما تحويه المكتبةُ العربيَّة، نجدُ العديدَ من المؤسَّسات المَعنيَّة بصناعة المُعجمات الجرمانيَّة واللَّاتينيَّة تضُمُّ نُخبًا من المعجَمِيِّينَ العارفينَ بأصُول الصِّناعة؛ ونجدُ هؤلاء يعتمدونَ في مواردهم على مُدَوَّناتٍ لُغَويَّةٍ مُحوسَبةٍ تعكسُ واقعَ اللُّغة المعنِيَّة، وعلى قواعد بياناتٍ لُغَويَّة مُنَقَّحة، وعلى أدواتٍ حاسُوبيَّةٍ وإحصائيَّة لمعالجَة المادَّة المعجَمِيَّة على

10 – للمزيد حولَ هذه التَّجارب، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 8 : 22.

11 – "مايكل بروفيت" هُو رئيسُ التَّحرير الثَّامن لمُعجم أكسفورد للإنجليزيَّة؛ ويتولَّى مهامَّ عملِهِ منذ نوفمبر 2013، بعدَ تقاعُد سلفِهِ جون سيمبسون JOHN SIMPSON الَّذي تولَّى رئاسة تحرير المُعجم الإنجليزيّ بينَ عامَي 1993 و2013.

مُستوى المباني والمعاني؛ بالإضافة إلى اعتمادهم على معاجمهم القديمة وما تحويه المصَنَّفاتُ في مكتباتهم. وتظلُّ الصِّناعةُ العربيَّةُ التَّقليديَّة هي الغالبة على المدارس العربيَّة، باستثناء بعض التَّجارب الَّتي حاولَ أصحابُها أن يُفيدوا من التِّقنيات الحاسُوبيَّة في بعض مراحل الصِّناعة، كتجربة (المكنز الكبير) الَّذي أنجزَهُ فريقُ عملٍ بإشراف الدُّكتور أحمد مُختار عُمَر؛ حيثُ جُمِعَت مادَّةُ المكنز – وهو مُعجَمٌ دلاليٌّ – من أمَّهات الكُتب العربيَّة المعنِيَّة بعلاقَتَي التَّرادُف والتَّضادّ، وصُنِّفَت في ضوء نظريَّة الحُقُول الدِّلاليَّة في قواعدَ بياناتٍ – استخدمَها الفريقُ باعتبارها قوالب مُعجَمِيَّة مُحوسَبة؛ واتُّخِذَت هذه القوالبُ معيارًا للمخرَج المعجَمِيّ[12]. وكذلكَ تجربة (المعجَم الحاسُوبيّ التَّفاعُليّ) الَّذي أشرَفَت على صناعتِهِ مدينةُ الملك عبد العزيز للعُلُوم والتِّقنية بالرِّياض، حيثُ جُمِعَت مادَّتهُ من المعجَم الوسيط، وأعيدَ بناءُ هيكلِهِ في قاعدة بياناتٍ مُعجَمِيَّة؛ ثُمَّ ذُيِّلَ بوسائل شرح المعنى في صُورةٍ رقميَّة، عُنِيَ فيها بالرُّسُومات والصَّوتيَّات والمرئيَّات[13]. ولَمَّا كُنَّا نفتقرُ إلى تجربةٍ لحوسبة مُعجمٍ تاريخيّ، ونفتقرُ كذلكَ إلى تجربةٍ لحوسبة المُعجم العربيّ، فإنَّ علينا أن نصنعَ منهجيَّةً لحوسبة المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العَرَبيَّة، تجمعُ بينَ الأصالة والحداثة، وتُساعدُ على إنجاز المُعجم المنشُود وفقَ معايير الصِّناعة المُعجَمِيَّة.

أمَّا الإشكال الثَّاني، فيتمثَّلُ في ضبابيَّة الرُّؤية المنهجيَّة وحاجة الصِّناعة المُعجَمِيَّة العربيَّة إلى طفرةٍ حقيقيَّة، تُعيدُ للعرب ريادتَهم لهذا الميدان وتضعُ قواعدَ راسخةً لصناعة المُعجم العربيّ. فالعربُ قد عرفوا طريقَهُم إلى الصِّناعة المعجَمِيَّة في وقتٍ مُبكِّرٍ، مُقارنةً بالأمم الأخرى. ونتجَ عن هذه المعرفة ظهورُ العديد من المدارس المعجَمِيَّة العربيَّة الَّتي تُعنى بحصر مُفردات العربيَّة وتفسير معانيها، انطلاقًا من المباني – كما في معاجم الألفاظ – أو المعاني – كما في معاجم

12 – راجع: عُمَر (أحمد مُختار): المكنز الكبير، "معجم شامل للمجالات والمُترادفات والمتضادَّات"، مؤسَّسة سُطور، 2000

13 – الموقع الإلكترونيّ للمُعجم:

HTTP://WWW.ALMUAJAM.ORG.

الموضوعات. وكانَ لظهور عدد من المعاجم العربية مُبكِّرًا أثرٌ بالغٌ في اكتمال أركان الصِّناعة المعجَمِيَّة العربيَّة؛ وهو أمرٌ طبيعيٌّ يفرضُهُ تنوُّعُ المدارس المعجَمِيَّة، بدءًا بمدرسة التَّحليل الصَّوتيّ الَّتي استمَدَّت قواعدها من مُعجَم (العَين) للخليل بن أحمد (ت 173 ه)، وانطلاقًا بمدرسة الأبنية الَّتي أرساها أبو بكر مُحَمَّد بن الحسَن بن دُريد (ت 321 ه) من خلال مُعجَمِهِ (جمهرة اللُّغة)؛ ثُمَّ مدرسة التَّقفية [القافية] الَّتي أسَّسَها إسماعيل بن حمَّاد الجوهريّ (ت 393 ه) من خلال مُعجَمِهِ (تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة)، وانتهاءً بمدرسة التَّرتيب الألفبائيّ الَّتي أسَسَ لها أبو المعالِي مُحَمَّد بن تَمِيم البَرْمَكِيّ (ت 411 ه) في مُصَنَّفِه (المنتَهَى في اللُّغَة) الَّذي أعادَ فِيه تَرتِيبَ مُعجَم الصِّحاح (تاج اللُّغَة وصِحاح العَرَبِيَّة)، وسارَ عليه أبو القاسم الزَّمَخشَرِيّ (ت 538 ه)، ثُمَّ سارَت عليها جُلُّ المعجَمات العَرَبِيَّة. وأدَّت الجُهُودُ المبذولة في الارتقاء بصناعة المُعجم إلى تنوُّع المادَّة المعجَمِيَّة الَّتي تحويها المعاجم العربيَّة – بمُختلف أنواعها. إلَّا أنَّ قُصُورًا في مناهج المعجَمِيِّينَ أدَّى إلى تأخُّر العرب في الصِّناعة المعجَمِيَّة – مُقارنة بالعديد من الأمم الأخرى. فمع تقدُّم المعجَمِيِّينَ العرب قديمًا في هذه الصِّناعة، إلَّا أنَّ انشغالَ تابعيهم بتنقيح ما صَنَّفَهُ القُدماءُ وتهذيبه وشرحه دونَ العناية بسدّ الفجوات المتروكة أو مُراعاة التَّطَوُّر اللُّغَوِيّ الحادث في اللُّغة العربيَّة، كُلُّها أمورٌ أدَّت إلى توسيع الفجوة الَّتي تُعانيها المكتبةُ العربيَّة. ولنا أن نلحَظَ هذا في المعاجم المعاصرة الَّتي تشرحُ الكلمات – في كثيرٍ من الأحيان – بعباراتٍ صعبةٍ على مُستخدم المعجَم، وتزخرُ في مادَّتها بالحُوشيّ والغريب من المفرَدات الَّتي يقلُّ استخدامُها في عموم العربيَّة، وكثيرٌ منها قد اندثرَ في العربيَّة المعاصِرة. وفي الوقت ذاتِهِ، تخلو هذه المعاجمُ من كثيرٍ ممَّا استُحدِثَ من المفردات والألفاظ. ولا عجبَ حينئذٍ أن نجدَ المعجَم الوسيط، الَّذي وَضَعَهُ نخبةٌ من أعضاء مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة – على سبيل المثال – يزخرُ بمُفردات مهجورةٍ على شاكلة (بجبجَ، وبحشَلَ ..) ويُهمِلُ [في طبيعتِه الثَّالثة المزيدة والمنَقَّحة – 2004] كلماتٍ صارت أساسيَّةً في العربيَّة المعاصِرة، مثل:

حاسُوب وجوَّال[14]. والأمثلةُ على ذلك كثيرة، في الوجيز والوسيط وغيرهما من المعاجم العربيَّة المعاصِرة. إنَّ تتبُّعَ مادَّةِ المعاجم العربيَّة المعاصرة تُؤكِّدُ أنَّ جُهودَ المعجَمِيِّينَ العرب المعاصرين تكاد تنحصرُ في اختصار المعاجم العربيَّة القديمة وإعادة إنتاجها لتُلائمَ روحَ العصر الحديث، وتهذيب منهج المدرسة الألفبائيَّة في ترتيب المداخل والوحدات المعجَمِيَّة؛ بالإضافة إلى جهودٍ ميمونة في تعريب المصطلحات العلميَّة والانتقال من محدوديَّة المعاجم العامَّة إلى سعة المعاجم المختَصَّة؛ ولا تزالُ الصِّناعةُ المعجَمِيَّة التَّقليديَّة مُسيطرة على المجامع اللُّغَوِيَّة والمؤَسَّسات المعنِيَّة بصناعة المعجَم العربيّ، حيثُ تعتمدُ بصورةٍ رئيسةٍ على استخلاص المادَّة المعجَمِيَّة من المعاجم العربيَّة القديمة – بما فيها من حوشيٍّ أو غريب – ثُمَّ إعادة تحرير هذه المادَّة يدويًّا بعدَ تهذيبِها. ومع ما في جُهود المجامع اللُّغَوِيَّة والمؤسَّسات من عنايةٍ بالصِّناعة المعجَمِيَّة العربيَّة، إلَّا أنَّها لا تُؤَدِّي إلى نتائجَ فعليَّةٍ ملموسة، ولا تُحَقِّقُ الهدفَ المنشُود.

إنَّ حوسبةَ المُعجَم التَّاريخيّ للُّغة العَرَبِيَّة أسلُوبٌ مُتقدِّمٌ من أساليب الصِّناعة المُعجَمِيَّة، يتطلَّبُ انتهاجُهُ الانطلاقَ من رؤيةٍ واضحةٍ ومنهجٍ مُكتمل الأركان، والوُقُوفَ على قاعدةٍ صلبة تُساعدُ القائمينَ على صناعة المُعجم المنشُود في رسم خارطة طريقٍ واضحة المعالِم، بحيثُ يعرفُونَ جميعَ مراحل العمل المُعجَميّ وإطارَهُ المنهجيّ وإطارَهُ الزَّمَنيّ وتكلفتَهُ وموارِدَهُ البشريَّة وموارِدَهُ اللُّغَويَّة والحاسُوبيَّة والمُعجَمِيَّة. والواقعُ أنَّ تحقيقَ هذه الأمور مُجتمعةً يستدعي إخلاصًا للهدف المنشود وإنكارًا للذَّات من أجل تحقيقِه وفهمًا دقيقًا لمفهوم الصِّناعة المُعجَمِيَّة ودِراسةَ التَّجارِب النَّاجحة للمُعجَمات اللُّغَوِيَّة التَّارِيخِيَّة، ومُحاولة الإفادة منها في بِناءِ منهجٍ مُتكامِلٍ للمُعجَم العَرَبِيّ المَنشود؛ ثُمَّ تقييم

14 – راجع: مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة: المُعجَم الوسيط، مكتَبَة الشّروق الدَّولِيَّة، القاهِرَة، ط3، 2004.

المُحاوَلاتِ السَّابِقَةِ لبناء مُعجَمٍ تاريخِيٍّ للعَرَبِيَّة للوُقُوف على جوانِب القُصُور ومُحاوَلَة مُعالجتها بِطريقَةٍ منهجِيَّة تَتَّفِقُ مع أساليب صِناعَة المُعجَم الحَدِيث.

ويتمثَّلُ الإشكالُ الثَّالثُ في طبيعة اللُّغة العربيَّة الاشتقاقيَّة ونظامها الكتابيّ. فهي – على مُستوى البنية – لُغةٌ اشتقاقيَّة، يُمكنُ تحليلُ الكلمات فيها إلى: الجُذور *ROOTS* والجُذُوع *STEMS* والفُروع *LEMMATA* والزَّوائد *AFFIXES* الَّتي تأتي في هيئة سوابق *PREFIXES* ولواحق *SUFFIXES*. وهي – على مُستوى التَّركيب – لُغةٌ مُعرَبة، تَتغيَّرُ هيئةُ كلماتها تبعًا لموقعها الإعرابيّ، إذ تظهرُ علاماتُ الإعراب فيها وفقًا لقوانين الإعراب والبناء الَّتي تُطَبَّقُ على الكلمة العربيَّة في أقسامِها الثَّلاثة (الاسم، والفِعل، والحَرف). وعلى مُستوى الدِّلالة، تتميَّزُ المفردات العربيَّة بأنَّها مُتَطَوِّرة في دلالاتِها ومعانيها، حيثُ تتغيَّرُ معاني الكلمات من زمنٍ إلى زمن ومن مكانٍ إلى مكان ومن سياقٍ إلى سياق، وفقًا لتأثير العوامل الاجتماعيَّة والثَّقافيَّة والحضاريَّة والتَّاريخيَّة[15]؛ كما يبدو أثرُ البيئة العربيَّة واضِحًا في تعدُّد دَلالة المُفرَدة الواحدة من ناحية، وتعدُّد المُفرَدات الَّتي تُشِيرُ إلى دَلالةٍ واحدةٍ من ناحيةٍ أخرى. وتتميَّزُ اللُّغةُ العربيَّةُ – كذلكَ – بنظامٍ كتابيٍّ خاصٍّ، حيثُ تُكتَبُ فيها الوحدات الكتابيَّةُ [الجرافيمات *GRAPHEMES*] بصُورةٍ مُتشابكة، الأمرُ الَّذي يُؤدِّي إلى تعدُّد أشكال الجرافيم الواحد – وفقًا لموضِعِهِ في الجُملة وظهورِه في مجموعة من الأشكال الكتابيَّة [الألوجرافات *ALLOGRAPHS*]. وسعيًا إلى حوسبة المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة، ينبغي أن تُراعَى طبيعةُ العربيَّة عندَ بناء مواردها الحاسُوبيَّة وأدواتِ مُعالجتِها آليًّا. فطبيعةُ اللُّغة العربيَّة ونظامُها الكتابيّ يستدعيان مُعالجةً آليَّةً خاصَّةً على جميع مُستوياتها، بما في ذلكَ مُستوى التَّحليل المُعجَمِيّ؛ وحالَ الاعتماد على أدواتٍ حاسُوبيَّةٍ مُنجزةٍ سلفًا، ينبغي التَّأكُّدُ من دعم هذه الأدوات للعربيَّة

15 – حولَ أسباب تغيُّر المعنى ومظاهره، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): علم الدِّلالة ونظريَّة المعنى، دار الهاني، القاهرة، ط1، 2013، ص 130 : 139.

أوَّلًا، واستيعابِ قواعد بياناتِها للمجموعات الضَّخمة من النُّصُوص ثانيًا، والقُدرة على التَّحكُّم فيها بما يُحَقِّقُ الهدفَ المنشودَ ثالثًا. ومع هذا، يفرضُ الواقعُ تطويعَ بعض الأدوات الَّتي تدعمُ العربيَّةَ بصورةٍ جُزئيَّة [كالمُفهرسات الآليَّة وأدوات التَّحرير المُعجَمِيّ]، إذ يستدعي توفيرُها بدعمٍ كاملٍ للعربيَّة مزيدًا من الأبحاث والدِّراسات والمُحاولات الَّتي تتطلَّبُ وقتًا وجهدًا كبيرَين، ويصعُبُ التَّنبُّؤ بنتائجها.

وثمَّةَ إشكالٌ رابعٌ ينبغي النَّظَرُ إليه بعين الاعتبار، مفادُه أنَّ كثيرًا من المعجَمِيِّينَ والقائمينَ على المؤَسَّسات المعنِيَّة بالصِّناعة المعجَمِيَّة العربيَّة لا يُمَيِّزونَ فعليًّا – على المستوى التَّطبيقيّ – بينَ مُصطَلَحَي المعجَمِيَّة *LEXICOLOGY* الَّذي يُشارُ به إلى العِلم الَّذي يُعنى بِدِراسة كلمات اللُّغة الإنسانيَّة المُعَيَّنة ويبحَث في بِنيَتِها الدِّلالِيَّة وتطوُّر هذه البِنية عبرَ الزَّمان والمكان؛ وصِناعة المعجَم *LEXICOGRAPHY*، وهي الصِّناعة المتَمَثِّلة في مجموعة الإجراءات المتعاقبة لإنتاج عملٍ مُعجميٍّ مُعَيَّنٍ – جمعًا وتحريرًا ونشرًا – وفقَ ضوابط ومعاييرَ ومناهج تتحدَّدُ في ضوء طبيعة اللُّغة والهدف من المعجَم المنشُود، وإن كانَ التَّمييزُ قائمًا بينَ المصطلَحَين من النَّاحية التَّنظيريَّة[16]. إنَّ الخلطَ القائمَ بينَ هذين المصطلَحَين يُؤدِّي إلى تفاوُتٍ كبيرٍ بينَ المادَّة المعجَمِيَّة المتَضَمَّنة في مُعجَمٍ واحدٍ، تبعًا لتغيُّر ظروف التَّأليف أو الصِّناعة وتعدُّد المعجَمِيِّينَ والمحَرِّرينَ القائمينَ على إعداد المعجَم. ويظهرُ هذا الأمر في المعاجم الكبرى الَّتي يتطلَّبُ تأليفها سنواتٍ طويلة، ويتعاقبُ عليها أجيالٌ من المحَرِّرين. ونستطيعُ التَّمثيلَ على ذلكَ بـ "المعجَم الكبير" الَّذي بدأ العملُ فيه مع إنشاء مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة في عام 1934، ولا يزالُ العملُ قائمًا فيه. فالمطَّلعُ المتَخَصِّص

16 – للتَّمييز بينَ المُعجميَّة وصناعة المُعجم، راجع: حجازي (مَحْمُود فهمي): البحث اللُّغَوِيّ، دار غريب، القاهرة، ط1، (د.ت)، ص 47، بتصرُّف. وراجِع أيضًا:

Vermon, L. (2012): Lexicology and Lexicography: Words and Ways. Webster's Digital Services

على مادَّة المعجم يستطيعُ اكتشافَ أنَّ مُحرِّرَ المادَّة المعجَمِيَّة لباب (الهمزة) يختلفُ عن مُحرِّرَ المادَّة المعجَمِيَّة لباب (الجيم)؛ وكذلكَ يُمكنُه اكتشافُ أنَّ مُحرِّرَ المادَّة المعجَمِيَّة لباب (الدَّال) يختلف عن مُحرِّرَي (الهمزة والجيم). ذلكَ أنَّ كُلًّا من هؤلاء يجتهدُ في تحرير المادَّة المعجَمِيَّة استنادًا على معرفَتِهِ وفهمه لطبيعة المعجم، دونَ الاعتماد على ضوابط مُحَدَّدة سلفًا، الأمر الَّذي يُؤدِّي إلى تعدُّد مناهج التَّحرير المعجَمِيّ بتعدُّد المحَرِّرين أنفسِهم. أضف إلى ذلكَ أنَّ هذا التَّبايُنَ يجعلُنا غيرَ قادرينَ على معرفة موعد اكتمال العمل في تحرير المعجَم – ولو على وجه التَّقريب. ولا نلمحُ هذا الأمرَ – مثلًا – في مُعجَم الأكاديميَّة السِّويديَّة *SOAD* الَّذي بدأ العملُ فيه عامَ 1884 – كما ذكرنا آنفًا – وسيستمرُ إلى عام 2017؛ وكذلك الحالُ في النُّسخة الثَّالثة من مُعجم أكسفورد للإنجليزِيَّة *OED3*، حيثُ بدأ العملُ فيها مع مطلع التِّسعينيَّات من القرن العشرين، وسيستمرُّ إلى عام 2037 – وفقَ تقدير مؤسَّسة أكسفورد. فقد اعتمدَ صُنَّاعُ المُعجَمَين على معاييرَ واضحة، يستشعرُ معها المطَّلعُ أنَّ مُحرِّرَهُ شخصٌ [أو فريقٌ] واحدٌ، وليسَ مئات المحَرِّرين، على نحو ما هُو واقعٌ فعلًا.

3. منهجيَّة حوسبة المُعجَم التَّاريخيّ للُّغة العَرَبِيَّة

تَمُرُّ الصِّناعةُ المعجَمِيَّةُ بثلاث مراحل أساسيَّة؛ هي: الجمع، والتَّحرير، والنَّشر. وتشهد صناعة المعجَم المعاصِرة عنايةً كبيرةً بالحوسبة المعجَمِيَّة عبرَ المراحل الثَّلاثة، حيثُ يُعنى المعجَمِيُّونَ بالإفادة من تقنيات الحاسُوب في جمع الموارد المعجَمِيَّة، سواءٌ أكانت مُدَوَّناتٍ لُغَوِيَّةً مصنوعةً لأغراض الصِّناعة، أم قواعد بيانات مُعجَمِيَّة، أم مواردَ أخرى. كذلكَ يُعنى المعجَمِيُّونَ – لاسيَّما في أمريكا وأوروبا – بالإفادة من أنظمة التَّحرير المعجَمِيّ *DICTIONARY WRITING SYSTEMS (DWS)* في تحرير معاجمهم وتعيين مُخرجاتها آليًّا. أمَّا الإفادة من تقنيات الحواسيب في المرحلة الثَّالثة المعنِيَّة بالنَّشر المعجَمِيّ فقد أصبَحَت أمرًا حتميًّا في

معاجم اللُّغات الإنسانيَّة بصفةٍ عامَّة، حيثُ تفرضُ الثَّورةُ المعلوماتِيَّةُ الهائلة الَّتي يشهدُها القرنُ الحادي والعشرون عنايةً فائقة بالنَّشر الحاسُوبيّ عبرَ الحواسيب الشَّخصِيَّة واللَّوحِيَّة والهواتف النَّقَّالة.. وغيرها. وسعيًا إلى إعداد منهجيَّةٍ لحوسبة المُعجَم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة، ينبغي تعيينُ المُدخلات أو الموارد الرَّئيسة للمُعجم المنشُود وما سينتُجُ عنها من المُخرجات المُعجَمِيَّة. ووفقًا لتوصيف المُعجم التَّاريخيّ، فإنَّ الموردَ الرَّئيسَ له هو مُدَوَّنةٌ لُغَويَّة، تعكسُ واقعَ اللُّغة العربيَّة خلالَ الحِقبة الزَّمنيَّة الَّتي يُغَطِّيها المُعجم؛ وهي بالنِّسبة للعربيَّة قريبةٌ من ألفي عامٍ تُمثِّلُ حِقبةَ التَّأريخ للُّغة العربيَّة في صُورتها المكتوبة. أمَّا المُخرجاتُ المُعجَمِيَّة، فهي: المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة *ENTRIES & LEXEMES*، والتَّوصيفُ النَّحويّ [البنويّ والتَّركيبيّ] للوحدات، والتَّهجئة، والمعلومات الصَّوتيَّة، والمعلومات التَّأثيليَّة *ETYMOLOGICAL INFORMATION*، والمعاني المُعجَمِيَّة، والشَّواهد المُعجَمِيَّة، ومُستويات الاستعمال بينَ الشُّيُوع والإهمال أو الإباحة والحَظر.

لسنا بصدد الحديث عن موارد المُعجم التَّاريخيّ المنشود؛ ولكن يعنينا أن نعرفَ أنَّ المُدَوَّنةَ اللُّغَويَّةَ للمُعجم هي المورِدُ الوحيدُ للمداخل والوحدات المُعجَمِيَّة؛ وهي كذلكَ المورِدُ الوحيدُ الَّذي يُعتمَدُ عليه في تعيين مُستويات الاستعمال واستخراج الشَّواهد المُعجَمِيَّة. وهي موردٌ أساسيٌّ للمعاني الوظيفيَّة والمعاني المُعجَمِيَّة للوحدات، مع مواردَ فرعيَّةٍ تَضُمُّ مُصَنَّفات النَّحو العربيّ وقواعد البيانات المُعجَمِيَّة للمعاني والعلاقات الدِّلاليَّة بينَ المُفردات؛ بالإضافة إلى المُعجَمات العربيَّة المُمَثِّلة للُّغة عبرَ عُصُورها [العربيَّة القديمة، والعربيَّة الوسيطة، والعربيَّة الحديثة]. ويُستَمَدُّ ما تبقَّى من المُخرجات المُعجَمِيَّة من مواردَ أخرى – غير المُدَوَّنة اللُّغَويَّة المصنوعة لغرض صناعة المُعجَم. فمعلُوماتُ التَّهجئة مصدرُها معاجمُ الألفاظِ والمُصَنَّفاتُ في قواعد الإملاء والكتابة العربيَّة [السَّماعيَّة والقياسيَّة]؛ والمعلوماتُ الصَّوتيَّةُ مصدرُها القواعد والقوانين المُعتَمَدَة

في الأَلِفبائِيَّة الصَّوتِيَّة الدَّولِيَّة *INTERNATIONAL PHONETIC ALPHABET (IPA)* الَّتي أَقَرَّتها الجَمعِيَّة الصَّوتِيَّة الدَّولِيَّة بباريس *ASSOCIATION PHONÉTIQUE INTERNATIONALE* في عام 1888م. أمَّا المعلوماتُ التَّأثيليَّة فمصدرُها المعاجم اللُّغَويَّة التَّأثيليَّة للعربيَّة وقريناتها من اللُّغات السَّاميَّة؛ بالإضافة إلى المُصَنَّفات في الألفاظ المُعَرَّبة والدَّخيلة واللَّهجات العربيَّة.

وحتَّى تتَّضِحَ منهجيَّةُ حوسبة المُعجم التَّاريخيّ المنشُود، ينبغي أن نعرفَ أنَّ دورَ الحاسُوب هو توفيرُ الوقت والجهد والطَّاقة البشريَّة، وليسَ إنجازَ المُعجم بجميع مراحِلِه. إنَّهُ وسيلةٌ مُساعدةٌ فحسب، يُخضِعُها الإنسانُ لحاجتِه، ويتحكَّمُ فيها بالكيفيَّة الَّتي تُحقِّقُ أهدافَه. وعودٌ على ما سبقَ بشأن مراحلِ الصِّناعة المُعجَمِيَّة وموارد المُعجَم التَّاريخيّ ومُخرجاتِه، تقومُ منهجيَّةُ حوسبة المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة على ثلاث مراحلَ أساسيَّة، حيثُ تُعنى المرحلةُ الأولى بحوسبة المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجَم عبرَ مرحلَتَي البناء والمُعالجَة؛ وينتُجُ عن هذه المرحلة المُخرجات المُعجَمِيَّة المُستمدَّة أساسًا من المُدَوَّنة دونَ غيرِها من الموارد. وتُعنى المرحلةُ الثَّانية بالتَّحرير المُعجَميّ؛ وينتُجُ عنها المُخرَج المُعجَميّ الكامل وقواعد بيانات المُعجَم بعدَ توحيد منهجها وإخضاعِها لما يُعرَفُ بـ "النَّمذجة المُعجَمِيَّة *LEXICAL MODELING*". وتُعنى المرحلةُ الثَّالثة بالنَّشر المُعجَمِيّ؛ وينتُجُ عنها الهيكل المُعجميّ النِّهائيّ [في صُورَتَيه: الورقيَّة والحاسُوبيَّة/الإلكترونيَّة] والبوَّابة الإلكترونيَّة للمُعجم. وسنعرضُ - فيما يلي - لهذه المراحل الثَّلاث تفصيلًا، مع الأخذ في الاعتبار أنَّ مراحلَ حوسبة المُعجم التَّاريخيّ تتوالى فيما بينها، وتتوازى مع مراحلَ أخرى من مراحل الصِّناعة المُعجَمِيَّة الَّتي لا يتَّسِعُ المقامُ للحديث عنها في هذه الدِّراسة.

3.1. حَوسبة المُدَوَّنة اللُّغَويَّة

3.1.1. مرحلة بنـــاء المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجَم

مادَّةُ المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة ليست نُصوصًا تقييديَّةً أو عشوائية؛ لكنَّها كتلةٌ غيرُ منتظمةٍ من النُّصوص الَّتي تخضعُ لمجموعةٍ من الأسُس والمعايير، يُحَدِّدها الهدفُ المنشودُ منها[17]. ولَمَّا كانَ الهدفُ إنجازَ مُعجم تاريخيٍّ للُّغة العربيَّة، لَزِمَ أن تكونَ مُدَوَّنَتُه اللُّغَوِيَّة مُرَقمَنة، بحيثُ يُمكنُ التَّحكُّمُ فيها آليًّا – بالإضافة أو الحذف أو التَّعديل. ولَزِمَ – كذلكَ – أن تكونَ كبيرةً نسبيًّا، لتعكسَ واقِعَ اللُّغة العربيَّة عبرَ تاريخِها المديد؛ وأن تكونَ مُدَقَّقةً إملائيًّا، بحيثُ لا تتجاوزُ نسبةُ الأخطاء فيها النِّسبةَ المسموح بها [وهي – من النَّاحية المعياريَّة – خمسة بالمئة من مجموع كلمات المُدَوَّنة]، وذلكَ التماسًا لدقَّة النَّتائج؛ وأن تكونَ مشكولةً في بعض أجزائِها، بصورةٍ كُلِّيَّة أو جُزئيَّة، ليُستفادَ منها في ضبط المداخل والوحدات والشَّواهد المُعجَمِيَّة؛ ولَزِمَ – كذلكَ – أن تكونَ المُدَوَّنةُ مُرَمَّزةً، من خلال ما يُعرَفُ بـ "ترميز المحارف *CHARACTER ENCODING*"، لتكونَ النُّصُوصُ قابلةً للتَّفاعُل مع قواعد البيانات ومُهَيَّئةً للمُعالجَةِ الآليَّة باستخدام الأدوات الدَّاعمة للُّغة العربيَّة[18].

يستدعي إعدادُ المُدَوَّنة اللُّغَويَّة للمُعجم المنشُود في صُورةٍ مُرَقمَنة أن يتمَّ تحويلُها من شكلِها الورقيّ الَّذي تبدو عليه في الكُتُب والمُصَنَّفات والوثائق إلى شكلٍ رَقْمِيّ مُنَقًّى من الحواشي والشُّرُوح والتَّذييلات والكشائد والفراغات الزَّائدة والحُرُوف اللاتينيَّة وغير ذلكَ ممَّا سوى المُتون النَّصِّيَّة الَّتي وَضَعَها مُصَنِّفو الكُتُب ومُؤلِّفُوها ممَّا يعكسُ طبيعةَ اللُّغة العربيَّة عبرَ تاريخِها. وبخلاف الوسيلة

---

17 – للمزيد حولَ المُدوَّنات اللُّغَويَّة ومناهجها وأنواعها، راجع: السَّعيد (الـمُعتزّ بالله): المدوَّنات اللُّغَوِيَّة، ضِمنَ كتاب (مُقَدِّمة في حوسَبة اللُّغة العربيَّة)، مجموعة من المؤلِّفين، تحرير: مُحسن رَشوان، والمعتزّ بالله السَّعيد، قَيد النَّشر بمدينة الملك عبد العزيز للعُلُوم والتِّقنية، الرِّياض، الجزء الأوَّل، 2014م.

18 – حولَ منهج بناء مُدوَّنة المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة والأدوات المُستخدمة، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): مُدَوَّنة مُعجَم تاريخيّ للُّغة العربيَّة، ص 33 : 52.

التَّقليديَّة لإدخال النُّصُوص إلى الحاسُوب، تُستخدمُ النُّصُوصُ المُتاحةُ إلكترونيًّا عبرَ صفحات الويب أو الأقراص المُدمجَة *CDs*؛ وتُتاحُ هذه النُّصُوصُ في العديد من الصِّيَغ أو الأنماط الشَّكليَّة، مثل: صِيغة الوثيقة المُتَنَقِّلة *(PDF)*، وصِيغة صَفحات الوِيب *(HTML)*، وصِيَغ الوثائق النَّصِّيَّة *(DOC& DOCX)*، والصِّيغة *(RTF)*، والصِّيغة *(TXT)*. كما يُمكنُ إدخالُ النُّصُوص آليًّا باستخدام الماسحات الضَّوئيَّة *SCANNERS* الَّتي تقومُ بإرسال الوَثائِق النَّصِّيَّة إلى الحواسيب بعدَ استِكشافِها ضَوئِيًّا، ثُمَّ التَّعَرُّف على الجرافيمات أو المحارف وتَحوِيلها من صِيغتها السَّاكنة إلى صِيغةٍ نَصِّيَّةٍ يُمكنُ التَّحكُّمُ فيها باستخدام تقنية القارئ الآليّ *OPTICAL CHARACTER RECOGNITION (OCR)*. أمَّا عن إدارة المُدَوَّنة اللُّغَويَّة الَّتي يُفتَرَضُ أن تحويَ قدرًا هائلًا من النُّصُوص، فهذا يستدعي استخدامَ المُحرِّرات النَّصِّيَّة المصنوعة خُصُوصًا للتَّعامُل مع مجموعات النُّصُوص الكبيرة، بالإضافة إلى قواعد البيانات النَّصِّيَّة الَّتي تُراعي طبيعةَ المُدَوَّنة اللُّغَويَّة والحجمَ التَّقريبيَّ الَّذي يُتَوقَّعُ أن تصِلَ إليه. ويستدعي تدقيقُ النُّصُوص استخدامَ مُدَقِّقٍ إملائيٍّ آليٍّ، تمَّ تدريبه/تجريبه – أثناءَ بنائِهِ – على وثائقَ نصِّيَّةٍ مُمثِّلةٍ للمُدَوَّنة اللُّغَويَّة الَّتي ننشُدُ تدقيقَها. وأخيرًا، يستدعي تشكيلُ/ضبطُ النُّصُوص [كُلِّيًّا أو جُزئيًّا] استخدامَ مُشكِّلٍ آليٍّ يستوعبُ المجموعات الكبيرة من النُّصُوص، بعدَ إمدادِهِ بالموارد اللُّغَويَّة من معاجمَ ومُدَوَّناتٍ لُغَويَّةٍ مشكولة.

تُمَثِّلُ هذه الإجراءات [رَقمنة المُدَوَّنة، وتحرير النُّصُوص، والتَّدقيق الإملائيّ، والتَّشكيل] مجموعةَ الإجراءات اللُّغَويَّة، حيثُ ينبغي أن تتوافرَ المعرفةُ اللُّغويَّة في القائمينَ عليها، وإن لم يكونوا لُغَوِيِّين أو مُعجَمِيِّين. أمَّا الإجراءُ الأخير [التَّرميز] فهو إجراءٌ حاسُوبيّ، يتمُّ – من خلالِه – تحويلُ نُصُوصِ المُدَوَّنة اللُّغويَّة مِن صُورَتِها النَّصِّيَّة الأوَّلِيَّة إلى صُورةٍ مَشرُوحَةٍ مُفَصَّلَة، أو بمعنى آخر: تحويلُها مِن نُصُوصٍ خامٍ غَيرِ مُعنونة *RAW TEXT (UNANNOTATED TEXT)* – وهُو الشَّكل الَّذي تظهَر فيه عِندَ تحريرِها أوَّلِيًّا – إلى نُصُوصٍ مُعنونة *ANNOTATED TEXT* مُذَيَّلةٍ بالخَصائِص الشَّكلِيَّة لنُصُوص المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة (وتَشتَمِلُ على: لُغة التَّرمِيز

المُستَخدَمة، وصِيغة تحوِيل المحارف، وأنواعُ الخُطوط وأحجامها وألوانها) والمعلومات الببليوغرافِيَّة (وتَشتَمِلُ على: عُنوان الوثِيقة، واسم المُصَنِّف، واسمُ المُحرِّر، وتاريخ التَّحرير). ويستدعي ترميزُ النُّصُوصِ في المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة تشفيرُها أوَّلًا بتحويلِها إلى إحدى صيغ نِظام الحُرُوف الدَّوْلِيّ المُوَحَّد *UNICODE*، مثل: (*UTF-8* و*UTF-16*)، أو صيغة تشفير المحارف العربيَّة *CP-1256*؛ ثُمَّ توصيفِها باستخدام إحدى لُغات التَّوصيف القياسيَّة، مثل: لُغة التَّوصِيف القابِلة للامتِداد *EXTENSIBLE MARKUP LANGUAGE (XML)*.

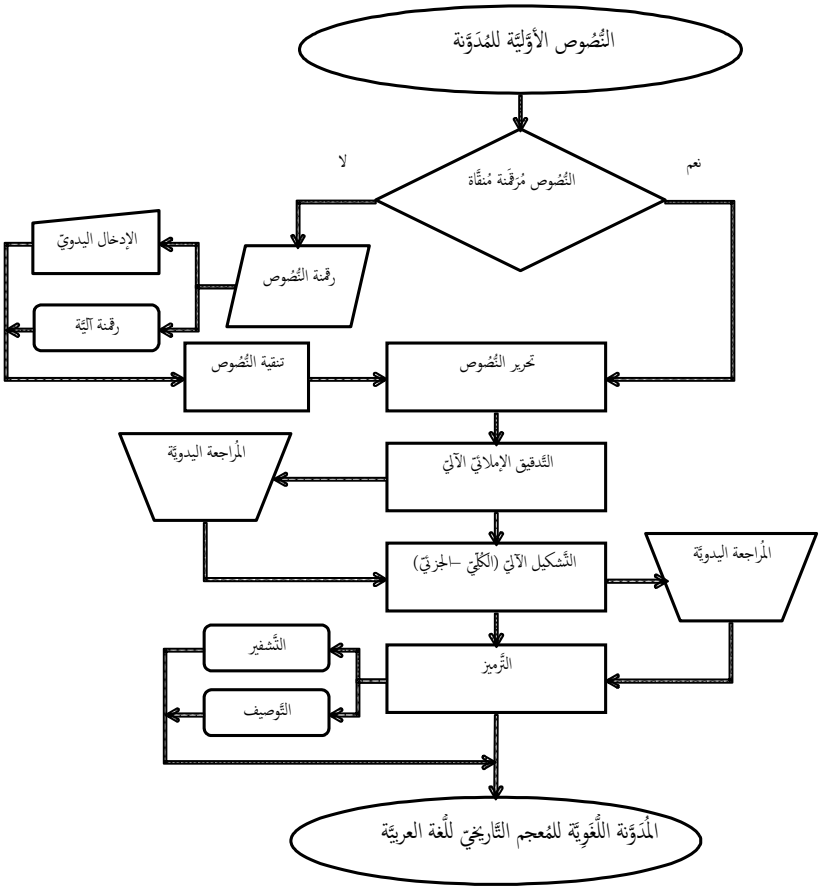

الشَّكل 1: مُخَطَّط انسيابي لحوسبة المُدَوَّنة اللُّغَويَّة في مرحلة البناء

3.1.2. مرحلة مُعالجَة المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجَم

تُعالَجُ نُصُوصُ المُدَوَّنات اللُّغَوِيَّة المصنوعة لأغراض الصِّناعة المُعجَمِيَّة – من النَّاحِية المنهجيَّة – على مُستويين رئيسَين، هما: مُستوى المباني، ومُستوى المعاني. ولمَّا كانت المُدَوَّنةُ اللُّغَويَّة للمُعجم التَّاريخيّ موردًا وحيدًا للمداخل والوحدات ومُستويات الاستعمال والشَّواهد المُعجَمِيَّة، وموردًا أساسيًّا – مع مواردَ أخرى – للمعاني الوظيفيَّة [البِنَوِيَّة والتَّركيبيَّة] والمعاني المُعجَمِيَّة، فإنَّ هذه المُخرَجاتِ جميعًا تُمَثِّلُ الهدفَ المنشُودَ من مُعالجة المُدَوَّنة اللُّغَويَّة. وبعبارةٍ أخرى، تُستَخدَمُ في مُعالجة المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجم التَّاريخيّ مجموعةٌ من الأدوات الحاسُوبيَّة والإحصائيَّة الَّتي تُساعدُ في تعيين مجموعة المُخرجات: (المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة، ومُستويات الاستعمال والشَّواهد المُعجَمِيَّة، والمعاني الوظيفيَّة والمعاني المُعجَمِيَّة). ومع أنَّ بعضَ هذه المُخرَجات يتطلَّبُ الجمعَ بينَ مستوى المباني ومُستوى المعاني عندَ المُعالجَة [مثل: تعيين المعاني الوظيفيَّة] التماسًا للدَّرجة القُصوى من الدِّقَّة، إلَّا أنَّ واقعَ المُعالجة الآليَّة للُّغة العربيَّة لم يصل بعد إلى إتاحة ذلك. وعليه، تُصَنَّفُ هذه المُخرجاتُ إلى مجموعتين، حيثُ تشتملُ مُخرجاتُ المجموعة الأولى على: المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة والمعاني الوظيفيَّة؛ وتُعالَجُ المُدَوَّنةُ آليًّا لتعيينها على مُستوى المباني. وتشتملُ مُخرجاتُ المجموعة الأخرى على: المعاني المُعجَمِيَّة ومُستويات الاستعمال والشَّواهد المُعجَمِيَّة والمعاني المُعجَمِيَّة؛ وتُعالَجُ المُدَوَّنةُ آليًّا لتعيينها على مُستوى المعاني. وتحقيقًا لهذا، تتطلَّبُ مُعالجَةُ المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجَم تطويعَ آليةٍ لفهرسة النُّصُوص بهدف تعيين المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة، وآليَّةٍ للتَّحليل الصَّرفيّ [البنويّ] وأخرى للتَّحليل التَّركيبيّ بهدف تعيين المعاني الوظيفيَّة، وآليَّةٍ للتَّحليل الدِّلاليّ لتعيين المعاني المُعجَمِيَّة؛ وأخيرًا سنكونُ بحاجةٍ إلى مِنَصَّةٍ حاسُوبيَّةٍ لاستخلاص الشَّواهد المُعجَمِيَّة وتعيين مُستويات الاستعمال. ونعرضُ فيما يلي لكلِّ آليَّةٍ على حِدة.

3.1.2.1. آليَّة فهرسة النُّصُوص.

الوظيفةُ الأساسيَّة للمُفهرس الآليّ [أو ما يُعرَفُ بالكشَّاف السِّياقيّ *CONCORDANCER*] حصرُ مُفردات النُّصُوص في المُدَوَّنة اللُّغَويَّة وبيان نسبة وُرُودِ كُلِّ مُفردةٍ على حِدة، مع إدراج جميع السِّياقات الَّتي تردُ فيها هذه المُفرَدات. وتوجدُ هذه الآليَّةُ في اللُّغة العربيَّة على ثلاثة أنواع: الفهرسة الألفبائيَّة – الَّتي تُرَتَّبُ فيها المُفرداتُ ألفبائيًّا، والفهرسة الجذعِيَّة – الَّتي تُرَتَّبُ فيها المُفرداتُ بحسب الجُذُوع *STEMS*، والفهرسة الجذريَّة – الَّتي تُرَتَّبُ فيها المُفرداتُ بحسب الجُذُور *ROOTS*. ومع ما يبدو من مُناسبة الفهرسة الجذريَّة لطبيعة الصِّناعة المُعجَمِيَّة العربيَّة – الَّتي تميلُ في مدارسِها المُعاصِرة إلى ترتيب المداخل المُعجَميَّة لمعاجم الألفاظ جذريًّا – إلَّا أنَّ الواقعَ خلافُ ذلك، لأنَّ بناءَ مُفهرسٍ جذريٍّ مُناسبٍ لطبيعة المُعجم العربيّ يتطلَّبُ تزويدَهُ بآليَّةٍ أخرى – عالية الدِّقَّة – لإزالة الالتباس الدِّلاليّ بينَ المُفردات؛ وهو أمرٌ لم تصل إليه اللُّغةُ العربيَّةُ بعد. فالمُفهرساتُ الجذريَّة المُتاحةُ للعربيَّة تواجهُ إشكالَ اشتراك المُفردة الواحدة في مجموعةٍ من الجُذور، الأمرُ الَّذي تلتزمُ معه بإيراد جميع هذه الجُذور في هيئة مُقترحات؛ ويكونُ على المُعالج أن يتدخَّلَ يدويًّا لاختيار المُقترَح الصَّحيح لكلِّ مُفردةٍ تحتملُ أكثرَ من جذر واحد. فالمُفردة (فَقَعَ) – على سبيل المثال – تحتملُ الجذرين (ف ق ع) و(و ق ع)؛ ويزيدُ الأمرُ صُعوبةً إذا خلَت المُفردةُ من علامات الضَّبط، حيثُ تزيدُ احتمالاتُ الجُذور، على نحو ما نجدُ – مثلًا – في المُفردة (وعد) الَّتي تحتملُ مجموعةَ الجُذور (و ع د) و(ع د د) و(ع ود) و(ع ي د). وعليه، تميلُ الدِّراسةُ إلى تعيين المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة باستخدام آليَّة فهرسة النُّصُوص ألفبائيًّا أو جذعيًّا، ثُمَّ إعادة تعبئة المُفردات يدويًّا في قاعدة بياناتٍ جذريَّة، يُراعى فيها التَّرتيبُ المِعياريُّ للوحدات المُعجَمِيَّة؛ ويُمكنُ الاستعانةُ حينئذٍ بآليَّة التَّحليل الصَّرفيّ، الَّتي سيردُ الحديثُ عنها لاحقًا، حيثُ تُساعدُ على تجميع المُفردات ذات الجذر اللُّغَويّ الواحد. ويُوضِّحُ [الشَّكل 2] و[الشَّكل 3] نموذجين لمادَّتَين مُفهرَسَتَين ألفبائيًّا وجذعيًّا، كما يُوضِّح [الشَّكل 4] و[الشَّكل 5]

نموذجين لمُفهرسين [كشَّافَين سياقِيَّين] ألفبائيّ وجذعيّ على التَّرتيب، هما: المُفهرس الألفبائيّ *NOOJ CONCORDANCE* المُلحق بمِنصَّة *NOOJ* [19] والمُفهرس الجذعيّ *CONCAPP* [20]. والمُفهرسان يخضعان لنِظام الحُرُوف الدَّوْلِيّ المُوَحَّد *UNICODE* ويدعمان اللُّغةَ العربيَّة مع مجموعةٍ أخرى من اللُّغات الطَّبيعيَّة.

الشَّرَائِعَ، غَيَّرُوا الْفَرِيضَةَ، نَكَثُوا	**الْعَهْدَ**	الأَبَدِيَّ. لِذلِكَ لَعْنَةٌ أَكَلَتِ
وَيَصْغَى إِلَى الَّذِينَ تَرَكُوا	**الْعَهْدَ**	الْمُقَدَّسَ. وَتَقُومُ مِنْهُ أَذْرُعٌ
حَقِيرَةً وَلَا تَرْتَفِعَ، لِتَحْفَظَ	**الْعَهْدَ**	فَتَثْبُتَ. فَتَمَرَّدَ عَلَيْهِ بِإِرْسَالِهِ
الإِلهُ الْعَظِيمُ الْمَخُوفُ، الْحَافِظُ	**الْعَهْدَ**	وَالرَّحْمَةَ لِمُحِبِّيهِ وَحَافِظِي وَصَايَاهُ،
حَسَنًا . أَنَا أَقْطَعُ مَعَكَ	**عَهْدًا**	إِلَّا إِنِّي أَطْلُبُ مِنْكَ
فَقَطَعَ الْمَلِكُ دَاوُدُ مَعَهُمْ	**عَهْدًا**	فِي حَبْرُونَ أَمَامَ الرَّبِّ
وَأَخِي عَانِرَ . وَكَانُوا أَصْحَابَ	**عَهْدِ**	مَعَ أَبْرَامَ . فَلَمَّا سَمِعَ
اِحْتَرِزُوا مِنْ أَنْ تَنْسَوْا	**عَهْدَ**	الرَّبِّ إِلهِكُمُ الَّذِي قَطَعَهُ
مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ تَرَكُوا	**عَهْدَ**	الرَّبِّ إِلهِهِمْ وَسَجَدُوا لآلِهَةٍ
هِيَ الأَرْضُ؟ يَقُولُونَ :اقْطَعْ	**عَهْدَكَ**	مَعِي، وَهُوَذَا يَدِي مَعَكَ
بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ تَرَكُوا	**عَهْدَكَ**	وَنَقَضُوا مَذَابِحَكَ، وَقَتَلُوا أَنْبِيَاءَكَ
الَّذِي ازْدَرَى قَسَمَهُ وَنَقَضَ	**عَهْدَهُ**	فَعِنْدَهُ فِي وَسْطِ بَابِلَ

19 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://WWW.NOOJ4NLP.NET.

20 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://CONCAPP.SOFTWARE.INFORMER.COM.

لِشَعْبِهِ . أَقَامَ إِلَى الأَبَدِ	**عَهْدَهُ**	قُدُّوسٌ وَمَهُوبٌ اسْمُهُ .رَأْسُ
أَحْكَامُهُ . ذَكَرَ إِلَى الدَّهْرِ	**عَهْدَهُ**	كَلَامًا أَوْصَى بِهِ إِلَى
الرَّبِّ إِلٰهِهِمْ، بَلْ تَجَاوَزُوا	**عَهْدَهُ**	وَكُلَّ مَا أَمَرَ بِهِ

الشَّكل 2: نموذج لمادة مفهرَسة ألفبائيًا – من: العهد القديم

1	وبرز في علم القراءات وعمر م**درس**ة للقراء وسماها دار القرآن
2	أنه لم يراجع شيئًا حتى أورد **درس**ه ومثله لايستكثر عليه ذلك
3	وهمذان ودمشق وحران من خلائق و**درس** بالقدس الشريف في الصلاحية
4	ثلاث عشرة سنة انتهى. ثم **درس** بالرواحية وهو أول من **درس** بها
5	بعد أبيه مدةً قليلة ثم عزل و**درس** بالغزالية مدة كما سيأتي وباشر
6	أنه لم يراجع شيئًا حتى أورد **درس**ه ومثله لايستكثر عليه ذلك
7	سنة تسع وأربعين فسكنت الم**درس**ة الرواحية وبقيت سنتين لم أضع
8	الحسن الفارقي خطيب دمشق وم**درس** الشامية والناصرية الجوانية
9	أكبر والفضلاء أكثر كان ال**درس** أنظر وأنضر وأحلى وأنصح وأفصح
10	الشيخ كمال الدين بالناصرية ي**درس** بها عشرين سنة ثم انتزعها من
11	جمال الدين أبن القلانسي و**درس** في الناصرية كمال الدين بن
12	يومًا ثم عاد إلى القضاء وقد **درس** بمصر والشام بمدارس كبار

13	الأرض وكان قوتي بها جراية المدرسة لا غير وحفظت التنبيه في نحو
14	سمع منه البرزالي وغيره ودرس بمدرسة جدة وبدار الحديث
15	وتخرج به الفقهاء انتهى ثم درس بها ولده بعده عز الدين. قال
16	الدرس ويتكلم الحاضرون فيه ودرس بالجوزية وكان بيده نصف

الشَّكل 3: نموذج لمادة مفهرسة جذعيًا – من كتاب: الدَّارس في تاريخ المدارس، للنُّعيميّ

الشَّكل 4: المُفهرس الآليّ الألفبائيّ *NOOJ CONCORDANCE* – المادَّة من: القُرآن الكريم

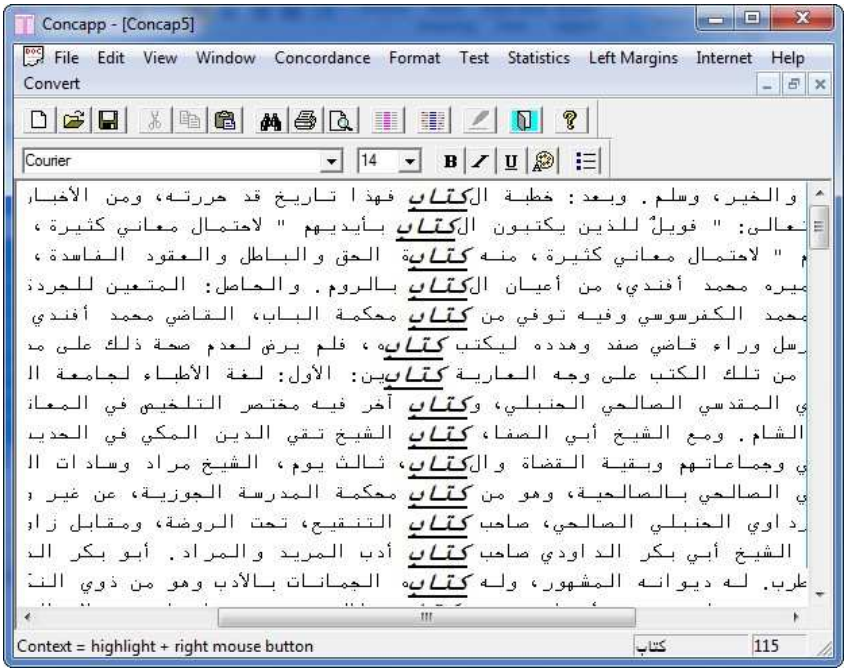

الشَّكل 5: المُفهرس الآليّ الجذعيّ *CONCAPP* – المادَّة من: يوميَّات شاميَّة، لابن كنان

3.1.2.2. آليَّة التَّحليل الصَّرفيّ.

يُستخدم المحلِّل الصَّرفيّ/ البِنويّ *MORPHOLOGICAL ANALYZER* في تحليل الكلمة إلى عناصِرِها الأوَّليَّة الخمسة (الجذر، والجذع، والفرع، والسَّابقة، واللَّاحِقة)، وهي العناصرُ الَّتي تتكوَّنُ عنها مجموعةَ الوحدات الصَّرفيَّة المُجَرَّدة (المورفيمات *MORPHEMES*)؛ كما يُعنى بالتَّوصيف الصَّرفيّ/ البِنويّ لكلِّ مُفردةٍ على حِدة[21].

21 – للمزيد حولَ آليَّة التَّحليل الصَّرفيّ، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 84 : 94.

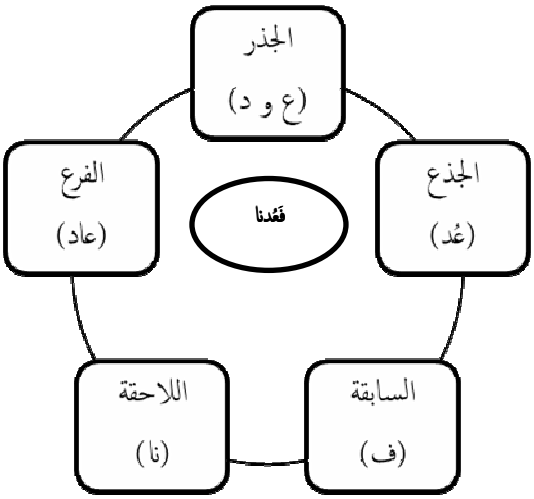

الشَّكل 6: العناصر الأوَّليَّة المكوِّنة للكلمة العربيَّة – نموذج: [فَعُدنا]

والمُحلِّلُ الصَّرفيّ – بذلكَ – يُتمِّمُ عملَ المُفهرس الآليّ من ناحية، حيثُ يُساعدُ في تعيين المداخل والوحدات المُعجَمِيَّة بإحالة المُفردات إلى جُذورها [باعتبارها المداخل المُعجميَّة] وإلى فُروعها [باعتبارها الوحدات المُعجَمِيَّة]. ومن ناحيةٍ أخرى يؤدِّي دورَهُ الأساسيّ في تعيين المعاني الوظيفيَّة البنويَّة [السَّماعيَّة، كأبواب الفعل الثُّلاثيّ المُجرَّد]. وتجدُرُ الإشارةُ إلى وُجود آليَّتين تتفرَّعان عن آليَّة التَّحليل الصَّرفيّ، هما: آليَّة التَّجذيع *STEMMER*، الَّتي تُشبهُ المُفهرسَ الآليَّ الجذعيَّ حيثُ تُعنى بتعيين جُذُوع المُفردات، وإن لم تهتمَّ بترتيبها وحصر السِّياقات الَّتي تردُ فيها؛ وآليَّة التَّفريع *LEMMATIZER*، ووظيفتُها تعيين فُرُوع الكلمة *LEMMATA* الَّتي تنتُجُ عنها الوحدات المُعجَمِيَّة *LEXEMES*. ويُفترضُ في أدوات التَّحليل الصَّرفيّ للعربيَّة – عُمومًا – أن تُراعيَ النِّظامَ الكتابيَّ للعربيَّة من حيث ضبط وتشكيل الحروف، لتكونَ قادرةً على التَّحليل الصَّرفيّ للمُفردات في جميع حالاتها الَّتي تُوجدُ عليها، سواءٌ أكانت مشكولةً كُلِّيًّا أم جُزئيًّا أم غيرَ مشكولة، كما في [الشَّكل 7][22].

22 – الآليَّة خاصَّة بالباحث. للمزيد حولها، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 89.

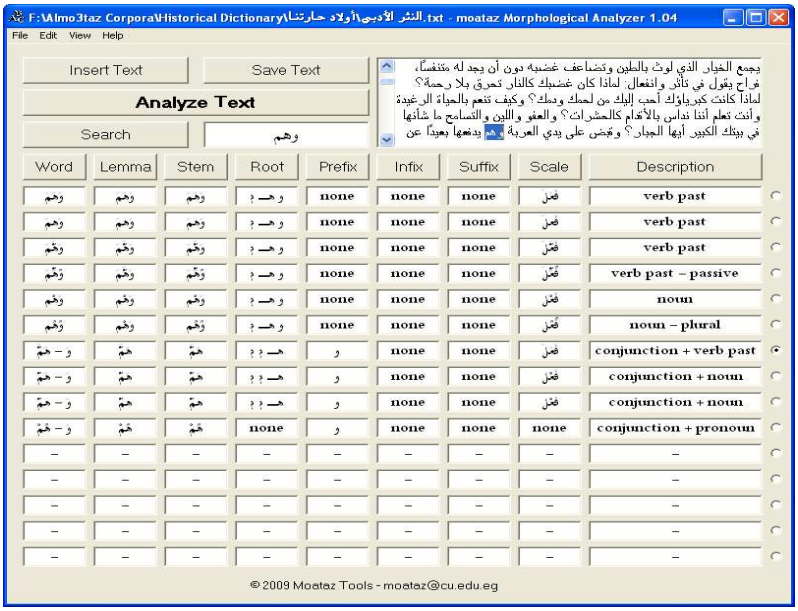

الشَّكل 7: آلية التحليل الصرفي *(MORPHOLOGICAL ANALYZER 1.04)* – المادَّة من: أولاد حارتنا، لنجيب محفوظ

3.1.2.3. آليَّة التَّحليل التَّركيبيّ.

يُعنى المُحلِّلُ التَّركيبيُّ *SYNTACTIC ANALYZER* في العربيَّة بتعيين أقسام الكلام *PARTS OF SPEECH (POS)* وبيان وظائِفِها في الجُملة [تحليل أقسام الكلام *POS TAGGING*]، ثُمَّ توصيف هذه الأقسام – تركيبيًّا – بتعيين حركاتِها في حالتَي الإعراب والبناء [إعراب أقسام الكلام *POS PARSING*][23]. والواقعُ أنَّ اللُّغةَ العربيَّةَ تُعاني قُصُورًا كبيرًا في آليَّة التَّحليل التَّركيبيّ بالمفهوم الدَّقيق لهذه الآليَّة. ذلكَ أنَّ بناءَ مُحلِّلٍ تركيبيٍّ قادرٍ على تعيين وظائف أقسام الكلام وتوصيفها تركيبيًّا يتطلَّبُ تزويدَهُ بآليَّةٍ أخرى – عالية الدِّقَّة – لإزالة الالتباس الدِّلاليّ بينَ المُفردات؛ وهو الإشكالُ ذاته الَّذي عرضنا له سلفًا عندَ الحديث عن المُفهرس الآليّ الجذريّ. إلَّا أنَّ ذلكَ الأمرَ لا يُمثِّلُ عقبةً كبيرةً بالنَّظر إلى طبيعة الصِّناعة المُعجَمِيَّة

23 – للمزيد حولَ آليَّة التَّحليل التَّركيبيّ، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 77 : 83.

من ناحية وإلى المعاني الوظيفيَّة المُبتغاة من ناحيةٍ أخرى. فما نحنُ بحاجةٍ إليه فعليًّا عندَ التَّحليل التَّركيبيّ لنُصُوص المُدَوَّنة اللُّغَويَّة هو تعيينُ أقسام الكلام، وهو أمرٌ تُتيحُه أدواتُ التَّحليل التَّركيبيّ – مع التَّدخُّل اليدويّ لضبط المُخرَجات. أمَّا المعاني الوظيفيَّة التَّركيبيَّة، فتنقسمُ إلى قسمَين: المعاني القياسيَّة، وهذه مصدرُها مُصنَّفاتُ النَّحو العربيّ ولا حاجةَ للمُعجم إليها، والمعاني السَّماعيَّة [كاللَّازم والمُتعدِّي من الأفعال]، وهذه الأخرى تغلُبُ عليها المُعالجة اليدويَّة كونها تُستنبَطُ من الشَّواهد المُعجميَّة ولا تقومُ على قواعدَ مُطَّردة. ويُوضِّحُ [الشَّكل 8] نموذجًا للمُحلِّل التَّركيبيّ[24]، كما يُوضِّحُ [الشَّكل 9] نموذجًا لآليَّة تحليل أقسام الكلام[25]، وهي الَّتي تقترحُ الدِّراسةُ الاقتصارَ عليها عندَ إخضاع مُدوَّنة المُعجم التَّاريخيّ للتَّحليل التَّركيبيّ.

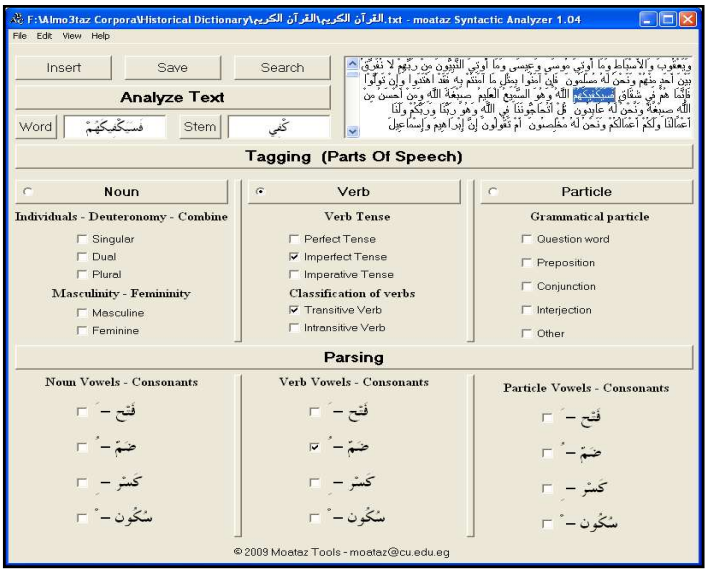

الشَّكل 8: آلية التحليل التركيبي *SYNTACTIC ANALYZER 1.04* – المادَّة من: القُرآن الكريم

24 – الآليَّة خاصَّة بالباحث. للمزيد حولها، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 83.

25 – الآليَّة خاصَّة بالباحث. للمزيد حولها، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 82.

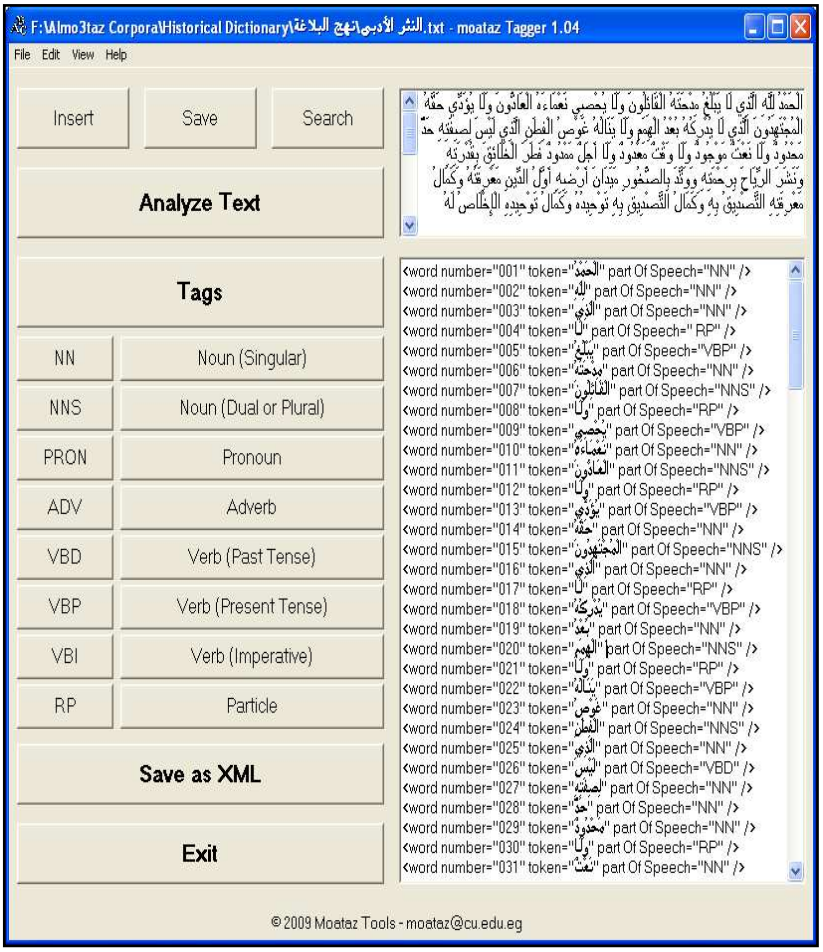

الشَّكل 9: آلية تحليل أقسام الكلام *PoS Tagger 1.04* – المادَّة من: نهج البلاغة، المنسُوب للإمام عليّ

3.1.2.4. آليَّة التَّحليل الدِّلاليّ.

تُعتَبَرُ آلِيَّةُ التَّحلِيل الدِّلاليّ *Semantic Analyzer* إحدى تطبيقات الذَّكاء الاصطِناعِيّ المُتَقَدِّمة، حيثُ ترمي إلى إخضاع الآلة لفهمِ مُفرَدات اللُّغَةِ في مجموعةٍ من السِّياقات والأنماط التَّركِيبِيَّة بالاعتِمادِ على مُعطَياتٍ سابِقَةٍ يُحَدِّدُها الهَدَفُ الَّذي يُبنَى لأجلِه المُحَلِّلُ الدِّلاليّ. ولمَّا كانَت المُدَوَّنةُ اللُّغويَّةُ موردًا أساسيًّا

للمعاني المُعجميَّة لوحدات المُعجم المنشود، فإنَّنا سنكونُ بحاجةٍ إلى أداةٍ حاسُوبيَّةٍ [تعملُ عملَ المُحلِّل الدِّلاليّ] قادرةٍ على تَعيين دِلالات المُفرَدات ومعانيها المُعجميَّة بتحلِيل سِياقاتِها في المُدَوَّنة اللُّغويَّة بما تحويه من النُّصُوص. ومن النَّاحية العمليَّة في حوسبة اللُّغة، تتبلورُ مثلُ هذه الأداة فيما يُعرفُ بآليَّة فَكِّ الالتباس الدِّلاليّ للكَلِماتِ *(WORD SENSE DISAMBIGUATION (WSD*. وَتَستَمِدُّ هذه الآليَّةُ فِكرَتَها الأساسيَّةَ مِن المُتَصاحِبات اللَّفظِيَّة *COLLOCATIONS* الَّتي تَتَكَوَّنُ عن سِلسِلَةٍ مِن كلِمَتَين أو أكثَر، تَتَلازَمُ مُفرَداتُها في عَلاقَةٍ تَركِيبِيَّة، كَعَلاقَة الفِعل والفاعِل (مِثل: صاحَ الدِّيك، سادَ الصَّمْت) وعَلاقَة الفِعْل والمَفعُول (مِثل: قَدَّمَ استِقالَتَهُ، أحرَزَ هَدَفًا) وعَلاقَة الإضافة (مِثل: عابر سَبِيل، قاطِع طَرِيق). والواقعُ أنَّ الآلِيَّةَ تأخُذُ بُعدًا آخَرَ إذ يَكُونُ التَّلازُمُ فيها على مُستوى السِّياقِ بأكمَلِه؛ فالكَلِمَةُ العَرَبِيَّةُ تَرتَبِطُ في دِلالاتِها بِكلِماتٍ أخرى في حَيِّز الجوار، سواءٌ أكانَت سابِقَةً لها أم لاحِقَةً بِها، وسواءٌ أكانَت مُصاحِبَةً لها أم مُنفَصِلةً عنها[26] ؛ ويَتَكَرَّرُ التَّصاحُبُ بينَ الكَلِمَة ومُتجاوراتها بصُورةٍ كبيرَةٍ نسبِيًّا، الأمر الَّذي يجعلُنا قادِرين على الرَّبط بين الكلمات الوارِدةِ في مجموعةٍ من السِّياقات، ويَقُودُنا ذلك إلى تَعيين المعانِي المُعجَمِيَّة لمُفرَدات النُّصُوص. وعليه تَقُومُ الفِكرَةُ الأساسِيَّةُ لآلِيَّة فَكِّ اللَّبس الدِّلالِيّ *WSB* على استِدعاءِ مَعنى الكَلِمَة مُتَعَدِّدَة الدِّلالات من خِلال الكَلِمات المُصاحِبَة لها في السِّياق *CONTEXT*، إذ يَغلُبُ على هذه الكلِمات أن تَشتَرِكَ مَعَها في حَقلٍ دِلالِيٍّ واحِد.

26 – السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 102، بتصرُّف. وللباحث تجربتان في بناء هذه الآليَّة، إحداهما مُنفردًا، يُمكن الاطِّلاعُ عليها في: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 107 : 109، وأخرى مع فريق عمل، يُمكنُ الاطِّلاعُ عليها في:

Eid, S. M. & Al-Said, A. B. & Wanas, N. M. & Rashwan, M. A. & Hegazy, N. H. (2010). A Comparative Study of Rocchio Classifier Applied to supervised WSD Using Arabic Lexical Samples. 10th Conference on Language Engineering. Ain Shams University. Cairo

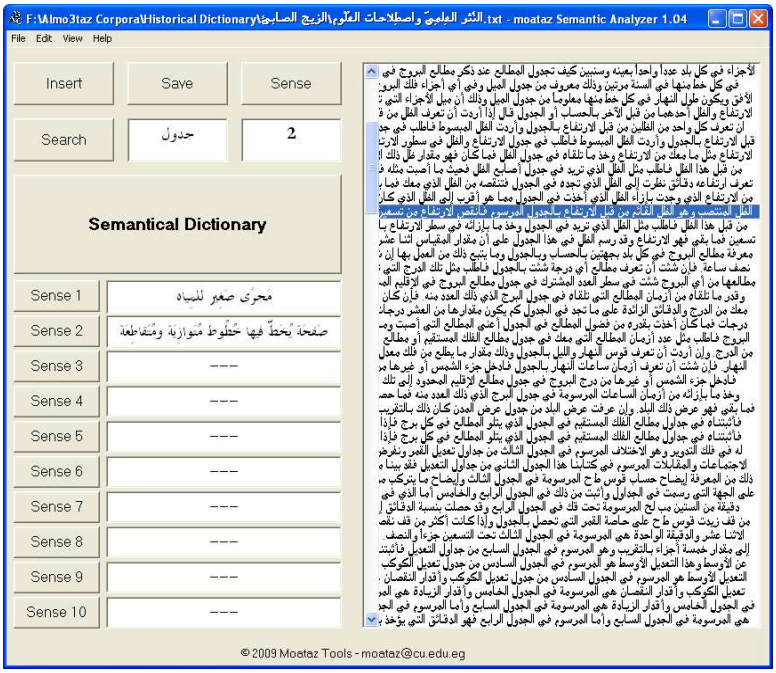

الشَّكل 10: نموذج لعمل آليَّة التَّحليل الدِّلاليّ *SEMANTIC ANALYZER 1.04*[27] – المادَّة من: الزَّيج الصَّابئ، للبتَّاني

3.1.2.5. المِنَصَّة الحاسُوبيَّة للمُدَوَّنة.

يُقصَدُ بالمِنَصَّة الحاسُوبيَّة *COMPUTATIONAL FRAMEWORK* ذلكَ المُجتَمَع الَّذي يَضُمُّ عددًا من الموارد اللُّغَوِيَّة والمُعجَمِيَّة والحاسُوبيَّة الَّتي تتلاحمُ مع بعضِها لتقُومَ بمُعالجَاتٍ تتحَقَّقُ من خِلالِها الغايةُ من المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة. وتُعَدُّ – بذلكَ – موردًا حاسُوبيًّا بالغَ الأهمِّيَّة للمُعجم التَّاريخيّ المنشود. ذلكَ أنَّ المِنَصَّات الحاسُوبيَّة تُزَوَّدُ بمُحرِّكاتٍ بحثيَّة *SEARCH ENGINES* تصلُحُ وسيلةً لاستخلاص الشَّواهد المُعجَمِيَّة وتعيين مُستويات الاستعمال اعتمادًا على إحصاءاتِها. وبالإضافة إلى إمكانيَّة توظيف المنصَّة لتكونَ قاعدةَ بياناتٍ بحثيَّة لنُصُوص

27 – للمزيد حولَ آليَّة التَّحليل الدِّلاليّ، راجع: السَّعيد (المُعتزّ بالله): السَّابق، ص 111.

المُدَوَّنة اللُّغَويَّة، يُمكنُ توظيفُها – كذلكَ – في تجميع أدوات المُعالجة الآليَّة للنُّصُوص والانتقال من مرحلةٍ إلى أخرى بصورةٍ مُنتظمة. وثمَّةَ العديدُ من المِنَصَّات الحاسُوبيَّة الَّتي تدعمُ اللُّغةَ العربيَّةَ ويُمكنُ الإفادةُ منها في المُعجم المنشود؛ لعلَّ أبرزَها مِنَصَّات *NOOJ* [28]، و*GATE* [29]، و*SAFAR* [30]. ويُوضِّحُ [الشَّكل 11] نموذجًا لمُدَوَّنةٍ لُغويَّةٍ تاريخيَّة مُدرجة في مِنصَّة *NOOJ* تمهيدًا لمُعالجتها واستخلاص شواهدها.

الشَّكل 11: نموذج توضيحيّ لمُدَوَّنةٍ لُغويَّةٍ تاريخيَّة مُدرجة في مِنصَّة *NOOJ*

28 – الموقع الإلكترونيّ للمنصَّة:

HTTP://WWW.NOOJ4NLP.NET.

29 – الموقع الإلكترونيّ للمنصَّة:

HTTP://GATE.AC.UK.

30 – الموقع الإلكترونيّ للمنصَّة:

HTTP://SIBAWAYH.EMI.AC.MA/SAFAR.

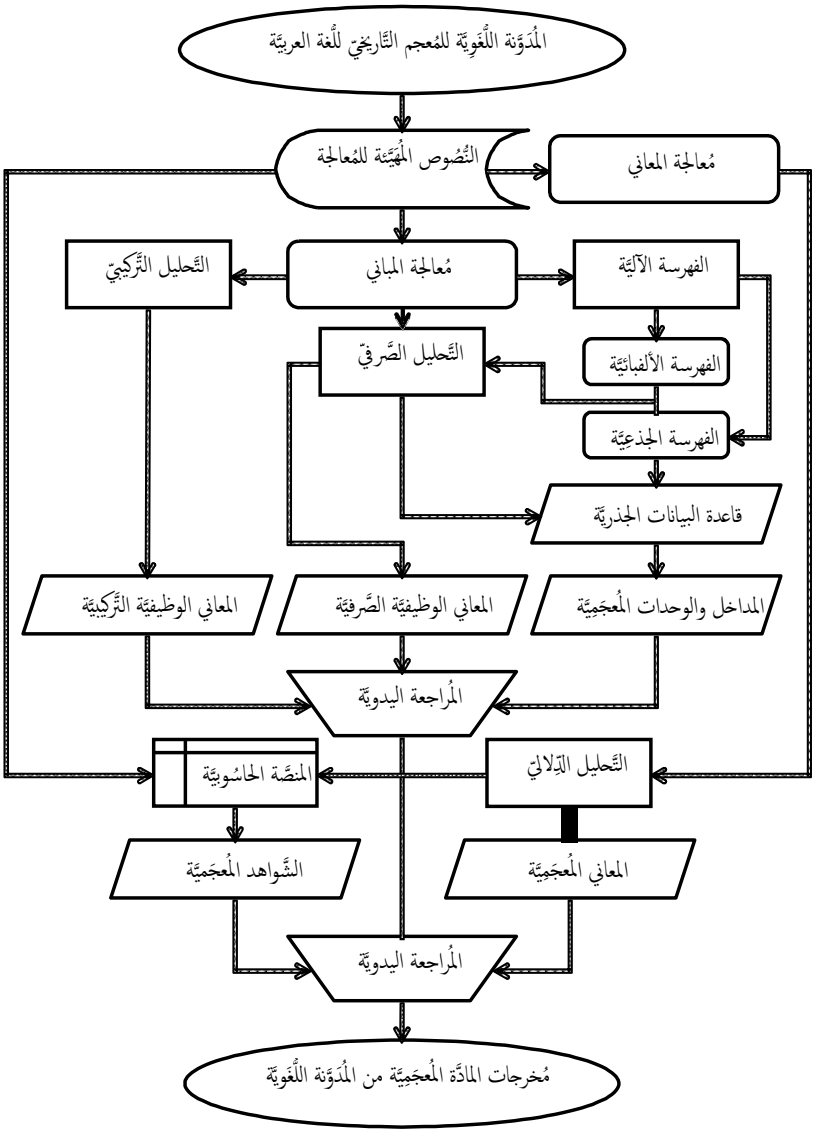

الشَّكل 12: مُخَطَّط انسيابي لحوسبة المُدَوَّنة اللُّغَويَّة في مرحلة المُعالجة

3.2. التَّحرير المُعجَميّ

يقومُ تحريرُ المعاجم الحديثة على نظام التَّحرير المُعجَميّ *DICTIONARY WRITING SYSTEM (DWS)* – أو ما يُعرَفُ بنظام صناعة المُعجم *DICTIONARY PRODUCTION/PUBLISHING SYSTEM (DPS)*. وهو بيئةٌ حاسُوبيَّةٌ تفاعُليَّة، تشتملُ على قاعدة بياناتٍ للمعلومات المُعجميَّة وأداةٍ للتَّحرير المُعجميّ وأدواتٍ لإدارة الموارد اللُّغَوِيَّة والمُعجَمِيَّة والحاسُوبيَّة المُستخدمة في صناعة المُعجم، بالإضافة إلى الواجهة التَّفاعُليَّة لنظام التَّحرير. ويُساعدُ نظامُ التَّحرير المُعجَميّ على إخراج هيكل المُعجم في صيغةٍ قياسيَّةٍ ومُنتظمة تتوحَّدُ فيها مناهج المُحرِّرين المُشاركينَ في صناعة المُعجم[31]. ومع أنَّ صناعةَ المُعجم العربيّ لم تعرف الطَّريقَ إلى مثل هذه الأنظمة الحاسُوبيَّة، إذ تميلُ إلى التَّأليف المُعجميّ المُغاير لمفهوم الصِّناعة، إلَّا أنَّ طبيعةَ المُعجم المنشود للعربيَّة تقتضي السَّعيَ إلى الإفادة من نظامٍ تحريريٍّ يُساعدُ على توفير الوقت والجهد من ناحية، وتوحيد منهج صناعة المُعجم، وإن تعاقبت عليه أجيالُ المُحرِّرينَ، من ناحيةٍ أخرى. وثمَّةَ العديدُ من أنظمة التَّحرير الَّتي يُمكنُ الإفادةُ منها في المُعجم التَّاريخيّ، مثل: نظام التَّحرير المفتوح *MĀTĀPUNA* [32]، ونظام *LÉACSLANN* [33]، والنِّظام الأشهر *TSHWANELEX* [34]، وغيرها من الأنظمة التَّفاعُليَّة. ويُوضِّح [الشَّكل 13] هيكلًا توضيحيًّا لأحد هذه الأنظمة.

---

31 – حولَ أنظمة التَّحرير المُعجميّ وآليَّات عملها، راجع:

ABEL, A. (2012). DICTIONARY WRITING SYSTEMS AND BEYOND. IN: GRANGER, S. & PAQUOT, M. (ED.). ELECTRONIC LEXICOGRAPHY. OXFORD UNIVERSITY PRESS, 2012. PP.83-106.

32 – البرمجيَّة مُتاحةٌ على موقع البرمجيَّات الحرَّة. *SOURCEFORGE*؛ ورابطها:

HTTP://SOURCEFORGE.NET/PROJECTS/MATAPUNA/.

33 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://LXLN.PRETTYDATA.EU/.

34 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://TSHWANEDJE.COM/TSHWANELEX/.

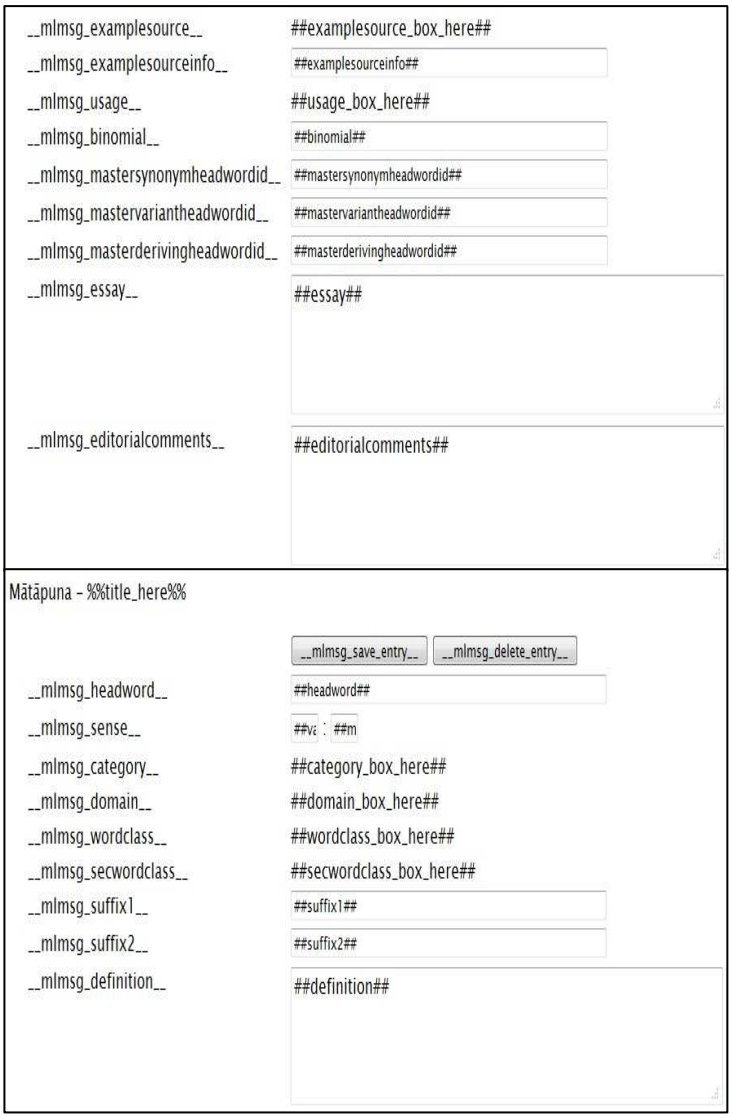

الشَّكل 13: هيكل توضيحيّ لنظام التَّحرير المُعجميّ – مفتوح المصدر *MĀTĀPUNA-0.47*

وسنُحاولُ – فيما يلي – أن نعرضَ مدى الإفادة من أنظمة التَّحرير المُعجميّ في تعيين المعلومات المُعجميَّة الأساسيَّة في المُعجم التَّاريخيّ المنشُود للعربيَّة، كُلٌّ منها على حِدة.

3.2.1. المداخل والوحدات المُعجَميَّة *(ENTRIES & HEADWORDS (LEXEMES*

تُستمدُّ المداخلُ والوحدات المُعجميَّة من قاعدة البيانات الجذريَّة للمُدَوَّنة اللُّغويَّة بعدَ مُراجعتها يدويًّا. وبالتَّالي لا يُستفادُ من نظام التَّحرير المُعجميّ فيها بصورةٍ مُباشرة. ويقتصرُ دورُ النِّظام على أن يعملَ وعاءً للمداخل والوحدات، فيُساعد على ترتيبها وتنظيمها وعرضِها أوَّلًا، ويُساعدُ على الرَّبط بينَها وبينَ المعلومات المُعجميَّة الأخرى ثانيًا.

3.2.2. معلومات الهجاء والنُّطق *ALPHABET & PRONUNCIATION*

لا تميلُ المُعجماتُ العربيَّةُ إلى العناية بمعلومات الهجاء والنُّطق، إذ تفترضُ أن يُقَدَّمَ المُعجمُ للقارئ العربيّ دونَ غيره، كما تفترضُ المعرفةَ الكاملة بقواعد الهجاء والنُّطق العربيَّة لدى هذا القارئ. وهما أمران ينفيهما الواقعُ الَّذي يؤكِّدُ عنايةَ المُستشرقينَ والباحثينَ في معارف الشَّرق بالمعاجم العربيَّة، ويؤكِّدُ – كذلكَ – صعوبةَ البحث والقراءة في المعاجم العربيَّة على القارئ العربيّ. ومع أنَّ معلومات الهجاء والنُّطق تخضعُ لقواعد الألفبائيَّة الصَّوتيَّة الدَّوليَّة، إلَّا أنَّ أكثرَ هذه المعلومات قياسيَّة، الأمرُ الَّذي ساعدَ على استخدام ما يُعرَفُ بآليَّة رومنة الحُرُوف العربيَّة *ROMANIZATION OF ARABIC* في تعيين هذه المعلومات. وتوجدُ هذه الآليَّة في أدواتٍ مُستقلَّة للرَّومنة *ROMANIZER*، أو مُلحقة بأدواتٍ وأنظمةٍ أخرى على النَّحو الوارد في [الشَّكل 14]. ويُستفادُ من نظام التَّحرير المُعجميّ في تعيين هذه المعلومات وإدراجها في قاعدة البيانات المُعجميَّة، إمَّا من خلال آليَّةٍ مُلحقةٍ به لرومنة الحُرُوف العربيَّة أو بتوظيف النِّظام ليعملَ أداةَ ربطٍ بينَ أداةٍ مُستقلَّة للرَّومنة وقاعدة البيانات المُعجميَّة في نظام التَّحرير، مع ضرورة مُراجعة المعلومات يدويًّا قبلَ إدراجها في مُخرجات المادَّة المُعجَميَّة.

```
INPUT STRING: النافذة
LOOK-UP WORD: AlnAf*p
  SOLUTION 1: (AlnAfi*ap) [nAfi*_1]
Al/DET+nAfi*/ADJ+ap/NSUFF_FEM_SG
    (GLOSS): the + effective/operative/valid + [fem.sg.]
  SOLUTION 2: (AlnAfi*ap) [nAfi*ap_1]
Al/DET+nAfi*/NOUN+ap/NSUFF_FEM_SG
    (GLOSS): the + window + [fem.sg.]
```

الشَّكل 14: نموذج توضيحيّ لرومنة الحروف العربيَّة في نظام *AraMorph 1.2.1* الصَّرفيّ

3.2.3. المعلومات التَّأثيليَّة *Etymological Information*

لا يتَّسعُ المقامُ – كما لا تسمحُ طبيعةُ هذه الدِّراسة – للحديث عن إشكالات المعلومات التَّأثيليَّة في المُعجم التَّاريخيّ المنشود للعربيَّة. وخُلاصة ما يعنينا أن المعلومات التَّأثيليَّة هي تلكَ الَّتي تؤصِّلُ للمُفردات في مرحلة ما قبلَ التَّأريخ، أو بالأحرى قبلَ أن تجريَ المُفرداتُ في النُّصُوص المكتوبة وعلى ألسنة النَّاطقينَ بها. وبما أنَّ المكتبةَ العربيَّةَ تكادُ تخلو من المعاجم التَّأثيليَّة الَّتي يُمكنُ الإفادةُ منها في تأثيل مُفردات المُعجم، فإنَّنا سنكونُ بحاجةٍ إلى موارد أخرى – لُغويَّة ومُعجميَّة – كما سنكونُ بحاجةٍ إلى منهجيَّةٍ واضحةٍ لتأثيل المُفردات. ولأنَّ المعلومات التَّأثيليَّة تخرُجُ عن إطار الحوسبة، فمن المُفترض أن يقتصرَ دورُ نظام التَّحرير المُعجميّ على إدراجها في قاعدة البيانات المُعجميَّة وربطها بالوحدات المُتضَمِّنة لها.

3.2.4. المعاني الوظيفيَّة [النَّحويَّة] *Grammatical Functions*

عرضنا آنفًا لطبيعة المعاني الوظيفيَّة من حيثُ إنَّها تُعنى بجانِبَي المنظومة النَّحوِيَّة: البِنيَة والتَّركِيب. ولمَّا كانت المعلومات النَّحويَّة [أو المعاني الوظيفيَّة]

المُتَضَمَّنة في العمل المُعجميّ – بشكلٍ عامّ – قاصرةً في أكثرها على الجانب السَّماعيّ دونَ القياسيّ، فقد حَرَصَ مُطَوِّرو أدوات التَّحليل الصَّرفيّ والتَّركيبيّ للنُّصُوص العربيَّة على تزويد هذه الأدوات بقواعد بياناتٍ تتضمَّنُ كثيرًا من المعاني الوظيفيَّة السَّماعيَّة، لتعملَ هذه القواعدُ – جنبًا إلى جنب – مع خوارزمات التَّحليل النَّحويّ للمعاني الوظيفيَّة القياسيَّة. وبسبب عدم تضمين الجانب السَّماعيّ في هذه الأدوات بصورةٍ كُلِّيَّة، لزمَ أن يُستفادَ من مواردَ أخرى في تعيين المعاني الوظيفيَّة للمُعجم. وعليه فإنَّ المعاني الوظيفيَّة للوحدات المُعجميَّة تُستمدُّ من المُدَوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم بعدَ مُعالجتها صرفيًّا وتركيبيًّا، بالإضافة إلى موارد أخرى، سواءٌ أكانت المُصَنَّفاتُ في قواعد النَّحو العربيّ أم المعاجم اللُّغويَّة المُتقدِّمة. ويسمحُ نظامُ التَّحرير المُعجميّ ببناء هيكلٍ معلوماتيٍّ للمعاني الوظيفيَّة النَّاتجة عن التَّحليل الصَّرفيّ والتَّركيبيّ لمُفردات المُدَوَّنة اللُّغويَّة؛ كما يؤدِّي دورَهُ في استقبال المعاني الوظيفيَّة السَّماعيَّة المُستمدَّة من مواردَ أخرى وتعبئتها في قاعدة البيانات المُعجميَّة.

3.2.5. المعاني المُعجميَّة *LEXICAL MEANINGS*

المَعنَى المُعجَمِيُّ هو ذلكَ المعنى الَّذي يَخضَعُ للعُرف العامّ بينَ الجماعة اللُّغَوِيَّة. ولأنَّ المُدَوَّنةَ اللُّغويَّةَ للمُعجم المنشود هي التَّمثيل الحقيقيُّ لذلك العُرف، فهي المورِدُ الأساسيُّ الَّذي ينبغي أن نستمدَّ منهُ المعاني المُعجميَّة. أمَّا عن تحرير هذه المعاني وصياغتها، فيُمكن الإفادةُ من المُعجمات اللُّغويَّة للعربيَّة عبرَ عُصُورِها. وتؤدِّي أنظمة التَّحرير المُعجميّ دورًا بالغَ الأهمِّيَّة في تحرير المعاني المُعجميَّة؛ إذ تُدرَجُ المعاني فيها بأسلوبٍ منهجيٍّ يتَّفقُ مع ما ينبغي أن تكونَ عليه الصِّناعةُ، لا على الواقع الَّذي يطغى فيه التَّأليفُ بصورةٍ عشوائيَّة. وبعبارةٍ أخرى، يُمكنُ القولُ إنَّ أنظمة التَّحرير المُعجميّ تُساعدُ على تحرير المعاني وفقَ منهجيَّةٍ لنمذجة المُعجم على النَّحو الَّذي تتوحَّدُ فيه أنماطُ المعاني. ولتوضيح ذلك، نلاحظُ – مثلًا – طريقة المُعجم الوسيط في تحرير معانيه. فمعنى (الأسد) جنس من

الفصيلة السِّنَّوريَّة ..، ومعنى (الفهد) سبع من الفصيلة السِّنَّوريَّة بَين الْكَلْب والنمر ..، ومعنى (النَّمر) حَيَوَان مفترس أرقط من الفصيلة السِّنَّوريَّة ورتبة اللَّواحم ..، ومعنى (الظَّربان) حَيَوَان من رُتْبَة اللَّواحم والفصيلة السِّنَّوريَّة ..، ومعنى (القطّ) الهرُّ وَهُوَ جنس من الفصيلة السِّنَّوريَّة ورتبة اللواحم .. وهكذا[35]. إنَّ الكلمات الخمسة (الأسد، الفهد، النَّمر، الظَّربان، القطّ) تُشيرُ جميعًا إلى (جنس حيوانٍ من الفصيلة السِّنَّوريَّة). وقد أبانَ المُعجمُ عن هذا المعنى، لكنَّهُ لم يستخدم نمطًا واحدًا لها جميعًا، وإنَّما استخدمَ خمسةَ أنماطٍ مُختلفة، الأمرُ الَّذي يتنافى مع معايير الصِّناعة المُعجميَّة ويؤدِّي إلى صُعوبة التَّعامُل مع المادَّة المُعجميَّةٍ حاسوبيًّا حالَ الحاجة إلى ذلكَ مُستقبلًا.

3.2.6. مُستويات الاستعمال *USAGE LEVELS*

ثَمَّةَ اعتِباراتٌ لتَعيين مُستَوَيات استِعمال الوحدات المُعجَمِيَّة، كاعتِبار الشُّيُوع والإهمال (شائِع، مُطَّرِد، نادِر، شاذّ)، واعتِبار الإباحة والحَظْر (مَحظُور، مُبتَذَل، سُوقِيّ، سَوادِيّ)، وغيرها. ويتطلَّبُ تعيينُ مُستويات الاستعمال في المُعجم المنشود الوُقُوفَ على إحصاءاتٍ دقيقةٍ لوحدات المُعجم المُستمدَّة من المُدَوَّنة اللُّغويَّة. ويُستفادُ من أنظمة التَّحرير المُعجميّ في استخلاص هذه الإحصاءات على نحوٍ دقيقٍ من خلال الأدوات الإحصائيَّة المُرفقة بها.

3.2.7. الشَّواهد المُعجميَّة *LEXICAL EVIDENCE*

الشَّاهدُ المُعجميُّ هو المثالُ الحيُّ على استخدام الجماعة اللُّغويَّة لوحدةٍ مُعجميَّةٍ في معنى مُعَيَّن. وثَمَّةَ مجمُوعَةٌ مِن السِّمات الَّتي يَنبَغي تَوافُرُها فِي شَواهِدِ المُعجَم التَّاريخيّ المنشود، منها: الوُضُوح والإيجاز، والتَّعبير عن المَعنى، والتَّرتيب الزَّمنيّ، ودِقَّةُ التَّوثِيق – نِسبَةً وتأرِيخًا. ويُستفادُ من أنظمة التَّحرير المُعجميّ في استخلاص الشَّواهد المُعجميَّة وترتيبها وربطها بالوحدات من خلال أدوات البحث والتَّرتيب المُرفقة بنظام التَّحرير المُعجميّ المُستخدَم.

35 – راجع هذه الموادّ ومعانيها في: مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة: السَّابق.

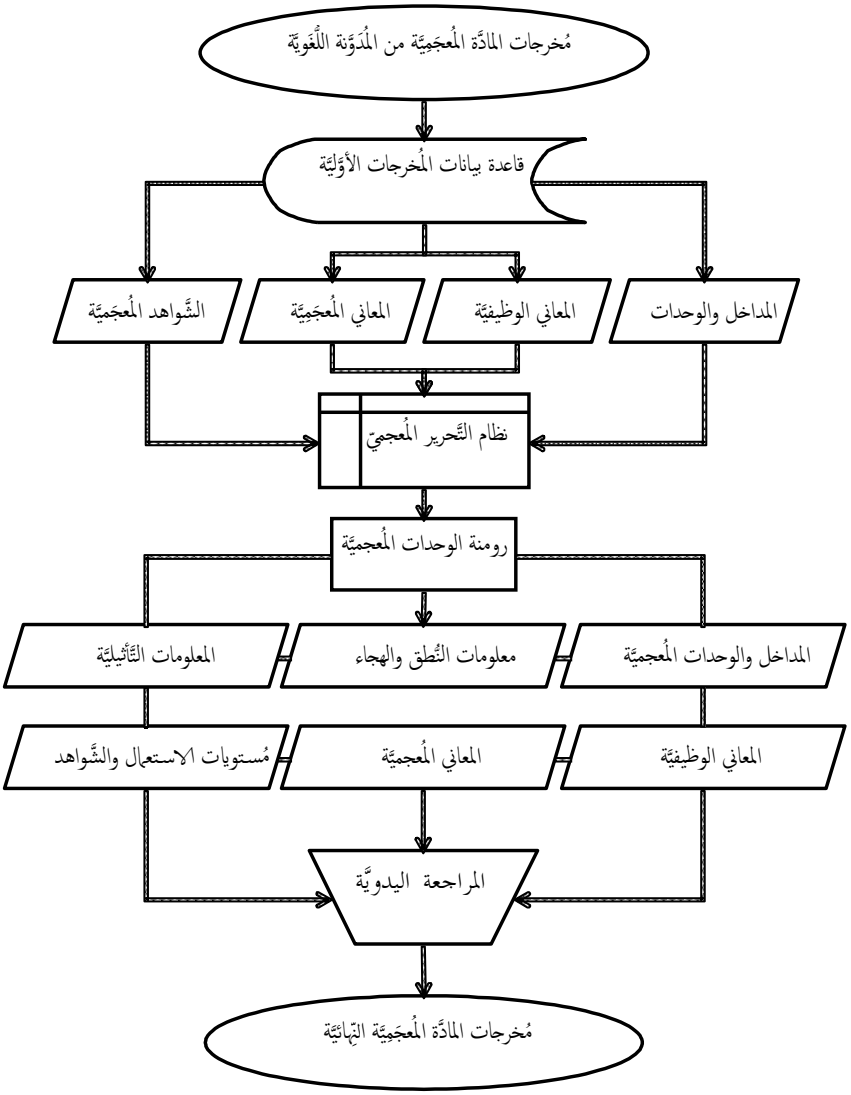

الشَّكل 13: مُخَطَّط انسيابي لمرحلة التَّحرير المُعجميّ

3.3. النَّشر المُعجَميّ

تُساعدُ أنظمةُ التَّحرير المُعجميّ إلى درجةٍ كبيرةٍ في إعداد الهيكل المُعجميّ النِّهائيّ [في صُورَتَيه: الورقيَّة والإلكترونيَّة]. والتماسًا لتحقيق الإفادة الكاملة من المُعجم التَّاريخيّ المنشود، ينبغي التَّخطيطُ للهيكل المُعجميّ في مراحل الصِّناعة الأولى. والصِّيغةُ المثاليَّة الَّتي تلتمسُها الدِّراسة هي صيغة المُعجم المقروء آليًّا *(MRD) MACHINE-READABLE DICTIONARY*؛ وهي إحدى صيغ المُعجم الإلكترونيّ، وإن كانت تزيدُ في أنَّها تمثيلٌ حاسوبيٌّ كاملٌ للمُعجم وموارِدِهِ وقواعد البيانات المُعجميَّة والأدوات المُستخدمة في المُعالجات على مادَّة المُعجم[36]. والواقع أنَّ الفائدةَ من هذه الصِّيغة قد لا تبدو على المدى القريب، ورُبَّما لا تخدم المعجمَ بصورةٍ مباشرة؛ لكنَّها تحقق النفع مستقبلًا. ذلكَ أنَّ إنجازَ المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة يتطلَّبُ العديدَ من الموارد اللُّغَوِيَّة والمُعجَمِيَّة والحاسُوبيَّة الَّتي يستغرقُ إعدادُها وقتًا وجهدًا كبيرين. وستُساعدُ إتاحةُ المُعجم المنشُود في هذه الصِّيغة على بناء العديد من الموارد الأخرى اعتمادًا على الموارد المُنجزة لهدف صناعة المُعجم، الأمرُ الَّذي يُساعدُ على إنجاز العديد من المشروعات الكبرى الَّتي تعودُ بالنَّفع على اللُّغة العربيَّة في مختلف ميادينها. فعلى مُستوى صناعة المُعجم، يُستفادُ من المُدَوَّنة اللُّغويَّة والمادَّة المُعجميَّة في صناعة مُعجماتٍ مرحليَّة للعربيَّة [القديمة والوسيطة والمُعاصرة] ومُعجمات مُتخصِّصة ومُعجمٍ تأثيليّ ومُعجمٍ للغة الطِّفل ومُعجمٍ للغة المرأة؛ ويُستفادُ من المادَّة المُعجميَّة وقواعد البيانات في صناعة مُعجمٍ موضوعيّ ومكنزٍ لُغويّ *TRESAURUS* وشبكة دلاليَّة *WORDNET* وأنطولوجيا معرفيَّة *ONTOLOGY*. وعلى مُستوى لسانيَّات المُدَوَّنة، يُستفادُ من المُدَوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم في بناء مُدوَّنةٍ لُغويَّة للعربيَّة القديمة وثانيةٍ للعربيَّة

36 – حول مفهوم المُعجم المقروء آليًّا، راجع:

MITKOV, R. (2003). THE OXFORD HANDBOOK OF COMPUTATIONAL LINGUISTICS. OXFORD UNIVERSITY PRESS, 2003. P.747

الوسيطة وثالثةٍ للعربيَّة المُعاصرة ومُدَوَّناتٍ لأغراض تعليم العربيَّة وأخرى لدراسة ظواهرها البنويَّة والتَّركيبيَّة والدِّلاليَّة. وعلى مُستوى حوسبة اللُّغة، يُستفادُ من موارد المُعجم في بناء أدوات مُعالجة المباني وتدريب واختبار أدوات مُعالجة المعاني وتطوير قواعد بيانات أدوات مُعالجة العربيَّة عمومًا؛ والأمرُ يتجاوزُ ذلكَ إلى العديد من جوانب الإفادة الَّتي يصعُبُ حصرُها.

وفي إطار النَّشر المُعجميّ ينبغي بناء البوَّابة الإلكترونيَّة *ELECTRONIC PORTAL* للمُعجم المنشود مع مراحل الصِّناعة الأولى – كذلك. وتحريًا للدِّقَّة، تجدُرُ الإشارةُ إلى أنَّ البوَّابة الإلكترونيَّة لا تُمثِّلُ المُخرجات المُعجميَّة بالمفهوم الدَّقيق؛ وإنَّما هي أشبه بواجهةٍ إعلاميَّة، تشتملُ على تعريفٍ بالمُعجم والقائمينَ عليه والجهات المُتعاونة على إنجازه والأدوات والموارد المُتاحة له ومراحل العمل في صناعة المُعجم والمادَّة المُعجميَّة أو نماذج منها. وينبغي – عندَ بناء البوَّابة الإلكترونيَّة المُحاكية للبوَّابات الإلكترونيَّة لمُعجمات اللُّغات الأخرى – مُراعاة طبيعة اللُّغة العربيَّة، لاسيَّما فيما يتعلَّقُ بآليَّات البحث والتَّحرير. فإذا كانت البوَّاباتُ الإلكترونيَّة للمعاجم التَّاريخيَّة للألمانيَّة أو الإنجليزيَّة أو السِّويديَّة – مثلًا – تلتزمُ وسيلةَ البحث بالمدخل المُعجميّ؛ فهذا لأنَّ هذه اللُّغات التصاقيَّة؛ أمَّا العربيَّة فهي لُغةٌ اشتقاقيَّة يقتضي نظامُها المُعجميُّ أن تتاحُ آليَّاتُ البحث الإلكترونيّ فيها بالمدخل المُعجميّ المُمَثَّل في الجُذور، وبالوحدة المُعجميَّة المُمثَّلة في الفُرُوع أو اللِّكسيمات؛ بالإضافة إلى البحث بالمُطابقة الكاملة على النَّحو الَّذي تسيرُ عليه مُحرِّكاتُ البحث – عمومًا – بصرف النَّظر عن طبيعة اللُّغة. وكما تُعنى البوَّابةُ الإلكترونيَّة بتقديم المعلومات العامَّة عن المُعجم، فإنَّها تُعنى – كذلكَ – بتقديم خدماتٍ عامَّة، مثل: توفير نشرة إخباريَّة عن المُعجم، أو تكوين مجموعاتٍ ومنتدياتٍ إلكترونيَّة للنِّقاش بينَ أهل الصِّناعة وذوي العناية بالمُعجم، أو تقديم خدمات الاستفادة من الموارد والموادِّ المُعجميَّة الَّتي تُتيحُها البوَّابة، أو فتح المجال للمُتطوِّعينَ الرَّاغبينَ في تقديم خدماتهم للمُساعدة في إنجاز المُعجم المنشود؛ مع الأخذ في الاعتبار أنَّ إدارةَ البوَّابة تُتيحُ الخدمات في صورةٍ مُتباينة بينَ مُستخدمي

المُعجم. فما يُتاحُ لهيئة التَّحرير قد لا يُتاح للمُتطوِّعين، وما يُتاحُ للمُتطوِّعينَ قد لا يُتاحُ للمُستخدم العاديّ، وهكذا. والبوَّابةُ الإلكترونيَّةُ بهذا التَّوصيف ليسَت شكلًا ثابتًا أو خاملًا؛ وإنَّما هي شكلٌ مُتطوِّرٌ يُعنى بمراحل الصِّناعة المُعجميَّة بأكملها ويُؤرِّخُ لها، وهي كذلك مصدرٌ يُمكنُ من خلالِهِ إتاحةُ المُعجم عبرَ الشَّبكة العنكبوتيَّة مُستقبلًا. أمَّا عن الهيكل المُعجميّ النِّهائيّ الَّذي يُتاحُ للمُستخدم، فيوجدُ في صورتَين: ورقيَّة وإلكترونيَّة؛ ونعرضُ للصُّورتين فيما يلي.

3.3.1. النَّشر الورقيّ للمُعجم

يستمدُّ المُعجم التَّاريخيُّ المنشودُ – في صُورتِهِ الورقيَّة – مُعطياتِهِ من نظام التَّحرير المُعجميّ – على نحو ما أسلفنا. وبما أنَّ النَّشرَ الورقيَّ يُواجهُ العديدَ من التَّحدِّيات بعدَ ظهور النَّشر الرَّقميّ [الإلكترونيّ] في أشكالٍ مُتعدِّدة، فسيكونُ من المُفيد أن تتوافرَ عواملُ الجذب والدِّقَّة والوُضُوح في الصُّورة الورقيَّة للمُعجم التَّاريخيّ المنشُود. ويُمكنُ الإفادةُ من الحاسُوب في توفير هذه العوامل من خلال التَّحكُّم في أنواع الخُطوط المُستخدمة في مادَّة المُعجم وأحجامها وألوانها – بما يُلبِّي حاجةَ المُستخدم؛ وكذلك باستخدام الرُّموز والإشارات والعلامات المرجعيَّة الَّتي تُساعدُه على الوُصُول إلى المعلومة الَّتي ينشُدُها؛ وأخيرًا بتوفير الصُّورة التَّوضيحيَّة المُصاحبة باعتبارها وسيلةً مُساعدةً لشرح المعنى، سواءٌ أكانت صورة فوتوغرافيَّة *PHOTO* أم صورةً مرسومة *PICTURE* أم صورةً افتراضيَّة *IMAGE*. وثمَّةَ أربعة مصادرَ أساسيَّة للصُّور الَّتي يُمكنُ استخدامُها في النُّسخة الورقيَّة للمُعجم المنشود. أول هذه المصادر الصُّوَر الفوتوغرافيَّة الَّتي يُمكنُ التقاطُها خُصُوصًا لهدف الصِّناعة المُعجميَّة؛ والمصدرُ الثَّاني – وهو المصدرُ التَّقليديّ – بالاستعانة برسَّام قادرٍ على إخراج الصُّورة ببساطةٍ ووُضُوح؛ والمصدرُ الثَّالث بالاعتماد على الصُّورِ التَّوضيحيَّة الحُرَّة المُتاحة إلكترونيًّا على الويب، كتلكَ الَّتي تخضعُ لرخصة جنو للوثائق الحُرَّة *GNU FREE DOCUMENTATION LICENSE* [37]. أمَّا المصدرُ الرَّابع

37 – يُمكن الاطِّلاعُ على صيغة الرُّخصة في إصدارها الأخير (نوفمبر 2008) عبرَ الموقع الإلكترونيّ: HTTP://WWW.GNU.ORG.

فباستخدام أدوات تحرير الصُّورة، سواءٌ أكانت مفتوحة المصدر، مثل: برمجيَّة *GIMPHOTO* [38] وبرمجيَّة *GNU IMAGE MANIPULATION PROGRAM* [39]، أم تجاريَّة ومُغلقة المصدر، مثل: البرنامج الأشهر *ADOBE PHOTOSHOP* [40] وبرمجيَّة *COREL PHOTO–PAINT* [41]. وتحسُّبًا للتَّبايُن في توجُّهات مُستخدمي المُعجم يُمكن إتاحة النُّسخة الورقيَّة في صورتَين تحوي الأولى كاملَ المادَّة المُعجميَّة وتحوي الأخرى المادَّةَ مُختصرة، على النَّحو الَّذي جاءَ عليه مُعجم أكسفورد للإنجليزيَّة *OED* الَّذي أتيحَ في صورته الكاملة سالفة الذِّكر، وأتيحَ مُختصرًا بعُنوان: *SHORTER OXFORD ENGLISH DICTIONARY (SOED)*.

3.3.2. النَّشر الحاسُوبيّ للمُعجم

سبقت الإشارةُ إلى أنَّ الصِّيغةَ المثاليَّة الَّتي تلتمسُها الدِّراسة للمُعجم هي صيغة المُعجم المقروء آليًّا *MRD*. ومع أنَّ هذه الصِّيغة تُعَدُّ إحدى صُور النَّشر الإلكترونيّ، إلَّا أنَّها قد لا تكونُ مُناسبةً للمُستخدم العاديّ، نظرًا لما يبدو فيها من ضوضاء الوسائط وزحمة المعارف والمعلومات. وبالتَّالي فالمُفترضُ أن تُتاحَ هذه الصِّيغةُ لفئاتٍ مُعيَّنةٍ قادرةٍ على الإفادة الفعليَّة منها. أمَّا عن النُّسخة الإلكترونيَّة الرَّسميَّة للمُعجم المنشُود، فينبغي أن يُراعى في إعدادها التَّبايُنُ في توجُّهات المُستخدمين واختلافُ مُستوياتهم الفكريَّة والثَّقافيَّة، كما ينبغي أن تُتاحَ النُّسخةُ الإلكترونيَّة في صورةٍ تسمحُ لذوي الاحتياجات الخاصَّة بالإفادة الكاملة منها. وتحقيقًا لهذا، يُفترَضُ أن تُزوَّدَ النُّسخةُ الإلكترونيَّةُ من المُعجم المنشود بآليَّات

38 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:
HTTP://WWW.GIMPHOTO.COM.

39 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:
HTTP://WWW.GIMP.ORG.

40 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:
HTTP://WWW.PHOTOSHOP.COM.

41 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:
HTTP://WWW.COREL.COM.

البحث الألفبائيّ والجذريّ والمطابق، كما يُفترَضُ أن تُزوَّدَ بالوسائط المُتعدِّدة *MULTIMEDIA* من الصُّور والرُّسوم المُتحرِّكة والصَّوتيَّات والمرئيَّات الَّتي تُعَدُّ وسيلةً لشرح المعاني. أمَّا عن الصُّورة، فيُمكنُ الإفادةُ في تحريرها من المصادر الأربعة المُستخدمة في تحرير صُور النُّسخة الورقيَّة، مع إمكانيَّة الإفادة من أدواتٍ أخرى لتوفير الصُّورة ثلاثيَّة الأبعاد وإعداد الرُّسُوم المُتحرِّكة، سواءٌ أكانت مفتوحة المصدر، مثل: برمجيَّة *WINGS 3D* [42]، أم تجاريَّة مُغلقة، مثل: برمجيَّة *AUTODESK 3DS MAX* [43]. وأمَّا الصَّوتيَّاتُ فينبغي أن يُراعى فيها سلامة اللِّسان من العُيُوب ووُضُوحُ المخارج الصَّوتيَّة والإحاطة بقواعد اللُّغة العربيَّة. ويُمكنُ الإفادة من برمجيَّاتٍ لتحرير الصَّوتيَّات، مثل: برمجيَّة *AUDACITY* [44] مفتوحة المصدر، وبرمجيَّة *WAVELAB* [45] المُغلقة. أمَّا المرئيَّات – حالَ توافُرها في صيغةٍ قانونيَّةٍ تسمحُ باستخدامها – فينبغي أن تخضعَ لعمليَّات الضَّبط والتَّركيب والمونتاج التماسًا للإطار الأخلاقيّ فيها، بالبُعد عن المحظورات. ويُمكنُ الإفادةُ من برمجيَّاتٍ لتحرير المرئيَّات، مثل: برمجيَّة *VIVIA* [46] مفتوحة المصدر، وبرمجيَّة *ADOBE PREMIERE* [47] المُغلقة. وفي كلِّ الأحوال، ينبغي أن تُراعى البساطة والدِّقة والوُضُوح والخُلُوّ من الضَّوضاء في الوسائط المُتعدِّدة للمُعجم التَّاريخيّ المنشُود.

---

42 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://WWW.WINGS3D.COM.

43 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://WWW.AUTODESK.COM.

44 – البرمجيَّة مُتاحةٌ على موقع البرمجيَّات الحرَّة. *SOURCEFORGE*؛ ورابطها:

HTTP://AUDACITY.SOURCEFORGE.NET/.

45 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://WWW.STEINBERG.NET.

46 – البرمجيَّة مُتاحةٌ على موقع البرمجيَّات الحرَّة. *SOURCEFORGE*؛ ورابطها:

HTTP://SOURCEFORGE.NET/PROJECTS/VIVIA.

47 – الموقع الإلكترونيّ للبرمجيَّة:

HTTP://WWW.ADOBE.COM.

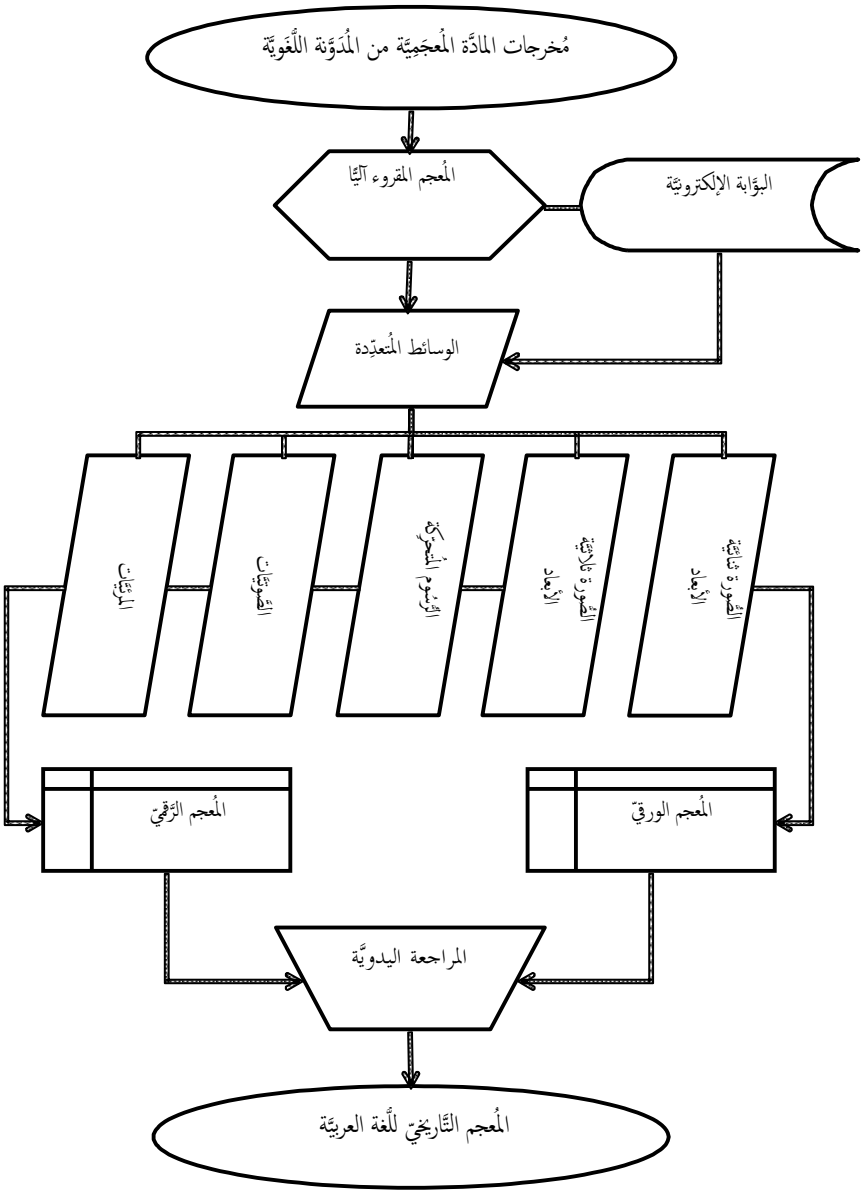

الشَّكل 14: مُخَطَّط انسيابي لمرحلة النَّشر المُعجميّ

4. نتائج الدِّراسة

1. تستدعي حوسبةُ المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة الوُقُوفَ على الإشكالات النَّاتجة عن طبيعة اللُّغة العربيَّة وواقع اللِّسانيَّات الحاسُوبيَّة، والانطلاقَ من رؤيةٍ واضحة المعالم ومنهجٍ مُكتمل الأركان وفهمٍ دقيق لمفهوم الصِّناعة المُعجميَّة، والقُدرة على التَّنبُّؤ بالعقبات الَّتي يُمكنُ أن تواجهها الصِّناعة المُعجميَّة.

2. تقومُ منهجيَّةُ حوسبة المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة على ثلاث مراحلَ أساسيَّة؛ حيثُ تُعنى المرحلةُ الأولى بحوسبة المُدَوَّنة اللُّغَوِيَّة للمُعجَم عبرَ مرحلَتَي البناء والمُعالجَة، وينتُجُ عنها المُخرجات المُعجَمِيَّة المُستمدَّة من المُدَوَّنة دونَ غيرِها من الموارد. وتُعنى المرحلةُ الثَّانية بالتَّحرير المُعجَميّ، وينتُجُ عنها المُخرَج المُعجَميّ الكامل. وتُعنى المرحلةُ الثَّالثة بالنَّشر المُعجَمِيّ، وينتُجُ عنها الهيكل المُعجميّ النِّهائيّ [في صُورَتَيه: الورقيَّة والرَّقميَّة].

3. يستدعي بناءُ المُدَوَّنة اللُّغَويَّة للمُعجم أن يتمَّ تحويلُها من شكلِها الورقيّ الَّذي تبدو عليه في الكُتُب والمُصَنَّفات والوثائق إلى شكلٍ رَقْمِيّ مُنَقَّى، يُمكنُ التَّحكُّمُ فيه بالإضافة أو الحذف أو التَّعديل، ويصلُحُ للمُعالجة الآليَّة.

4. تتمُّ مُعالجة المُدَوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم على مُستوى المباني والمعاني لاستخلاص المعلومات المُعجميَّة الرَّئيسة من المداخل والوحدات والمعاني والشَّواهد. ويُعتمَدُ – في ذلكَ – على آليَّاتٍ خمسة، هي: (آليَّة فهرسة النُّصُوص، وآليَّة التَّحليل الصَّرفيّ، وآليَّة التَّحليل التَّركيبيّ، وآليَّة التَّحليل الدِّلاليّ، والمنصَّة الحاسُوبيَّة).

5. يستدعي تحريرُ المُعجم في صورةٍ مُمنهجة ومُنتظمة الاعتمادَ على نظامٍ للتَّحرير المُعجميّ *DWS* يتوافقُ مع طبيعة اللُّغة العربيَّة، ويكونُ قادرًا على التَّعامُل

مع موارد المُعجم ومُزوَّدًا بالأدوات المُساعدة على تحرير المُعجم على الوجه المنشُود، وتتحقَّقُ من خلاله الإفادةُ الكاملة بتعيين المعلومات المُعجميَّة الأساسيَّة.

6. اقترَحَت الدِّراسةُ أن يُتاحَ المُعجمُ في صيغة المُعجم المقروء آليًّا *(MRD)*؛ حيثُ تُساعدُ هذه الصِّيغة على بناء العديد من الموارد الأخرى، الأمرُ الَّذي يُساعدُ على إنجاز العديد من المشروعات الكبرى الَّتي تعودُ بالنَّفع على اللُّغة العربيَّة – مُستقبلًا – في مختلف ميادينها.

7. اقتَرَحت الدِّراسة أن يُستفادَ من تقنيات الحاسُوب في النَّشر المُعجميّ بصورتيه الورقيَّة والإلكترونيَّة، عبرَ توفير وسائل شرح المعنى المُناسبة. كما اقترحَت الدِّراسةُ توفيرَ النُّسخة الورقيَّة من المُعجم في صورتَين، تحوي الأولى كاملَ المادَّة المُعجميَّة وتحوي الأخرى المادَّةَ مُختصرة، على النَّحو الَّذي جاءَ عليه مُعجم أكسفورد للإنجليزيَّة.

5. الخُلاصة

تواجهُ حوسبةُ المُعجم التَّاريخيّ للُّغة العربيَّة أربعة إشكالاتٍ رئيسة، خُلاصتُها أنَّنا لا نملكُ تجربة واحدة لحوسبة المُعجمات التَّاريخيَّة عبرَ مختلف مراحل الصِّناعة المُعجَمِيَّة، وأنَّنا نُعاني ضبابيَّة الرُّؤية المنهجيَّة وحاجة الصِّناعة المُعجَمِيَّة العربيَّة إلى طفرةٍ حقيقيَّة، وأنَّ للُّغة العربيَّة طبيعةً اشتقاقيَّة ونظامًا كتابيًّا خاصًّا بها، وأنَّ كثيرًا من المعجَمِيِّينَ والقائمينَ على المؤَسَّسات المعنِيَّة بالصِّناعة المعجَمِيَّة العربيَّة لا يُمَيِّزونَ بينَ مُصطَلَحَي المعجَمِيَّة وصِناعة المعجَم. وتُحاولُ الدِّراسةُ الوُقُوفَ على هذه الإشكالات سعيًا إلى حلِّها. ولأنَّ الصِّناعةَ المُعجميَّة تمرُّ بثلاث مراحل، هي الجمع والتَّحرير والنَّشر، فقد اقترَحَت الدِّراسةُ منهجيَّةً لحوسبة المُعجم التَّاريخيّ المنشود للعربيَّة، انطلاقًا من مفهوم المُعجم التَّاريخيّ

وطبيعة اللُّغة العربيَّة على مُستوى المباني والمعاني، وفي ضوء ما تُتيحُهُ اللِّسانيَّاتُ الحاسُوبيَّةُ من أدواتٍ للمُعالجة الآليَّة. وتتدرَّجُ الدِّراسةُ في تقديم المنهجيَّة، فتبدأ بحوسبة المُدَوَّنة اللُّغويَّة للمُعجم المنشود عبرَ مرحلَتي البناء والمُعالجَة بما يُساعدُ على استخلاص المادَّة المُعجميَّة، ثُمَّ تعرضُ للتَّحرير المُعجميّ بما يُساعدُ على تعيين مُخرجات المُعجم، وأخيرًا تعرضُ للنَّشر المُعجميّ بصُورتيه الورقيَّة والإلكترونيَّة.

مراجع الدِّراسة

أوَّلًا: المراجع العربيَّة

الكُتُب

- حجازي (مَحْمُود فهمي): البحث اللُّغَوِيّ، دار غريب، القاهرة، ط1، (د.ت).
- السَّعيد (الـمُعتزّ بالله): المدوَّنات اللُّغَوِيَّة، ضِمنَ كتاب (مُقَدِّمة في حوسَبة اللُّغة العربيَّة)، مجموعة من المؤلِّفين، تحرير: مُحسن رَشوان، والمعتزّ بالله السَّعيد، قَيد النَّشر بمدينة الملك عبد العزيز للعُلُوم والتِّقنية، الرِّياض، الجزء الأوَّل، 2014م.
- السَّعيد (المُعتزّ بالله): علم الدِّلالة ونظريَّة المعنى، دار الهاني، القاهرة، ط1، 2013.
- فيشر (أوجُست): المُعجَم اللُّغَوِيّ التَّارِيخِيّ، القِسم الأوَّل، مجمع اللُّغة العَرَبِيَّة، القاهِرة، 1967م.

المعاجم

- عُمَر (أحمد مُختار): المكنز الكبير، "معجم شامل للمجالات والمُترادفات والمتضادَّات"، مؤسَّسة سُطور، 2000.
- مَجمع اللُّغة العَرَبِيَّة بالقاهِرة: المُعجَم الوسيط، مكتَبَة الشّروق الدَّولِيَّة، القاهِرَة، ط3، 2004.

الدَّوريَّات

- ابن مُراد (إبراهِيم): في مفهوم المُعجَم التَّاريخِيّ وتَطبيقاته على العَرَبيَّة، بحث مُقَدَّم إلى ندوة اتِّحاد المعاجم العربية حول المعجم التاريخيّ للُّغة العربيَّة، الشَّارِقة، 2006م.

الأطروحات العلميَّة

- السَّعيد (المُعتزّ بالله): مُدَوَّنة مُعجَم تاريخيّ للُّغة العربيَّة "مُعالجَة لُغَوِيَّة حاسوبِيَّة"، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2011م.

ثانيًا: المراجع الأجنبيَّة

الكُتُب

- *Abel, A. (2012). Dictionary writing systems and beyond. In: Granger, S. & Paquot, M. (Ed.). Electronic Lexicography. Oxford University Press, 2012.*
- *Fischer, W. & Gätje, H. editors. (1982). Grundriss der arabischen Philologie: Sprachwissenschaft. Reichert. Wiesbaden.*
- *Mitkov, R. (2003). The Oxford Handbook of Computational Linguistics. Oxford University Press, 2003.*
- *Vermon, L. (2012): Lexicology and Lexicography: Words and Ways. Webster's Digital Services.*

المعاجم

- *Kraemer, J. & Gätje, H. & Spitaler, A. & Ullmann, M. (1970). Wörterbuch der Klassischen Arabischen Sprache. Otto Harrassowitz. Wiesbaden. Bd.I.*
- *Sinclair, J. (2009). Collins COBUILD Advanced Dictionary of English. Heinle Cengage Learning.*

الأوراق البحثيَّة

- *Eid, S. M. & Al-Said, A. B. & Wanas, N. M. & Rashwan, M. A. & Hegazy, N. H. (2010). A Comparative Study of Rocchio Classifier Applied to supervised WSD Using Arabic Lexical Samples. 10th Conference on Language Engineering. Ain Shams University. Cairo.*
- *Pajzs, J. (2000). Making Historical Dictionaries by Computer. Proceedings of EURALEX 2000. Ulrich Heid ed. University of Stuttgart, Stuttgart, 2000.*

الوثائق

- *"GNU Free Documentation License". Version 1.3, 3 November 2008, On the web page: http://www.gnu.org/copyleft/fdl.html.*

ثالثًا: المواقع الإلكترونيَّة

- *http://audacity.sourceforge.net/.*
- *http://concapp.software.informer.com.*
- *http://gate.ac.uk.*
- *http://lxln.prettydata.eu/.*
- *http://sibawayh.emi.ac.ma/safar.*
- *http://sourceforge.net/projects/matapuna/.*
- *http://sourceforge.net/projects/vivia.*
- *http://tshwanedje.com/tshwanelex/.*
- *http://www.adobe.com.*
- *http://www.almuajam.org.*
- *http://www.autodesk.com.*

- *HTTP://WWW.COLLINSDICTIONARY.COM.*
- *HTTP://WWW.COREL.COM.*
- *HTTP://WWW.GIMP.ORG.*
- *HTTP://WWW.GIMPHOTO.COM.*
- *HTTP://WWW.GNU.ORG.*
- *HTTP://WWW.NOOJ4NLP.NET.*
- *HTTP://WWW.NOOJ4NLP.NET.*
- *HTTP://WWW.PHOTOSHOP.COM.*
- *HTTP://WWW.STEINBERG.NET.*
- *HTTP://WWW.WINGS3D.COM.*

مُصطلحات الدِّراسة

AFFIX	**الزَّائدة**
ALLOGRAPH	**الشَّكل الكتابيّ للجرافيم [الألوجراف]**
ALPHABET & PRONUNCIATION	**معلومات الهجاء والنُّطق**
ANNOTATED TEXT	**نُصُوص مُرَمَّزة [مُعنونة]**
ANTHROPOLOGY	**علم الإنسان**
ARCHAEOLOGY	**علم الآثار**
CHARACTER ENCODING	**ترميز المحارف**
COLLOCATIONS	**المُتَصاحِبات اللَّفظِيَّة**
COMPUTATIONAL FRAMEWORK	**المِنَصَّة الحاسُوبيَّة**

COMPUTATIONAL LINGUISTICS	اللِّسانيَّات الحاسُوبيَّة
CONCORDANCER	المُفهرس الآليّ [الكشَّاف السِّياقيّ]
CONTEXT	السِّياق
DICTIONARY PRODUCTION SYSTEM (DPS)	نظام صناعة المُعجم
DICTIONARY WRITING SYSTEMS (DWS)	أنظمة التَّحرير المعجَمِيّ
ELECTRONIC PORTAL	البوَّابة الإلكترونيَّة
ETHNOLOGY	علم الأعراق
ETYMOLOGICAL INFORMATION	المعلومات التَّأثيليَّة
EXTENSIBLE MARKUP LANGUAGE (XML)	لُغة التَّوصِيف القابِلة للامتِداد
GNU FREE DOCUMENTATION LICENSE	رخصة جنو للوثائق الحُرَّة
GRAMMATICAL FUNCTIONS	المعاني الوظيفيَّة [النَّحويَّة]
GRAPHEME	الوحدة الكتابيَّة [الجرافيم]
HISTORICAL DICTIONARY	المُعجم التَّاريخيّ
HISTORY OF SCIENCE	تاريخ العُلُوم

HYPER TEXT MARKUP LANGUAGE (HTML)	**لُغَة تَوصِيف النُّصُوص التَّشَعُّبِيَّة [صيغة صفحات الويب]**
INTERNATIONAL PHONETIC ALPHABET (IPA)	**الأَلِفبائِيَّةُ الصَّوتِيَّة الدَّولِيَّة**
LEMMA - LEMMATA	**الفرع اللُّغويّ – فُرُوع الكلمة**
LEMMATIZER	**آليَّة التَّفريع**
LEXEME – HEADWORD	**الوحدة المُعجميَّة**
LEXICAL ENTRY	**المدخل المُعجميّ**
LEXICAL EVIDENCE	**الشَّواهد المُعجميَّة**
LEXICAL MEANINGS	**المعاني المُعجميَّة**
LEXICAL MODELING	**النَّمذجة المُعجَمِيَّة**
LEXICOGRAPHY	**صناعة المُعجم**
LEXICOLOGY	**علم المُعجم [المُعجميَّة]**
LINGUISTIC CORPORA	**المُدوَّنات اللُّغويَّة**
LINGUISTICS	**اللِّسانيَّات**
MACHINE-READABLE DICTIONARY (MRD)	**المُعجم المقروء آليًّا**
MORPHEME	**الوحدة الصَّرفيَّة المُجَرَّدة [المورفيم]**
MORPHOLOGICAL ANALYZER	**المحلِّل الصَّرفيّ/ البِنويّ**
MULTIMEDIA	**الوسائط المُتعدِّدة**

Natural Language Processing (NLP)	مُعالجة اللُّغات الطَّبيعيَّة
Ontology	الأنطولوجيا المعرفيَّة
Optical Character Recognition (OCR)	تقنية القارئ الآليّ [التَّعرُّف الضَّوئيّ على المحارف]
Parts of Speech (PoS)	أقسام الكلام
Portable Document Format (PDF)	صِيغَة الوَثِيقَة المُتَنَقِّلَة
PoS Parsing	إعراب أقسام الكلام
PoS Tagging	تحليل أقسام الكلام
Prefix	السَّابقة
Raw Text – Unannotated Text	نُصُوص خام [غير مُعنونة]
Romanization of Arabic	رومنة الحُرُوف العربيَّة
Romanizer	آليَّة الرَّومنة
Root	الجذر اللُّغويّ
Search Engine	مُحرِّك البحث
Semantic Analyzer	آلِيَّةُ التَّحلِيل الدِّلالِيّ
Stem	الجذع اللُّغويّ
Stemmer	آليَّة التَّجذيع
Suffix	اللَّاحقة

SYNTACTIC ANALYZER	**المُحلِّلُ التَّركيبيُّ**
TRESAURUS	**المكنز اللُّغويّ**
UNICODE	**نِظام الحُرُوف الدَّوْلِيّ المُوَحَّد**
USAGE LEVELS	**مُستويات الاستعمال**
WORD SENSE DISAMBIGUATION (WSD)	**فَكُّ الالتباس الدِّلالِيّ للكَلِماتِ**
WORDNET	**الشَّبكة الدِّلاليَّة [شبكة الكلمات]**

منهجيّة التحقيق في الدِّراسات القرآنيّة
كُتُب القراءات نموذجاً

د. محمد حسان الطيان
أستاذ اللغة العربيّة بالجامعة العربيّة المفتوحة
عضو مراسل بمجمع اللغة العربيّة بدمشق

تمهيد

التحقيق في اللغة : العلم بالشيء ومعرفة حقيقته على وجه اليقين.

والكلام المحقق : المحكم الصنعة الرصين.

والتحقيق في الاصطلاح: هو الفحص العلميّ للنصوص من حيث مصدرها وصحة نصّها وإنشاؤها وصفاتها وتاريخها، بحيث يؤدّى الكتاب أداءً صادقاً كما وضعه مؤلّفه كمًّا وكيفاً بقدر الإمكان.

أما موضوعه فهو المخطوطات العربيّة القديمة على اختلاف علومها وفنونها وهي التي تشكّل تراثنا العربيّ.

وهدفه الوصول إلى الكتاب المحقّق، وهو الكتاب الذي صحّ عنوانه، واسم مؤلّفِه، ونسبةُ الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه.

صفات المحقّق وشروط التحقيق

ليس التحقيق أمراً هيّناً فيغدو نُهْزَةَ المختلِس، إنه عند المكابدة والمعاناة أشدّ على النفس من تصنيف كتاب جديد، وهذا ما فرض على المشتغل فيه

شروطاً لابد من توافرها فيه ليستقيم له عمله، كما اقتضى منه أخلاقاً لابدّ من التحلي بها كيما يؤتي عمله أكله على خير وجه. ولا شكّ أن الجانب الخلقيّ لازم قبل كل شيء لأن العمل العلميّ في جوهره عمل أخلاقيّ.

أما أبرز تلك السجايا التي ينبغي أن يتحلّى بها المحقّق فهي الأمانة والصبر. إن الأمانة في أداء النص صحيحاً بلا تزيد أو نقصان تقتضي من المحقّق سخاء بالجهد والوقت، وصبراً على العمل بلا حساب.

قال الجاحظ : "ولربما أراد مؤلّف الكتاب أن يصلح تصحيفاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حرِّ اللفظ وشريف المعاني أيسرَ عليه من إتمامِ ذلك النقص حتى يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام"[1].

وأما الشروط والمؤهّلات العلميّة فهي تقسم إلى قسمين : **عامة وخاصة.**

المؤهلات العامة

1 ـ أن يكون عارفاً باللغة العربيّة ـ ألفاظها وأساليبها ـ معرفة وافية.

2 ـ أن يكون ذا ثقافة عامة.

3 ـ أن يكون على علم بأنواع الخطوط العربيّة وأطوارها التاريخيّة.

4 ـ أن يكون على دراية كافية بالمراجع والمصادر العربيّة (ببليوغرافيا) وفهارس الكتب العربيّة.

5 ـ أن يكون عارفاً بقواعد تحقيق المخطوطات وأصول نشر الكتب.

المؤهلات الخاصة

على أن موضوع الكتاب المحقّق يفترض على المحقّق ـ بالإضافة إلى ما سلف ـ أن يكون متخصّصاً به عارفاً بأصوله . فمن أراد تحقيق مخطوط في النحو

1 – الحيوان : 79/1.

فلابدّ أن يكون نحويًّا ذا دراية بتاريخ النحو والنحاة ومدارسهم . ومن أراد التحقيق في الرياضيات فلابد أن يكون رياضيًّا ذا دراية بتاريخ العلوم عند العرب ... وهكذا.

ولاريب عندي أن علم العروض من العلوم المهمة التي ينبغي للمحقّق أن يلم بها، إذ به يستقيم له قراءة كل شعر في مخطوطه، كما يستقيم له ضبطه، وتشطيره، وقافيته، ورويه. فكم من خلل في الشعر كان نتيجة جهل بالعروض والقافية، ومن طريف ما مر بي أن أحد المحقّقين في كتاب في القراءات القرآنيّة نثر قطعة كاملة من الشعر، فكتبها كما يكتب النثر جهلا بأنها من الشعر.

وسيكون همنا في هذا البحث بيان منهجية التحقيق لمن أراد النهوض بتحقيق مخطوط في الدراسات القرآنيّة عموماً، وكتب القراءات القرآنيّة خصوصا.

فن التحقيق في مخطوطات القراءات القرآنيّة

لابدّ لكل محقّق في علم القراءات من تبين المنهج الذي سار عليه معظم من ألف في هذا الباب، وفيما يأتي عرض له.

منهج التأليف في القراءات:

جرى المؤلّفون في فن القراءات على منهج عام يكاد ينتظم كل ما ألّف في هذا الباب، ويمكننا أن نَتَبَيَّنَ فيه المواضيعَ التالية:

1 – مقدّمة يعرض فيها المؤلّف غالباً لدواعي تأليفه، ومنهجه في مؤلّفه، من حيث الإسهابُ أو الإيجازُ، وعددُ القرّاء المختارين، وطريقتُهُ في عرض قراءاتهم[2].

2 – تتفاوت مقدّمات كتب القراءات طولاً وقصراً ومضموناً، ولعلّ خير مثال للمقدّمة التي ذكرت مقدمة ابن غلبون لكتابه التذكرة في القراءات 1/37-43.

2 – باب ذكر الأسانيد التي أوصلت القراءة إلى المؤلّف، وهو باب مهمّ وضروريّ في كتب القراءة؛ لأن أساس القراءة النقل، وهي سنّة متّبعة كما ورد في الأثر، لذا حرص المؤلّفون فيها على تصدير كتبهم بذكر أسانيدهم إلى كلّ قارئ من القراء الذين اختاروا قراءاتهم، بل إلى كل راوٍ من رواة هؤلاء القرّاء، ثم يرفعون تلك الأسانيد إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم، وكثيراً ما تستهلّ هذه الأسانيد بذكر أسماء القرّاء وروّاتهم وشيء من تراجمهم[3].

3– أبواب الأصول، وهي تتناول الأحكام العامّة التي تبنى على قاعدة يطّرد القياس عليها؛ لأنها تنتظم جملةً من حروف القراءات المختلف فيها، ومثالها الإدغام الكبير، فهو يبنى على قاعدة التقاء الحرفين المتماثلين أو المتقاربين، وينضوي تحته اثنان وتسعون وثلاث مئة وألف موضع[4] (1392).

وفيما يلي جملة أبواب الأصول التي يتناولها أرباب هذا الفنّ:

1 – الاستعاذة.

2 – التسمية[5].

3 – الإدغام الكبير لأبي عمرو.

4 – هاء الكناية.

---

3 – وقد يفرد لهذا باب على حدة كما فعل صاحب التبصرة في "ذكر أسماء القرّاء ومن يذكر من الروّاة عنهم" التبصرة 28-33، وصاحب التيسير في "باب ذكر أسماء القرّاء والناقلين عنهم وأنسابهم وبلدانهم وكناهم وموتهم" التيسير 4-7.

4 – انظر النص المحقق من الدر النثير 91/2، وفي هذا العدد خلاف أشرت إليه ثمة.

5 – ليس هذان البابان من الأصول على وجه الحقيقة، وإنما يلحقان بها حكماً، لأن جلّ المؤلفين يخلطون بين الأصول والفرش، فيذكرون الاستعاذة والتسمية إثر ذكر الإسناد، ثم يتبعونها بذكر فرش سورة الفاتحة فبداية البقرة، حيث تبدأ أبواب الأصول بباب الإدغام أو هاء الكناية إلى آخر الأبواب، ثم يستأنف الفرش. (انظر التيسير والتذكرة والكافي والتبصرة...) أما صاحب الإقناع فقد أحكم الفصل بين الأصول والفرش جاعلاً كلاً منهما قسماً على حدة، لكنه ألحق الاستعاذة والتسمية بالأصول كما فعل غيره، انظر الإقناع 29/1-30 و595/2-597.

5 – المدّ والقصر.

6 – اجتماع الهمزتين في كلمة.

7 – اجتماع الهمزتين من كلمتين.

8 – الهمزة المفردة.

9 – نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها.

10 – مذهب أبي عمرو في ترك الهمزة.

11 – مذهب حمزة وهشام في الوقف على الهمزة.

12 – الإظهار والإدغام للحروف السواكن.

13 – الفتح والإمالة وبين اللفظين.

14 – مذهب الكسائي في الوقف على هاء التأنيث.

15 – مذهب ورش في الراءات مجملاً.

16 – اللاّمات.

17 – الوقف على أواخر الكلم.

18 – الوقف على مرسوم الخطّ.

19 – مذهب حمزة في السكوت على الساكن قبل الهمزة.

20 – مذاهبهم في الفتح والإسكان لياءات الإضافة.

21 – أصولهم في الياءات المحذوفات من الرسم.

4 – فرش الحروف، والمراد به ما اختلف فيه القرّاء من حروف متفرّقة لا تؤول إلى قاعدة تنتظمها، وهي لمّا كانت مذكورة في أماكنها من السور صارت كالمفروشة في القرآن الكريم، وتُذكَرُ هذه الحروف عادةً منسوقةً على حسب

ترتيب السور من أول المصحف إلى آخره. ومن أمثلتها: قراءة عاصم والكسائي ﴿مالك﴾ بالألف وقراءة الباقين ﴿ملك﴾ بغير ألف في سورة الفاتحة [4][6]، وقراءة أبي بكر وحمزة والكسائي ﴿من يَصرِف عنه﴾ بفتح الياء وكسر الرّاء وقراءة الباقين بضم الياء وفتح الرّاء في سورة الأنعام [16][7]، وقراءة عاصم وابن عامر وحمزة ﴿وإن كلٌّ لَّما جميع﴾ بتشديد الميم وقراءة الباقين ﴿لَمَا﴾ بالتخفيف في سورة يس [32][8].

هذا ويلتزم مصنّفو كتب القراءات بذكر ياءات كل سورة في آخرها، والمقصود بالياءات، ما اختلف القرّاء فيه بين الحذف والإثبات والفتح والإسكان[9].

5- خاتمة يذكر فيها التكبير في قراءة ابن كثير، وغالباً ما تسمّى باباً أو فصلاً يأتي في نهاية الكتاب ويتناول موضوع التكبير في رواية البزي عن ابن كثير فيحدّد أحكامه.

هذا هو المنهج العام لكتب القراءات[10]، وهو قد يضطرب أحياناً؛ إذ تتبعثر المسائل المتماثلة بين الأصول والفرش فيُعْنِت الباحثين. ويلاحظ المتتبّع لكتب القراءات أن أبواب الأصول بمجموعها أصغر من فرش الحروف، لأن أبواب الأصول تكتفي بذكر القاعدة التي تنتظم الأصل مع مثال عليها أو أكثر، على حين يعنى الفرش بتتبّع مواضع الخلاف في كلّ كلمة إمّا وجدت.

---

6 – التيسير 18.

7 – التبصرة 191.

8 – المبسوط 370

9 – انظر على سبيل المثال السبعة 450، والمبسوط 329، والتذكرة 488/2، والتبصرة 189، والتيسير 108، والإقناع 656/2.

10 – المراد كتب القراءات العامة، التي تعنى برواية عدد من القراءات، أما تلك التي تختص برواية قراءة واحدة مفردة ككتاب التعريف في اختلاف الرواة عن نافع للداني، أو تلك التي تعنى ببيان حجج القراءات وعللها فأمرها مختلف.

على أن الأمر انعكس في كتابين اثنين أولهما الإقناع لابن الباذش وثانيهما الدرّ النثير للمالقي، فقد تضخمت أبواب الأصول في كليهما وتضاءل فرش الحروف؛ أما الكتاب الأول فلأن مؤلّفه عُني بأبواب الأصول وأفاض فيها ثم أخلى الفرش من أيّ مسألة تعود إلى مسائل الأصول، بالإضافة إلى أنه اكتفى في الفرش بذكر القراءة لبعض السبعة ليفهم من ذلك أن خلافَها هي قراءة الباقين[11]، يقول ابن الباذش: ((وأنا الآن آخذ في الأصول على ما شرطته، ثم أُتبعها الفرشَ مختصراً، لأنه من فَهِمَ أصولَ كتابي فهو لفرْشِه أفهم[12]). وأمّا الكتاب الثاني - وهو الدرّ النثير – فقد عني فيه مؤلفه بشرح كتاب التيسير للداني، والأصول هي التي تحتاج إلى شرح، ولم يكن من همّه أن يعرض لفرش الحروف إلا ما احتاج إلى تنبيه أو تفسير[13].

خطوات التحقيق في فنّ القراءات:

أولا: القراءة الصحيحة:

لمّا كان القصد من التحقيق إخراج نصّ أقرب إلى السلامة وإلى ما وضعه عليه صاحبه= كانت أولى خطوات التحقيق **القراءة الصحيحة السليمة**، فمن سلمت قراءته سلم تحقيقه، ولذا كان شيخ العربيّة محمود محمد شاكر أبو فهر يأبى أن يكتب على ما يخرجه من كتب: "تحقيق" بل كان يكتب: "قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر"[14]. فالقراءة الصحيحة للنصّ هي التي تخرج نصاً صحيحا.

---

11 – مقدمة التحقيق للإقناع 30/1.

12 – الإقناع 148/1.

13 – كان تحقيق جزء من هذا الكتاب موضوع رسالتي لنيل درجة الدكتوراه، ثمّ أتممت التحقيق ليطبع مع دراسة عنه في مجمع اللغة العربيّة بدمشق، عام 2006م. في ثلاثة أجزاء.

14 – يقول رحمه الله مبيّنا ذلك: "وكذلك نبذت مستنكفا لفظ (حقق، وتحقيق، ومحقّق) وما يخرج منها بعيدا دبر أذني، لما فيه من التبجح والادعاء، واقتصرت على: (قرأ) لأن عملي في كلّ كتاب لا يزيد على هذا، أن أقرأ الكتاب قراءة صحيحة، وأؤدّيه للناس بقراءة صحيحة..." برنامج طبقات فحول الشعراء 158.

ولا بد لهذه القراءة من **تضافر أمور ترقى بها إلى السلامة وتوصلها إلى الصحة**، أوجزها فيما يأتي:

1. الاطّلاع الواسع على كتب القراءات، ومعرفة عبارات القرّاء واصطلاحاتهم، بله مناهجهم في التأليف والتصنيف.
2. الاطّلاع على كتب المؤلّف الذي يُحقّق نصّه، ولاسيما كتبه التي صنّفها في فنّ القراءات.
3. الاطّلاع على كلّ ما ألفّ حول النصّ الذي يحقّقه، من شروح وحواش وتعليقات ومنظومات واختصارات...
4. الاستعانة بكتب الفنون المساعدة كالنحو والتراجم والتجويد...
5. صحبة المعجمات التي تضبط اللفظ وتشرح المعنى وتجلو القصد.

وسأمضي في جلاء هذه الأمور بما يبيّن عن معناها.

1- الاطّلاع الواسع على كتب القراءات:

ويحتاج ذلك إلى نبذة عن تاريخ التأليف في هذا العلم وأشهر ما ألفّ فيه.

يجمع الباحثون – من القدماء والْمحدَثين – على أن شيخ الصنعة وأول من سبّع السبعة هو أبو بكر بن مجاهد[15] (324 هـ) في كتابه (السبعة)[16]، وذلك أنه نظر إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفرد من كل مصر وجّه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفته، وقراءته على

15 – الإبانة 64، والمرشد الوجيز 157، 160، والنشر 34/1، ومقدمة إبراز المعاني 22، والقواعد والإشارات 31، وتاريخ آداب العرب 52/2-53، وتاريخ التراث العربي 17/1-18، 28، والقراءات القرآنية 33. وانظر ترجمة ابن مجاهد في النص المحقق من الدر النثير 52.

16 – نشرته دار المعارف بمصر عام 1971 بتحقيق الدكتور شوقي ضيف.

مصحف ذلك المصر[17]، ثم زاد فجعلهم سبعة[18] إما لموافقة عدد الأحرف السبعة – لا لكون القراءات هي الأحرف السبعة[19]– أو لمراعاة عدد المصاحف الذي قيل إنه سبعة كما سلف[20].

وتلا تسبيعَ ابن مجاهد للقراءات التأليفُ في الاحتجاج لها لغةً ونحواً وصرفاً[21]، وكان من أشهر ما وضع في ذلك – ممّا وصل إلينا – ثلاثة كتب: أوّلها كتاب أبي على الفارسي (377 ه) (الحجّة للقرّاء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)[22]. وثانيها (الحجّة في القراءات السبع) المنسوب إلى ابن خالويه[23] (370 ه) تلميذ ابن مجاهد. وثالثها (حجّة القراءات) لأبي زرعة بن زنجلة (من رجال المئة الرابعة)[24].

ويبدو أن معاصري ابن مجاهد وخالِفيه من علماء القراءة حاولوا أن يبدّدوا وهماً ساد عند العامّة يجعل القراءات السبع هي الأحرف السبعة[25]، فألفوا

17 – الإبانة 63، وانظر تاريخ آداب العرب 2/52-53.

18 – لأن الأمصار التي اختار منها القرّاء خمسة وهي مكّة والمدينة والبصرة والكوفة والشام.

19 – مقدّمة إبراز المعاني 22.

20 – تاريخ آداب العرب 2/53، والمرشد الوجيز 160، والقواعد والإشارات 32.

21 – أفرد الزركشي لهذا الفنّ نوعاً من أنواع كتابه البرهان سماه "معرفة توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كلّ قارئ" البرهان 1/339-341.

22 – هذا من تمام العنوان كما ظهر على طبعة دار المأمون بدمشق بتحقيق الأستاذين بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، وكان الجزءان الأوّل والثاني قد صدرا عن دار الكتاب العربي بمصر منذ ربع قرن بتحقيق ناصف والنجار وشلبي تحت عنوان الحجّة في علل القراءات السبع.

23 – حقّقه د. عبد العال سالم مكرم وطبع في دار الشروق ببيروت 1970، وقد كتب عنه الأستاذ محمد العابد الفاسي مقالاً في اللسان العربي (مج8 ج1 ص521) فنّد فيه نسبة الكتاب إلى ابن خالويه على أنّ المحقّق عقّب عليه في طبعة الكتاب الثانية بمقال كان قد نشره في مجلّة اللسان العربيّ (مج9 ج1 ص315). ثم طالعنا د. عبد الرحمن العثيمين بنشره كتاب إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (1992م) داحضاً نسبة الحجّة إلى ابن خالويه بما فيه مقنع. انظر المقدّمة 1/86-89.

24 – حققه الأستاذ سعيد الأفغاني، ونشر في جامعة بنغازي 1974م، وللأستاذ المحقّق كلام على الاحتجاج للقراءات والتأليف فيه ضمّنه مقدّمة الكتاب 18-24.

25 - قال ابن الجزري في النشر 1/63: "...ولذلك كره كثير من الأئمّة المتقدّمين اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القرّاء وخطّؤوه في ذلك وقالوا: ألا اقتصر على دون هذا العدد أو زاده أو بيّن مراده ليخلص من لا يعلم من هذه الشبهة".

كتباً في القراءات توخّوا فيها مجانبة العدد سبعة بالزيّادة عليه أو النقصان منه؛ فمن ذلك، ما ألفّه أبو بكر بن مهران الأصبهاني (381 هـ) في القراءات العشر وفي مقدمته لكتابيه الغاية[26] والمبسوط[27]، وفيهما تمام القرّاء العشرة وهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني (130 هـ) ويعقوب الحضرمي البصري (205 هـ) وخلف البزار الكوفي (229 هـ)[28]. ومن ذلك أيضاً كتاب التذكرة في القراءات الثمان لأبي الحسن طاهر بن غلبون الحلبِي (399 هـ)[29] الذي زاد على السبعة المعروفين يعقوب الحضرمي من العشرة.

ويعد مطلع القرن الخامس الهجري منعطفاً في تاريخ التأليف في القراءات القرآنيّة[30]، إذ شهد تحوّلاً في الاهتمام بها من المشرق إلى المغرب والأندلس التي لم يكن فيها شيء من القراءات إلى أواخر المئة الرابعة، فرحل من أهلها من روى القراءات بمصر ودخل بها، وكان أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي (429 هـ) أوّل من أدخل القراءات إلى الأندلس[31] وهو صاحب كتاب الروضة[32].

---

26 - لم يقتصر هذا الكتاب على القراءات العشر، وإنّما ضمّ إليها قراءة اختيارية انفرد المؤلّف بها وحده عن سهل بن محمد أبي حاتم السجستاني وذكر إسناده فيها ص71-72، وقد حقّق الكتاب الأستاذ محمد غياث الجنباز وطبعه في السعودية 1985م وذكر أنّ عليه شرحين للقُهندزي والكرماني. انظر الغاية 17.

27 - صدر ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق 1986م بتحقيق الأستاذ سبيع حمزة الحاكمي.

28 - تاريخ التراث العربيّ 18/1، وانظر في تراجم هؤلاء الثلاثة معرفة القرّاء 72/1، 157، 208، والغاية382/2، 386، 272، ومقدّمة حجّة القراءات للأفغاني 63-66، وهي مبثوثة في كتب القراءات والتراجم.

29 - نشرته دار الزهراء للإعلام العربيّ بالقاهرة 1990م بتحقيق د. عبد الفتاح بحيري إبراهيم، ثم نشرته دار القلم بتحقيق الشيخ أيمن سويد 1992.

30 - ليس من همّي هنا أن أستقصيّ كل ما ألف في القراءات القرآنيّة على سبيل الحصر فذا أمر يعسر مناله، ومن أراد استقصاءً أو شبهه لكتب القراءات فليراجع كشف الظنون 1317/2-1323 حيث ذكر حاجيّ خليفة أكثر من مئة وثلاثين مؤلفاً، وفاتَهُ مع ذلك الكثير!. والنشر34/1-36، 58-98، ومقدّمة إبراز المعاني 22-25، ولطائف الإشارات 85-91.

31 – النشر 34/1، ومقدمة إبراز المعاني 22.

32 – من مصادر ابن الجزري في النشر 71/1.

وتتابع بعده أئمّة القراءات في الأندلس يتقدّمهم أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (437 هـ) صاحب التصانيف الجليلة في علوم القرآن عموماً والقراءات القرآنية خصوصاً، وهي كثيرة أبرزها التبصرة في القراءات السبع[33]، والكشف عن وجوه القراءات السبع[34]، والإبانة عن معاني القراءات[35].

على أن أرسخ الأندلسيّين قدماً في هذا الباب وأعلاهم كعباً الإمام الحافظ أبو عمرو الداني (444 هـ) صاحب التيسير، و((إليه المنتهى في تحرير علم القراءات وعلم المصاحف[36])). وقد بلغت تواليفه مئة وعشرين كتاباً جلّها في القراءات وعلوم القرآن، منها: جامع البيان، الذي لم يؤلف مثله في هذا الفن، إذ اشتمل على نيّف وخمسمئة رواية وطريق عن الأئمة السبعة، وقيل إنه جمع فيه كلّ ما يعلمه في هذا العلم[37]. ومنها: إيجاز البيان، والمفردات، والمفصح، والموضح، والتفصيل... وغيرها كثير.

واستمرت حركة التأليف في القراءات بعد الداني، إذ برز أعلام أندلسيّون كثر أذكر منهم أبا طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري (455 هـ) صاحب العنوان في القراءات السبع[38]، ومحمد بن شريح الرعيني (476 هـ) صاحب الكافي[39]، وأبو جعفر ابن الباذِش (540 هـ) صاحب الإقناع في القراءات السبع[40].

---

33 – نشر مرتين في الهند والكويت، انظر الكلام عليه في النصّ المحقق ص 5.

34 – نشره مجمع اللغة العربيّة بدمشق 1974م بتحقيق د. محيي الدين رمضان

35 – نشر مرتين، الأولى في مصر 1960م بتحقيق د. عبد الفتاح شلبي، والثانية في دمشق 1979م بتحقيق د. محيي الدين رمضان.

36 – سير أعلام النبلاء 80/18.

37 – النشر 35/1، 61، ومقدّمة إبراز المعاني 23، وانظر النصّ المحقّق ص 25.

38 – طبع في بيروت 1986م (ط2) بتحقيق د. زهير زاهد ود. خليل عطية.

39 – طبع بمصر عام 1326هـ طبعة قديمة على هامش كتاب المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع، وانظر النصّ المحقّق ص 5.

40 – نشره مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ بمكّة المكرّمة 1403 هـ بتحقيق عبد المجيد قطامش.

ولا ريبَ أن أبعد مصنّفات الأندلسيّين في القراءات أثراً وأعظمها شأناً إنّما هو قصيدة حرز الأماني المشهورة بالشاطبيّة للإمام أبي القاسم بن فِيْرُّه الشاطبِي (590 ه) التي نظم فيها كتاب التيسير في ألف ومئة وثلاثة وسبعين بيتاً، فغدا الفرع أشهر من الأصل، وتداولها الناس واستغنوا بها وبشروحها عن أمّات كتب القراءة[41] حتى باتت طريق هذا العلم لا يكاد يؤخذ إلا بحفظها، ومازالت كذلك حتى يوم الناس هذا. ولأجل ذلك، ما اعتنى العلماء بها وتناولوها بالشرح والتعليق والمحاكاة والاختصار والتكميل. فبلغ ما ألّف حولها نحواً من خمسين كتاباً[42] من أشهرها: إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة المقدسيّ[43] (665 ه)، وسراج القارئ لابن القاصح البغداديّ[44] (801 ه)، وفتح الوصيد للسخاوي (643 ه) وهو أوّل من شرحها واشتهرت بسببه[45].

ثم جاء المالقيّ عبد الواحد بن محمد (705 ه) فتوّج مؤلّفات الأندلسيّين في القراءات بكتابه الدر النثير الذي شرح فيه تيسير الداني معتمداً بالموازنة والتبيان على كتابَي التبصرة والكافي، ومعوّلاً على جلّ ما تقدمه من مصنّفات القراءات في الأندلس بدءاً من كشف مكيّ وتذكرته وتمهيد الداني وجامعه ومفرداته ومفصحه وتفصيله... ومروراً بإقناع ابن الباذش... وانتهاءً بقصيدة الشاطبِيّ وبعض شروحها. فجاء كتابه يضم عصارة علم الأندلسيّين في القراءات[46].

---

41 – قال القسطلاني: "وكان أهل مصر كثيراً ما يحفظون العنوان فلمّا ظهرت القصيدة تركوه". لطائف الإشارات 89/1.

42 – ذكر منها حاجيّ خليفة ما يقرب من أربعين كتاباً في كشف الظنون 646/1-649، وانظر في شروح الشاطبيّة أيضاً النشر 61/1-64، والقراءات القرآنيّة 42-44.

43 – طبع في مصر 1978م بتحقيق الأستاذ إبراهيم عطوة عوض.

44 – طبع في مصر بمراجعة الشيخ علي محمد الصباغ، ثم صوّرت الطبعة بدار الفكر ببيروت 1981م.

45 – لطائف الإشارات 89/1، والقراءات القرآنيّة 42، ومعرفة القرّاء 631/2، وبغية الوعّاة 192/2. وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق الأخ الدكتور أحمد الزعبي، في مكتبة دار البيان بدولة الكويت، عام 1423 ه – 2002م. في جزأين.

46 – انظر دراسة الدر النثير 204/1 وما بعدها.

ولم تتوقّف حركة التأليف في المشرق خلال هذه الحقبة التي شهدت ازدهار فنّ القراءات في الأندلس، بل تابعت مسيرتها - ولكن على تخوّفٍ - وكان ممن اشتهر آنذاك أبو علي الحسن بن علي الأهوازي (446 هـ) مؤلّف الوجيز والإيجاز والإيضاح والاتضاح[47] وأبو القاسم يوسف بن علي الهذلي (465 هـ) صاحب كتاب الكامل في القراءات الخمسين[48]، وأبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ (478 هـ) صاحب كتاب التلخيص في القراءات الثمان[49]، وأبو القاسم عيسى بن عبد العزيز الاسكندري، (629 هـ) صاحب كتاب الجامع الأكبر والبحر الأزخر[50].

ويفضي بي حديث المشارقة إلى ذكر عَلَم مشرقي تأخّر زمنه ولكنه أنسى من تقدّمه حتى قيل فيه إنه لم تسمح الأعصار بمثله[51]، وذلك هو ابن الجزري خاتمة المحقّقين في هذا الفنّ، وحسبه أنه نظم قصيدةً ضاهأت الشاطبيّة وأربت عليها وهي: طيبة النشر في القراءات العشر التي غدت قرينة الشاطبيّة في جَمْعِ القراءات وتلقّيها، وأكمل التيسير بكتابه تحبير التيسير، وله دون ذلك كتباً كثيرة في القراءات والتجويد يتصدّرها: النشر في القراءات العشر، ومنها: تقريب النشر، ومنجد المقرئين وغيرها[52].

---

47 – النشر 35/1، 80، ومقدمة إبراز المعاني 23، وكشف الظنون 2004/2، ولطائف الإشارات 87

48 – النشر 35/1 ،91، ومقدمة إبراز المعاني 23، وكشف الظنون 1381/2، ومعجم الأدباء 61/20–62. هذا وقد جاء اسم الكتاب في إبراز المعاني: (الكامل في العشر والأربع الزائدة عليها) مما يوهم أنه في القراءات الأربع عشر، على حين جاء في النشر: (الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها)، وهو الصواب، وكذا في لطائف الإشارات 87.

49 – انظر النشر 35/1، 77، ومقدّمة إبراز المعاني 23، وكشف الظنون 479/1. وقد نشر الكتاب بتحقيق محمد حسن عقيل موسى ضمن نشريّات الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة 1412هـ–1992م.

50 – النشر 35/1.

51 – مقدمة إبراز المعاني 25، ولطائف الإشارات 91.

52 – انظر سائر مؤلّفاته في الأعلام 45/7، وكلّ الكتب التي ذكرتُها لها نشرات غير محقّقة.

وليس فيما وراء ذلك كبير أهمية، وإن لم يتوقّف التأليف في هذا الفنّ حتى يوم الناس هذا، ولعلّ من أبرز ما وصلنا كتاب المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر[53] لأبي حفص عمر بن قاسم الأنصاريّ (938 هـ). وكتاب إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر[54] لأحمد بن عبد الغني الدمياطيّ البناء (1117 هـ) وكتاب غيث النفع في القراءات السبع[55] لعلي النوريّ الصفاقسيّ (1118 هـ).

على أن أنفع كتاب للمحقّقين في القراءات – فيما أعلم – **معجم القراءات** للدكتور عبد اللطيف الخطيب[56] في أحد عشر جزءاً، وهو معجم جمع فأوعى، إذ استوعب كلّ القراءات القرآنيّة، صحيحها وشاذّها، منسوقةً على ترتيبها في المصحف، ومخرجةً من كتب القراءات والتفسير والنحو والصرف والشواذّ وإعراب القرآن والمعجمات، وقد استفرغ المصنّف فيه جهده، وعكف على إعداده وجمعه وتصنيفه ربع قرن من الزمن، فقدّم للباحثين خدمة لا تقدر بثمن، فقد ذلّل صعباً، وقرّب بعيداً، وجمع متفرقاً، ويسّر البحث لكلّ باحث، فما هو إلا أن يفتح على موضع الآية حتى يظفر بطَلِبَتِه بما لا زيادة فيه لمستزيد.

2. الاطلاع على كتب المؤلّف الذي يُحقق نصه، ولاسيما كتبه التي صنفها في فن القراءات.

لأن كتب المصنّف تكشف الكثير من غوامض النصّ، وتقيم منآده، وتكمل ناقصه، وتعين على سلامة تحقيقه.

53 – طبع عام 1326هـ بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر، وبهامشه كتاب الكافي لابن شريح.

54 – له طبعة مصريّة قديمة غير مؤرّخة علّق عليها الشيخ علي محمد الصباغ، وهي مصوّرة في دار الندوة الجديدة– بيروت.

55 – له طبعة مصريّة قديمة بعناية الشيخ علي محمد الصّباغ على هامش كتاب سراج القارئ، وهي مصوّرة في دار الفكر 1401 هـ – 1981 م.

56 – طبع في دار سعد الدين– دمشق 2000م.

فكم من رسم ملتو أو حائل لم يقرأ إلا بالرجوع إلى كتب المصنّف الأخرى، وكم من عبارة لم تستقم إلا بالوقوف على مثيلاتها، وكم من سقط لم يستكمل إلا من نصّ آخر للمصنّف نفسه.

فأبو عمرو الداني مثلا – صاحب التيسير– له من كتب القراءات ما يمكن أن يعين المحقق لأي كتاب من كتبه، وفيما يأتي مسرد بها:

كتب الدّاني المختلفة في القراءات:

1 – إيجاز البيان في قراءة ورش عن نافع

2 – الإيضاح في الهمزتين

3 – التحبير

4 – التفصيل

5 – التلخيص في قراءة ورش

6 – التمهيد لاختلاف قراءة نافع

7 – جامع البيان في القراءات السبع

8 – المفردات: في القراءات السبع

9 – المفصح

10 – المقنع في رسم المصاحف

11– الموضِح لمذاهب القرّاء واختلافهم في الفتح والإمالة

3. الاطّلاع على كل ما ألّف حول النصّ الذي يحقّقه:

من شروح وحواش وتعليقات ومنظومات واختصارات... لأن كلّ ذلك يعين على إقامة النص، وفهمه، ويجنب من الوقوع في أخطاء فادحة. أذكر على

سبيل المثال أنيّ وقفت من خلال تحقيقي لكتاب الدرّ النثير في شرح التيسير على كثير من الأخطاء التي وقعت في نشرة التيسير، وسأجتزئ بذكر أمثلة مما استدركته على نسختِي من التيسير وهي مؤذنةٌ بما وراءها:

جدول ما يستدرك على نشرة كتاب التيسير

الصفحة	السطر	الخطأ وصوابه
3	4	"رواية ذكوان" والصواب: "ابن ذكوان" كما في (ي) 1/أ
12	17	"من المثلين المتقاربين" والصواب: "من المثلين والمتقاربين" كما في (ي) 6/أ، والدر النثير 92.
17	14	"يبسملون بين سورتين" والصواب: "يبسملون بين كل سورتين" كما جاء في النسخة د من نسخ التيسير المعتمدة، وكما في الدر النثير 47.
21	16	"ولا فرق بين اليائين" والصواب: "بين البابين" كما في الدر النثير 143.
24	9	"وتحرّك" والصواب:"وتحرّكت" كما في (ي) 11/ب.
25	5	"وما شبهه" والصواب: "وما أشبهه" كما في (ي) 11/ب، والدر النثير 170.
25	7	وتحرّك" والصواب: "وتحرّكت" كما في (ي) 11/ب.
28	7	"فهذه أصول إدغام" والصواب: "الإدغام" كما في (ي) 13/أ والدر النثير 192.
29	3	"إذا لقيت مثله" والصواب: "مثلها" كما في (ي)

		13/ب.
31	12	"مجلبة" والصواب: "مجتلبة" كما في (ي) 14/أ، والدرّ النثير 235.
35	3	﴿تؤذّهم﴾ والصواب: ﴿تَؤُزُّهم﴾ [مريم 83]. وهي على الصواب في (ي) 15/ب.
35	4	"صوتها" والصواب: "صورتها" كما في (ي) 15/ب.
37	10	سقطت عبارة: "وبه آخذ" بعد قوله: "وبذلك قرأت" وهي ثابتة في (ي) 17/أ والدر النثير 302.
83	5	"في إحدى وثلاثين موضعاً" والصواب: "في أحد وثلاثين موضعاً" كما في (ي) 38/ب.

الصفحة	السطر	الخطأ وصوابه
98	2	"بضمّ النون وكسر الزّاي" والصواب: "بضمّ النون والهمزة وكسر الزّاي" كما في (ي) 39/ب-40/أ.
98	14	"قرأ أبو عمرو وابن عامر" والصواب: "قرأ أبو بكر وابن عامر" كما في (ي) 40/أ وهو ما في كتب القراءات المختلفة كالسبعة 242، والتبصرة 186 وإتحاف فضلاء البشر 197، والدرّ النثير 367.
220	10	سقط بعد قولـه: "والباقون بتشديدها" النصّ على قراءة (نشرت) وهو ثابت في

		(ي) 90/ب: "نافع وعاصم وابن عامر (نشرت) بتخفيف الشّين، والباقون بتشديدها". وقد أجمعت على ذلك كتب القراءات المختلفة كالسبعة 673، والعنوان 204، والتذكرة 756/2...
222	6	سقط بعد قوله: "الباقون بفتحها" النصّ على قراءة (فقدر) وهو ثابت في (ي) 91/ب: "ابن عامر (فقدّر عليه) بتشديد الدال والباقون بتخفيفها" وقد ذكرته أكثر كتب القراءات كالمبسوط 470، والغاية 291، والتذكرة 765/2، والتبصرة 379 [57]، والإقناع 810/2، والتلخيص 468، وشروح الشاطبيّة[58] كإبراز المعاني 723، وسراج القارئ 387، والنشر 400/2، وإتحاف فضلاء البشر 438، والبدور الزاهرة 342... ومعجم القراءات القرآنية 142/8.

4. الاستعانة بكتب الفنون المساعدة:

ثمة أنواع من الكتب لا يمكن لمحقّق في القراءات القرآنية أن يستغني عنها، وفيما يأتي أهمّها:

57 – علّق محقّق التبصرة على هذا الموضع بقوله: "لم يذكر هذا الحرف غير ابن الجزري في النشر، وهي قراءة أبي جعفر أيضاً" ولذلك استقصيت في تخريجه فتبيّنَ أن جلّ المؤلّفين في القراءات ذكروه غير ابن مجاهد في السبعة. انظر فيها فرش سورة الفجر 683-685.

58 – شرحاً لقول ابن فِيْرُّه فيها:

وبالسينِ لُذْ والوَترِ بالكسرِ شائعٌ فقدّرَ يروي اليَحصبيُّ مثقَّلا

أ – كتب التراجم:

ومفتاحها الأول كتاب الأعلام للزركلي إذ لا غنى لمحقّق عن هذ الكتاب النفيس، على أن لتراجم القرّاء كتبا مختصّة بهم وأشهرها كتابان هما:

– معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين الذهبي (748 ه)، تحقيق بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح عباس، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404 ه– 1984 م.

– غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري (833 ه)، بعناية ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

وتبقى من دون ذلك كتب تختصّ بمراحل زمنية محدّدة كالدرّ الكامنة في أعيان المئة الثامنة...وأشباهه، وأخرى تختصّ ببقعة مكانيّة ككتب تراجم الأندلسيّن، التكملة والذيل والصلة والإحاطة...فعلى المحقّق أن يتحرى الزمن الذي ينتمي إليه مؤلّف المخطوط ورجال أسانيده، كي يبحث فيما يناسبه من مصادر.

ب – كتب الرسم والتنقيط وما شاكلها:

وهي التي تعنى ببيان رسم المصحف، وكذا ما يعنى ببيان الوقف والابتدا، وأشهرها:

– المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار عن كتاب النقط، أبو عمرو الداني (444 ه)، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، مصورة عن الطبعة الأولى 1403 ه –1983 م.

– المحكم في نقط المصاحف، أبو عمر الداني (444 ه)، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1407 ه –1986 م.

– كتاب المصاحف، عبد الله بن أبي داود السجستاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405 ه –1985 م.

– المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو الداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404 هـ –1984 م.

– إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لابن الأنباري، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق 1971م.

ج – كتب الفهارس:

وهي التي تعين على تخريج الآيات القرآنيّة، وما اشتملت عليه من كلمات وأدوات وحروف، وأشهرها على الإطلاق:

– المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1407 هـ –1987 م.

بيد أن هناك معجمات مفصّلة يحتاج إليها محقّق مخطوطات القراءات القرآنيّة أهمّها:

– معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، د. إسماعيل عمايره – د. عبد الحميد السيد، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407 هـ –1986 م.

– المعجم الإحصائيّ لألفاظ القرآن الكريم، د. محمود روحاني، الآستانة الرضوية المقدسة–إيران ط2، 1994م.

– معجم حروف المعاني في حروف القرآن الكريم، محمد حسن الشريف، مؤسّسة الرسالة، بيروت، 1996م.

د – كتب العلوم الرديفة:

وأعني بها كلّ علم خدم علم القراءات القرآنيّة كعلوم القرآن المختلفة وخصوصاً علم التفسير، والتجويد، وإعراب القرآن، ومشكل القرآن، والنحو، والصرف، ومصطلحات العلوم...

ففي التفسير:

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسيّ (745 ه)، مطبعة السعادة بمصر، ط1، 1328 ه.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير الطبريّ (310 ه)، تحقيق محمود محمد شاكر، مراجعة أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ بمصر، ط2، 1373 ه -1954م، دار المعارف بمصر، ط2، 1969 م.

- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبيّ)، محمد بن أحمد الأنصاريّ القرطبيّ (671 ه)، دار الكتب المصرية، 1365 ه -1946 م.

- مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسيّ.

- الكشّاف للزمخشريّ.

- حاشيّة الشهاب الخفاجيّ على تفسير البيضاويّ.

- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي.

وفي التجويد:

- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، مكي بن أبي طالب القيسيّ (437 ه)، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار الكتب العربيّة، دمشق، 1393 ه - 1973 م.

وفي إعراب القرآن:

- إعراب القرآن، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس أبو جعفر (338 ه)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط3، 1409 ه -1988 م.

– إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه (370 هـ)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413 هـ –1992 م.

– إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، عبد الله بن الحسين العكبري (616 هـ)، المطبعة الميمنية بمصر.

وفي مشكل القرآن:

– كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الأصبهاني، تحقيق محمد أحمد الدالي، مجمع اللغة العربيّة بدمشق 1995م.

– مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسيّ (437 هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405 هـ –1984 م.

وفي النحو:

كتاب سيبويه، والمقتضب للمبّرد، وشرح المفصّل لابن يعيش... وماشاكلها.

وفي الصرف:

شرح الشافيّة لابن الحاجب، والمبدع في التصريف لأبي حيان الأندلسيّ، والممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيليّ... وماشابهها.

وفي المصطلحات:

التعريفات للجرجانيّ، والكلّيات للكفويّ، وأبجد العلوم للقنوجيّ.. وما أشبهها.

وفي علوم القرآن:

البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي، ومناهل العرفان في علوم القرآن للزرقاني..

ويمكن الإفادة من كتاب :

معجم علوم القرآن لإبراهيم محمد الجرمي، دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.

5.صحبة المعجمات التي تضبط اللفظ وتشرح المعنى وتجلو القصد.

وإنما قلت صحبة لأنها تحتاج إلى صحبة من أول صفحة في المخطوط المراد تحقيقه إلى آخرها، وهي ما لا يستغني عنه محقّق في أي فنّ من الفنون، لأنها تضبط اللفظ أولاً، وتشرح المعنى ثانيا، وتجلو القصد ثالثا.

ولعل أنفع معجم في هذا الباب – أعني باب القراءات – لسان العرب لابن منظور، لما له من عناية خاصّة بالقراءات، فضلاً عن سعته، ووفرة شواهده، وغنى مادّته اللغويّة والأدبيّة. يليه تاج العروس للزبيدي.

ثانيًا: ضبط النصّ والتعليق عليه

1 ـ النسخ والترقيم والتفصيل

يتم النسخ عن النسخة الأم المعتمدة أصلاً، بخط واضح، وترتيب حسن، ولعلّ من أكثر الأمور أهميّة في تنظيم النصّ تعيين بداية الفقرة، حيث تقدّم انطباعاً بأن المادّة التي تتضمّنها تكوّن وحدةً مستقلةً مرتبطةً في الوقت نفسه بالسيّاق العامّ لمجموع النصّ، فلكلّ فقرة فكرة. ولا شكّ أن لعلامات الترقيم أثراً كبيراً في وضوح النصّ وترتيبه.

وينبغي العناية بضبط النصّ بالشّكل ولا سيما الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشعر والأعلام المشتبهة، وما أكثر ما تتشابه الأعلام، كجمرة وحمزة، والهمذانيّ والهمدانيّ، والزُّبيديّ والزَّبيديّ، وقد صنّفت كتب في ذلك – كالتنبيه على حدوث التصحيف للأصفهانيّ، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر العسقلانيّ، وتوضيح المشتبه، وما أشبهها – تفك الإشكال وتزيل اللبس.

ويلتزم به ـ أي بالشكل ـ في المواضع التي يؤدّي فيها تركه إلى التباس المعنى أو انغلاقه.

ملاحظة مهمّة:

لا بدّ من التنبيه هنا على أمر ذي بال، يتعلّق بضبط الآيات القرآنيّة في كتب التراث عموماً، وفي كتب علوم القرآن والقراءات القرآنية خصوصاً، إذ جرى بعض المحقّقين على ضبط الآية وفق قراءة حفص عن عاصم، أي كما هي في المصحف المطبوع المتداول بين الناس، سواء كانت بقراءة حفص أم بقراءة غيره من القُراء، وهذا لا يصحّ على إطلاقه، فما كان بقراءة حفص ضبط كذلك، وما كان بقراءة غيره، فينبغي أن يضبط وفق القراءة المستشهد بها، وإن خالفت ما في المصحف المطبوع المتداول- سواء كان بقراءة حفص عن عاصم كما هي الحال في المشرق أو بقراءة ورش عن نافع كما هي الحال في المغرب - وإلا ضاع الشاهد وأُخِلَّ بالتحقيق بل فسد.

2 ـ المقابلة

على المحقّق أن يرمز لنسخ المخطوطة المختلفة برموز معيّنة يشير إليها عند مقابلة النسخ حيث يثبت اختلافاتها مع نسخة الأصل في الهامش، وينبغي عدم إثقال الحواشي بفروقات ضئيلة واختلافات يسيرة لا يتوقّف عليها أي معنى ولا يتحصّل منها أي فائدة، كاختلاف النسخ بحرف المضارعة (يفعل ـ تفعل) وما شابه ذلك.

وهكذا يثبت المحقّق نصّ نسخة الأصل في المتن ما لم تجانب الصواب، فإذا تبيّن له أنّها صحّفت أو حرّفت أو جانبت الصواب بوجه من الوجوه تعيّن عليه أن يثبت ما يراه صواباً مما تتضمّنه بقية النسخ، إلا إذا كانت نسخة الأصل بخطّ المؤلّف فيثبت عندئذ الخطأ في المتن ويصحّحه في الهامش.

ويحسن أن يعلّل المحقق ما يذهب إلى ترجيحه من عبارات وألفاظ تخالف ما عليه نسخة الأصل . وإذا احتاج النصّ إلى زيادة ليست في الأصول، فعليه أن يجعلها بين معقوفين [ ] .

3 ـ التعليق والشرح

لا ريب أن الكتب القديمة، بما تضمّنت من معارف قديمة، محتاجة إلى توضيح يخفّف ما فيها من غموض ويحمل إلى القارئ الثقة بما يقرأ، والاطمئنان إليه . ومن هنا كان من المستحسن ألا يترك المحقق الكتاب غُفْلاً من التعليقات الضرورية اللاّزمة لفهم النصّ دون شطط أو تزيّد يؤدّي إلى إثقال الحواشي وتحميل الكتاب ما لا طاقة له به.

إلا أن هناك أموراً لابدّ منها في تحقيق أي كتاب، وهي:

تخريج الآيات القرآنية، وكذا القراءات القرآنية، والأحاديث الشريفة، والأشعار المختلفة، وترجمة الأعلام التي يمرّ ذكرها، ولابدّ من توثيق كلّ ذلك بعزوه إلى مصدره والمرجع الذي أخذ منه. ويراعى ذكر الجزء والصفحة دون الإشارة إلى سائر المعلومات، لأن موضعها مسرد المراجع الذي يأتي الكلام عليه.

ثالثًا: متممات لابد منها

قبل ختام البحث لابدّ لنا من ذكر أمور تحتاج إليها كل مخطوطة محقّقة تريد أن تأخذ طريقها إلى النشر العلميّ الصحيح :

1 ـ المقدّمة

تتضمّن كلاماً حول موضوع الكتاب وأهميّته وموقعه بين ما ألّف قبله وبعده في فنّه، وقيمة مؤلّفه وشأنه، وترجمته مع ذكر المصادر التي ترجمت له.

ثم وصف المخطوط الذي اعتمد عليه النشر وصفاً كاملاً يذكر فيه عدد أوراقه، وتاريخ نسخه، ومقاسه، ونوع خطّه، والإجازات والتملّكات إن وجدت.

ثم تثبت نماذج من صوّر المخطوط ولاسيما الورقة الأولى والأخيرة منه.

ولابد من بيان المنهج المتبّع في التحقيق.

2 ـ الفهارس

وهي مفتاح الكتاب، والغاية منها تيسير الإفادة من كلّ ما اشتمل عليه الكتاب المنشور، وجعل ما فيه في متناول كلّ باحث، وهي تختلف باختلاف موضوع الكتاب، على أن هناك فهارس تكاد تكون ثابتة في الكتب الأدبيّة والتاريخيّة واللغويّة وهي : فهارس الأعلام، وفهارس الأماكن والبلدان، وفهارس الشعر ... إلخ .

على أنّ لمخطوطات القراءت القرآنيّة خصوصيّة في الفهارس، فلابدّ فيها إلى جانب فهرس الآيات القرآنية، من فهرس للقراءات، وفهرس لمصطلحات القراءات، وفهرس للقرّاء.

3 ـ مسرد المراجع

آخر ما يختتم به المحقق كتابه، ذكر المراجع التي اعتمد عليها في تحقيقه، ضمن مسرد يبيّن فيه كل المعلومات المتعلّقة بهذه المراجع على النحو الآتي:

اسم الكتاب، اسم مؤلّفه، اسم محقّقه، الدار الناشرة، مكانها، رقم الطبعة، تاريخ الطبع.

وفيما يأتي مثال على ذلك:

– التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب القيسيّ (437 هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1، 1405

وبهذا يكون قد أتى على جميع مراحل التحقيق.

نماذج من تحقيق نصوص في علوم القرآن والقراءات

سأعرض لنموذجين من نماذج التحقيق في علوم القرآن، الأول من أجل أن يحتذى، والآخر من أجل أن يجتنب.

1 – الإبانة في تفصيل ماءات القرآن لجامع العلوم الأصبهاني(542هـ)

"الإبانة في تفصيل ماءات القرآن" كتاب فخم جليل، يعدّ نموذجاً يحتذى لكلّ من يعمل في تحقيق مخطوط في علوم القرآن، فقد استوفى أدوات التحقيق على نحو متقن يحسن عرضه.

وقد جمع هذا الكتاب من وجوه الخير ما يرقى به ليكون في مصافّ المراجع المهمّة في علوم القرآن الكريم، بل هو أجلُّ ما انتهى إلينا في بابه كما قال محقّقه.

وسأقصر كلمتي هذه على ثلاثة من وجوه الخير هذه وهي: مضمون الكتاب، ومؤلّفه، ومحقّقه.

أما **مضمون الكتاب** فهو الكلام على مواضع (ما) في القرآن الكريم على سبيل الاستقصاء والتتبّع من أوّل القرآن إلى آخره، وقد بلغ ما ذكره المؤلف في كتابه هذا من ماءات القرآن 2398 "ما " في قراءة حفص، واستدرك عليه المحقّق 218 "ما"، وذكر المصنّف خمس ماءات وقعت في غير قراءة حفص، فتكون عدّة ماءات القرآن بالقراءات المختلفة 2621 "ما" على التحقيق وفق ما جاء في مقدّمة المحقّق.

وتحسن الإشارة إلى أن النحاة ذكروا لأداة (ما) في العربيّة أكثر من 25 وجهاً مختلفاً، بل إن بعضهم أوصلها إلى ما يزيد على 50 وجهاً، على أن المؤلّف أرجعها إلى عشرة أوجه فحسب، خمسة منها أسماء، وخمسة منها حروف. فأما

الأسماء: فالتعجبيّة، والموصوليّة، والشرطيّة، والموصوفة، والاستفهاميّة. وأمّا الحروف فالكافّة، والزائدة، والمصدريّة، والنافيّة، والمصدريّة الزمانيّة.

وأمّا **مؤلّف الكتاب** فهو جامع العلوم أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهانيّ الباقوليّ المتوفى سنة 542 هـ. وهو كما جاء في مقدّمة التحقيق من جِلّة أعيان أهل اللغة والقراءات والتفسير في عصره، كان واسع الاطلاع، غزير العلم، دقيق الفهم، بصيراً بمذاهب أهل العربيّة، شديد الانكباب على كتاب سيبويه، متمكّناً في علومه، كاشفاً لآثار أبي علي الفارسيّ وتلميذه ابن جني، غوّاصاً على دقائق علم العربية، واحد زمانه في علم العربيّة كما قال عصريّه الإمام الطبرسيّ صاحب التفسير المشهور بمجمع البيان (ت 548).

وقد خلّف من الآثار ما يشهد بعلوّ كعبه، وغزارة علم، وسعة اطلاعه. فمن ذلك كتاب الاستدراك على أبي علي، وكشف المشكلات وإيضاح المعضلات، والإبانة في تفصيل ماءات القرآن، وجواهر القرآن ونتائج الصنعة، وأكثر هذه الكتب ممّا أخرجه محقّق هذا الكتاب، فهو جليس المؤلّف وصاحبه برغم تطاول القرون وتباعد الزمان والمكان بينهم، وهذا أوان الحديث عنه.

وأمّا **محقّق الكتاب** فهو الأخ الصديق الأستاذ الدكتور محمد الدالي أستاذ العربيّة في جامعة الكويت الآن، وعضو مجمع اللغة العربيّة بدمشق، وأستاذ العربيّة في جامعتها كان، وما أحسبني مبالغاً إذا قلت إن فنّ التحقيق في زماننا قد انتهى إليه وإلى أمثاله من المحقّقين المتقنين المجوّدين، كيف لا وهو وريث مدرسة في التحقيق بدأها علامة العربيّة محمود محمد شاكر رحمه الله، وحمل رايتها شيخ العربيّة في بلاد الشام أستاذنا العلامة أحمد راتب النقاخ رحمه الله، ونهض لها من بعده أخونا الدالي، وهو من أجلّ من أفاد من علمه وفضله وأدبه، وقد حقّق أكثر كتب جامع العلوم التي وصلت إلينا كما سبقت الإشارة، فضلا عمّا برز له من كتب ونفائس يضيق المجال عن عدّها واسقصائها.

والحقّ أن عمله في الكتاب لم يقتصر على تحقيق النصّ المخطوط، بل تعدّاه إلى الاستدراك على المؤلّف، وتخريج نصوص الكتاب، وشرحه، ومناقشته، ووضع الفهارس الفنيّة التي تجعل كل مسألة من مسائله على طرف الثُّمام من طالبيها.

ولا غرو، فعمل الدكتور الداني في هذا الكتاب -كما هو العهد به دائماً - عمل متقن متبصّر لا يكاد يغادر صغيرة ولا كبيرة من أمر التحقيق إلا أحصاها دراسة وتتبّعاً واستقصاءً وشرحاً وتعليقاً وتخريجاً وفهرسةً. وحسبي هنا مثال واحد على ذلك فيه مَنْبَهَةٌ على ما وراءه، وهو تعليقه على كلام المؤلّف على قوله تعالى: ﴿**مثلاً ما بعوضة**﴾، فقد استغرق ذلك ما يزيد على ثلاث عشرة صفحة من حرٍّ اللفظ ودقيق المعنى في كلام موصول بكلام الأوائل من علماء النحو واللغة والتفسير علماً وبياناً وتأصيلاً وتوثيقاً، وهو لعمري – أي هذا الكلام الماتع - بحث لا يطاوله كثير من البحوث التي تقدّم للترقيات اليوم! (انظر كتاب الإبانة26- 39)

ومن ثم كان واحداً من ألمع المحقّقين في زماننا، أسأل الله له تمام العافيّة ودوام الهمّة والإعانة على إخراج كنوز أخرى من تراثنا المطويّ. وسيبقى له في عنق كل محب للعربية وفنونها والقرآن وعلومه يد لا تنسى ودين لا نملك رده، فحسبنا أن نقول له: جزاك المولى عن العربيّة وأهلها خير الجزاء.

2 – العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأندلسيّ (455 هـ)

ليس القصد من عرض هذا الكتاب الكلام على تحقيقه، بل هو من أجل التنبيه على وجوب عدم التسرّع في الحكم على كتاب حتى يتبين المنهج الذي بني عليه هذا الكتاب.

ذلك أن الداني نهج في كتابه التيسير نهجاً بلغ فيه الغاية في الإيجاز والاختصار، بيد أنّ هذا المنهج الذي أخذ الداني به نفسه خفيّ على بعض

الباحثين فاتّهموا الكتاب بالإخلال في مواضع مختلفة وإغفال حروف من القراءات هي من الشهرة بمكان.

من ذلك ما ذكره محقّقا كتاب العنوان في القراءات السبع لأبي طاهر إسماعيل بن خلف المقرئ الأندلسيّ (455 هـ)[59] إذ عقدا موازنة بينه وبين كتاب التيسير، استدركا فيه ثمانية مواضع على الداني، ثم أفضت بهما إلى القول: ((... وقد دلّ الاستقراء أن في العنوان ما ليس لَه ذكر في التيسير، وأن بعض ما في الأوّل مخالف لما في الآخر وهو قليل[60])).

على أن الاستقراء دلّ على خلل في استقرائهما؛ إذ لم تسلم لهما ملاحظة واحدة من الملاحظات الثماني التي أورداها على التيسير نتيجة الموازنة بين الكتابين. وهما إنما أُتِيا من عدم التبصّر بمنهج الداني الذي بيّنتُه فيما تقدّم. وسأعرض فيما يلي نص الملاحظات التي أسفر عنها استقراء المحقّقين الفاضلين مشفوعة ببيان ما بدا لي في كلٍّ منها:

1 – ((الآية 24 من سورة الرحمن أورد الداني ما نصه: حمزة وأبو بكر بخلاف عنه ﴿المنشآت﴾ بكسر الشين والباقون بفتحها. ونجد في العنوان قوله: ﴿الجوار﴾ بالإمالة، الدوري عن الكسائي... ﴿المنشآت﴾ بكسر الشين، حمزة، وروي عن أبي بكر الكسر والفتح جميعاً وأنا آخذ [له][61] بالوجهين، الباقون بالفتح، و﴿الإكرام﴾ بإضجاع الراء، ابن ذكوان، وكذلك في آخر السورة[62])).

---

59 – حقّقه الدكتور زهير زاهد والدكتور خليل العطية، وطبع في عالم الكتب ببيروت طبعة ثانية 1986م.

60 – العنوان 12. ومن الإنصاف للمحقّقين الفاضلين أن أذكر أنهما أحسنا التأتّي فعرضا أولاً لمنهج أبي الطاهر في العنوان مبيِّنَيْن أنه التزم أسلوب الإيجاز والاختصار، مستدلَّين على ذلك بإيراد ثلاثة من مظاهر هذا المنهج، ثم ثَنَّيا بعقد هذه الموازنة منصفَين بدايةً بإبرازهما ميزة كلٍّ من الكتابين، جائزَين عن القصد فيما أدّت إليه الموازنة بعدُ.

61 – سقطت هذه الكلمة من النقل الذي استشهد به المحقّقان، لكنّها ثابتة في النصّ الذي نقلا عنه من كتاب العنوان 184.

62 – العنوان 12.

أقول: الكلام هنا على قراءات قوله تعالى: ﴿ولهُ الجَوارِ المنشَآتُ في البحرِ كالأعلامِ﴾ في فرش الحروف من سورة الرحمن. وكل ما زاده صاحب العنوان مما يتعلّق بإمالة ﴿الجوار﴾ وإضجاع الراء في ﴿الإكرام﴾ ليس من منهج الداني أن يذكره هنا في فرش الحروف؛ لأنه يتعلق بأصل من أصول القراءة هو الإمالة، وقد أفرده صاحب التيسير بباب سمّاه: ((باب ذكر الفتح والإمالة وبين اللفظين[63])). أمّا كلمة ﴿الجوار﴾ فوردت ضمن فصل منه جاء فيه: ((وتفرّد الكسائي أيضاً في رواية الدوري بالإمالة في قولـه: ﴿آذانهم﴾ و... و﴿الجوارِ﴾ في الشورى والرحمن وكوِّرت...[64])). وأما كلمة ﴿الإكرام﴾ فوردت ضمن فصل آخر منه جاء فيه: ((وتفرد ابن ذكوان من قراءتي على أبي الفتح بالإمالة في قوله:﴿عمران﴾ و... و﴿الإكرام﴾ في الحرفين في الرحمن[65])).

والجدير بالذكر، أن صاحب العنوان أخلَّ بمنهجه إذ نبَّه على ﴿الجوار﴾ هنا في فرش الحروف بعد أن أتى على ذكرها في حاقِّ موضعها من أبواب الأصول ضمن باب الإمالة حيث قال: ((باب ما انفرد بإمالته الدوريّ عن الكسائيّ. من ذلك قوله: ﴿بارئكم﴾ في الموضعين، و﴿ البارئ﴾ و﴿طغيانهم﴾ حيث وقع و... و﴿الجوار﴾ حيث وقع...[66])). وأما قول صاحب العنوان في ﴿المنشآت﴾: ((وروي عن أبي بكر الكسر والفتح جميعاً، وأنا آخذ لَه بالوجهين[67])) فقد كانت عبارة الداني عنه أوجز وأحكم إذ قال: ((وأبو بكر بخلاف عنه)).

2 – ((لم يذكر الإمام الداني ما ورد في الآية الثامنة من سورة الملك 67. وورد في العنوان: ﴿تكاد تَمَيَّزُ﴾ بتشديد التاء، البزي[68])).

---

63 – التيسير 46.

64 – التيسير 49-50.

65 – التيسير 52.

66 – العنوان 60. وقد رسمت فيه كلمة (الجواري) بالياء خلافاً لرسمها القرآني وقراءتها.

67 – العنوان 184.

68 – العنوان 12.

أقول: بل ذكرها عندما عرض لتاءات البزي لدى أول ذكر لها في فرش سورة البقرة تعليقاً على قوله تعالى: ﴿ولا تيمّموا﴾ [البقرة 267] حيث قال: ((البزي يشدد التاء التي في أول الأفعال المستقبلة في حال الوصل في أحد[69] وثلاثين موضعاً، هنا: ﴿ولا تيمّموا﴾ وفي آل عمران: ﴿ولا تفرّقوا﴾... وفي الملك: ﴿تكاد تميّزُ﴾ وفي ن والقلم: ﴿لما تخيّرون﴾...[70])).

3- ((كما لم يذكر الداني ما ورد في الآية 38 من سورة ن والقلم: ﴿لما تخيّرون﴾ بتشديد التاء البزي[71])).

أقول: هذه أيضاً من تاءات البزي السالفة، وقد أتى الداني على ذكرها في تمام النص المتقدم. والحقُّ أن عدم ذكر الداني لتاءات البزي هذه في مواضعها المختلفة من فرش الحروف لا يقتصر على هذين الموضعين، وإنما يتعداهما إلى عشرات المواضع الأخرى ((أحد وثلاثين موضعاً)) ولو أن المحققَين الفاضلين استكملا الاستقراء على النحو الذي فعلا إذن لاجتمع لهما واحد وثلاثون موضعاً أخلّ فيها الداني بذكر حروف من القراءات على هذه الشاكلة، ولكنّ الله سلّم[72]!!..

4 - ((ومثل ذلك ما ورد في سورة التكوير 81 الآية 10، فقد ورد في العنوان ما لم نجده في التيسير: ﴿نشرت﴾ بتخفيف الشين، نافع وابن عامر وعاصم. وسبق ابن مجاهد أبا الطاهر إلى ذكره[73])).

---

69 - جاءت هذه الكلمة في مطبوع التيسير 83: "إحدى" وهو من تحريف النساخ أو الناشرين، وما أثبته موجود في نسخة خطية للتيسير (ورقة 38/ب) ستأتي الإشارة إليها.

70 - التيسير 83 -84.

71 - العنوان 13.

72 - وإن تعجب فعجبٌ أمر المحقّقَين إذ علّقا على قول أبي الطاهر في تاءات البزي: "ولا تيمّموا الخبيث بتشديد التاء البزي، وكذلك يشدّد التاء في أحد وثلاثين موضعاً هذا أحدها، ونحن نذكر باقيها في مواضعها إن شاء الله" بقولهما: "انظر هذه المواضع مجتمعة في تيسير الداني 83". !!. العنوان 75.

73 - العنوان 13.

أقول: هذا هو الموضع الوحيد الذي يسلّم فيه للمحقّقين الفاضلين استدراكهما على التيسير – بادي الرأي – فما ذكراه من قراءةٍ في هذه الآية الكريمة من حقِّه أن يثبت في هذا الموضع من فرش الحروف دون سواه؛ إذ ليس هو من الأصول فيدرج فيها ولا نظائر لَه سابقة فيجمع إليها، وهو إلى هذا وذاك مذكور في سائر كتب الفنّ بلْهَ كتاب ابن مجاهد المشار إليه، إذ أورده ابن مهران في الغاية 288 والمبسوط 463، وابن غلبون في التذكرة 756/2، ومكي في التبصرة 372 والكشف 363/2، وابن شريح في الكافي 143، وابن الباذِش في الإقناع 805/2، والشاطِبي في القصيدة (البيت 1103[74])، وأبو شامة في إبراز المعاني 720، وابن القاصح في سراج القارئ 381-382، وابن الجزري في النشر 398/2... وغيرهم من المصنّفين قي القراءات[75]. لأجل هذا ما داخلني ريبٌ في صنيع ناشر التيسير، إذ لا يُعقل أن يُغفل الداني ذكر هذه القراءة، وبمراجعة المخطوط تبيّن صدق ظنّي، فما لم يجده المحقّقان الفاضلان في مطبوع التيسير موجودٌ في مخطوطه، والتبعة في النقص على الناشر لا على المؤلّف، جاء في نسخة خطّية للتيسير[76] ما نصّه: ((نافع وعاصم وابن عامر: ﴿نُشِرَتْ﴾ بتخفيف الشين، والباقون بتشديدها)) وذلك بعد قوله الوارد في مطبوع التيسير: ((قرأ ابن كثير وأبو عمرو ﴿سُجِرَتْ﴾ بتخفيف الجميم، والباقون بتشديدها[77])). وأورد النصّ نفسه ابن الجزري مع زيادة يقتضيها تحبيره: ((نافع وأبو جعفر وعاصم ويعقوب وابن عامر: ﴿نشرت﴾. بتخفيف الشين، والباقون بتشديدها[78])).

---

74 – بترقيم أبياتها الوارد في إبراز المعاني 720.

75 – انظر معجم القراءات القرآنية 83/8-84 حيث أحال المؤلّفان على تسعة عشر مرجعاً أوردت هذه القراءة.

76 – هي نسخة الأخ العالم الشيخ محمد اليعقوبي، وقد تكرم فسمح لي بتصويرها، شكر الله لـه. والنصّ الذي أثبتُّه من الورقة 90/ب بترقيمي.

77 – التيسير 220.

78 – تحبير التيسير 197.

5 – ((ومن ذلك ذكر أبي الطاهر لما ورد في الآية 36 من سورة المطفّفين، ولا نجدها في التيسير[79])).

أقول: آية المطفّفين هي قوله تعالى: ﴿هلْ ثُوِّبَ الكفارُ ما كانوا يفعلون﴾ والكلام عليها محصور في إدغام لام (هل) في ثاء (ثوب). قال أبو الطاهر في فرش سورة المطفّفين: ((﴿هل ثوِّبَ الكفارُ﴾. بالإدغام، الأخوان وهشام[80])) وبدهي ألا يذكره الداني في فرش الحروف لأنه يندرج تحت أصل من أصوله، أفرد لَه باباً في التيسير عنوانه ((باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن[81])) جاء فيه: ((واختلفوا في لام (هل) و(بل) عند ثمانية أحرف، عند التّاء والثّاء والسّين والزّاي والطّاء والظّاء والضّاد والنّون، نحو قوله عز وجل: ﴿هل تعلم﴾ و﴿هل ثوبَ﴾ و...[82])) وليس التيسير بِدْعاً في هذا، وإنما هو شأن سائر كتب القراءات[83]، والعنوان واحد منها، فقد أفرد أبو الطاهر لما يتعلق بهذه القراءة باباً سمّاه: ((باب لام هل وبل[84])) ولكن الفرق بين التيسير والعنوان أن الأوّل لم يحِدْ عن المنهج فاكتفى بذكر هذه القراءة في الأصول، على حين حاد الثاني عن المنهج فأورد القراءة مرتين مرة في الأصول ومرة في الفرش!.

6 – ((ولم يرد حديث في التيسير عن قراءة هشام للآية 26 من سورة الحديد 57: ﴿نوحاً وإبراهام﴾ بالألف[85])).

---

79 – العنوان 13.

80 – العنوان 205.

81 – التيسير 41.

82 – التيسير 43.

83 – من مثل السبعة 120، والمبسوط 97، والغاية 81، والتذكرة 233/1، والكافي 27، والإقناع 242/1، والتبصرة 113، والنشر 6/2.

84 – العنوان 57.

85 – العنوان 13.

7 – ((ومثله ما ورد في العنوان عن الآية 4 من سورة الممتحنة 60 عن هشام أيضاً ولم يرد في التيسير[86])).

أقول: هاتان الملاحظتان كسابقتيهما رقم (2) و(3) لا تنحصران في هذين الموضعين من سورتي الحديد والممتحنة، وإنما تتجاوزانهما إلى ثلاثة وثلاثين موضعاً ورد فيها اسم (إبراهيم) وقرأه هشام (إبراهام) بالألف[87]. وما كان للداني أن يذكرها متفرقةً وقد اشتركت فيها القراءة، وإنما جمعها كلّها منبّهاً عليها – وفق منهجه المتقدّم – لدى أوّل ذكر لكلمة إبراهيم في القرآن الكريم، وهو قوله تعالى: ﴿ومَنْ يرغبُ عَنْ مِلَّةِ إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة 130] حيث قال: ((هشام (إبراهام) بالألف. جميع ما في هذه السورة، وفي النساء ثلاثة أحرف... وفي الحديد حرف وفي الممتحنة الحرف الأوّل. فذلك ثلاثة وثلاثون حرفاً. وقرأت لابن ذكوان في البقرة خاصّة بالوجهين. والباقون بالياء في الجميع[88])). أما أبو الطاهر فقد أشار إليها عندما عرض لأوّل موضع لها في سورة البقرة دونما نصٍّ عليها واستعراض لها؛ لأنه آثر أن يذكرها في مواضعها، قال: ((قرأ هشام (إبراهام) بالألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً فيها كلّ ما في البقرة وجملته خمسة عشر موضعاً، ونذكر[89] سائرها في مواضعها..[90])).

---

86 – ليست هذه كل المواضع التي ذكر فيها اسم إبراهيم في القرآن الكريم، وإنما هي نسعة وستون موضعاً كما جاء في المعجم المفهرس ص 1، وقد أشار إلى هذا ابن غلبون في التذكرة بقوله: "وقرأ هشام (إبراهام) بالألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وما عداها (إبراهيم) بالياء وهو ستة وثلاثون موضعاً" التذكرة 2/322-323.

87 – ليست هذه كل المواضع التي ذكر فيها اسم إبراهيم في القرآن الكريم، وإنّما هي تسعة وستون موضعاً كما جاء في المعجم المفهرس ص1، وقد أشار إلى هذا ابن غلبون في التذكرة بقوله: "وقرأ هشام (إبراهام) بالألف في ثلاثة وثلاثين موضعاً، وما عداها (إبراهيم) بالياء وهو ستة وثلاثون موضعاً" التذكرة 2/322-323.

88 – التيسير 76-77.

89 – في الأصل: ونذكرها. ولعلها من تحريف النساخ.

90 – العنوان 71.

8 – ((وفي الحديث عن إمالة (يس) سورة 36 وافق أبو الطاهر ابن مجاهد، وكان أكثر توفيقاً من الداني)).

أقول: لم تكن الموافقة تامة بين أبي الطاهر وابن مجاهد، وليس الداني معنيّاً بها أصلاً ولا بما يقوله ابن مجاهد في السبعة عموماً وفي هذه الآية خصوصاً؛ لأنّه هنا – أي ابن مجاهد – أطال الكلام على إمالة الياء من (يس) حتى استغرق ما يقرب من نصف الصفحة مما لا يتّسع المجال لسرده[91]، في حين اقتصر الداني على القول: ((قرأ أبو بكر وحمزة والكسائي (يس) بإمالة فتحة الياء، والباقون بإخلاص فتحها[92])) ملتزماً منهجه السالف في الاختصار والإيجاز وترك التطويل والتكرار، فلا معنى لقياس كلامه إلى كلام ابن مجاهد الذي يطيل تارة ويوجز أخرى، ويورد قراءة ويغفل أخرى. وليس ذلك بضائره في تلك المرحلة المبكّرة – بل الرّائدة – من التأليف في فنّ القراءات، فهو شيخ الصنعة وأوّل من سبّع السبعة[93]. فلا طائل من هذه الموازنة بين ابن مجاهد وأبي الطاهر في هذا الموضع ذاته من جهة، ولا وجه لهذه المفاضلة بين أبي الطاهر وأبي عمرو من جهة أخرى؛ لأنّ الاختلاف اليسير بينهما يؤول إلى اختلاف طرق كلٍّ منهما في رواية قراءة معينة.

هذه هي الملاحظات الثماني التي أوردها المحقّقان الفاضلان على كتاب التيسير إثر موازنتهما بينه وبين كتاب العنوان، ثم أردفاها بالقول: ((على أنّ هذا لا يقلّل من أهمّية التيسير للإمام الداني، وإنما أردنا أن ندلّل على أهمّية العنوان وكبير خطره في علم القراءات وجدوى نشره بعد تحقيقه[94])).

---

91 – يراجع كتاب السبعة 538.

92 – التيسير 183.

93 – غاية النهاية في طبقات القرّاء 139/1، وانظر فيه أيضاً معرفة القرّاء الكبار 269/1-271.

94 – العنوان 13.

وأقول: ليس عدلاً أن نرمي كتاباً بالقصور لنرفع آخر غير مشهور! وليس حسناً أن ندلّل على أهميّة كتاب بالغضِّ من شأن كتاب آخر هو عمدة أهل هذا الفنّ، ثمّ إن كتاب العنوان ليس بمحتاج إلى مثل هذه المفاضلة ليسوغ تحقيقه ويجدي نشره، فهو يمثّل مرحلة من مراحل التأليف في هذا العلم لا مندوحة لنا عن إظهارها وجلائها، وهو إلى هذا كتاب لَه شأنه وأهميته، شهد بذلك القدماء قبل المحدثين، قال شهاب الدين القسطلاني (923 هـ) في لطائف الإشارات: ((وكان أهل مصر كثيراً ما يحفظون العنوان، فلما ظهرت القصيدة تركوه[95])).

ومهما يكن من أمر، فإن من حقِّ التيسير علينا أن نبرئه من هذه الهنات التي ألصقت به، إنصافاً له، وإحقاقاً للحق، ودفعاً عما وراءه من كتب القراءة التي اعتمدت عليه، لاسيما الشاطبيّة وشروحها، فإنها من بئره متحت وعن قوسه نزعت، وفي هذا يقول ناظمها:

وفي يُسرِها التيسيرُ رمْتُ اختصارَهُ فأجنَـــتْ بعـــونِ الله منـــه مُـــؤَمَّلا
وألْـفـافُهـــا زادتْ بـــنـشـرِ فوائدٍ فلفَّتْ حيـــاءً وجهَهـــا أن تفـــضَّـلا[96]

95 – نقلاً عن مقدمة إبراز المعاني 23.

96 – إبراز المعاني 50-51، وشرح الشاطبيّة المسمّى إرشاد المريد إلى مقصود القصيد 21.

لحق

المكتبة الرقميّة وأثرها في تحقيق النصوص[97]

لم يعد أمر البحث في العربيّة مقصوراً على الكتب والمكتبات والدوريات والمجلات، وإنما امتد في عصر المعلوماتية والحاسوب ليصبح على طرف الثّمام من كلّ من يمتلك حاسوباً أو يجلس إليه أو يعبث بأزراره، فما هو إلا أن يطلب فيعطى، ويسأل فيجاب، ويبحث فيجد، وغالباً ما يعود من عملية بحثيّة لم تستغرق سوى ساعات معدودات بزاد وفير وعلم غزير وإجابات شافية وحلول وافية . وما أحسبني مبالغاً إذا قلت: إن الرحلة التي كانت تتطلب شهراً أو شهرين في طلب بيت من الشعر لم تعد تحتاج في كثير من الأحيان إلى أكثر من دقيقة أو دقيقتين، ورحم الله شيخنا النفاخ، فقد سمعت منه غير ما مرّة أنّه قد يلبث بضعة أشهر في البحث عن بيت من الشعر ثم يجده أو لا يجده!

تعريف المكتبة الرقميّة

تعرف المكتبة الرقميّة بأنها المكتبة التي توفّر نصّ الوثائق والمصادر في شكلها الإلكترونيّ سواء كانت منشورة على الشابكة أنترنت (internet) أم مخزّنة على الأقراص المدمجة CD أو الصُّلْبة Hard أو غير ذلك من وسائل التخزين المحدثة (flash memory). وتمكّن الباحث من الوصول إلى البيانات والمعلومات المخزّنة إلكترونياً من خلال شبكات المعلومات.

فالمكتبة الرقميّة تختزن أساساً موادّ في شكلها الإلكترونيّ، وتسيطر على مجموعة ضخمة من هذه المواد بفعالية؛ ولذا فإن البحث في المكتبات الرقميّة ما هو في الحقيقة إلا بحث في شبكات المعلومات ونظمها[98].

---

97 – من بحث لي بعنوان: اللغة العربيّة والمكتبة الإلكترونيّة". قدّمته في المؤتمر الرابع لمجمع اللغة العربيّة بدمشق – اللغة العربيّة في عصر المعلوماتيّة– دمشق 20-2006/11/22 م.

98 – البحث العلميّ 261-262.

مزايا المكتبة الرقميّة:

تمتاز المكتبة الرقميّة بعدّة مزايا أهمّها:

1 – توفير حجم كبير من البيانات والمعلومات.

2 – اختصار الكثير من الوقت والجهد.

3 – تمكين الباحث من السيطرة على مصادر المعلومات الإلكترونيّة بيسر وسهولة ودقّة وفاعلية، بحيث يمكنه التنظيم والتخزين والحفظ والاسترجاع والتعديل.

4 – تمكين الباحث من الاتصال بزملائه عن طريق البريد الإلكتروني، والمشاركة في الندوات والمؤتمرات المرئية.

5 – إتاحة المجال أمام الباحث لنشر نتائج بحثه (نشراً إلكترونياً) فور انتهائه منه[99].

وإذا كان للمكتبات الورقيّة أنظمة ترتّبها وتصنّفها كنظام ديوي العشريّ، فإن المكتبة الرقميّة لا نظام لها ولا حدود تحدها، إنها من السعه بحيث لا تقبل التحديد، ومن التنوع بحيث لاتقبل الترتيب والتصنيف، كلما سئلت أجابت ولديها المزيد. والإبحار عبر الشابكة يثبت لك صحّة قولي فمئات المواقع العربيّة ترفد الثقافة العربيّة بكلّ غنيّ ومفيد، وفيها مواقع متخصّصة لخدمة اللغة وفنونها المختلفة بدءاً من النحو والصرف، ومروراً بالبلاغة والعروض، وانتهاءً بمهارات الكتابة والإملاء.

قوام المكتبة الرقميّة:

مفتاح المكتبة الرقميّة هو الحاسوب، فكلّ من ولج عالمه يستطيع أن يفيد من هذه المكتبة، وأن يطالع فيها، ويبحث في أرجائها، ويطّوّف في شعبها، سواء

99 – البحث العلميّ 262-263.

كان ذلك في مواقع الشابكة (الإنترنت)، أو في البرامج والنظم الإلكترونيّة، أو في النُّسَخ الإلكترونيّة من الكتب المختلفة. وسأعرض فيما يلي لأهمّ أركان هذه المكتبة مبرزاً أثرها في تحقيق النصوص.

أولاً : الشابكة (الإنترنت)

ثمة مجالات كثيرة تستخدم فيها الشابكة (الإنترنت) لتوفير الخدمات للمكتبة الإلكترونيّة، ومن أهمّها:

1 – المصادر الإلكترونيّة كالقرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، والموسوعات المختلفة، والمعجمات...

2 – المجلاّت والصحف الإلكترونيّة العامّة والمتخصّصة.

3 – فهارس المكتبات العالميّة، حيث توفّر أكثر من ألف مكتبة وطنيّة وجامعيّة فهارس على (الإنترنت)، هذا بالإضافة إلى الببليوغرافيّات والكشّافات المختلفة.

4 – تطوير مجموعات المكتبة ومقتنياتها من خلال التزود الإلكترونيّ عن طريق الاتصال المباشر بدور النشر.

5 – البحث عن أيّ مجال معرفيّ عن طريق محرّكات البحث.

6 – تقديم خدمات مرجعيّة سريعة وواسعة ودقيقة.

وتحظى العربيّة بنصيب لا بأس به في مواقع الشابكه (الإنترنت) – وإن كان صغيراً بالقياس إلى مواقع اللغات الأخرى ولا سيما الإنجليزيّة – والمتصفّح لها يتقلّب بين مواقع الأدب والشعر واللغة والنحو والعروض حتى ليغلب على الظنّ أنّه ما من فنّ من فنون اللغة إلا وأنت واجد له حيّزا ما في هذه الشابكة، وتوفّر لك محرّكات البحث خدمةً سريعةً للوصول إلى طلبتك، فما هو إلا أن تحدّد ما تريد بكتابته على محرّك للبحث كمحرّك (googol) حتى تحظى بسيل من

المواقع التي ورد فيها ما حدّدت، ومن ثمّ تعمد إلى استعراضها واحدة واحدة لتميّز سمينها من غثّها وتحظى منها بما تريد وتصل إلى ما تبغي، سواء كان ذلك بيتاً من الشعر، أو علماً من الأعلام، أو مسألةً من المسائل، ناهيك عن البحث عن آية كريم، أو حديث شريف، أو خبر من الأخبار، أو ما يتّصل بذلك من أمور.

وسأعرض فيما يأتي لأمثلة من بعض المواقع المعنيّة بالعربيّة ومصادرها مع نبذة بسيرة عن كل منها:

• **المكتبة الشاملة:**

لعل هذه المكتبة هي الأكبر حجماً، والأوسع انتشاراً، والأكثر استعمالاً، في المكتبات الرقميّة العربيّة، فهي تشتمل على 6111 كتاباً، وزّعت في أقسام للبحث تناولت علوم الشريعة الإسلاميّة بدءًا من القرآن وعلومه وتفاسيره، ومرورًا بالحديث ومتونه ورجاله، وانتهاءً بالعقيدة والفقه وأصوله والفتاوى، كما تناولت علوم العربيّة المختلفة من نحو وبلاغة وعروض ومعاجم، وكتب الأدب، والسيرة والتاريخ والتراجم والطبقات....إلخ.

وهي تمتاز بقابليتها للزّيادة، والتطوير والتحديث. وقد أعلن مؤخراً عن آخر إصدار لها وهو: الإصدار الرسميّ الثاني للمكتبة الشاملة (غرة رجب 1433 هـ، 1 يونيو 2012 م ورقم التحديث البرمجي به هو 3.48). وهذا عنوانها على الشابكة:

الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة: http://shamela.ws/index.php/main

• **الوراق:**

نعت هذا الموقع بأنه أكبر مكتبة عربيّة تراثيّة على الإنترنت، وهو يشتمل على مئات الكتب في شتى العلوم والفنون العربيّة.

• **مكتبة مشكاة الإسلامية:**

يشتمل هذا الموقع على 2647 كتاباً، فضلاً عن المقالات والدروس والفتاوى.

ومما يفيد في هذا الباب بعض المدونات المعنيّة بتصوير كتب عربيّة ونشرها على الشابكة، إذ يمكن الإفادة منها، وفيما يأتي أسماء بعضها مع رابط كل منها:

• المساهم- مدونة للكتب المصورة: وهذا رابطها:

http://almosahm.blogspot.com/

• مصورات عبد الرحمن النجدي: وهذا رابطها :

http://www.moswarat.com/home.html

• المكتبة الوقفيّة، وهذا رابطها:

http://www.waqfeya.com/index.php

• مدوّنة لسان العرب لعلوم اللغة العربيّة والكتب والمخطوطات:

http://lisaanularab.blogspot.com/

• منتدى سور الأزبكية:

http://www.books4all.net/showthread.php?t=10263&page=3

ثانياً : الكتب والموسوعات والمخطوطات:

وهي أكثر من أن تحصى، ولعلّ قادمات الأيام ستشهد تحوّلاً خطيراً في هذا الباب فتترافق النسخة الورقيّة مع النسخة الإلكترونيّة من كل كتاب، ولا أزعم أنّ حضارة الورقة ستزول، وإنّما أزعم أنّها ستسير جنباً إلى جنب مع حضارة الحاسوب والمكتبات الإلكترونيين، حيث يغني قرص واحد عن مكتبة

كاملة، وحتى لا أكون مبالغاً أو مغالياً سأعرض لموسوعة واحدة، وضعت في قرص واحد، فأغنت عن مكتبة كاملة وهي الموسوعة الشعريّة.

• **الموسوعة الشعريّة:**

تشتمل هذه الموسوعة على نحو المليونين ونصف المليون من أبيات الشعر (2439589) موزعة على دواوين (2300) شاعر، بالإضافة إلى (265) مرجعاً أدبياً تشتمل عليها زاوية المكتبة، وتضم أمات المصادر الأدبيّة العربيّة كالبيان والتبيين للجاحظ، والأغاني لأبي الفرج الأصفهانيّ، وأسرار البلاغة للجرجانيّ ومجمع الأمثال للميداني... إلخ.

ويضاف إلى ذلك، عشرة معجمات تضمها زاوية المعجمات، وهي من أهمّ معجمات اللغة العربيّة كأساس البلاغة للزمخشريّ، ولسان العرب لابن منظور، وتاج العروس للزبيديّ.

وقد زودت الموسوعة الشعرية بكثير من المزايا الفنيّة والأدبيّة أهمّها:

1 – خدمة البحث في نصوص الموسوعة بشقّيها «الدواوين الشعرية» و«المجاميع الأدبية»، حيث يتمّ البحث بطرق متعدّدة، كالبحث عن الشاعر بأي جزء من اسمه، أو القصيدة بمطالعها وقوافيها أو بحرها، أو البحث عن أي كلمة أو مجموعة كلمات.

2 – التقطيع العروضيّ: وهي خدمة تمكّن المستخدم من الحكم على سلامة أيّ بيت وتحديد بحره.

3 – الاستماع إلى مجموعة من القصائد الشهيرة المسجّلة بأصوات نخبة من الأدباء وغيرهم ممن يجيدون فنّ الإلقاء.

4 – جداول إحصائية تدل على توزّع الأبيات والقصائد والبحور الشعريّة، وذلك حسب تصنيف مختلفة كالعصور والبلدان وغيرها.

5 – تراجم كلّ الشعراء المدرجين فيها.

6 – تعريف تفصيليّ بالمراجع الأدبيّة والمعجمات اللغويّة.

ولا بد لي أن أشير هنا إلى أنني كثير المراجعة في هذه الموسوعات، حتى لا يكاد يوم من أيامي يخلو من الرجوع إليه، للاستفسار عن بيت من الشعر، أو خبر من الأخبار، أو مسألة من مسائل اللغة والأدب، بل إني عولت عليها في تحضير درس أسبوعيّ في كتاب البيان والتبيين للجاحظ اضطلعت به منذ بضعة أشهر، فكانت والحق يقال نعم المُعين والمَعين يسترفده الوافد، وينهل منه الوارد.

وكنت كلّما راجعت فيها مسألة ذكرت قوله تعالى: ((قال الذي عنده علم من الكتاب أنا آتيك به قبل أن يرتدّ إليك طرفك)) فما إن أضغط على مؤشّر البحث حتى يوافيني الحاسوب بمواضع يصعب على المرء أن يصل إليها في الساعات ذوات العدد. ولا أزال أذكر مسألة تعب في مراجعتها الصديق الأستاذ الدكتور محمد الدالي وهي قولهم : "صَكة عُمَي" وضنّت عليه المصادر فما تكاد تأتي عليها إلا لماماً، فكان أن أخرجتها من اثني عشر مرجعاً في الموسوعة الشعريّة في ثوانٍ معدودة.

تنبيه مهم:

على الرغم من كلّ ما تقدم من مزايا للمكتبة الرقميّة، مازالت نصوصها بمنأى عن التوثيق والتدقيق والتحقيق، ومازال الكثير منها يمور بالأخطاء والتصحيف والتحريف والسقط..وما إلى ذلك، مما جعل كثيرا من الهيئات العلمية المرموقة ترفض الاعتماد عليها والإحالة إليها.

لذا فإنّه لا يمكن أن يكتفى بها، أو يقتصر عليها، لاسيما في التوثيق والتحقيق، بل تعدّ وسيلةً ومفتاحاً لمعرفة مواضع النصوص، والموازنة الأوليّة بين مواردها، في المصادر المختلفة، إذ يمكن للباحث بها معرفة مواضع ورود النص، واستعراضها في عدد من مصادره، ليحدّدها ويحدّد موضع ورودها في المصادر، ويختار منها مايحتاج إليه، ثم لا بد له من العودة إليها في نسخها الورقيّة المعتمدة، موثّقاً، ضابطاً، معتمداً.

خاتمة

حاول هذا البحث أن يقدّم معالم وصوى للمحقّقين في علوم القرآن الكريم عموماً، وعلم القراءات القرآنيّة خصوصاً، وذلك من خلال عرضه لمنهج التأليف في هذا الفن، وتتبّعه لأبرز الخطوات التي ينبغي أن تتّبع في التحقيق، بدءاً من القراءة الصحيحة وما تحتاج إليه من عدّة ومصادر ومراجع، ومروراً بضبط النصّ والتعليق عليه، وانتهاءً بمتمّمات التحقيق من مقدّمة وفهارس.

وقد أوضح البحث أهمّية المكتبة الرقميّة وأثرها في تيسير البحث في المصادر والمراجع، ومقدار فائدتها في اختصار الجهد والوقت. ليختم بالإشارة إلى نموذجين من نماذج التحقيق في علوم القرآن والقراءات.

مراجع البحث

- **الإبانة عن معاني القراءات**، مكّي بن أبي طالب القيسيّ (437 ه)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1399 ه - 1979 م.

- **الإبانة في تفصيل ماءات القرآن**، جامع العلوم الأصبهانيّ، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة- الكويت، 1430 ه - 2009م.

- **أبجد العلوم**، صديق بن حسن القنوجي (1307 ه)، أعده للطبع عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة في الجمهوريّة العربيّة السوريّة، دمشق، 1988.

- **إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع**، عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة الدمشقيّ (665 ه)، تحقيق ابراهيم عطوة عوض، ط البابي الحلبيّ بمصر، 1398 ه -1978 م.

- **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر**، أحمد بن عبد الغنيّ الدمياطيّ البناء (1117 ه)، علق عليه علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت.

- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين عبد الرحمن السيوطيّ (911 ه)، المكتبة الثقافيّة، بيروت، 1973 م.

- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد**، علي الضباع، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح بميدان الأزهر بمصر.

- **إعراب القرآن**، أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس أبو جعفر (338 ه)، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب-مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، ط3، 1409 ه-1988 م.

- **إعراب القراءات السبع وعللها**، ابن خالويه (370 ه)، تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1413 ه -1992 م.

- **الأعلام**، خير الدين الزركلي (1396 هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، 1980 م.

- **الإقناع في القراءات السبع**، أبوجعفر بن الباذش الأنصاريّ (540 هـ)، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ، مكّة المكرمة، 1403 هـ.

- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، عبد الله بن الحسين العكبري (616 هـ)، المطبعة الميمنية بمصر.

- **البحث العلميّ :أسسه.مناهجه وأساليبه.إجراءاته**. د. ربحي مصطفى عليان، بيت الأفكار الدوليّة، عمان 2001.

- **البحر المحيط**، أبو حيان الأندلسيّ (745 هـ)، مطبعة السعادة بمصر، ط1، 1328 هـ.

- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقيْ الشاطبيّة والدرّة**، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401 هـ -1981 م.

- **البرهان في علوم القرآن**، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (794 هـ)، تحقيق محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1391 هـ -1972 م.

- **تاج العروس**، محمدمرتضى الزَّبيدي (1205 هـ)، تحقيق عبد الستار فراج وجماعة، وزارة الإعلام، الكويت، 1965-1989 م.

- **تاريخ آداب العرب**، مصطفى صادق الرافعيّ (1356 هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط2، 1394 هـ -1974 م.

- **تاريخ القرآن**، د. عبد الصبور شاهين، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1966 م.

- **التبصرة في القراءات**، مكّي بن أبي طالب القيسيّ (437 ه)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1، 1405هـ-1985 م. نشرة الهند بتحقيق د. محمد غوث الندوي، حيدرأباد، 1979 م.

- **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**، ابن حجر العسقلاني (852 ه)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد علي النجار، المؤسسة المصريّة العامّة للتأليف والأنباء والنشر، 1383 ه -1964 م.

- **تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة**، ابن الجزري (833 ه)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404 هـ-1983 م.

- **تحقيق التراث**، الدكتور عبد الهادي الفضلي . مكتبة العلم جدّة ـ الطبعة الأولى، 1402 هـ ـ 1982م .

- **تحقيق النصوص ونشرها**، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1397 ه -1977 م.

- **التذكرة في القراءات**، طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (399 ه)، تحقيق د. عبد الفتاح إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1410 ه -1990 م.

- **التعريف في اختلاف الرواة عن نافع**، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (444 ه)، تحقيق د. التهامي الراجي الهاشمي، اللجنة المشتركة لنشر وإحياء التراث الإسلاميّ، 1403 ه -1982 م.

- **التلخيص في القراءات الثمان**، عبد الكريم بن عبد الصمد الطبريّ (478 ه)، تحقيق محمد حسن عقيل موسى، الجماعة الخيريّة لتحفيظ القرآن الكريم، جدة، ط1، 1412 ه - 1992 م.

- **التنبيه على حدوث التصحيف**، حمزة الأصفهانيّ (360 ه)، تحقيق محمد أسعد طلس، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1388 ه -1968 م.

- **التيسير في القراءات السبع**، أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (444 هـ)، بعناية أوتوبرتزل، مصورة دار الكتاب العربيّ ببيروت، ط3، 1406 هـ -1985 م.

- **الحجّة في القراءات السبع**، ابن خالويه (370 هـ)، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1410 هـ -1990 م.

- **حجّة القراءات**، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغانيّ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1399 هـ -1979 م.

- **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسيّ (377 هـ)، تحقيق بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1404 هـ -1984 م.

مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1395 هـ -1975 م.

- **الدر النثير والعذب النمير في شرح كتاب التيسير**، عبد الواحد المالقيّ(705هـ) دراسة وتحقيق د. محمد حسان الطيان، مجمع اللغة العربيّة بدمشق، الطبعة الأولى 1427 هـ - 2006م.

- **زاد المسير في علم التفسير**، ابن الجوزي (597 هـ)، المكتب الإسلاميّ، دمشق، ط1.

- **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد (324 هـ)، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1400 هـ.

- **سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي**، علي بن عثمان بن محمد القاصح العذري (801 هـ)، مراجعة الشيخ علي محمد الضباع، دار الفكر، 1401 هـ -1981 م.

- **ضبط النصّ والتعليق عليه**، الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة بيروت ـ الطبعة الأولى، 1402 هـ ـ 1982م .

- **العنوان في القراءات السبع**، إسماعيل بن خلف المقرئ الأنصاري الأندلسيّ (455 هـ)، تحقيق د. زهير زاهد - د. خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1406 هـ -1986 م.

- **الغاية في القراءات العشر**، أحمد بن مهران النيسابوريّ(381 هـ)، تحقيق محمد غياث الجنباز، شركة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض، ط1، 1405 هـ - 1985 م.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**، ابن الجزري (833 هـ)، بعناية ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **غيث النفع في القراءات السبع**، علي النوري الصفاقسيّ (1118 هـ)، على هامش كتاب سراج القارئ، دار الفكر، 1401 هـ -1981 م.

- **فتح القدير الجامع بين فنّي الرواية والدراية في علم التفسير**، محمد بن علي الشوكاني (1250 هـ)، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

- **فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية-علوم القرآن الكريم**، صلاح محمد الخيمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، 1403 هـ -1983 م.

- **في منهج تحقيق المخطوطات**، الأستاذ مطاع طرابيشي. دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى، 1403 هـ ـ 1983م .

- **القراءات العشر المتواترة من طريقيْ الشاطبيّة والدرّة**، الشيخ محمد كريم راجح، مكتبة دار المهاجر، المدينة المنورة، 1412 هـ -1992 م.

- **قراءات القرّاء المعروفين بروايات الروّاة المشهورين**، أحمد بن أبي عمر المعروف بالأندرابيّ (بعد 500 هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1407 هـ - 1986 م.

- **قواعد تحقيق المخطوطات**، الدكتور صلاح الدين المنجد . دار الكتاب الجديد بيروت ـ الطبعة الخامسة، 1396 هـ ـ 1976م .

- **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحمويّ (791 هـ)، تحقيق د. عبد الكريم بكّار، دار القلم، دمشق، ط1، 1406 هـ -1986 م.

- **الكافي في القراءات**، (بهامش كتاب المكرّر لسراج الدين الأنصاريّ)، محمد بن شريح الرعيني (476 هـ)، مطبعة دار الكتب العربيّة الكبرى بمصر، 1326 هـ.

- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله الرومي المعروف بحاجّي خليفة (1017 هـ)، دار الفكر، بيروت، 1402 هـ -1982 م.

- **الكشف عن وجوه القراءات السبع**، مكّي بن أبي طالب القيسيّ (437 هـ)، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1394 هـ -1974 م.

- **لسان العرب**، ابن منظور (711 هـ)، دار صادر، بيروت.

- **اللغات في القرآن**، رواية ابن حسنون المقرئ بإسناده إلى ابن عبّاس، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط2، 1392 هـ-1972 م.

- **المبسوط في القراءات العشر**، ابن مهران الأصبهانيّ (381 هـ)، تحقيق سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة، دمشق، 1407 هـ -1986 م.

- **مجاز القرآن**، معمر بن المثنى التيمي أبو عبيدة (209 هـ)، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1401 هـ -1981 م.

- **المحتسب**، عثمان بن جني (392 هـ)، تحقيق علي النجدي وغيره، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة 1969 م.

- **المحكم في نقط المصاحف**، أبو عمر الداني (444 هـ)، تحقيق د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، ط2، 1407 هـ -1986 م.

- **مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع**، لابن خالويه (370 هـ)، عني به ج. برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربيّ**، د . محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى 1405 هـ ـ 1984م .

- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، أبوشامة المقدسيّ (665 هـ)، تحقيق طيار آلتي قولاج، دار صادر، بيروت، 1395 هـ -1975 م.

- **مشكل إعراب القرآن**، مكّي بن أبي طالب القيسيّ (437 هـ)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405 هـ -1984 م.

- **معاني القرآن**، الأخفش (215 هـ)، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405 هـ -1985 م.

- **معاني القرآن**، يحيى بن زياد الفرّاء (207 هـ)، تحقيق محمد علي النّجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1980 م.

- **معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم**، د. إسماعيل عمايره - د. عبد الحميد السيّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407 هـ -1986 م.

- **معجم القراءات**، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى 1422 هـ - 2000م.

- **معجم القراءات القرآنيّة**، د. أحمد مختار عمر - د. عبد العال سالم مكرم، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1405 هـ -1985 م.

- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة، 1407 هـ -1987 م.

- **معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار**، شمس الدين الذهبيّ (748 هـ)، تحقيق بشار عواد وشعيب الأرنؤوط وصالح عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404 هـ - 1984 م.

- **مقدمتان في علوم القرآن**، مقدمة كتاب المباني ومقدمة ابن عطية (542 هـ)، بعناية آرثر جفري وعبد الله الصاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1392 هـ -1972 م.

- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار عن كتاب النقط**، أبو عمرو الداني (444 هـ)، تحقيق محمد أحمد دهمان، دار الفكر، دمشق، مصورة عن الطبعة الأولى 1403 هـ -1983 م.

- **المكتفي في الوقف والابتدا**، أبو عمرو الداني، تحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1404 هـ -1984 م.

- **المكرّر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرّر**، عمر بن قاسم الأنصاري (938 هـ)، مطبعة دار الكتب العربيّة الكبرى بمصر، 1326 هـ.

- **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**، ابن الجزري (833 هـ)، دار زاهد القدسيّ، القاهرة.

- **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى، 1406 هـ ـ 1986م .

- **مناهل العرفان في علوم القرآن**، محمد عبد العظيم الزرقاني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط3، 1362 هـ -1943 م.

- **نشأة وتطور الكتابة الخطّية العربيّة**، الأستاذ فوزي سالم عفيفي . وكالة المطبوعات بالكويت ـ الطبعة الأولى، 1400 هـ ـ 1980م .

- **النشر في القراءات العشر**، ابن الجزري (833 هـ)، تصحيح علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.

نماذج من الشواهد اللغوية
في
معجم لسان العرب

أ. أحمد بن عجمية
أستاذ محاضر بجامعة بن بوعلي الشلف
ورئيس قسم اللغة العربية سابقا.

أولاً : مفهوم الشاهد :

1- **الشاهد اللغويّ** : جاء في لسان العرب عن ابن سيده : الشاهد العالم الذي يبيّن ما علمه[1] ... وشهد الشاهد عند الحاكم أي بيّن ما يعلمه وأظهر[2] والشاهد والشهيد : الحاضر[3]....

وقوله عزّ وجلّ ﴿إنّا أرسلناك شاهداً[4]﴾، أي على أمّتك بالإبلاغ والرسالة[5]، وقيل : مبيناً، قال مجاهد (ويتلوه شاهد منه) أي حافظ ملك.

وروى شمر في حديث أبي أيوب الأنصاري : أنه ذكر صلاة العصر، ثم قال : لا صلاة بعدها حتى يرى الشاهد، قال : قلنا لأبي أيوب : ما الشاهد ؟ قال النجم كأنه يشهد في الليل أي يحضر ويظهر، وصلاة الشاهد : صلاة المغرب[6] .

---

1 – اللسان – شهد – 222/7.
2 – اللسان – شهد – 224/7-226.
3 – اللسان – شهد – 224/7-226.
4 – سورة الأحزاب، الآية 45.
5 – اللسان – شهد – 224/7-226.
6 – اللسان – شهد – 224/7-226.

والشاهد : اللسان من قولهم لفلان شاهد حسن أي عبارة جميلة[7]... وقال ابن الأعرابيّ أنشد أعرابيّ في صفة فرس : له غائب لم يبتذ له وشاهد .

قال الشاهد من جريه ما يشهد له على سبقه وجودته.

نستنتج مما سبق دور وأهمية الشاهد في العناصر الآتية :

أ. البيان والإعلام والإبلاغ.
ب. الحضور والظهور.
ج. الحفاظ.
د. اللسان الحسن والعبارة الجميلة.
هـ . العلامة والأمارة.

2- **الشاهد في الاصطلاح** : الشاهد في اصطلاح المتصوّفة عبارة عمّا كان حاضراً في قلب الإنسان وغلب عليه ذكره، فإن كان الغالب عليه العلم فهو شاهد علم، وإن كان الغالب عليه الحقّ فهو شاهد حقّ[8].

وهو عند المناظرة كما حكى التهانوي "ما يدل على فساد الدليل للتخلّف أو لاستلزامه المحال .....وبهذا المعنى وقع الشاهد في تعريف النقض الإجمالي"[9].

3- **أقسام الشاهد** : أجمع أئمّة فقه اللغة والنحاة أنّ الشواهد لا تخرج عن نوعين رئيسيّين: القرآن الكريم وكلام العرب وشعرها، واختلف في الحديث وآثار المولّدين اختلافا كبيراً .

أ. **الشاهد القرآنيّ** : قال البغداديّ في الخزانة "كلامه عزّ اسمه أفصح كلام وأبلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه[10].

---

7 – اللسان – شهد – 7/224-226.

8 – التعريفات : الجرجاني ص 164 .

9 – كشف اصطلاحات الفنون – التهانوي 4 / 99 .

10 – خزانة الأدب – البغدادي 1 / 32

وقال ابن خالوية في شرح الفصيح : قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن، لا خلاف في ذلك[11].

ب. **الشاهد الشعريّ** : عقد صاحب الخزانة بعد المقدّمة باباً في الكلام الذي يصح الاستشهاد به في اللغة والنحو والصرف ونقل قائلاً : "قال الأندلسيّ في شرح بديعية رفيقة ابن جابر : علوم الأدب سته اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأوّل لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، والثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولّدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم، إذ هو أمر راجع إلى العقل[12].

ج. **الشاهد الحديثيّ** : انقسم النحاة فيه إلى طوائف ثلاث :

- طائفة تمنع به مطلقا وعلى رأسها أبو حيان الأندلسيّ وابن الضائع.
- وطائفة تجيز الاستشهاد به مطلقاً وعلى رأسها ابن مالك الأندلسيّ وابن هشام الأنصاريّ.
- وطائفة وقفت موقف الوسط ويمثّلها الشاطبيّ وجلال الدين السيوطيّ[13].

ثانيا : شواهد لسان العرب : إن المتصفّح لمعجم لسان العرب الضخم، يجد أن مؤلفه قد اعتمد في الاستدلال على المعاني والاستخدامات المختلفة للكلمة من حيث اشتقاقها وتصريفها ومواقعها الإعرابية، وتنوع دلالاتها، في ذلك على مجموعة هائلة من الشواهد في المجالات الصوتية والصرفية والنحوية.

وقد تنوعت الشواهد في هذا المعجم باختلاف مواقعها والغرض المتوخى منها، فتتصدّر الشواهد القرآنية أحياناً بقراءاتها المختلفة، وتردفها الأحاديث

---

11 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها – السيوطي – ضبط فؤاد على منصور 168/1، ط1، 1998، دار الكتب العلمية.

12 – خزانة الأدب البغداديّ 29/1، إشراف د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ط 1 / 1998 .

13 – المصدر السابق 36/1.

النبويّة الشريفة وتعقبها كذلك الشواهد المأخوذة من كلام العرب شعراً ونثراً، منسوبة كانت أو غير منسوبة، وهو في منهجه لا يختلف كثيراً عمّن سبقه من أصحاب المعاجم في مناهجهم.

ثالثاً : منهجه في معالجة المسائل اللغوية : يميل ابن منظور في منهجه إلى ما سلكه غيره من أصحاب المعاجم كالجوهريّ والزمخشريّ وابن سيده، حيث يذكر ما يفيده لبيان معاني الكلمات ومترادفاتها ولغات العرب فيها، وما تشمل عليه من أسماء الأعلام والأمكنة والأقاليم، مستعيناً في ذلك كله بالقرآن الكريم والأحاديث النبويّة الشريفة والأقوال المأثورة والأمثال العربيّة المشهورة، فأحياناً يكتفي بذكر شاهد أو شاهدين في المسألة الواحدة، وأحياناً أخرى يمزج فيستعين بشواهد عدة من القرآن والحديث والشعر والأمثال، ينشد من وراء ذلك كلّه إثبات أو تأييد رأي، أو مخالفة في أسلوب سهل لا غموض فيه ولا تعقيد.

ولبيان ذلك نورد هذا المثال من اللسان، أوضّح من خلاله ابن منظور أنه وردت لغتان : "ضاء وأضاء" في قوله : "ضاء السراج يضوء وأضاء يضيء. قال: واللغة الثانية هي المختارة[14]. وفي ذلك قوله تعالى ﴿**كُلّما أَضَاَء لهم مشوا فيه**﴾[15].

وقد ضاءت النار وضاء الشيء يضوء ضَوءاً (بفتح الضاد) وضُوءاً (بضم الضاد)[16] وأضاء يضيء. وفي شعر العبّاس[17] .

وأنت لـمّا ولدت أشرقت الأرض ... وضاءت بنورك، الأفق

14 – لسان العرب – ضوأ – 99/8.

15 – سورة البقرة الآية 20.

16 – لسان العرب ضوأ 99/8.

17 – المصدر نفسه 99/8 – الشعر والشعراء ص 565.

يقال : ضاءت وأضاءت بمعنى أي استنارت، وصارت مضيئة. وأضاءته، يتعدى ولا يتعدى واستشهد ببيت للنابغة الجعدي.

أَضَاءَتّ لنا النّارَ وجلْهاً أَغرَّ ... مُلْتَبِساً بِالفُؤَادِ اِلْتِبَاساً [18].

فأمّا بيان الفعل من حيث التعدية واللزوم :

فاستشهد ابن منظور بالقراءة القرآنية والشعر لبيان تعدّي الفعل ولزومه في "قرأه وقرأ به".

فأمّا قوله : هنّ الحرائر، لاربّات أحمرة ... سود المحاجر، لا يقرأن بالسور[19] فإنه أراد لا يقرأن السور، فزاد الباء كقوله تعالى ﴿تَنْبُتُ بالدُّهن﴾[20] وقوله تعالى ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ﴾[21]، أي تنبت الدّهن وتذهب الأبصار.

وأمّا استناده في أحكامه إلى القراءات القرآنية، فبيّن في النص التالي مسألته، وقال الزجّاج : في قوله تعالى : (وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُؤاً أَحَدٌ)، أربعة أوجه القراءة، منها ثلاثة: كُفُؤاً، (بضم الكاف والفاء)، وكُفُأً (بضم الكاف وإسكان الفاء)، وكِفْأً (بكسر الكاف وسكون الفاء)، وقد قرىء بها، وكفاءً (بكسر الفاء والمدّ)، ولم يُقْرأ بها.

وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وعاصم كُفُؤا، مثقلا مهموزاً. وقرأ حمزة كُفْأ بسكون الفاء مهموزاً، وإذا وقف قرأ كُفَا بغير همز. واختلف عن نافع فروى عنه : كُفُؤاً مثل أبي عمرو، وروي : كفأً مثل حمزة[22].

18 – المصدر نفسه 99/8، ينظر الشعر والشعراء ص 185.

19 – هو القتال الكلابي، بدون نسبية في اللسان 426/6، قرأ – 78/11 – ينظر الشعر والشعراء ص 475.

20 – سورة المؤمنون الآية 20.

21 – سورة النور الآية 43.

22 – لسان العرب – كفأ – 112/12.

وفي المسائل الصرفية نذكر جذر – ح ل ء – في اللسان ما يلي :

حلأ : حَلَأْتُ له حَلُوءاً، على فَعُولٍ : إذا حَكَكْتَ له حجَراً على حجَر ثم جعلت الحَكَاكَةَ على كفّك وصدّأتَ بها المرآة ثم كحَلْتَه بها.

والحُلاَءَةُ : بمنزلة فُعالة بالضم.

والحَلُوء : الذي يُحكّ بين حجرين، ليُكْتَحَلَ بِه؛ وقيل الحَلُوءُ : حَجَرٌ بعينه، يُستشفَى به من الرَّمد بِحُكَاكَتِه؛

وقال ابن السكّيت : الحَلُوءُ : حجر يُدلك عليه دواء ثم تُكْحَلُ به العين .

حَلَأَهُ يحْلَؤُه حلأً وأحْلَأَه : كَحَله بالحَلُوء[23].

والحالِئَةُ : ضرب من الحيّات تَحلَأُ لمن تلْسَعُه السمَّ كما يحلَأُ الكَّحالُ الأرمدَ حُكَاكَةً فَيَكْحُلُه بها.

وقال الفّراء : أَحْلِئْ لي حَلُوءاً؛ وقال أبوزيد : أحْلَأْت للرّجل إحْلاءً : إذا حكَكْتَ له حُكَاكَةَ حجَرَيْن فداوى بحاكَتِهِمَا عينيْه إذا رَمَدَتَا[24].

إذا تتبعنا جذر – حلأ – وجدنا مشتقاته تدور حول معنى واحد، وهو الكحل، صاغ منها الفعل، والوصف، والمصدر، وما قام به ابن منظور ههنا، هو جمع شتات مفرداته في موضع واحد، مع الحفاظ على أصل النصّ.

إن ابن منظور وضع الجذر – حلأ – مجرداً، ثم شرع يسرد مشتقّاتها بادئاً بالفعل "حلأت حلوءاً، على فعول" والبدء بالفعل ليس فرضاً في لسان العرب، إذ يهمل البدء به ويبدأ بصور أخرى للمدخل، ففي، المدخل – ح – م– ء – يقول : الحَمْأَة والحَمَأُ : الطين الأسود ...)[25].

23 – اللسان حلأ – 3 / 273.

24 – المصدر السابق 3 / 274.

25 – المصدر نفسه حمأ 312/3.

هذا مع وجود الأفعال والأوصاف المصوغة من ذلك المدخل، ثمّ يشرح ذلك يقول : "وحَمِئَت البئر حَمَأ (بالتحريك) فهي حَـمِئَةٌ، إذا صارت فيها الحَمْأَةُ وكثرت ....)[26].

وبالرجوع إلى – حلأ – نجده يبدأ بالفعل الثلاثيّ المجرّد متعدّ لمفعول به مباشرة، وأخر غير مباشرة، أي بوساطة حرف الجرّ – له، للرجل، وحين كرّره بصورته هذه، قرنه بصورة أخرى، صورة الثلاثيّ المزيد بالهمزة، ليفيد اشتراك الصورتين في أداء لون جديد من ألوان الدلالة نفسها : "حلأه يحلؤه حلأ وأحلأه : كحله بالحلوء"[27].

يلاحظ أن ابن منظور لم يضبط ههنا الفعل (حلأ) بصورة من صور الضبط المعروفة أو بتحديده بمثال مشهور، أو بالنصّ على نوع الضبط، أو بالإشارة إلى الضبط بالحركات .

وفي الفقرة السابقة تتبع ابن منظور مشتقّات الجذر، وتصريفاته، وممّا اختاره من مصادره : الفعل الثلاثيّ المجرّد : حلأ، والمزيد بالهمزة : أحلأ، والأسماء والصفات :

– الحلوء : "الذي يُحكُّ بين حجرين ليُكتَحل به"[28].

– والحالئة : "ضرب من الحيّات تحلَأ لَمَن تلسعه السمّ، كما يحلأ الكحّالُ الأرمدَ حُكَاكَة فيكحُلُه بها"[29].

وقد استعان ابن منظور بشواهد من الشعر ومن الأحاديث على ورود الفعل حلأ (بالتشديد) لدلالة جديدة هي طرد الإبل والماشية عن الماء أو حبسها

26 – المصدر نفسه حمأ 312/3.

27 – المصدر نفسه حلأ 273/3.

28 – اللسان حلأ 273/3.

29 – المصدر السابق274/3.

عنه، وذكر حديث سلمه بن الأكوع قال : "فأتيت رسول الله (ص)، وهو على الماء الذي حلَّيتُهم عنه بذي قَرَدٍ"[30].

واستغلّ ابن منظور الحديث الشريف لتناول شرح قاعدة صرفية قائلاً : "هكذا جاء في الرواية غير مهموز (حليتهم)، فقُلبت الهمزة ياءً وليس بالقياس، لأن الياء لا تبدل من الهمزة إلاّ أن يكون ما قبلها مكسوراً، نحو : بيرٍ، وإيلافٍ، وقد شذّ قريْت في قرأت وليس بالكثير، والأصل الهمز"[31].

وفي موضع آخر قال : "حكى أبو جعفر الرّؤاسي : "ما حَلِئت منه بطائل، فهمز؛ ويقال : حلأت السَّوِيقَ، قال الفرَّاء : همزوا ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء"[32].

واستشهد لبعض معاني "حلأ " بالمثل العربي (حلأتْ حالئةٌ عن كوعِها)، وذكر أنه يضرب في حذر الإنسان على نفسه ومُدافعته عنها، وقال : ((إن حلْأها (أي المرأة) عن كوعها))[33] إنما هو حذر الشَّفْرة عليه لا عن الجلد، لأن المرأة الصنّاع ربما استعجلت فقشَرت كوعها".

وأطال ابن منظور يشرح المثل وينقل آراء العلماء فيه، وتحليلهم له، واستشهادهم لهذا التحليل، وهذا عظيم الفائدة لمن يتعمّق، ومن أجل ذلك كان لسان العرب معيناً لدارس اللغة، مغنيا في كثير من الأحيان عن اللجوء إلى مصادر أخرى في هذا المجال.

---

30 – المصدر نفسه – 274/3.

31 – المصدر نفسه.

32 – المصدر نفسه 275/3، ينظر، المعاجم العربية، دراسة تحليلية، عبد السميع محمد أحمد 114/1–115.

33 – المصدر نفسه 274/3، الأمثال العربية في معجم لسان العرب، مخطوط أ. بن عجمية أحمد ص 113.

"يضرب المثل لمن يتعاطى ما لا يحسنه ولمن يرفق بنفسه شفقة عليها" ينظر مجمع الأمثال للميداني 201/1.

وقد بيّن أحياناً دلالة الفعل المجرّد والمزيد، كما مثّل له في الجذر (حمأ) نحو : أحمأتها أنا إحماء" : إذا نقّيتها من حمأتها، وحمأتها إذا ألقيت فيها الحمْأة : قال الأَزهري : ذكر هذا الأصمعي في كتاب الأجناس[34].

وهكذا فإن الفعل (حمأ) المجرد دل على إثبات قاعدة شيء، وأن (أحمأ) المزيد بالهمزة ورد لإفادة سلب ذلك الشيء، ومثله كذلك في اللسان : خفى، وأخفى[35] وشكا وأشكى[36].

مختارات من الشواهد النحوية والصرفية :

أ- **الشواهد القرآنيّة** : استدلّ ابن منظور على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه من خلال قوله تعلى (وَأُشْرِبُوا فِي قلوبهم العِجْلَ)[37]، أي حب العجل[38]، فحذف المضاف (حب)، وأبقى على المضاف إليه (العجل)، وأخذ الحركة الإعرابية له، ولا يجوز أن يكون العجل هو المُشْرَب، لأن العجل لا يشربه القلب[39].

وورد كذلك في قوله تعالى ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إذا حَضر أحدَكُم الموتُ حيَن الوِصيَّةِ اِثْنَانِ﴾[40]، أي الشهادة بينكم شهادة اثنين، فحذف المضاف (الشهادة) وأبقى على المضاف إليه (اثنان)[41]، واحتفظ بالحركة الإعرابية وهي الرفع، وعلامته ههنا في (اثنان)[42] هو الألف، لأنه ملحق بالمثنّى.

34 – اللسان – حمأ – 313/3.

35 – المصدر نفسه – خفا 160/4.

36 – المصدر نفسه – شكا 180/7.

37 – سورة البقرة الآية 93.

38 – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات للأصبهاني الباقولي 76/1.

39 – اللسان – شرب – 67/07.

40 – سورة المائدة الآية 106.

41 – اللسان – شهد 223/7.

42 – ما بين قوسين من وضعنا.

كما تناول ابن منظور اختلاف النحاة في ترجيح الأوجه الإعرابيّة في قوله تعـالى : (واشتعَل الرأسُ شيْباً)[43]، فذكر أن نصب (شيْباً) على التفسير، وإن شئت جعلته مصدراً، وكذلك قال حُذّاق النحويّين[44]. والتمييز في مثله محوّل عن الفاعل، والأصل : واشتعل شيب الرأس[45].

وتوسع في الاستشهاد بالآيات القرآنية في مسائل كثيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بمعاني الحروف، من مثل الشواهد التي ذكرها في معاني (في)، فبيّن أن (في) تأتي بمعنى وسط، وتأتي بمعنى داخل كقولك : عبد الله في الدار، أي داخل الدار[46]، وتأتي مرادفة للباء كقوله تعالى ﴿يذْرَؤُكُمْ فيه﴾[47]، أي يُكَثِّرُكُمْ به، نقله الفراء وأنشد.

وأرغب فيها عن عُبَيْدٍ ورهطه ... وَلَكِنْ بِهَا عَنْ سِنْبِسٍ لَسْتُ أَرْغَبُ[48] أي أرغب بها.

ويتّضح أنه لم يكتف بالاستشهاد بالقرآن الكريم، بل لجأ إلى الشعر في المسألة الواحدة من ذلك ما أنشده ابن السكيت للجعدي :

وَلْوحُ ذِرَاعِينِ فِي بْرِكَةٍ إلى جؤجؤ رهل المنكب[49] . أي : مع بركة

وقال أبو النجم :

يدفَع عنها الجوع، كلّ مدفع خمسون بسطاً في خلايا أربع[50] أي : مع خلايا.

---

43 – سورة مريم الآية 04.

44 – اللسان – شعل – 141/7.

45 – شرح الأشموني على الألفية، محي الدين عبد الحميد، 632/2، ينظر شرح ابن عقيل 664/1.

46 – اللسان في 372/10.

47 – سورة الشورى الآية 11.

48 – اللسان – في – 372/10.

49 – المصدر نفسه 372/10.

50 – اللسان – في – 372/10، ينظر التاج – في 265/39.

وقد استشهد ابن منظور كثيراً بالقراءات القرآنيّة ووظّفها لبيان المعاني، أو الاشتقاق أو لبيان وجه إعرابيّ، من ذلك في قوله تعالى : ﴿ولا يَجْرِمَنّكم شنئان قوم﴾[51]، فبيّن أنه قريء بفتح النون وسكونها[52]، فمن سكّن فقد يكون مصدراً كَلَيَّان ويكون صفة كسكرانَ : أي مُبْغِضُ قوم[53].

قال الجوهري: وهو شاذّ في اللفظ لأنّه لم يجيء من المصادر عليه . ومن حرّك فإنّما هو شاذّ في المعنى، لأنّ فَعَلاَن إنّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والإضطراب كالضّربان والخفقان .

وقرأ عاصم : شَنْآنْ، بإسكان النون، وهذا يكون اسماً، وقد أنكر هذا رجل من البصرة (أبو حامد السجستاني)، فردّ عليه أحمد بن يحى، بقول ذي الرُّمَّة .

فَأُقسِم لا أدري أجَوْلاَنُ عَبْرةٍ تجُودُ بِهَا العيْنان، أحْرَى أمِ الصبرُ[54].

وفي قوله تعالى : (فهل عَسَيتُمْ إن تولَّيتُمْ أن تفسدُوا في الأرضِ)[55]. ذكر اتفق القرّاء أجمعون على فتح السين في (عسَيتُمْ) إلاّ ما جاء عن نافع أنه كان يقرأ (فهل عسِيتم) بكسر السين[56].

وفي مسائل الصياغة اللغويّة المختلف فيها (دام يدوم دمت ودمت) أشار إلى تفصيلها على النحو الآتي :

قال كراع : دام يدوم فعِل يَفعُلُ، وليس بقويّ، دوماً ودواماً وديمومةً.

51 – سورة المائدة، الآيتان 2، 8.

52 – تفسير الإمامين الجليلين : المحلي والسيوطي : ص 88.

53 – لسان العرب : شنأ – 207/7، التاج : شنأ 285/1.

54 – المصدر نفسه، شنأ 207/7.

55 – سورة محمد الآية 22.

56 – اللسان – عسى – 214/9.

قال أبو الحسن : في هذه الكلمة نظر، ذهب أهل اللغة في قولهم دِمْتَ تَدُومُ إلى أنها نادرة كَمِتَّ تموتُ، وفَضِلَ يَفْضُلُ، وحضِر يحضرُ.

وذهب أبوبكر إلى أنها متركبة فقال : دُمْتَ تدومُ كُقلتَ تقولُ، ودِمْتَ تَدَامُ، كخِفْتَ تَخافُ، ثم تركبت اللغتان فظنّ قومٌ أن تَدومُ على دِمْتَ، وتَدَامُ على دُمْتَ، ذهاباً إلى الشذوذ وإيثاراً له.

قال الفراء وغيره من أهل العربيّة : فعل يفعل لا يجيء في الكلام إلاّ في هذين الحرفين : مت تموت في المعتل ودمت تدوم، وفي السالم فضل يفضل، أخذ (مت) من لغة من قال يفضل وأخذوا يموت من لغة من قال يفضل، ولا ينكر أن يؤخذ بعض اللغات من بعض[57].

(والوجهُ ما تقدّم ممّا ذهبوا إليه من تشْذيذ دِمْتَ تَدُومُ أخف مما ذهبوا إليه من تَسوُّغِ دُمْتَ تَدَامُ، إذ الأُولَى ذاتُ نظائر، ولم يعرف من هذه الأخيرة إلا كُدْتَ تَكاد، وتركيب اللغتين باب واسع كقَنَط يَقْنط ورَكَن يرْكَن فيحمله جُهَّالُ أهل اللغة على الشذوذ)[58].

كما أشار في مسألة صوتيّة في قوله تعالى ﴿تسَّاءلُونَ به وَالأرَحَامَ﴾[59]، فبيّن أن من قرأ تسّاءلون (بتشديد السين) فالأصل تتساءلون، قلبت التاء سيناً لقرب هذه من هذه[60]، أي قرب (التاء وهي حرف نطعيّ) من السين (وهي حرف أسليّ)[61]، ثمّ أدغمت فيها. أي إدغام التاء في السين، وليس العكس، لأنّ السين من حروف الصفير.

57 – المزهر السيوطي 208/1.

58 – اللسان دوم 445/4-446.

59 – سورة النساء – الآية 1.

60 – ما بين قوسين من وضعنا.

61 – كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، الباقولي، تح .د / محمد أحمد الدالي 285/1.

أمّا من قرأ (تسَاءلون) بالتخفيف فأصله تتساءلون، حذفت التاء الثانيّة كراهية الإعادة، فوضّح أنهما تردان على صورتين : صورة الإدغام وصورة الحذف، فقراءة بالتشديد والثانية بالتخفيف .

وفي الآية السالف ذكرها شاهد نحويّ، وهو (والأرحام) بالنصب على تقدير : اتقوا الأرحام أن تقطعوها[62]، وهي القراءة الجيّدة، فأما الجر فخطأ في العربيّة، لا يجوز إلاّ في اضطرار الشعر، لأنه يقبح أن ينسّق ظاهر على مضمر في حال الجرّ إلاّ مع إظهار الخافض .

ب- الأحاديث النبويّة[63] : استشهد ابن منظور بـ طائفة من الأحاديث النبويّة واستند إليها فيما تناوله من مسائل متنوّعة، من ذلك، الحديث الذي استثمره لبيان دلالة الفعل (حَلَّ) في قوله (فلا يَحِلُّ لكافرٍ يجدُ ريحَ نَفَسه إلاّ مات) أي : هو حقٌّ واجب[64].

وأما قوله : (حَلَّت له شفاعتي)، قيل هي بمعنى غَشِيَتْه ونَزَلَتْ به[65].

وهكذا فقد فرق بين دلالة الفعلين : حل يحل (بكسر الحاء).

وحل يحُلّ (بضم الحاء) وذلك من خلال الحركتين لدلالة الأول على (وجب) والثاني على (نزل).

ولبيان إحدى الصيغ الصرفية في المشتقّات، نسوق هذا الحديث (مَنْ لم يتعزّ بعزاء الله فليس منّا)[66] أي من لم يدع بدعوى الإسلام، ومعنى قول بعزاء الإسلام أي بتعزية الله إياه فأقام الاسم (العزاء) مقام المصدر الحقيقيّ وهو التعزية.

---

62 – ينظر معاني القرآن للفراء . تح . إبراهيم شمس الدين 177/1، وتهذيب معاني القرآن وإعرابه الزجاج 5/2.

63 – أحصينا الأحاديث النبوّية المستشهد بها في اللسان بـ 6488 حديثا.

64 – اللسان – حل 301/3.

65 – اللسان . حل 301/3.

66 – اللسان عز 169/9.

وقد تمكّن ابن منظور من توظيف الشواهد المناسبة مستعينا بالمصادر السابقة له كالصِّحاح والتهذيب ودواوين العرب وكتب اللغة والأدب والنحو.

ج- **الشواهد الشعرية** : استشهد ابن منظور بمجموعة من الشواهد الشعريّة في المسائل النحويّة والصرفيّة والصوتيّة كالإدغام وتسهيل الهمزة وتحقيقها والإمالة والإشمام والروم وغيرها.

ففي المسائل النحويّة نتوقّف عند معاني حروف الجرّ، ونبيّن كيف استخدم الشواهد لبيان معانيها، ومعلومٌ أنّ (على) حرف بمعاني كثيرة، ويجيء في الكلام وهو اسم ولا يكون إلا ظرفاً[67]، قال مزاحم العقيلي (ت 120 ه).

غدت من عليه بعدما تَمّ ظِمْؤُها تَصلّ وعَنْ قَيْضٍ بِزِيزَاءَ مَجْهَلِ[68]

وهو بمعنى عند.

وقال المبرد : (على) لفظة مشتركة للاسم والفعل والحرف، لا أنّ الاسم هو الحرف أو الفعل، ولكن يتَّفقُ الاسمُ والحرف في اللفظ[69].

ويروى : على الخليل، قال سيبويه : ألف علا زيداً ثوب منقلبة من واو، إلاَّ أنَّها تقلب مع المضمر ياء تقول عليكـ، وبعض العرب يتركها على حالها.

قال الراجز : طاروا عَلاهُنَّ فَطِرْ عَلاهَا[70].

ويقال : هي بلغة بلحارث بن كعب.

ومن شواهده : إذا رضيت عليّ بنوقشير ... لعمرو الله أعجبني رضاها[71].

---

67 – المصدر نفسه علا 380/9.

68 – المصدر نفسه علا 380/9، نسب البيت في الأزهية إلى مزاحم العقيلي، وهو فـي الكتاب 358/4، وادب الكاتب ص392.

69 – المصدر نفسه علا 381/9.

70 – اللسان علا 381/9، وطير 238/8، والخصائص 177/2.

71 – اللسان – با – 299/1 – البيت غير منسوب في اللسان

أي : رضيت بي.

وفي موضع آخر من اللسان استعمل (على) بمعنى عن[72]. وهو من شواهد النحو المشهورة في هذا المقام .

قال ابن جنّى، وكان أبو علي الفارسي يستحسن قول الكسائي في هذا، لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملاً للشيء على نقيضه، كما يحمل على نظيره[73].

كما استشهد ببيتين من الشعر احدهما استدّل به لصرف (سبأ).

قال الشاعر : أضحَتْ يُنَفِّرُهَا الوِلْدَانُ من سبَإٍ : كأنهم، تحتَ دفَّيْها دحاريجُ[74]

قيل : سبإ اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس.

و الثاني استدلّ به لمنعه من الصرف، نحو :

مِن سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ، إذ يبْنُون مِنْ دون سَيْلِهَا العَرِمَا[75].

هو اسم مدينة.

ويضاف إلى ذلك، شواهد تتعلّق بالمسائل الصرفية من أوزان وصيغ صرفيّة واشتقاق، من ذلك جمع (شيء) على (أشاوه)، وحكى أن شيخاً أنشده في مجلسٍ عن بعض الأعراب.

وذلك ما أوصِيكِ، يا أمَّ مَعْمَرٍ، وبَعْضُ الوَصَايَا في أَشَاوِهَ تنفَعُ[76].

و زعم الشيخ أن الأعرابي قال : أريد أشايا.

---

72 – البيت منسوب للحقيف العقيلي، اللسان – رضي – 236/5، وأدب الكاتب ص 295، والخصائص ابن جني 207/2، ورصف المباني للمالقي ص 372 .

73 – الخصائص 207/2، ولسان العرب رضي 236/5.

74 – اللسان – سبأ – 136/6 والكتاب 279/3 منسوب إلى النابغة الجعدي.

75 – الكتاب 279/3 منسوب إلى النابغة الجعدي واللسان – سبأ – 136/6.

76 – اللسان – شيأ – 249/7.

وعدَّ ابن منظور هذا أشدَّ الجمع، وبيّن أن لا (هاء) في أشياء، فتكون في أشاوه ؛ ومن الشواهد الشهيرة قول الفرزدق الذي ورد فيه (دراهيم) جمعاً لدرهم، فقد ورد في اللسان، قال ابن سيده : "وجاء في تكسيره الدراهيمُ ؛ وزعم سيبويه أن الدراهيمَ إنّما جاء في قول الفرزدق :

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة، نَفْيَ الدراهيمِ تنقادُ الصياريفِ [77].

ومما أورد ابن منظور أن (مشوم على قومه) والجمع مشائيم نادر، وحكمه السلامة، أنشد سيبويه للأخوص اليربوعي :

مشائيم ليسوا مصْلحينَ عَشيرةً ولا ناعبٍ إلا بشُؤْمٍ غُرابُها[78].

وتناول أصالة الميم في "الشجعم" قال، قال : ابن سيدة : "ولم يقض على هذه الميم بالزيادة إذا لم يوجب ذلك ثبْتٌ، ولا تزاد الميم إلاّ بثبتٍ لقلّة مجيئها زائدة في مثله، هذا مذهب سيبويه، وذهب غيره إلى أنه "فَعْلَمٌ" من الشجاعة"[79].

و هذا ما أشار إليه ابن جنّي في قولهم : الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَمَا[80].

ومنه إشارته كذلك إلى أن مجيء (الفتوة) انقلبت الياء فيه واواً على حدّ انقلابها في موقن وكقضو، قال السيرافي : إنما قلبت الياء فيه واواً لأنّ أكثر هذا الضرب من المصادر على فعولة، إنما هو من الواو كالأخوة، فحملوا ما كان من الياء عليه فلزمت القلب، وأما الفتو شاذّ من وجهين : أحدهما أنه من الياء،

77 – اللسان – درهم 341/4 – ينظر الكتاب 57/1 .

78 – اللسان – شأم 7/7، البين منسوب في الكتاب إلى الأخوص الرياحي 220/1، 365، 28/3

79 – اللسان – شجعم – 39/7

80 – صدر البيت : قدْ سالَمَ الحياتُ منه القدَما ؛ ينظر . سر صناعة الإعراب ابن جني 431/1، نسب البيت في الكتاب إلى العجاج 344/1 وفي اللسان إلى الأحمر – شجع 38/7.

والأخر أنه جمع، وهذا الضرب من الجمع تقلب فيه الواو كعصي ولكنه حمل على مصدره[81] وأورد قول الشاعر :

وفُتُوٌّ هجَّروا ثمَّ أَسْرَوا لَيْلَهمْ حتّى إذَا انْجَابَ حلّوا[82] .

د – النصوص النثرية : اعتمد ابن منظور في معجمه لسان العرب على الكثير من النصوص النثرية بعضها منسوب إلى أصحابها، وبعضها غير منسوب، وبعضها أمثال شهيرة على ألسنة العرب، وهو ما عد مصدراً من المصادر اللغويّة الرئيسة التي اعتمد عليها[83].

وفيما يلي نماذج من هذه النصوص، من ذكر وصف على كرم الله وجهه لأبي بكر رضي الله عنه حين مات "كنتَ على الكافرين عذاباً صبًّا"، هو مصدر بمعنى الفاعل أو المفعول[84].

ومن كلامهم : تصبَّبتُ عرقاً، أي تصبَّب عرقي، فنقل الفعل فصار في اللفظ لِيّ، فخرج الفاعل في الأصل مميزاً .

ومن الأمثال العربيَّة أورد في باب الحاء (جِّدأ، جِّدأ، وراءك بندقه)[85] أورده الميداني في مجمع الأمثال، وقيل هي ترخيم (حدأة)، قال الأزهري : وهو القول والعامة تقول : (حدا حدا) بالفتح غير مهموز[86].

يضرب المثل لمن يتباصر بالشيء فيقع عليه من هو أبصر منه.

---

81 – اللسان – فتيا – 182/10.

82 – المصدر نفسه.

83 – تمثّل في اللسان معجما قائماً بذاته، حيث بلغ عددها (1520) في أبوابه الـ (28).

84 – اللسان – صبب 268/7.

85 – اللسان – جداً – 72/3 ينظر مجمع الأمثال الميداني، ص 210.

86 – المصدر نفسه 73/3.

ومنه كذلك المثل الذي استخدم فيه (عسى) بمعنى (كان)، يقول ابن منظور : عسى الغُوَيْرُ أَبؤساً، أي كان الغُوَيْرُ أَبؤساً، حكاه سيبويه، قال الجوهري: أما قولهم : عسى الغُوَيْرُ أَبؤساً، فشاذّ نادر، وضع "أَبؤُساً" موضع الخبر[87] .

ومن الصيغ ما ورد من أسلوب التعجب على وزن (أفعل) قولهم : "ما أعطاه للمال، كما قالوا ما أولاه للمعروف وما أكرمه لي".

وهذا شاذّ لا يطّرد. لأن التعجّب على أفعل، وإنما يجوز من ذلك ما سمع من العرب ولا يقاس عليه[88].

وأرى الشذوذ في (أفعل التعجّب) عندما يكون الفعل زائداً على ثلاثة أحرف، وهو (أعطى)، وأجاز سيبويه التعجّب من الفعل الرباعيّ بالهمزة[89] (قياساً) نحو : أكرم وأعطى وأعلم وأخرج، وأولى لكثرة حرية في كلامهم مجرى الثلاثي، وهو (ما أعطاه للدراهم وأولاده (للمعروف)[90].

فأوردهُنَّ بطْنَ الأتم، شُعْثاً، ... يَصُنَّ المشْيَ، كالحِدَإِ التُّؤَامِ[91].

والعامة تقول : حَدَا حَدَا، بالفتح غير المهموز .

وفي المسائل الصرفية أورد ابن منظور – جذر : ضرح، المثال : "اضْطَرَحُوا فلاناً : رَمَوْهُ في ناحية.

87 – اللسان عيسى 214/9، ينظر الكتاب سيبويه 92/1، 211، 180/3.

88 – المصدر نفسه – عطا 274/9.

89 – الكتاب 73/1.

90 – شرح جمل الزجاجي لابن خروف الإشبيلي تح د/ سلوى محمد عمر عرب 574/2.

91 – اللسان – حدأ 73/3.

والعامة تقول : أطَّرْحُوه، يظنّونه من الطَّرْح، وإنما هو من الضَّرْح. نقل ذلك عن الأزهري قال : وجائزٌ أن يكون اطرَّحُوه افتعالاً من الطّرْح؛ "قلبت التاء طاءً تم أدغمت الضاد فيها فقيل اطّرَح[92].

أبدأ من حيث انتهى الأزهري، وأقول أين حرف الضاد في أصل الكلمة حتى يدغم فيها ؟ .

ولبيان ذلك نقول : الصيغة من الفعل (طرح) إذا وردت على وزن افتعل، فصارت (اطترح) وأبدلت (التاء) طاءً، لأن مخرجهما واحد، غير التاء مهموس والطّاء مجهور، وحصل بهذا الإبدال التجانس الصوتيّ بين الصوتين، ثم أدغمت الطّاء الأصليّة في الطّاء المبدلة، فصارت الكلمة أطّرح (تشديد الطّاء).

وعلى الإبدال الأوّل لم يكن بالفعل ضاء معجمة حتى تدغم فيها.

بيّن المازني أن بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين[93].

ومما ورد من هذه الصيّغ كذلك في جذر – طرد – وذلك عند حديث مجاهد" اضطراد الخيل.

قال : "الاضطِراد : هو الطّرادُ (بتشديد الطاء)، وهو افتعالٌ من طِرادِ الخيل، فقُلبت (تاء) الافتعال (طاء) ثم قُلبت الطّاء الأصليّة (ضاداً) كذا[94]. فإذا كان قلب (التاء) (طاء) مسوغاً، وذلك للتجانس الصوتيّ، فأتساءل لأية علّة قلبت الطّاء الأصليّة ضاداً ؟ .

وعليه أقول : إن القلب الثاني غير مبرّر صوتيّاً، فكلاهما حرف مطبق، والطّاء تفوق الضاد في صفة الشدّة.

إن ابن منظور في مثل هذه المسائل الصرفية وما شابهها لم يعلّق عليها ولم يحقّق فيها التحقيق العلميّ.

---

92 – اللسان – ضرح – 43/8.

93 – اللسان ضجع – 22/8، ينظر المباحث الصوتيّة في لسان العرب (مخطوط) بن عجمية ص 75.

94 – المصدر نفسه 140/8.

الخلاصة :

ونحن نتتبّع هذا المعجم الضخم، لاحظنا أنّ مؤلّفه قد اعتمد في تجلية المعاني على الاستخدامات المتعدّدة للكلمات، واستعان كذلك بتصريفات الكلمة واشتقاقها ومواقعها الإعرابيّة على مجموعة كبيرة من الشواهد الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة، وقد وردت هذه الشواهد متنوّعة باختلاف مواقعها والغرض منها، فهناك الشواهد القرآنيّة بمختلف القراءات والأحاديث النبويّة والشواهد الشعريّة والنثرية من أمثال ومن كلام العرب المنسوبة إلى أصحابها وغير المنسوبة.

وابن منظور في مسلكه هذا، سار على درب أسلافه من المعجميّين، فقد استشهد بالآيات القرآنيّة وأحياناً بالأحاديث وأحياناً أخرى بالشواهد الشعريّة أو النثريّة.

ويتّضح من خلال هذا التصفُّح للشواهد في هذا المعجم، أن ابن منظور يعرض المسألة ويناقشها بطريقة الناقل، لا المناقش المحلل، ولعلّ ذلك الأمر بيّن على هذا الجانب سهواً في مسائل صوتيّة من لم يتأكّد من صحتها.

وعلى أية حال، فإن لسان العرب، يعدّ مرجعاً من مراجع اللغة، ومصدراً من مصادرها، لا غنى عنه.

التعدّد اللغويّ بالمغرب: الوظائف والحدود

د. مبارك ربيع
جامعي وروائي عميد سابق لكلية
الآداب بنمسيك الدار البيضاء

يمكن على سبيل البدء، تحديد بعض الأفكار والعناصر الممثّلة لما ييسر التفاهم والحوار، وذلك على النحو االتالي:

1) منطلقات :

أ – اللغة كائن حيّ، وهو ما يعني أنها اصطلاحية، أي أنها صنع مجتمع هو مجتمع تلك اللغة، وهو يعرف بها، كما أنها تعرف به أيضاً؛ ومن ثم فهي متحوّلة متطوّرة بتحوّل وتطوّر مجتمعها.

ب –لا قدسية للغة، وحتى من منظور دينيّ، فاللغة العربيّة مثلاً – وهي لغة القرآن الكريم – سابقة عن الإسلام، والقرآن وهو مضمّن رسالة الإسلام، إنّما جاء بما يفهمه الناس وليفهموه وباللغة التي يتكلّمون.

ج – تفاعل اللغات ظاهرة فكرية تواصلية كونية، ولا وجود للغة نقيّة قحّة وبصفة خالصة، وأقرب مثال إلينا، ما نلمسه في تفاعل العربيّة والأمازيغية في المغرب على سبيل المثال، كما ان القرآن الكريم ذاته لا يخلو من غير العربيّ.

2) التعدّد اللغويّ

ويقصد به تواجد أنظمة لغوية متعددة في المجتمع الواحد؛ ومدلول النظام اللغوي يعني وجود نسق متكامل في منظومته الرمزية، بما فيها الرمزية الخطّية أي الكتابة والقراءة، أي ما يمكن أن يتجسّد بيداغوجيّاً في النظام اللغوي المدرس،

بينما يمكن أن يدرج غير ذلك في مفهوم التنوّع داخل التعدّد، أو بدونه، أوخارجاً عنه.

يمكن الوقوف في كل نظام لغويّ على فارق ما بين الشفهيّ والكتابيّ؛ وفي النظام الفصيح ذاته، يوجد فرق ما بين الشفهيّ والكتابيّ، وهو مرتبط بفارق ما في الوظيفة والأداء، إذ يمكن إتقان نظام لغويّ على مستوى الحديث، دون إتقان ذلك على مستوى الكتابة، ولا يعني مدى الإتقان الكتابيّ مستوى الخطيّة الأبجديّة أو القدرة الإملائيّة فحسب، بل يعني المستوى اللغويّ التعبيريّ؛ كما لا يعني ذلك عدم التمكّن اللغويّ على عمومه، بل يعني الفارق الوظيفيّ والحدوديّ ما بين المستويات ومتطلّباتها من حيث هي شفويّة أو كتابيّة؛ فأن تتحدّث بالعربيّة الفصحى شئ له وظيفة وحدود، وأن تكتبها أو تكتب بها، فهذا يعني شيئاً مختلفاً آخر، سواءعلى مستويات الجملة والتعبير عامّة، أو على مستوى التركيب والنحو وغير ذلك...

ويمكن أن نميّز بين أنواع من التعدّد اللغويّ على نحو مما يلي:

أ - التعدّد العفويّ:

ويصدق على الفروع اللغويّة بالنسبة لأصولها، من قبيل الدوارج المقابلة للتعدّد اللغويّ، فهذا النوع من التعدّد قائم على علاقة مزدوجة أو ذات مظهرين، هما علاقة الفرع بالأصل من جهة، والعلاقة بالواقع من جهة ثانية.

والمظهران معاً متضافران في خلق الدينامية التواصليّة للفرع، وبالتالي فالتميّز هنا يتمثّل بعمليات الحذف والاشتقاق والترخيم والاختزال... وما إلى ذلك، مع مخالفة أو انحراف عن المعيارية المتمثّلة في قواعد الضبط المتعارف عليها في الأصل اللغويّ لذلك الفرع، كما أن الاستجابة العمليّة إزاء المواقف، والسرعة المطلوبة للتكيّف مع الواقع، وكذا تكرار الخبرات، كل ذلك يدفع في مستوى التعدّدية الفرعية، إلى ظواهر التجاوز والاختزال، بل وإلى الخلق والابتكار في التخاطب.

والأمثلة كثيرة في الفروع اللغويّة، لا في التعابير التواصليّة فحسب، ولكن في الأسماء أيضاً، مثال ذلك الاختزال (ترخيم/ مزج/ تركيب) في القول في تسمية شخص ما: "موحا (أو موح) بن جّ بن علي (محمد بن الجيلالي بن علي ...) أو اسم "لاراباس" في مناطقنا الجنوبيّة وغير ذلك كثير، على نحو ما نعرف من أمثلة (سامرّا: سر من رأي)

ولو أمكن تصور معيرة كاملة لوحدة من التعدّد اللغويّ، كالدارجة المغربية العربيّة مثلا، وأمكن تصور ذلك على مستوى ممنهج وممدرس، لاستنبتت حولها بطريقة آلية، تعدّداً فرعيّاً خارحاً عن هذه المعيرة التي تصبح بمثابة أصل لفرع دارجيّ.

ويمكن القول إنّ لكل لغة معياريّة (دارجتها)، فبمجرد ما تُقعّد لغة ما، وتستثمرها الممارسة والتداول بصفتها المعياريّة هذه، فإنّ منطق "الدورجة" وآلياتها الاختزالية، كلّها تشتغل تلقائيّاً لخلق منظومتها القائمة على براغماتيّة اختزاليّة عمليّة تعادل بالمختلف، منطق الفصحى بصفتها المعياريّة التقعيديّة، تبعاً لاختلاف الوظيفة؛ ويمكن القول هنا إنّ لكل فصحى دارجتها.

ويمكن الوقوف هنا عند الجانب الإبداعيّ في الفرع الدارجيّ للغة ما، فمخالفة المعياريّة ودواعي التعامل اليوميّ بانعكاساته الاستعماليّة وما يخضع له أو يخلقه من ضرورات، لا تنتفي مع الجانب الإبداعيّ اللغويّ في هذا الفرع، ولا تنتقص من جماليّاته الخاصّة به في حدوده ووظائفه؛ وعلى سبيل المثال، نجد في الدارجة العربّية المغربيّة، كما في غيرها من الدوارج في غيرها من المنظومات اللغويّة، إنجازات أدبيّة إبداعيّة جماليّة شعراً ونثراً وحكمة وما إلى ذلك، وهو أمر طبيعيّ ولا غرابة فيه، كما أنّه لا يدخل عاملا في مقارنة بين الأصل والفرع، للحكم بأفضليّة هذا أو ذاك، لأنّ المجالات مختلفة، أو لنقل إن الوظائف والحدود مختلفة.

وبهذا الخصوص فاللغة العربيّة كما وصلتنا، يوجد فيها من القراءات واختلاف الألسن كثير، بل يمكن القول إنّها بدورها مع اختلاف المتغيّرات والمستجدّات التي لحقتها وعملت فيها، لم تخل في أي وقت من فروع تمثّل دوارج بالنسبة لها، وتورد كتب اللغة والنحو الكثير من ذلك، منه القريب الواضح، ومنه البعيد المعمى الذي يتعذر تبيّن معناه بالنسبة إلينا، بل الغريب عن تلك البيئة اللغويّة، إلاّ بالمرجعيّات ومختلف الشروح والتأويلات؛ ونجد أمثلة كثيرة من ذلك فيما يذكر سيبويه إذ يقول "سمعت من العرب من يقول: ألا تا، بلى فا" يقول "فانظر أرادوا: ألا تفعلوا، وبلى فافعلوا"[1].

والأمثلة كثيرة على ما تبدو عليه علاقة الفرع (الدارج في بيئة معينة) بأصله اللغويّ، إذ يغلب على الفروع أنها غير مكتوبة، وهي تفقد بالكتابة كلّياً أو جزئياً من طبيعتها، إلاّ أن تصبح بدورها أصلاً لما قد يتفرّع عنها، وبالأخصّ عندما تصبح ممنهجة ممدرسة، إذ يبدو الخلاف بين الفرع والأصل قائماً على المعْيرة بالأساس.

ب – التعدّد اللغويّ الطبيعيّ:

وهو الناتج عن التعدُّد الإثنيّ، سواء كان النسق اللغويّ لهذا التعدّد مكتوباً أو غير مكتوب، وهو من طبيعة المجتمعات البشرية قلما يخلو منه مجتمع، وكما أن من المتعذّر الحكم في حقّ لغة ما بالنقاء الخالص، فإن ذلك أيضاً يصعب ويتعذّر في باب الإثنيّات، إلاّ أن ذلك لا يمنع رغم التمازج ومهما بلغت درجته، من أن تحتفظ الإثنيّات المختلفة بلغاتها الأصليّة؛ كما أن التعايش والتساكن الضروريّين، علاوة على الانصهار بين أبناء المجتمع الواحد، يفرض آليات التواصل عبر التفاعل والتعدد.

1 – محمد الحباس، اللغة العربية المشتركة، ص276، مجلة اللغة العربية، عدد 8 2003، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر.

ج – التعدّد اللغويّ الضروريّ:

وهو ما يفرضه التعامل والتبادل مع "الآخر" من أي موقع كان ذلك، وبخاصّة عندما يكون التعدّد وسيلة الاندماج في المحيط الإقليميّ أو الدوليّ، لتحقيق مصالح المجتمع وضرورة تطوّره وتقدّمه سياسيّاً واقتصاديّاً وثقافيّاً، وغالباً ما يكون هذا التعدّد في اتجاه اكتساب لغة الآخر القويّ في جانب من هذه الجوانب، أو القويّ فيها مجتمعة.

د –التعدّد اللغويّ الاختياريّ:

وهو ثقافيّ بوجه عام، كماليّ بوجه ما، تقتضيه المثاقفة والدراسات الأكاديميّة والبحث العلميّ والعلاقات المرتبطة بذلك، سواء كانت مؤسّسية أو جمعيّة أو فرديّة، مع تنوّع أشكال ذلك كلّه.

ومن النادر أن تعرض حالة مجتمعية نموذجاً واحداً من ألوان ذلك التعدّد، لكنّ الفارق قد يكون في التعدّد الضروريّ، الذي يترسخ في المجتمعات التابعة ويتقلص في غيرها؛ بينما التعدّد الأكاديميّ يمكن أن يكون مخالفاً لذلك الاتجاه أو مختلفاً عنه، ما دام مجاله المعرفة الإنسانيّة والبحث والتواصل الحضاريّ.

3) الحالة المغربيّة

يعرض الوضع اللغويّ في المغرب، أنماط هذه التعدّديات جميعها، وبخاصّة منها العفويّ والطبيعيّ والضروريّ.

ويمكن حصر النظر هنا في تقسيم عمليّ على أساس ما هو مدرسيّ وما هو غير مدرسيّ؛ ويمسّ التعدّد المدرسيّ بالأساس اللغة العربيّة والأمازيغيّة والأجنبيّة (فرنسيّة، إنجليزيّة إسبانيّة...)

وإذا كان اكتساب اللغة الأمّ يختلف عن غيره في نطاق هذا التعدّد اللغويّ، ويطبع بالتالي وضعها التعلميّ بالامتياز، مقارنة مع اكتساب لغة أو

لغات التعدّد الأخرى، فإن أطروحات عديدة ونتائج دراسات جدّية توصلت إلى إيجابيّة التعدّد اللغويّ في مستوى الازدواجيّة على الأقلّ، وذلك بمقارنة الأداءات التعلميّة للأطفال المتعلمّين في حالتي الازدواج من جهة واللغة الوحيدة من جهة ثانية[2]؛ ومن الواضح أن المواقف من الازدواجية اللغوية وبخاصّة المتعلقة منها باللغة الأجنبيّة، مرّت بمستويات، بدءاً من الرفض المبدئي كردّ فعل على الدور والوجود الاستعماريّ التاريخيّ، إلى القبول العمليّ، ثمّ الإقبال الكلّيّ إن لم نقل الانغماس في تبني اللغة الأجنبيّة إلى درجة الهيمنة الكلّيّة تقريباً؛ وهو ما يجعل المناقشة المستفيضة في مبادئ ودواعي الازدواجية (اللغة الأجنبيّة) غير وارد بالضرورة، أو غير ذي أولوية في هذا السياق.

ويمكن الانطلاق من مبدإ يتمثّل في أن تبنّي هذا التعدّد اللغويّ على مستوى المدرسة، لا يترك المجال من الناحية العمليّة، إلا للمنظور البيداغوجيّ المتمثّل في البحث في مبادئ الطريقة التعليميّة؛ ففي ظل وضع تعدّد لغويّ يمثّل واقعاً مفروضاً ومبّرراً من كلّ النواحي، لا يبقى معه إلاّ ضرورة التمثّل الصحيح (لمتطلّباته)، وذلك من موقف ومنظور بيداغوجيّ لا يرمي إلى التكيّف معه للحدّ من انعكاساته السلبيّة المفترضة فحسب، بل بقصد استثماره بالأساس، لينعكس بنحو إيجابيّ على شخصيّتنا الوطنيّة، ويغني من المردوديّة العامة من الناحية المعرفيّة والتنمويّة؛ ويمكن الإشارة هنا إلى أن هذا التصور، لا يتضمّن أيّ تلميح إلى ما مفاده "أنه قدرنا المقدور"، بمعنى ابتئاسيّ أو تبخيسيّ في حق ذاتنا العامّة في هذا الوضع، بل هو إذا كان في ذلك شئ من هذه "القضائيّة القدريّة"، فهي بمعنى الحظ المتاح أمام التدخل المتفائل والفرصة السانحة أمام الفعل المنتج، ذلك أن تاريخ التقدّم البيداغوجيّ والفعاليّة التربويّة

2 – انظر تدقيق وتحليل ذلك في:
Ahmed Ez-zaher, Conscience Linguistique et Apprentissage de la lecture, Université sidi Med ben Abdellah pp 113 – 115, Fes 2008

عموماً على مستوى الفكر والممارسة، إنّما وجدت مجال فعلها في مثل هذه الظروف التي تبدو شائكة بالغة الصعوبة، بل و" شاذّة" أحياناً.

من هنا يتوجب السير نحو الطريقة التعليميّة، ويقصد بها الخطّة التي تجري وفقها الممارسة العمليّة المدرسيّة، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طرق تعليم اللغات من أكثر الطرق التعليميّة تطوّراً، وبخاصّة مع التقدّم التكنولوجيّ والتواصليّ، ولا حاجة إلى الدخول في تفاصيلها وتقنيّاتها، إذ ما يهمُّنا هو المبادئ التي تستند إليها.

ويمكن التمهيد لذلك ببعض (المسلّمات):

أ – لا توجد على العموم لغة سهلة التعلُّم والاكتساب بصفة مطلقة، عن طريق المدرسة بصفة خاصة والتعلّم بصفة عامّة، ومن ثم فلكل لغة صعوباتها الذاتيّة، وعبقريتها الخاصّة التي تميزّها بذلك وبغيره عن سائر اللغات، ولعلنّا في وضع ما نحن فيه تبدو اللغات الأبعد عنّا جغرافياً وبشرياً وتواصلياً، كالصينيّة مثلا... أصعب بكثير من بعض اللغات الأوربيّة الأقرب إلينا، وهو مجرّد واقع نسبيّ، يختلف إلى حدّ كبير حسب اختلاف الموقع والعلاقة والضرورة.

ب – تذليل كل الصعوبات في وجه المتعلّم والتعلّم بكيفيّة مطلقة، ليس مبدءاً بيداغوجياً سليماً ولا مطلوباً، علاوة على أنه غير ممكن في الواقع، بل المطلوب هو إيجاد طريقةٍ ناجعةٍ أو جيدة، يمكن أن تعبّر عنها "الاقتصاديّة البيداغوجية" بمضمونها الذي يعني جودة الاكتساب أي: أقوى تعلُّم، أقلّ جهد، أقصر مدة.

ج – إنّ ما يبدو صعباً أو معقّداً في لغة ما، فهو مظهر عبقريّتها الخاصة (باعتبارها ابتكاراً أو صناعةً مجتمعيّة إنسانيّة)

د – لا يتمّ تعلُّم لغة ما إلاّ باللغة نفسها، وذلك من منظور مستوى الجودة التعلُّمية، فلا يتم من هذا المنظور حسن تعلم العربيّة إلا بالعربيّة، أو الفرنسيّة

بغير الفرنسيّة...كما أن التعلّم المدرسيّ عموماً لا يتم تبعاً للمنظور نفسه، إلاّ بلغة ممدرسة، ومن ثمّ تبدو المخالفة البدهيّة لما هو من قبيل دعوى التعلّم والتعليم بغير ذلك (دعوى التعليم بالدارجة مثلا).

4) مبادئ الطريقة التعليميّة

التدرّج الوظيفيّ:

ويقصد به مختلف التطبيقات التي تخدم الطابع الوظيفيّ للغة في أداء دورها التواصليّ، ويراعى في ذلك:

أ- اعتماد مبدإ "التماثل التواصليّ" المتمثّل بخلْق المواقف التعبيريّة المختلفة.... من المباشر لغير المباشر، ومن الحاضر للغائب، ومن الظاهر للخفيّ؛ وهو يخالف مفهوم التدرّج بمعنى الانتقال من السهل إلى الصعب أو من البسيط إلى المركّب، إذ لا شئ بطبيعته على هذا النحو أو ذاك، فالأشياء والموضوعات هي ما هي في كلّيتها النسبيّة، وإنّما تدخّل الطريقة البيداغوجيّة، هو ما يجعلها على نحو ما يجب أن تكون.

ب - اعتماد مبدأ النموّ المتزايد في المتعلّم وعملية التعلّم ذاتها، بما يعني الارتقاء به لا مسايرته أو الوقوف عند مجرد حدوده وإمكاناته (المفترضة).

ج - اعتبار المرحلة المدرسيّة، مقابلاً لأقصى مرحلة التفتّح والقابليّة للتعلّم لدى الكائن البشريّ، لعوامل عدّة ليس هنا مجال تفصيلها، ومن ثمّ فهي تقدّم أفضل فرصة للاكتساب اللغويّ وغيره من ضروب التعلُّم.

وإذا اعتبرنا أنّ المتعلم يقبل على المدرسة مكتسباً لغة أو لهجة من صنف التعدّد العفويّ، فإن التعلمّ اللغويّ المدرسيّ يشقّ طريقه معها، إذا ما كانت تلك اللغة أو اللهجة تجد لها قاعدة ممارسة في المجتمع، أي خارج العمليّة المدرسيّة، بينما يتمّ التعلّم على حسابها في حال العكس؛ ويمكن التأكيد هنا أن المرحلة المدرسيّة تمثّل قابليّة تعلُّم قصوى للتعدّد اللغويّ، باعتبار أن التشبّع بلغة واحدة

لم يبلغ الذروة بعد في نطاق عمليّات النموّ المتزايد، وباعتبار سلاسة هذه القابليّة ومرونتها في هذا السن، لكنّ ذلك لا يسمح أبداً بتجاهل مبادئ الطريقة والمتطلبات البيداغوجية للتعلم كافّة[3]، ولا يعني ذلك بطبيعة الحال أن لغة أو لهجة ما قبل المدرسة أو خارجها، لا تترك أثراً قد يمثّل سلبيّة في التعلّم الجديد، أو على الأقلّ يشكّل صعوبة ما في التكيّف التعلميّ على مستويات الاكتساب اللغويّ كافّة، بل إنّ ذلك واقع ملموس، تتمثّل مظاهره في آليات النطق واستيعاب الدلالة وتطبيق القواعد، بدل عفويّة ما يتواصل به خارجاً عن ذلك، أو قبل ذلك[4].

د – اعتماد المستويات اللغويّة:

وهو ما يعني تحديد هذه المستويات لأيّة وحدة في التعدّد اللغويّ، ولا يقتصر الأمر على مجرّد المعجم اللفظيّ، بقدر ما يتضمّن إضافة إلى ذلك، البنيات التعبيريّة بما يجعل بالإمكان إجراء قياسات موضوعيّة للتعلّم اللغويّ، لا تختلف مصداقيتها باختلاف الظرف أو البيئة.

هـ – اعتبار الكلفة البيداغوجيّة:

ومؤدّاه أن مبدأ التعلّم بأقل جهد... لا يتنافي مع وجود الصعوبة في التعلّم، إلاّ أنّها صعوبة متحكّم فيها، أو بتعبير أدقّ هي عتبة مدروسة من الصعوبة، تواجه التعلّم، بل تصطنع بيداغوجياً في مواجهته، كي تخلق التطلّع والحافز وبالتالي إرادة التعلّم؛ وهذه الإرادة هي أعزّ ما يطلب في التعلّم، وفي تنمية الكائن البشريّ عموماً، وفي وضعيّة التعدّد اللغويّ على الخصوص.

وتؤكّد الدراسات المتخصّصة في هذا الباب، أن تعلّم الطفل في سنواته الأولى للغتين مختلفتين كل الاختلاف في أصولهما، كالعربيّة والفرنسيّة مثلا، وهما

3 – انظر ادريس السغروشني، الآثار الناجمة عن ازدواجية اللغة، قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب، ص 110، أكاديمية المملكة المغربية 1993.

4 – نفسه.

تتطلّبان آليات عقلية متعارضة. حيث إحداهما تبدأ من اليمين، والأخرى من اليسار، مما يعتبر تمريناً عقلياً مبكّراً على التعامل مع المختلف، ومع درجة من الصعوبة للغتين حضاريّتين كبيرتين، مما يتطلّب تعبئة آليات عقلية متعارضة، ويعتبر بالتالي "إثراء (تعلّمياً) لفئة ميسورة من المجتمع، لكنه ليس كذلك بالنسبة ل 90% من بقية أطفال المجتمع الذين لا ملجأ لهم إلا المدرسة العموميّة"[5] وهي التي تبقى إلى حدّ كبيربعيدة عن ذلك.

و –اعتبار الكتلة الزمنية وهي الكلفة المصروفة للتعلُّم، ومن المعلوم أن تعلّم لغة ما يساوي قدراً منقوصاً من مدى (عمُر) التعلّم المفترض، أي من الزمن المدرسيّ للمتعلّم، وهو زمن يبقى – ويجب أن يكون – في كل الأحوال محدّداً ومحدوداً.

5) تحديد الوظيفة والدور اللغويّ

يبقى أن اختيار الأنظمة اللغويّة إنّما يتمّ بناء على تحديد وظائفها والمجالات المرتبطة بها؛ وهنا يطرح سؤال:

– إذا خطّطنا مثلا للغة ما، أن تكون لغة التواصل اليوميّ، هل لها أن تتجاوز هذا الدور إلى ما عداه من مجالات؟ وبالمقابل: هل في اختيار لغة ما (أجنبية مثلا...) لتكون لغة تعلّم العلوم والتكنواوجيا في المدرسة، ما يجعلها تتعدّى ذلك إلى مجالات أخرى في الحياة اليومية، وفيما لا يحمل طابع العلم والتكنواوجيا المفترضة؟

إن طرح مثل هذه الأسئلة، يقصد به هنا، فتح مداخل لمطارحات من شأنها التأسيس لمواقف وأليات بيداغوجيّة، وبالتالي لسياسة لغويّة محددة، فيما

5 – أحمد معتصم، اللغات المغربية في مواجهة التفوق الثقافي المتوسطي
«Langage maghrebins face aux suprtématies culturelles euroméditerranéennes»
In : La Tunisie d'un siècle à l'autre, Actes du colloque organisé au 12 Janvier 2001, Beit al hHkma – Cartage, Minstère de la culture

ترجمة البشير تامر ص 85، 86 مجلة المدرسة المغربية العدد 3/ 2011.

يمسّ المتطلّبات الهوياتيّة من جهة، والانفتاح على التطوّر والتقدّم العالميّ، بل الانخراط الإيجابيّ في تياره الحيوي، من جهة أخرى.

6) ملاحظات حول وضع اللغة العربيّة

يمكن الختم في هذا المجال ببضع ملاحظات تخصّ اللغة العربيّة، نسوقها كالتالي:

أ – تناقض ما بين مكانة اللغة العربيّة، المستدلّ عليه بمؤشّرات التراكم الحاصل في مشاريع تطويرها، من قبل هيئات ومؤسّسات وشخصيّات عربيّة وعالميّة، علاوة على الملاحظ من توسّع مجالات استعمالها قياساً مع السابق من جهة، مع التقاعس عن تفعيل آليات تطويرها والاجتهاد في ذلك، وبخاصّة على مستوى المناهج والطرق التعليميّة من جهة ثانية.

ب – الوضع التواصليّ والحضاريّ والدوليّ للغة العربيّة، وهو وضع مرتبط بالماضي العلميّ والحضاريّ لهذه اللغة، مضافاً إليه ما تمثّله كتلة الناطقين بالعربيّة اليوم، من سعة سوق عالميّ وثقل ميزان اقتصاديّ دوليّ، ليس الإنتاج الطاقويّ بمختلف أنواعه والتجاري عامة، إلا أحد مظاهر هذا الوضع الإيجابيّ المتميّز.

ولا تخفى ظاهرة الإقبال على تعلّم اللغة العربية من قبل الأجانب، دون إغفال دور العامل الاقتصاديّ في ذلك بطبيعة الحال، لكن ذلك ليس عيباً ولا نقصاً، بل عاملا مساعداً يجب استثماره، كما أن عوامل خارجيّة من هذا القبيل، لها دائماً دخلها في تعلّم اللغات الأجنبيّة مهما كانت تلك اللغات وظروف تعلّمها.

ج – ضعف المستوى اللغويّ في المدرسة المغربيّة العموميّة، ويمكن التعبير عنه بضعف التعلّم اللغوي، وبقصور الطرق المسلوكة في ذلك، وتكفي الإشارة إلى مدّة ما يقضيه المتعلّم المغربيّ في تعلم الفرنسيّة مثلا، من بداية الابتدائيّ إلى

نهاية الثانويّ (حوالي عشر سنوات)، وبواقع متميّز في المنهاج الدراسيّ من حيث الحصص المخصّصة للغة الأجنبيّة الأولى (والفرنسيّة في وضعنا أكثر من لغة أجنبيّة أولى)، والنتيجة أن المتعلّم لا يصل إلى إتقان هذه اللغة ولا يقدر – حسب حصيلة الملاحظات – على المتابعة بها في التعليم العالي؛ علماً بأن تعلّم لغة أجنبيّة لطالب ما خارج البلد أو داخله، لا يتعدّى سنة أو عدّة شهور ليستطيع المتابعة والدراسة بها، ومرجع ذلك بالأساس إلى الطريقة التربويّة.

د – مسألة التعريب: لا نريد هنا محاكمة التجارب المختلفة قي هذا الباب، ولا المشاريع المقترحة سواء منها ما تمّ تطبيقه جزئياً أو كلّياً، أو ما لم يكن من حظّه أن يرى النور، كما لا نودّ تحليل الأسباب والدواعي المختلفة، سواء منها ما يعمل لصالح التعريب أو يعارضه؛ لكن ما نود الوقوف عنده، هو ما تميل إليه بعض الدراسات، من أن التعريب يمثّل بعد المدرسين، كبش فداء لتبرير الفشل التربويّ، بينما المسؤولية يتحملها الجميع[6]؛ وبهذا الخصوص يمكن القول، إن للتعريب متطلّبات ماديّة وعلميّة معرفيّة وبيداغوجيّة، لا يمكن إنجاحه إلاّ بها، وهو المطلوب في أي مشروع أو توجه؛ ولا نعتقد أن تجربة التعريب قد توافر لها في وقت من الأوقات أقل المطلوب من ذلك، ما دامت مدرستنا إلى اليوم، وحتى فيما هو غير التعريب، لم تستوف للأمر مستلزماته المختلفة والضروريّة.

وبهذه الملاحظات الختاميّة، وفي ضوء ما سبق، يمكن التأكيد على أن التعدّد اللغويّ عموماً في الحالة المغربيّة، كما في حالات مجتمعات أخرى عديدة ومشابهة، إذا كان واقعاً يفرض نفسه ولا يمكن تجاهله، فإن السير باتّجاه استثماره على نحو إيجابيّ، يتطلّب الاشتغال الجديّ والمجدّد المتجدّد باستمرار، على المستوى البيداغوجيّ، وعلى آليات الاكتساب اللغويّ بالتحديد، أي على

6 – نفسه.

طرق التعليم عامّة، وفي المجال اللغويّ على الخصوص؛ كما يتعيّن الالتزام من جهة أخرى، بالوظائف والحدود لكل وحدة أو منظومة لغويّة ضمن هذا التعدّد، بما من شأنه ضمان الطابع الهويّاتي للأمّة، والنجاعة التعلميّة اللغويّة في الآن نفسه.

بعض مفاهيم المدرسة الخليليّة الحديثة وآثارها الإيجابية في تعليم اللغة العربيّة

د. مبارك تريكي
جامعة د يحيى فارس المدية

- تمهيد - ضرورة العودة إلى المفاهيم الخليليّة الأصيلة

- بعض هذه المفاهيم وآثارها الإيجابيّة على تعليم اللغة العربيّة - مفهوم الإسناد، مفهوم العامل، مفهوم الباب.

- مصطلح الإسناد ودوره في تحديد مفهوم الفعل، والفاعل، والمفاعيل، والمبتدأ، والخبر.

- مصطلح العامل ودوره في تحديد عناصر الجملة وتعليمها

- مصطلح الباب ودوره في تحديد الكلم التي على مثال واحد وتعليمها

توطئة: لعلّ ممّا هو مسلّم به بين الباحثين في الحقل اللسانيّ والتعليميّ معاً أنّ المعلومات اللغويّة نوعان، نوع يخصّ المتكلم، أو المخاطب، ويقصد به تلك الملكة، أو المهارة التي يحصلها عن طريق الاكتساب، والتي تمكّنه من التواصل مع غيره، والتي تصبح ملكة مركوزة في ذهنه دون شعور منه، فتمكّنه هذه الملكة من إيصال أغراضه، وهذه الملكة قد يشترك فيها كل الناس الذين ينتمون إلى البيئة اللغويّة الواحدة، أما النوع الثاني فيخصّ اللسانيّ وحده، ويقصد به العالم بأسرار اللسان، وهي معرفة علميّة تختلف عن الملكة اللغويّة التي يشترك فيها مع أيّ إنسان ينتمي إلى مجتمعه اللغويّ، وهذه المعرفة نظريّة بحتة، أو صناعة على ما

يقول ابن خلدون، وأنّ مدرّس اللغة منوط به أن يلمّ بهذا النوع من الصناعة (العلم النظريّ) زيادة على الملكة، كما هو منوط به أيضا معرفة الطرائق المساعدة على التبليغ، فلا نتصوّر من معلّم خال ذهنه من تصوّرٍ واضح للمادّة اللغويّة، ولنظمها وقوانينها أن يكون ناجحاً في مهمّته، ولعلّه من هنا تبدو حاجة معلم اللغة إلى ضرورة امتلاكه للمفاهيم اللسانيّة النظريّة في مصدرها الأصليّ وهو ما نجده في المدرسة الخليليّة الحديثة التي أحيت مفاهيم الخليل وسيبويه، ومن هنا كان اختيارنا نحن لمفاهيم العمل والإسناد والباب آتياً عن رغبة منّا في تمليك معلّم العربيّة هذه المفاهيم، ولا يمتلكها إلاّ بالعودة إليها في مظانها لفهمها أولاً، واستثمارها في الحقل التعليمي ثانيا ؛ وعليه تبدو الحاجة ماسّة إلى هذه المفاهيم، كما يبدو التلازم وثيقاً وواضحاً بينها وبين الملكة اللغويّة وطرائق التدريس عند المدرّس.

تمهيد: قبل أن نتناول هذه المفاهيم المجرّدة، ومحاولة تبيان آثارها في تعليم اللغة العربيّة – ممثّلة في جملها– والجملة – كما هو معلوم – هي النموذج الذي لا يتمّ الاتصال إلاّ به، ومن ثمّ (لا توجد الجُملة خارج الاتصال)[1] نودّ أن نضع القارئ الكريم أمام حقيقة، وهي أن خطابنا الذي نصبّه في هذه الدراسة، هو خطاب ديداكتيكيّ (تعليميّ) في أساسه، فإذا كانت ديداكتيكا اللغات (la didactique de langue) كما تعرف هي (مجموع الخطابات التي أنشئت حول تعليم وتعلُّم اللّغات سواء تعلق الأمر بلغات المنشأ أم باللغات الثانية)[2] فإننا نعتقد أن خطابنا هنا لا يبتعد عن هذه الفكرة المركزيّة وإن كان يجنح في بعض منعطفا ته إلى الجانب النظريّ، معنى ذلك أن خطابنا سيكون مضمّنا لخطابات

1 – فيكتور خراكوفسكي، دراسات في علم النحو العام والنحو العربيّ، ترجمة د جعفر دك الباب، مؤسسة الوحدة سنة 1982 م ص 1.

2 – د. علي أيت أوشان، اللسانيّات والديداكتيك، نموذج النحو الوظيفيّ، من المعرفة العلميّة إلى المعرفة المدرسيّة دار الثقافة للنشر والتوزيع، المغرب، ط 1 سنة 2004 م ص71.

ديداكتيكيّة (تعليميّة) وفيرة مدعوماً بخطاب لغويّ تنظيريّ أيضاً)، بتعبير آخر، إنّنا نزاوج هنا بين (الخطاب التعليميّ المدرسيّ (discours scolaire) والخطاب العلميّ النظريّ (discours scientifique théorique) لأنّ المفاهيم التي اخترنا التحدّث عنها (لتبيان دورها في تعليم اللغة العربيّة هي في أساسها مفاهيم نظريّة تجريديّة، بل نراها ذات مستوى عال جدّا من التجريد.

مفهوم العامل أو نظريّة العامل أو العمل: على كثرة المفاهيم، والمصطلحات التي يتدثّر بها الخطاب النحويّ العربيّ discours grammatical (arabe) في شقّه النظريّ (النحو العلميّ) لم يحظ أي منها بلقب النظريّة غيرمصطلح العامل، فالعامل هو المصطلح الوحيد الذي حمل لقب (نظريّة) يقول عبد العزيزعبد الدايم، (الطريف في هذا الصدد أن المفهوم الوحيد الذي أطلق عليه نظريّة في تراثنا العربي هو مفهوم العامل)[3] ويرى هذا الباحث أن أوّل من أطلق عليه لقب النظريّة هو إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، ثم تبعه (المتخصّصون الرافضون لتجديده، فضلا عن الموافقين له في تسمية هذا المفهوم بالنظرية)[4]. والغريب عندنا أنهم يطلقون عليه لقب النظريّة ويهجمون (عليها) وينكرونها ويرجعون إليها سبب تخلفنا اللغويّ كله، ولسنا نحن هنا ممّن يدعم هذا الرأي، ولا ممّن يراه، وإلاّ لما جعلنا من مفهوم نظريّة العامل مفهوماً له أثر في تعليم الجملة العربيّة، فنحن ممّن يرون أن هذا المفهوم فعلا يستحقّ لقب نظريّة فنشكر (القبيلين) على تلقيبهم له بهذا اللقب، وندع القبيل الرافض لنقف مع القبيل الآخر الذي نراه قد فهم المصطلح حقّ الفهم، وهذا القبيل عددهم كثر في عالمنا العربيّ منذ نشأة النحو العربي وإلى الآن، إذ يذكر الباحثون أنّ من

3 – د. عبد العزيز عبد الدايم، النظريّة اللغويّة في التراث العربيّ، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط 1 سنة 2006 م ص 236.

4 – المرجع نفسه، ص نفسها.

بين أكثر من ألفيّ نحويّ إلى عهد السيوطي لم ينكر أحد منهم العامل النحويّ إلاّ نحويّ واحد، وهو ابن مضاء القرطبي[5]؛ أما المحدثون، فالذين ينكرون العامل النحويّ وإن وجدوا فهم أيضاً قلّة، إذ نعتقد أن الباحثين الذين يرون للعامل أهميةً قصوى نظرياً وتطبيقياً عددهم كبير في عالمنا العربيّ مشرقاً ومغرباً، وسيكون لهم ذكر ضمن خطابنا الديداكتيكيّ (التعليميّ)، هذا عند الحاجة إلى آرائهم. ونعود إلى محاولة تحديد مفهوم العامل، ولعل أهم من يجب الاهتداء بآرائه في تحديد هذا المفهوم هو أستاذنا الجليل عبد الرحمن الحاج صالح، الذي تتوزّع آراؤه حول هذا المفهوم في مقالاته التي تحويها كتبه، فالعامل عنده هو (العنصر الذي يتحكّم في التركيب الكلاميّ، ويؤثّر فيه، بل هو المحور الذي ينبني عليه وقد يكون مساوياً للصفر)[6] وهذا العامل يعمل في المعمول الأوّل والمعمول الثاني لفظاً ومعنىً إذ يكون سبباً في إعرابهما وسبباً في تغير المعنى، ولكن الأهمّ هو أنّه سبب بناء الكلام)[7]، وإن كان أستاذنا يركّز كثيراً على الجانب الشكليّ حيث يقول عنه (إنه سبب بناء الكلام فلا كلام مفيد بدون بنية يكون أساسها العامل)[8]. ويعيب على النحاة المتأخّرين أنهم حصروا وظيفة العامل في إحداث الإعراب، فحصروا من ثمّ النحو كلّه في الإعراب[9]، فنجدهم يعرّفونه بأنه (ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)[10]، ويشارك أستاذنا هذا الفهم غير واحد من الباحثين المحدثين، كما هو فهم

---

5 – عبد الرحمن الحاج صالح ابن مضاء.

6 – د عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيّات العربيّة، منشورات المجمع الجزائري للغة العربيّة، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، سنة 2007م ج 2 ص 89.

7 – المرجع نفسه ص 89.

8 – المرجع نفسه ص

9 – المرجع نفسه ص 89.

10 – د.عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصّل في النحو العربيّ دار الكتب العلميّة بيروت ط1 سنة 1992م ج1 ص 624.

الباحث فخر الدين قباوة، الذي نجده يعرّف العامل بأنّه (هو اللفظ المسبّب للإعراب نتيجة تعلّقه بما هو معرب لفظاً أو تقديراً أو محلاً)[11]، ويعرّفه في مكان آخر، من الكتاب نفسه بأنّه (هو الكلمات التي تتشبّث بالاسم[12]، كما يقول عنه في مكان آخر، إن (العامل عند جمهور النحاة معنى تركيبيّاً أو لفظاً نحوياً)[13] ويقول عنه أيضاً بأنّه (مقتضٍ للإعراب، أي عنصر مساعد ومؤيّد ليس منتجاً حقيقياً أو مؤثّرا طبيعياً)[14]. فهذه التعريفات المتكرّرة من الرجل لا نجدها تحصر العامل في الأثر الإعرابيّ، وعلى هذا يكون مفهومه للعامل غير مفهوم العامل عند النحاة المتأخّرين الذين نجدهم حصروه في إحداث الأثر الإعرابيّ، أو تغيّر الحركات الإعرابيّة في أواخر الكلمات. ويرى الباحث علي أبو المكارم أن (تغير أواخر الكلمات أو لزومها إنما يرتبط ارتباطاً عضوياً بما يقصد بها من معنى، وبناء على ذلك، فرض النحاة وجود أطراف ثلاثة في التغيّر، العامل أي المؤثّر، أو المغيّر، والمعمول أي المتأثّر، أو المتغيّر، والحركة المتغيّرة في اللفظ أو التقدير رمز عمل العامل)[15] إذاً، فمفهوم العامل عند هؤلاء الباحثين وعند أستاذنا هو أنه يشكّل بناءً للجملة، لذلك وجدنا أستاذنا يكرّر القول في موضع آخر (لم يدرك الكثير من المتأخّرين أن للجملة بناءً ومثالاً كما أنّ للكلمة بناءً ومثالاً)[16]. ويشير في موضع آخر أيضا بالقول (وتناسى المتأخّرون من النحاة، أنّ العامل ليس ما يعمل الرفع والنصب والجرّ فقط)[17] بل إن العامل والمعول الأوّل هما أقل ما

11 – د. فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحويّ ونظريّة الاقتضاء، دار الفكر دمشق، ط 1 سنة 2003 م ص 83.

12 – المرجع نفسه ص 124.

13 – المرجع نفسه ص 129.

14 – المرجع نفسه ص 127.

15 – د علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2007 م ص 217.

16 – د عبد الرحمن الحاج صالح بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج 2 ص 74.

17 – المرجع نفسه ص 74.

تكون عليه الجملة العربيّة غير المحذوف منها شيء، وهي في هذه الحالة فعل وفاعل) ؛ ثم يحدّد موضع العامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني والمخصّص[18]. فموضع العامل يحتوي على كلمة مفردة، قد تكون من فئة الفعل، أو الحرف، أو الاسم، وقد يحتوي على عامل + معمول مثل (حسبت)، أو على عامل والمعمول الأوّل والمعمول الثاني مثل(أعلمت الطالب)، أما موضع المعمول الأوّل فلا يكون إلاّ اسماً، أو فعلاً في حالات محدّدة عندهم، أما موضع المعمول الثاني فيكون خبراً أو مفعولاً به، ثم تأتي المخصّصات الأخرى، وهي عندهم تتمثّل في جملة من المصطلحات النحويّة، وهي الحال والتمييز، والمفاعيل الاخرى، كالمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول المطلق، وجميع الفضلات، وقد صاغ أستاذنا البنية العاملية هذه صياغة رياضية كما يلي: {(ع تستلزم م1)+م2)+خ)} ولذلك وجدناه يسم هذه البنية العامليّة بأنّها بنية مجرّدة تجريداً عالياً، فمجموع العامل ومعموليه يكون النواة الأساسيّة لكل جملة من حيث البناء النحويّ الإعرابيّ)[19].

ومن المفاهيم الخطيرة التي رصدها هنا، هي أنّ المعمول الأوّل لا يمكن بحال من الأحوال أن يتقدّم على عامله، فهما يكونان زوجاً مرتباً في اصطلاح الرياضيّات، ومن المفاهيم الخطيرة المرصودة هنا أيضا هو مفهوم العلامة العدمية التي رمز لها بهذا الرمز الرياضي (0)، وهي عنده علامة الخلوّ وهو (خلوّ الموضع الذي يدخل فيه الفعل أو ما يقوم مقامه)[20]. فهذه الصياغة الرياضيّة التجريديّة جعلت الجملة الفعلية تتساوى مع الجملة الاسميّة في صياغة واحدة، وقد مثّل لها بهذا المثال:

18 – المرجع نفسه ص 74.

19 – المرجع نفسه ص 75.

20 – المرجع نفسه ص 74.

0/المبتدأ/الخبر 0 العلم مفيد

الفعل/الفاعل/المفعول ع+م1+م2

اكتسبت العلم

ع+م1+م2

فبنية الجملة العربيّة إذاً تتوقّف عندهم على هذه الكيانات التي صيغت هنا صياغة رياضيّة، مع ملاحظة ما يحتويه كلّ كيان من هذه الكيانات التي تملأ المواضع إذ (ع) رمز لموضع فارغ، قد يملأ بكيانات متنوعة و(م1) رمز لموضع قد يملأ بكيانات متنوّعة ومثلها (م2) أيضا، فهو رمز لموضع قد يملأ بكيانات متنوعة، ومن خلال رصدي للمواضع التي جاءت فيها أفكار أستاذنا حول البنية العاملية في العربيّة وجدته يعتبرها مثالاً، فعند حديثه عن مصطلح (المثال) في مستوى التركيب، أي الجملة المفيدة، وجدته يقول عنها إنّها تتكون من موضع العامل وموضع المعمول الأوّل، ثم موضع المعمول الثاني، وهي كلّها البينيّة النواة، ثم مواضع العناصر المخصّصة[21] ويقول في موضع آخر، إن المثال (هو حدّ تتحدّد به العناصر اللغويّة ولكنّه حدّ إجرائيّ، لأنّه ترسم فيه جميع العمليّات التي بها يتحدّد العنصر اللغويّ في واقع الخطاب)[22]، ليخلص بالقول إن (مفهوم المثال مفهوم رياضيّ محض)[23]. وقال في موضع آخر منوّهاً بالتمثيل للبنية العامليّة هذه المصاغة صياغة رياضية (فائدة هذا المثال عظيمة جدا لأنه يمثّل في صيغة واحدة كلّ الأبنيّة التي تحتملها الجملة العربيّة ؛ فمن ناحية الحكم الإعرابيّ المعمول الأوّل هو دائماً فاعل أو مبتدأ، وما بمنزلتهما ؛ والمعمول الثاني مفعول به أو خبر أو ما بمنزلتهما)[24]. فالبنية العامليّة على هذا تكون بمثابة الهيكل العظميّ

21 – المرجع نفسه ص 16.

22 – د عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 321.

23 – المرجع نفسه ج 1 ص 321.

24 – المرجع نفسه ص 311.

للجملة في العربية[25]، فهي بناء شكلانيّ مجرّد عن المعاني، ومن الفوائد التي يذكرها أيضا لهذا البناء الهيكليّ هو الحدّ من التقاليب التي تقتضيها قسمة التركيب فليس هناك إلاّ ثلاث صور فقط هي (ع+م1+م2) و(ع+م2+م1) و(م2+ع+م1)، والتركيب الواحد من هذه التراكيب الثلاثة يدلّ على أكثر من معنى، وقد يدل التركيبان على معنى واحدج1 ص 312 ويمكن التمثيل للصيغ الثلاث المجرّدة السابقة بالأمثلة التالية :

فهم الطالب الدرس 0 العلم نافع قتلته السنابل إياك نعبد

ع+م1+ م2 ع+م1+م2 ع+م2+م1 م2+ع+م1

وعلى هذا يخلص أستاذنا إلى أن البنية العامليّة هي بنية لفظيّة جامعة يشترك فيها عدد لانهائيّ من الجمل[26] ولعل ما يجب التنبيه إليه هنا لخطورته، هو الخطأ الذي يقع فيه الكثير من الباحثين المحدثين حين يخلطون بين اللفظ والمعنى، ولهذا وجدنا أستاذنا كثيراً ما يلحّ على ضرورة التفرقة بين اللفظ والمعنى ؛ من ذلك، قوله (فهذه الصياغة تخصّ كما قلنا لفظ الجملة لا الجملة كخطاب)[27]، وقوله أيضا، (ثم أن التخليط بينهما أو بالأصحّ تفسير بنية اللفظ باللجوء إلى اعتبارات تخصّ الإفادة غلط فادح)[28]، وهو يرى أن اللفظ هو الأوّل كما ينقل عن علمائنا[29] هذا هو مفهوم العامل، أو البنية العامليّة، أو نظريّة العامل كما فهمه أستاذنا؛ ويبدو لنا نحن – وبكل تواضع– أن هذا هو الفهم السديد للعامل كما هو عند مبتكريه الأوائل، الخليل، وسيبويه ومن سلك مسلكهما، وهو فهم من

25 – المرجع نفسه ص 312.

26 – المرجع نفسه ص 298.

27 – المرجع نفسه ص 300.

28 – المرجع نفسه ص 308.

29 – د حسن خميس الملخ، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 سنة 2002م ص 211.

أستاذنا نراه من أرقى المفاهيم لهذه النظريّة – في نظرنا – يمكننا أن نكتفيّ به دون العودة إلى أي مرجع آخر، لكنّنا حتى لا نتهم بالتحيّز لفكر أستاذنا ذكرنا أقوالا لبعض الباحثين العرب الذين كانت لهم وقفات عند هذه النظريّة على سبيل تقوية التمثيل والتدليل ليس إلاّ، ونذكر الآن أقوالا أخرى ؛ ففي هذا الصدد، يقول الباحث خميس الملخ (نظرية العامل من أرقى ما وصل إليه البحث العلميّ في النحو العربيّ)[30]، ويعرّفها بأنّها (اقتران بين عنصرين، يسمّى الأول منهما عاملا: والثاني معمولاً، وظيفة الأوّل طلب تقيّد الثاني (المعمول) بالحكم الإعرابيّ الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على تنفيذ طلب الأوّل (العامل) بعلامة إعرابية تصلح أمارة على الحكم الإعرابيّ، فيكون تفسير العلامة الإعرابيّة اقتضاء العامل لها هذا الاقتضاء الناتج عن الاقتران الشكلي)[31]، وهو هنا يقع في نظريّة الاقتضاء التي يفسر بها بعضهم نظريّة العامل في النحو العربيّ، وقد اعتبر نظريّة العامل قانونا – وهو محقّ– سمّاه قانون التدمير، إذ يحلّ الدمار بالجملة عند حذف العامل، ومثّل لذلك بجملة (عشق الفلاح الأرض)، فلو حذفنا العامل (عشق) لبقيت الجملة هكذا (الفلاح الأرض) وهي لا معنى، لها فالدمار حلّ بها معنوياً لـمّا فقدت بناءها. ويرى الباحث فخر الدين قباوة أنّ العامل الإعرابيّ مفهوم نحويّ خالص ذو فعاليتّين لغويتّين لفظيّة ومعنويّة[32] ثم أن العامل عنده يقتضي وظائف نحويّة وعلامات إعرابيّة[33]. ويعتبر علي أبو المكارم قانون العمل مقوّماً أساسياً من مقومات الجملة[34] ص 104. ويقول مازن الوعر (من وجهة نظر لسانيّة حديثة نستطيع أن نقول إن نظريّة العامل هي نظريّة هامّة جداً)[35]

30 – المرجع نفسه ص 211.

31 – د فخر الدين قباوة المرجع السابق ص 141.

32 – المرجع نفسه ص 146.

33 – د. علي أبو المكارم مرجع سابق ص 104.

34 – د مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي للطباعة والنشر دمشق ط 1 سنة 2001 م ص 98.

35 – د عبد العزيز عبد الدايم مرجع سابق ص 238.

ويرى الباحث عبد العزيز عبد الدايم أن (فرض العمل يمثّل نظريّة عريضة في النحو العربيّ)[36]. ويرى الباحث منصف عاشور أن (الجملة عند النحاة العرب نظام علاقات قائم على أحكام تركيبيّة بنظريّة جوهريّة هي العامل النحويّ)[37]. وعلى هذا، فالتركيب عندهم لا يستقيم إلا بالعامل، ثمّ أن العوامل النحويّة كما يقول المنصف عاشور هي (ضرب من الأدلّة العلاميّة النحويّة الموضّحة للوظيفة النحويّة)[38] ؛ ويسم الأستاذ التواتي بن التواتي نظريّة العامل بأنها (من أخطر النظريّات التي سيكون لها دور عظيم في تطوير معلوماتنا حول الظواهر اللغويّة، وذلك لأنّ مفهوم العمل هو المفهوم الديناميّ الذي ينبني عليه المستوى التركيبيّ للغة[39] وهو يرى في هذه النظريّة القدرة الكاملة لمعالجة النصوص حاسوبياً إذ يستطيع اللغويّ أن يمثّل بها أبسط الكيفيات، وأنجعها في التراكيب المعقّدة التي تتداخل فيها العناصر اللغويّة، لأنها تتيح إمكانية صوغ التراكيب في قالب رياضيّ دقيق[40] ؛ فهذه الأقوال التي ذكرناها، وغيرها من الأقوال، التي لم نتمكّن من نقلها لضيق المقام، كلّها تجعلنا نقدم على تبني هذه النظريّة باعتبارها وسيلةً بحثيّة أولاً، ووسيلة تربويّة ثانياً، دون أن نتخوّف من ردود الأفعال.

دور البنية العامليّة في تعليم اللغة العربيّة: أو دور العامل النحويّ في تعليم الجملة العربيّة: بعد أن حدّدنا مفهوم البنية العامليّة، أو مفهوم العامل وبيّنا دورها في التنظير النحويّ، نكون قد تمكّنا من تحديد دورها في العملية التعليميّة. فإذا كان الخطاب السابق خطاباً تنظيرياً فإن ما ننتجه الآن هو خطاب ديداكتيكيّ

36 – د المنصف عاشور بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية منشورات كلية الآداب بمنوبة تونس سنة 1991 م ص20.

37 – المرجع نفسه ص 286.

38 – د. التواتي بن التواتي، المدارس اللسانية في العصر الحديث ومناهجها في البحث، دار الوعي للنشر والتوزيع الجزائر(د ت) ص102.

39 – المرجع نفسه ص نفسها.

40 – د حليمة احمد عمايرة، الاتجاهات النحويّة لدى القدماء – دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة – دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، سنة 2006 م ص 133.

(تعليميّ)، وإذا كان الخطاب التنظيريّ قد حدّدَ لنا أن البنية العامليّة هي كيان تجريديّ، أو بناء هيكليّ صالح لأن يتمثّل على ضوئه مالا نهاية له من الجمل في العربيّة، فإنّ هذا قد يسهّل لنا إنتاج خطاب ديداكتيكيّ مضمونه سيكون تقديم نماذج من البنى (الجمل)، وربما التعامل مع النصوص التي هي تتأسّس عادة من البنية العامليّة، أي أنّ النصوص في أصلها مجموعة من البنى العامليّة، أي مجموعة من الجمل، فنحن حين نتمثّل بالبيت الشعريّ التالي فإنّه يمكنّنا أن نعتمد على البنية العامليّة في تحديد بناه، أي جمله.

بعثرت أوراقي وكسرت القلم :.لما رأيت الجاهلين قي القمم

ع+م1+م2 /ع+م1+م2 ع+م1+م2 ع+م1

بنية عاملية / بنية عاملية بنية عاملية /

تمثل بناء /تمثل بناء تمثل بناء /

فهذا التحليل للبيت الشعريّ يكشف للمتعلّم في المراحل العليا من التعليم عن بناه، أي عن جمله، أي المثل التركيبية، ويلاحظ أنها جاءت على نمط واحد، ولم نتابع في الشطر الثاني تحليل البنية العامليّة كلها بعدم إدخال العنصر (لـمّـا) الذي يعرب مضافاً، وما بعده مضافاً إليه.

كما يمكننا تحليل النصّ الشعريّ التالي للكشف عن بناه اعتماداً على مفهوم البنية العاملية كما يلي:

ليت الذين وهبناهم سرائرنا :. في زحمة الخطب أغلوا ما وهبناه

ع+ م1 ع+م1+م2+م3 ع+م1 ع+م1+م2 ع+م1+م2

ع+ م1 مخصّص

بنية عامليّة..

م2

بنية عامليّة تتكون من (ع) الناسخ (ليت) والاسم الموصول (الذين) (م1) وجملة (اغلوا ما وهبناه)(م2).

وهو تحليل يمكّننا من اكتشاف أنواع الكيانات التي يحويها الموضع، فبيّن لنا هذا التحليل أن موضع العامل جاء في صورة ناسخ، وموضع المعمول الأوّل جاء في صورة اسم موصول، وموضع المعمول الثاني جاء في صورة بنية عامليّة كاملة، ومثل هذا التحليل في المثال التالي:

حسب الطالب الامتحان سهلاً، فيمكن تحليلها هكذا

ع + م1 +م2 +م3

ع + م1 + م2

إذ يكشف لنا التحليل عن طريق البنية العامليّة، أو نظريّة العامل، أن موضع العامل جاء في صورة بنية عامليّة كاملة، تتكون من عامل ومعمول أول.

ومثله أيضا: أعلمت الطالب الدرس سهلا، فهي تحلّل عامليا هكذا :

ع+م1+م2 +م3 + م4

ع 0+م1+م2 إذ أصلهما مبتدأ وخبر

ع +م1 +م2

بنية عاملية

فالتحليل العامليّ يكشف لنا، أن العامل هنا جاء في صورة بنية عامليّة كاملة تشكّل البنية النواة

ومثل هذا أيضا نجده في تحليل البيت الشعريّ التالي

فأصبح الذلّ يمشي بين أظهرهم :. مشي الأمير وهم من حوله خدم

ع +م1 ع+م1ع+م1 م2 ع+م1+ع+م1+م2

ع +م1 ع+م1 ع+م1 ع+م1 بنية عامليّة تتكوّن من مبتدأ وخبر

ع+م1+ م2 جاء في صورة بنية عاملية

فممّا سبق نزعم أن لنظرية العامل دوراً خطيراً في تعليم القواعد النحويّة للمتعلمين، خاصّة في المراحل العليا من التعليم، لأنّ البنية العامليّة مفهوم مجرّد لا يمكن تقديمه للمتعلّمين في المراحل الدنيا، ونزعم أيضا أن نحاتنا القدامى- رحمهم الله – كانوا موفّقين جدّاً حين أدركوا الجوانب التعليميّة في نظرية العامل، فحاولوا من ثمّ تقديم اللغة في هياكل تعليميّة، تمكّن الناس من تعلّم العربيّة[41]، وحين فرّقوا أيضاً بين المعنى النحويّ والمعنى المعجميّ للمصطلح النحويّ ؛ فهذا ابن جني كما تنقل عنه الباحثة عمايرة يقول (إنّ الفاعل رفعِ، والمفعول نصبِ، وقد نرى الأمر بضدّ ذلك، ألا ترانا نقول ضرب زيد فنرفعه وإن كان مفعولا به ونقول إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلا)[42]، وهو قول نفهم منه بكلّ وضوح أن ابن جني يفرق بين الصيّاغة اللفظيّة والإفادة، ولا يخلط بينهما، وهو الأمرالذي كنّا قد نقلناه عن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح أنه ينبّه إلى خطورته، وعلّقت الباحثة عمايرة بعد ذلك على قول ابن جني بقولها (من الواضح أن النحويّ يتمثّل المعنى تمثلاً جيّداً، وإن غلب أحيانا الشكل فليس لأنّه تخلّى عن فهم المعنى، وإنّما لأنّه يسعى إلى تشكيل معايير لغويّة تفسّر للمتعلّم كيف أن الناطق يفكّر بأبواب نحويّة يمثّلها بممثّلات صرفيّة، ولكل باب نحويّ حركة إعرابيّة يأخذها الممثّل الصرفيّ حال دخوله في خانة الباب النحويّ)[43]. وهو قول يؤكد ما قلناه، وما ذهبنا إليه من أنّ للعامل دوراً في تعلّم العربيّة، وتذهب الباحثة عمايرة إلى تعميم هذا الدور بقولها (ولا يكاد يخلو باب من أبواب النحو من هذه التفسيرات التي ترمي إلى إماطة ما يمكن أن يعترض مجرى القاعدة، وذلك حين يتعذّر أن ينسجم التفسير الشكليّ مع المضمون، ولكن النحويّ يميل في الغالب إلى ترجيح ما يفسّر الشكل)[44] وعلّلت هذا الميل

41 – المرجع نفسه ص 133.

42 – المرجع نفسه ص نفسها.

43 – المرجع نفسه ص نفسها.

44 – المرجع نفسه ص 139.

بقولها (ربما كان السبب في ذلك إحساس اللغويّين أن الأشكال أثبت من المضامين، وأكثر تحديداً، منها أما المضامين، فهي متغيّرة متعدّدة وعلى هذا فتفسير الشكل أدعى تعليميّاً وتأصيليّاً إلى الانضباط)[45]. وهي أقوال كلّها تؤكّد ما تبنيّناه نحن هنا في مداخلتنا، من اعتبار العامل مفهوماً تربوياً تعليميّاً، إذ بعد أن تمّت صيّاغة البنية العامليّة تحوّلت من نظريّة تنظّر للنحو العربيّ إلى معيارٍ تربويّ، يعوّل عليه في تعليم النحو العربيّ، وهو ما عنته الباحثة حليمة عمايرة بقولها (أثبتت المعيارية التراثيّة فاعليّة كبيرة في معالجة الظواهر اللغويّة، فقد قدّم العمل النحويّ من خلال نظريّة العامل هياكل تعليميّة تقام عليها وحدة المعايير واتّخذت المعياريّة من هذه الهياكل شكلاً من الترابط بين الكلمة وسياقها)[46]، وهي أقوال تجعلنا نصرّ على ما تبنّيناه وذهبنا إليه، ومن ثمّ فإنّنا نقول إن البنية العامليّة كما قدمناها في صيغتها (هيكلها) التجريديّة لم تكن قادرة على استيعاب الجملة العربيّة في مستوييها الفعليّ والاسميّ فقط، بل هي هيكل صالح لكي يحدّد على ضوئه مفاهيم لها خطورتها في فهم اللغة العربيّة، وأعني بها مصطلح (الكلمة) بأقسامها الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، وهي المفاهيم التي يدخل منها متعلّمو العربيّة وتعلمها، فلا يكتسب العربيّة من لا يفهم الاسم والفعل والحرف، وهو ما أشار إليه خميس الملخ بالقول (الاسم والفعل والحرف أهمّ قاعدة تحليليّة في النحو العربيّ إذ يدخل منها متعلّمو العربيّة إلى عالم النحو العربي، ومحال أن يفهم النحو العربيّ من لم يميّز بين الاسم والفعل والحرف، لأن أبواب النحو العربيّ كلها قائمة عليها)[47]، والبنية العامليّة كما قدّمناها تمكّننا، وتمكّن المتعلّم من معرفة الاسم والفعل والحرف، إذ العامل لا يكون إلا فعلاً في الأصل، أو حرفاً أو اسماً محصوراً في المشتقّات الصرفيّة، وهي اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة، والمصدر، وهي لا تعمل إلا بشروط ؛ معنى ذلك، أنّ

45 – المرجع نفسه ص نفسها.

46 – المرجع نفسه ص 248.

47 – د حسن خميس الملخ مرجع سابق ص 108.

المتعلّم يستطيع بفضل النظريّة العامليّة أن يعرف هذه المفاهيم، فهو يتمكّن من معرفة الفعل بموضعه في البنية العامليّة، وهو موضع العامل، وصيغته طبعاً، فإذا رأى أن الكلمة التي تقع في موضع العامل ليس لها صفة الفعل، انتقل فهمه إلى أنها تكون اسماً، وصفاً، أو مصدراً، فيبعد من ذهنه أنواع الأسماء الأخرى ؛ إذاً، فالبنية العامليّة هي التي مدته بهذا الفهم، هذا ما يتعلّق بموضع العامل، أمّا موضع المعمول الأوّل، فلا يكون في الغالب إلا اسماً يعرب فاعلاً أو مبتدأ، وقد يكون (فعلا) في مواضع محدّدة، كما هو في التركيب الشرطيّ، وجوازم المضارع، ونواصبه، والمضارع المجرّد من العوامل، ومعنى هذا أن المتعلّم يدرك أن الكيانات التي تقع في موضع المعمول هي أسماء، أو أفعال في مواضعها المحدّدة، فلا تكون حروفاً أبداً، فالكلمة التي تقع معمولاً أولاً تحدّدت هويّتها بفضل البنية العامليّة، وقد تكون تركيباً مؤوّلًا كما بيّنا سابقاً مثل قولنا (أن تجتهدوا خير لكم)، أما موضع المعمول الثاني، فإن الكيانات التي تقع موضعه هي كيانات اسمية، أو كيانات من نوع بنية عامليّة كاملة، وقد مثّلنا سابقاً لكل حالة من هذه الحالات، ويمكننا التمثيل لها بما يلي: أحب أن تجتهدوا

أحب أن تجتهدوا

ع+م1 ع+م1

ع+م1 ع+م1

+م2

بنية عامليّة

ونلاحظ أن المعمول الثاني الذي هو هنا مفعول به جاء في موضعه بنية عامليّة كاملة.

ومثله أيضا قوله تعالى: والله يعلم وأنتم لاتعلمون ؛ فتحلّل عاملياً بنفس الكيفيّة

0+م1 0+م1 0+م1 0+م1

ع+م1 ع+م1

0+م1+ م2 0+م1 +م2

فموضع المعمول الثاني في هذا النص القرآني جاء في صورة بنية عاملية خبر، أما ما يتعلق بالمخصّصات، وهي تلك الكيانات التي لها صلة بعناصر البنية العامليّة، لكنّها ليست عاملاً، ومعمولاً أولاً، ولا معمولاً ثانياً، فهي فضلات يمكن الاستغناء عنها، فالبنية النوويّة تستغني عنها، لكنّها لها دور في الإفادة، وهي هنا التمييز، والحال، والمفاعيل الأخرى، كالمفعول فيه ومعه وله، مثل قولنا.

رأيت الطالب مسرعاً

ع+م1+م2+ خ

فموضع هذا العنصر المخصّص قد يكون اسماً، كما مثلنا هنا، وقد يكون بنية عامليّة كاملة، كقولنا تحويراً للمثال السابق: رأيت الطالب يسرع، أو رأيت طالبا يسرع

ع+م1+م2+خ ع+م1+م2+خ

0+م1 0+م1+

0+م1 0+م1+

ع+م1+م2+بنية عاملية ع+م1+م2+بنية عامليّة مخصّص

فيتّضح لنا إذا أن هذه الكيانات المخصّصة لا دخل لها في البنية الهيكليّة للجملة النواة في العربيّة، ولكن لها خطر كبير في الإفادة (أي تحديد المعنى)، فقد

يعوّل عليها في تحديد المعنى في بعض المواقف ؛ ففي الآية الكريمة (ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون) يعول علي الفضلة (المخصص) وهي هنا جملة الحال في تحديد المعنى، إذ لو توقفنا في قوله تعالى (ولا تقربوا الصلاة) وهي الجملة النواة أو البنية النوويّة لكان الأمر شنيعاً، إذ لا يعقل أن ننهى عن أداء الصلاة، لكن جملة (وانتم سكارى) هي التي وضّحت المراد من هذا النهي ؛ وهذا المثال القرآنيّ يكشف لنا بوضوح ضرورة عدم الخلط بين البنية اللفظيّة والبنيّة المعنويّة، أي بين اللفظ والمعنى، فلكلّ مجاله، وإن كان الملاحظ أنّهما يتداخلان. ويفهم من هذا أن للوحدات اللغويّة مواضع خاصة في تركيب الكلام، وهذا ما فهمه المتعلّم من خلال مواضع البنية العامليّة، فهو أدرك أن محتوى موضع العامل قد يكون فعلاً، أو حرفاً، أو اسماً على قلّة، وموضع المعمول الأوّل قد يكون محتواه اسماً، وقد يكون فعلا على قلة، وقد يكون تركيباً، وموضع المعمول الثاني قد يكون محتواه اسماً وهو الغالب، وقد يكون تركيباً، وهو ما عبر عنه أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح بقوله (والموضع تعرف به أجناس هذه الوحدات، فكلّ وحدة تستطيع أن تدخل في موضع الأسماء، أو موضع الأفعال، أو موضع حروف المعنى، فمعنى ذلك أنّها تندرج تحت هذه الأجناس ويكون مجراها وحكمها، أو مسلكها، وأحوالها مثل مجراها وحكمها)[48]. ونبّه الأستاذ إلى أن العنصر الواحد قد يكون له أكثر من موضع ليتحوّل حكمه، ومجراه بحسب الموضع، فيجري مجرى الباب الذي ينتمي إلى ذلك الموضع)[49]، ويمكننا أن نمثّل بأيّ اسم من الأسماء مثل كلمة (الطالب) فهي تكون فاعلةً، ومفعولةً، ومبتدأً، وخبراً، فنقول (جاء الطالب مسرعاً) و(رأيت الطالب)، و(الطالب المجتهد محبوب)، ومما سبق من تحليلات وتمثيلات يكون قد تأكد لنا أن مصطلح العامل، أو البنية العامليّة، أو قانون العمل، كما يحلو لبعضهم تسميته، يلعب دوراً بارزاً في تحديد هيكل الجملة العربيّة، وكذا عناصر هذه الجملة، ويبدو لنا من ثمّ أنّه يلعب دوراً تربوياً مفيداً

48 – د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج2 ص 10.

49 – المرجع نفسه ص 11.

جداً للمتعلّم، والمعلّم معاً، وصدق من ثمّ من اعتبره مصطلحاً تعليميّاً[50]، ولكن قبل أن يكون هذا المصطلح تعليميّاً، كان مصطلحاً تنظيريّاً، فهو في نظرهم (نظام العلاقة الأساسيّ الجامع، وليس ثمّة نظام تتعلّق به هذه الكلمات سواه)[51]. إذاً فهو كما يقول الباحث عبد العزيز عبد الدايم، النظام الأساسيّ وغيره من الأنظمة النحويّة الأخرى نظم فرعية، كنظام الحذف، والزيادة، والتنازع، والاشتغال، ونظام النيابة وغيرها[52] ؛ وهي تعتبر نظريّات تكميليّة للنظريّة الأساس، التي هي العمل النحويّ. ويرى هذا الباحث – ونحن نسنده – في رأيه (كون مفهوم العمل النظريّة الأساسيّة وفق تصنيفه للنظريّات النحويّة وهو يمثل فعلياً نظريّة لكونه فرضاً وضعه النحاة العرب لتفسير تركيب الجملة)[53]. ويقول في الصفحة نفسها عنه، (يمثل المفهوم الأساس والمحوريّ في تحليل النحاة لتركيب العربيّة النحويّ في مفهوم العمل)[54]، ولا ينحصر دور العمل في تفسير الأثر الإعرابيّ كما يتهمه البعض، بل (يقوم لذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلّق وإعراب ومطابقة وترتيب)[55]، ولا نتخوف ممّا قد يوجه إلى هذا القانون من أنه يلجأ فيه النحويّ إلى التقدير، والافتراض، والتأويل، وهي مفاهيم موجودة في ذهن النحويّ، ولا توجد في اللغة، فهذا كلام الوصفيّين، فنحن نرى كما يرى غيرنا أن(خلوّ العلوم من الافتراض الذي عيب على النحاة العرب مستحيل وغير وارد، إذ تصبح العلوم مجرّد معارف سطحيّة تقتصر على الظاهر، دون استكناه ما وراء هذا الظاهر من أنظمة وقوانين)[56]، ونعتقد أن أيّ

50 – د عبد العزيز عبد الدايم ، مرجع سابق، ص 219.

51 – المرجع نفسه ص نفسها.

52 – المرجع نفسه ص 221.

53 – المرجع نفسه ص 237.

54 – المرجع نفسه ص نفسها.

55 – المرجع نفسه ص 238.

56 – الأستدرابادي رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، سنة 1310 هـ ج1 ص 7 و8 ؛ وينظر أيضًا كتاب الدكتور محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربيّة – مكوناتها –أنواعها – تحليلها، مكتبة الآداب القاهرة (د ت) ص 2.

منهج وأيّة نظريّة يكون مقصدها الأساس هو تفسير العلم الذي تتناوله، فما جدوى علم يكتفى فيه بالوصف المجرّد، فهل يمكن تبليغ هذا العلم إلى المتعلّمين إذا لم يلجأ إلى التفسير؟ إذاً قانون العمل الذي صاغه علماؤنا نراه قد مكّنهم من ضبط التركيب في العربيّة، وفهمه، وتفسيره، ومن ثمّ مكّنهم ومكننا نحن اليوم من تبليغ هذه التراكيب، ووحداتها التي تتكون منها، ومن ثمّ حقّ لنا أن نراه وسيلة تربويّة ناجعة.

أثر الإسناد في تعليم اللغة العربية:

قبل أن نحاول تبيان دور الإسناد في تعليم العربيّة نودّ أن نعرّف به أولاً، أو نحاول أن نحدّد مفهومه.

مفهوم الإسناد:من يتأمّل الخطاب النحويّ حول الإسناد في مظانّه، يجده يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهومي الجملة، والكلام، وبما اصطلح النحاة على تسميته بصور تأليف الكلام، وقد عرّفوا الكلام بأنه (ما تضمن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلي مقصود لذاته)[57] فأقل ما يتألف منه الكلام إذا، هو عنصران اصطلحوا على تسميتهما بالمسند والمسند إليه، أو المخبر والمخبر عنه، أو المحمول والمحمول عليه ؛ والمقصود بهما عند سيبويه، (مالا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً)[58] ومثّل سيبويه لذلك بقوله (الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه وهو قولك: عبد الله وهذا أخوك ؛ ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول به من الآخر في الابتداء)[59] ؛ وجاء بعده المبرد فزاد الأمر بياناً بقوله (وهما مالا يستغني كل واحد عن صاحبه، فمن ذلك قام زيد وابتداء وخبره وما دخل عليه نحو كان وإن وأفعال الشك والمجازاة)[60] ؛ وعرف الرضي الإسناد بقوله (المراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل

57 – سيبويه الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون ج 1 ص 23.

58 – المرجع نفسه ص نفسها.

59 – المبرد المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ج 1 ص 126.

60 – رضي الدين الأستراباذي شرحه على الكافية ج1 ص 8.

بكلمة أو أكثر عن أخرى، على أن يكون المخبر عنه أهمّ ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخصّ به)[61]. يبدو لنا من هذه التعريفات، أن الإسناد علاقة بين لفظين موجودين بالفعل، أو بالقوة، كما يبدو لنا أن المسند والمسند إليه أمر يتعلق بالبنية اللفظيّة في حالة الخطاب، أي بوصفه خطاباً في موقف من المواقف، أو مقاماً من المقامات، لأنه يتعلّق بالإفادة، ونحن كنّا قد بيّنا أن هناك فرقاً بين الوضع والاستعمال، وبيّنا على لسان أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، أن لكلٍّ منهما قوانينه الخاصّة، فكأن الإسناد يتعلّق بالاستعمال لا بالوضع، كما يبدو لنا من هذا أنّ الإسناد له علاقة وطيدة بمصطلح الجملة، لذلك عرفت الجملة بأنّها تركيب إسناديّ أفاد أم لم يفد ؛ فقد عرّف الزمخشري الكلام الذي عنده يطابق الجملة بأنه (المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)[62] ؛ وعرف الشريف الجرجاني مصطلح الجملة بأنه (عبارة عن مركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك زيد قائم، أم لم يفد كقولك إن تكر مني)[63]. فبفضل الإسناد أخرجت التراكيب غير الإسنادية من فئة الجمل، فتميّزت الجملة عن غيرها من التراكيب بهذه العلاقة السياقيّة التي اعتبرها تمام حسان قرينة معنويّة، تفيد في تحديد المعنى النحويّ[64] إذا، فالإسناد هو علاقة ارتباط بين لفظين، وعلاقة الارتباط بطريق الإسناد هي بؤرة الجملة أو نواتها، بل هي وحدها كافيّة لتكوين الجملة في صورتها البسيطة[65] ؛ والجملة البسيطة، هي التي تتضمّن علاقة إسناد واحدة سواء اشتملت على متعلّقات بعنصري الإسناد، أم بأحدهما، أم لم تشتمل[66]. (ص 164) حدية وقد اعتبر هذا الباحث

61 – الزمخشري، محمود جار الله، المفصل في علم العربية بيروت ط 2 ص 6 116 و117.

62 – الجرجاني، علي بن محمد الجرجاني الشريف الجرجاني، التعريفات، طبعة بيروت مكتبة لبنان سنة 1969 م ص 83 ص 18.

63 – د. تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 1979م ص 191.

64 – د مصطفى حميدة، نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربيّة، مكتبة لبنان ناشرون سنة 1997م ص161.

65 – المرجع نفسه، ص 164.

66 – المرجع نفسه، ص نفسها.

الإسناد بأنه أهم علامة في الجملة العربيّة ومحور كلّ العلاقات الأخرى، لأنّ في استطاعته وحده تكوين جملة تامّة ذات معنى دلاليّ متكامل[67]. والإسناد، كما هو معلوم، لفظيّ شكليّ قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً ص 138 خميس مما سبق، يمكننا أن نحدّد الإسناد بأنّه إيقاع علاقة بين ركني الجملة، وهي علاقة معنوية ؛ يقول تمام حسان (وعلاقة الإسناد هي المبتدأ بالخبر والفعل بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله وبعض الخوالف بضمائمها)[68] ؛ وهي عنده قرينة معنوية تحدّد البنية القائمة بين ركني الجملة، ومن ثم كانت علامة الجملة الفارقة أنها تركيب إسناديّ، فالإسناد شرط الجملة في العربية، وهو الذي يفسّرها، ومن ثمّ كان ضرورياً أن يتوافر ركنان، فإذا غاب أحد الركنين قدّر، أو افترض، مثلاً إذا غاب المسند إليه في الجملة الاسميّة قُدّر مبتدأ محذوف، وإذا غاب المسند فيها قدّر خبر محذوف، أو فاعل مستتر أو نائب فاعل أو فعل وفاعل في الجملة الفعليّة، وهو تقدير صناعيّ، أقصد أنه صناعة نحويّة أتت بها النظريّة النحويّة المبنيّة على هذين العنصرين، ويراد من هذا إرجاع ما حذفه الموقف الكلامي، ليأخذ حقّه في التحليل، لأنّ الأصل، أنّ الموقف الكلاميّ يتمّ بتمام عناصره اللفظيّة في الجملة[69].

دور الإسناد في عملية تعليم القواعد النحويّة: عرفنا أن الكلام الذي به يتحقّق التواصل لا ينعقد إلا بوجود عنصرين، هما المسند والمسند إليه،يعتمد كل منهما على الآخر، (فالكلام لا يتحقق بغياب أحدهما)[70]، لذلك وجدنا الخطاب النحويّ يجنح إلى تحليلات افتراضيّة لمعالجة المادة اللغويّة التي يغيب فيها أحد عنصري العلاقة الإسناديّة، فإذا وجد هذا الخطاب المسند ولم يجد المسند إليه، قُدّر المسند إليه، وإذا وجد المسند إليه ولم يجد المسند قُدّر هذا المسند، ويشمل هذا

67 – المرجع نفسه، ص نفسها

68 – د تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 194.

69 – د حسن خميس الملخ مرجع سابق ص 188.

70 – بوهاس جيوم كولوغلي التراث اللغوي العربي تر محمد حسن عبد العزيز ود كمال شاهين دار السلام للطلاعة والنشر والتوزيع والترجمة ط 1 سنة 2008م ص 78.

التقدير الصناعيّ الجملتين الفعليّة والاسميّة معا، ومن ثمّ نتصوّر لهذا القانون اللغويّ الذي صاغه النحاة، والبلاغيّون دوراً كبيراً في عملية تعليم اللغة العربيّة، في مستواها التركيبيّ (الجمليّ)، إذ يمكن هذا القانون المتعلم من معرفة التركيب الإسنادي، وتحديده من بقية التراكيب الأخرى التي تتوافر عليها النصوص العربيّة كالتركيب الإضافيّ، والتركيب الوصفيّ والتركب المزجيّ، إذ هذه التراكيب لا تتوافر على عنصري الإسناد، فلا تسند الكلمة المضافة الكلمة المضاف إليها، ومثله التركيب الوصفي، فهو خلو من الإسناد. هذا المفهوم إذاً، شأنه خطير، إذ يمكّن المتعلّم من تحديد كلّ أنواع التراكيب، سواء كانت إسناديّة أم غير إسناديّة في أي نص من النصوص، إذ نتصوّر أن النصوص اللغويّة بمختلف أنواعها تتكون من بنى (تراكيب) أو (جمل) إسناديّة في أساسها إلى جانب بعض التراكيب الأخرى غير الإسنادية، وإذا تمكّن المتعلّم من معرفة هذا، يكون قد اكتسب معرفة كبيرة للنظام النحويّ في العربيّة ؛ إلى جانب هذا، فإنّ العلاقة الاسناديّة تمكّن المتعلّم من معرفة أنواع الكلمات التي تقع في موضع المسند، والمسند إليه، فالفعل ينتمي إلى فئة الكلم التي لا تقع مسنداً إليه مطلقاً، بل تقع مسنداً فقط، ومثله أشباهه كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، فهذا النوع من الكلم يتأرجح بين الاسميّة والفعليّة، وإن كان هو اسم، فهو من حيث الشكل اسم، ومن حيث المعنى فعل، إذ تعمل هذه الأسماء عمل الفعل، فإذا تمثّلنا بهذه الجملة مثلا: (ما قارئ زيد الكتاب)، فإنه يمكننا أن نصنف كلمة (قارئ) في خانة الاسم لاشتمالها على علامة الاسم، وهي التنوين والصيغة الصرفيّة، وهي اسم الفاعل، هذا التحليل الشكلي المحض، أما إذا تناولناها من الناحية المعنويّة، فإنّنا نجدها تقع ضمن فئة الفعل، إذ تحمل دلالة الفعل المضارع،بدليل جواز الاستبدال، فيصح أن نقول: (ما يقرأ زيد الكتاب) ولم يتغير الإعراب، فكلمة (قارئ) مسند وكلمة (زيد) مسند إليه وكلمة (يقرأ) مسند وزيد مسند إليه، مع التنبيه إلى أنّه يمكن أن تكون كلمة (قارئ) مسندا إليه لأنها مبتدأ، وزيد فاعل لاسم الفاعل سدّ مسد الخبر، هذا

بالعودة إلى الإسناد الأصليّ للجملة الاسميّة طبعاً، هذا ما يتعلق بنوع الكلم التي تكون مسنداً أما المسند إليه، فلا يكون إلاّ من فئة الأسماء صريحة أم مؤولة مثل قولنا: العلم مفيد

وقولنا: يكتسب الطالب العلم م إ+م

م + م إ + ف نواة إسناديّة

نواة إسناديّة+فضلة

كما يمكّننا هذا القانون من معرفة إعراب الجمل حين تسند إلى التركيب الجمليّ وظيفة نحوية، كوظيفة المسند،أو المسند إليه، أو وظيفة المخصّص أي الفضلات مثل: العلم فوائده جليلة.

م إ م إ+ م

م إ+ م

فيتضّح من هذا التحليل الاسناديّ أن المسند جاء في صورة نواة إسناديّة، ومثله أيضا التركيب التالي: أن تجتهدوا خير لكم.

م + م إ م

م إ +م ونلاحظ أيضا أن شكل المسند إليه هنا جاء في صورة نواة إسناديّة تتكون من الفعل مسند،والضمير واو الجماعة مسند إليه.

ومثل هذا قولنا:العلم ينهض بالأمّة، فيمكن تحليلها إسناديّا كما يلي:

م إ م+م إ

م إ+ م ونلاحظ أن المسند جاء في شكل نواة إسناديّة تتكون من الفعل المضارع وفاعله.

ومن المفاهيم التي نرى أن للعلاقة الإسنادية دوراً في تحديدها، مفهوم الفاعل، الذي اعتادت الكتب المدرسيّة أن تعرّفه بأنّه من قام بالفعل أو مارس

الفعل، فالخطاب الديداكتيكيّ (التعليميّ) عندنا هكذا يعرّفه، ويصطدم هذا التعريف أثناء العملية التدريسيّة التعليميّة بنماذج لغويّة لا يقوم فيها الفاعل بأي فعل، مثل قولنا: (انفتح الباب) و(مات الإنسان) و(ارتسم الحزن على وجه العجوز) وغيرها من المواد اللغوية (الأمثلة المدرسية)، التي تتوافر في المقامات المختلفة، (فالباب والإنسان والحزن)، التي تعرب هنا فواعل، لم تقم بالفعل على الإطلاق، ولمجابهة هذا الواقع يلجأ الخطاب النحويّ التعليميّ، أو المدرسيّ إلى القول بوجود فاعل معنويّ، وهو خطاب لا نراه يقنع المتعلّم خاصة، في المراحل الدنيا من التعليم، وهذا يكشف عن قصور الخطاب التعليميّ، ويبيّن أن الخطاب التعليميّ تعتريه الكثير من النقائص، ولهذا نرى أن قانون الإسناد إذا ما التزمنا به، فإنه يجنبنا عناء الوقوع في مثل هذا الغموض التربويّ، فنعرّف الفاعل من خلاله بأنّه اسم أسند إليه فعل أو ما يشبه الفعل، وقد عرّفنا سابقا أشباه الفعل،،حين تحدّثنا عن قانون العمل، وفي الحقيقة، فإن هذا التعريف الشكليّ للفاعل، كان قد قال به نحاتنا القدامى، فقد عرّف ابن يعيش الفاعل على أنه (كل اسم تقدمه فعل)[71]، وهو التعريف الذي يركّز فيه صاحبه على أسس شكليّة بحتة. فهذه الشكلنة منهم تمكّننا من معرفة الفاعل بكل أنواعه، وكذا نائب الفاعل الذي أصله مفعول به، ولا يقتصر دور العلاقة الإسنادية هذه، على تحديد المسند والمسند إليه فحسب بل يتعدّى دورها إلى تحديد الفضلات التي تأتي بعد النواة الإسنادية، وهي جميع المنصوبات غير العمدات في التركيب، كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول المطلق والحال والتمييز .. وغيرها من الفضلات، وبلغ الأمر ببعض علمائنا أنهم اعتبروا الضمّ علامة الإسناد، على أساس أن المسند إليه يكون مرفوعاً بالأصالة لأنّه يكون مبتدأ أو فاعلا أو نائب فاعل، والجرّ علامة الإضافة، ولا تتوقّف علاقة الإسناد في تعليم هذه المفاهيم فحسب، بل هناك عدد من المفاهيم الأخرى، نرى أن للعلاقة الإسنادية دوراً في إبرازها، من مثل المنادى، والمفعول به الذي حذف فعله وفاعله، كالإغراء، والاختصاص، وكذا المفعول المطلق والحال والتمييز،

71 – ابن يعيش موفق الدين، شرحه على المفصل ج، 1 ص، 74 التراث.

والمفعول فيه والمفعول معه، وغيرها، فهذه المفاهيم كلها تمكن الخطاب النحويّ النظريّ من تحديدها بفضل الإسناد، ثم جاء الخطاب النحويّ التعليمي لتبليغها، إذ بتحديد ركني الإسناد، واتضاح المسند والمسند إليه فما بقي فهو عادة منصوب، يقع حتما في موضع الفضلات، وهي مقولة تشمل كل ما ذكرناه سابقاً. إذاً فكل منصوب بعد مقولة المسند والمسند إليه، فهو ضمن فئة الفضلات التي لا تكون إلا منصوبة، ولفضل علامة النصب والموضع عرف نحاتنا أن هذه المنصوبات التي تقع في الخطاب المتداول بين الناس هي مفاعيل لأفعال محذوفة، معنى ذلك يقدر فيها الفعل وفاعله، وهذا الخطاب أحسن من الخطاب الآخر الذي ينادي به بعض الإصلاحيين الذين لا يؤمنون بفكرة الإسناد،ومقولاتها – في نظرنا – إنّنا نرى أن فكرة الإسناد مقولة رائعة في الفكر النحويّ يمكننا استثمارها تربوياً في العمليّة التعليميّة، لهذا نحن نقترح أن يجنح الخطاب النحويّ التعليميّ إلى توظيفها، ثم أن القول بمقولة الإسناد بعد القول بمقولة العامل، هو الذي مكّن نحاتنا من بناء نظريّة نحويّة وصفت بالعموميّة، والشكلنة والدقّة والانضباط،، فلقد وصف صاحب كتاب التراث اللغويّ العربيّ هذه النظرية بقوله (أدت الطبيعة الشكليّة القصوى للنظام والعموميّة الشديدة لقواعد الإعراب إلى لجوء النحاة في كثير من الأحوال إلى تحليلات افتراضية لمعالجة أجزاء من المادة اللغوية)[72]. هذه النظرية الموسومة بهذا الوسم، هي التي مكّنتهم من إيجاد خطاب نحويّ يتسم بالشموليّة والانضباط والتساوق استثماراً منهم للمفاهيم التي أسّسوا عليها نظريتهم، كمفهوم الباب، والأصل والفرع، فباب المنصوبات يقع إذاً في مقولة الفضلات غالباً، وباب المرفوعات يقع في مقولة المسند إليه أو المسند، وهذا هو الغالب على التراكيب العربيّة، وإذا حدث أن الخطاب العربيّ قد وظّف في سياقاته التداوليّة تركيباً في شكل كلمة واحدة مفيدة (أي وحدة إفادية)، بمعنى أنه تركيب ناقص، لكنه يشكّل وحدة خطابيّة تبليغيّة، فإن مقولة الإسناد قد ألحقت هذا النوع من التراكيب بالأصل، ومعلوم أن الفرع يلحق بالأصل عندهم، وعلى هذا، فإنّنا نرى أن مصطلح

72 – بوهاس–جيوم– كولوغلي، التراث اللغويّ العربيّ ص 100.

الإسناد يلعب دوراً كبيراً في تجديد مفهوم (الفعل والفاعل والمفاعيل)، هذا ما تعلّق بالتركيب الفعلي، أما في التركيب الاسمي، فإن دوره في الكشف عن المبتدأ والخبر لا ينكر.

مصطلح الباب وآثاره التعليمية:

مفهوم الباب: أكتفي بالفهم الذي يتردّد كثيراً في كتابات أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، إذ يعرّف مصطلح الباب بأنّه، (مجموعة العناصر تنتمي إلى فئة أو صنف، وتجمعها بنية واحدة، وكونها مجموعة بالمعنى المنطقي الرياضي لامجرد جنس بالمعنى الأرسطي، هو أنّ أفراد الباب تجمعها صيغةٌ أو مجرىً لا صفةً فقط)[73]. وصياغة هذا التعريف سبقتها مجموعة من التعريفات للباب في الصفحة نفسها، إذ كان قد قال، (يطلق الباب أولاً على المجموعات المرتّبة من الحروف الأصليّة للكلمة، الثلاثيّة مثل (ض ر ب- ر ب ض) وغيرهما، وكذلك على أبنية الكلمة أي على أوزانها باب فعل وباب فعل وغيرهما)[74]، ويرى أستاذنا أن مصطلح (الباب) يشمل مستوى المفردات كما يشمل مستوى التراكيب، وقد مثّل بأمثلة من كتاب سيبويه، تدل على شموله للمستوى التركيبي، بل يشمل اللغة في مستوييها اللفظيّ والمعنويّ، وما هو أعلى من هذه المراتب[75]. فمفهوم الباب كما بيّنه أستاذنا هو بناء الشيء على الشيء وحمله عليه، فهو (ليس مجرد صفة، بل هو بنية تحصل وتكتشف في نفس الوقت بحمل كل فرد على الآخرين لتتراءى فيها البنية)[76]. ويرى أستاذنا أن هذه البنية ومن ثمّ هذا المفهوم (الباب) (ليس تجريداً بسيطاً يؤدّي إلى كشف فئة بسيطة من الجنس، بل عملية منطقيّة

73 – د. عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج 1، 318.

74 – المرجع نفسه ص نفسها.

75 – المرجع نفسه ص نفسها.

76 –المرجع نفسه ص نفسها .

رياضيّة تسمى قديماً حمل الشيء على الشيء أو إجراءه عليه)[77]. ووجدنا أستاذنا يعدل بين مفهوم الباب والحد والقياس في الكثير من المواضع، حيث يقول، (وهذه المجموعة بهذا المعنى الرياضيّ هو الذي يسمونه باباً أو حداً أو قياساً، ورسمه وتمثيله، يسمّى عندهم مثالاً، ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصة به)[78]. ومثل هنا بمستوى الكلم المتمكّنة وهي الكلم التي بنيت أجزاؤها بعضها على بعض على مثالٍ معيّن، بحيث لا يمكن أن تحذف إلاّ بتلاشي الكلمة كلها، وقد مثّل بالكلم التالية (مكتب ملعب مجلس)، وجاء تمثيله في شكل رسم بيانيّ، فالمثال الجامع هنا هو (مفعل)، فالقياس هنا على ما يقول أستاذنا ناتج عن انتماء كل من (ملعب، ومكتب، ومجلس) إلى جنس واحد، وهو اسم المكان من الثلاثيّ، وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على ترتيب معيّن في كل واحد منها، ولولا الترتيب المعيّن لما كان هناك قياس أوحد، ويؤدي هذا الحمل إلى تجريد رياضيّ لا يكتفى فيه بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج منه الجنس (الفئة البسيطة)، بل إلى بنية مجرّدة، وهي مثال الكلمة، وتمثّل فيها المتغيّرات برموز(ف/ع/ل) والثوابت بالبقاء على أصلها)[79]. وعلى هذا فمفهوم الباب عندنا، وعلى رأي أستاذنا، هو مجموعة ذات بنية واحدة أو ذات مثالٍ واحدٍ، أو هو زمرة، ومن ثم فهو القياس[80]. وعلى هذا يكون مفهوم الباب في تراثنا مفهوماً رياضيّاً له شأنه الخطير في النظريّة النحويّة العربيّة، ولذلك وجدنا قدماءنا من النحاة بنوا تآليفهم على هذاالمفهوم، أي الباب، ككتاب سيبويه الذي ألّفه على هذا المفهوم، وبتعويلنا على هذا الفهم الرياضيّ التراثيّ لمصطلح الباب نكون قد جنّبنا أنفسنا عناء البحث فيه لغويًّا، أو حتى تاريخيّاً، إذ شاع إطلاقه على فصل

77 – المرجع نفسه ص نفسها .

78 – عبد الرحمن الحاج صالح بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة، ج2 ص 38.

79 – المرجع نفسه ص 39.

80 – المرجع نفسه ص 276.

من كتاب أو على المادة الدراسيّة، فنحن هنا لا نعنى بهذه الإطلاقات، ونحصر مفهومه بأنّه (مجموع من العناصر ينتظمها مثالٌ (مثل باب فعل بكسر العين وغيره من الأوزان)[81] لنصل إلى القول إن الباب هو عبارة عن مثل يجرّدها الباحث أو العالم، وقد اعتبر أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح (خير المثل التي ابتناها الإنسان في العلوم اللسانيّة هي المثل النحويّة العربيّة كالميزان الصرفيّ[82] وعلوم اللسان، ومنه نخلص إلى أنّ البابَ، يقصد به هنا بأنّه عبارة عن الأبنيّة اللغويّة التي جردها النحاة، سواء كانت على المستوى الإفراديّ، أم المستوى التركيبيّ، ولذلك وجدنا نحاتنا القدماء يبنون تآليفهم على هذه الأبنية (الأبواب)، كباب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات، وكالأبواب الصرفيّة المختلفة (فاعل- مفعول، فعيل ..) يصحّ من ثم أن نطلق على هذا المفهوم أنّه القياس، وهو ما كنّا قد نقلناه عن أستاذنا عبد الرحمن الحاج صالح، حيث يشير في أكثر من موضع إلى هذا الأمر، من ذلك مثلا قوله (إن للقيّاس علاقة بمفهوم الباب)[83]، وقوله في تحديد مفهوم النظائر، (فإن النظائر هي مجموعة من الأفراد التي تنتمي إلى باب)[84]، وقوله في مكان آخر، (ومن هذه يمكن أن نسمّيّ الباب قيّاساً)[85]. فبعد هذا لا يمكننا إلاّ أن نقرّر ما قرره أستاذنا، بأن الباب هو عبارة عن مثل أو حدود أي قياس.

دور هذا المفهوم في العمليّة التعليميّة: إذا كنّا قد حدّدنا مفهوم الباب بأنه عبارة عن حدّ أو قياس أو زمرة بالمفهوم الرياضيّ الحديث، أي مجموعة تضمّ عدداً من العناصر المتشابهة البناء، فإن هذا التحديد - ولا شك - مفيد في

81 - د عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائريّ للغة العربيّة، موفم للنشر، سنة 2007، م ص 226.

82 - المرجع نفسه ص 20.

83 - د عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ج1 ص 322.

84 - المرجع نفسه ص 322.

85 - -المرجع نفسه ص 322.

العمليّة التعليميّة ذلك أن هذه المفاهيم الرياضية عبارة عن قوانين ذهنيّة تجريديّة لها خطورتها عند التطبيق، والخطاب التعليميّ هو خطاب تطبيقيّ يتمّ فيه استثمار الخطاب النظريّ، فالخطاب التعليميّ لابد أن يجري تحويراً للخطاب النظريّ، بتعبير آخر، إن المفاهيم العلميّة تتعرّض للتغيير أثناء النقل الديداكتيكيّ، ولذلك وجدنا الكتب المدرسيّة المتأخرة تطلق مصطلح الباب، فيقولون في الدّرس الصرفيّ مثلا باب فرح يفرح وباب نصر ينصر وباب فعل يفعل وباب فعل يفعل، فهذا استثمار لمفهوم (الباب)، وقد يتّضح دور هذه المفاهيم أكثر في عمليّة الفهم والاستيعاب أثناء الخطاب التعليميّ، في مثل كلمة (أفهام وأذهان) فيكون من العبث أن يفهم الباحث، أو المتعلّم أو المحلّل ما هي القطعة الصرفيّة الدالّة على الجمع في هذا المثال (الوزن) في العربيّة، فعندنا أن كلاً من الهمزة وسكون الفاء وزيادة الألف وترتيب الكل على هذا المثال، هو الذي نفهم منه دلالة الجمع، فالباب هنا يصير مثالا في المستويات اللغويّة كافّةً، مستوى الكلمة، واللفظة، والتركيب، فمثال الكلمة هو بناؤها، لأنه يمثّل بكيفيّة صوريّة (الهيئة) فالمُثل هنا هي عبارة عن الصيغ (الوزن) الذي رمز له بالفاء والعين واللاّم، وهذه الأصول، وهي متغيّرات لأنّ الفاء قد تقع في موضعها الضاد في ضرب، أو العين في علم، أو اللاّم في لطم ؛ وأما الحروف التي تحل محل المتغيّرات (الأصول) فـلأنها لم يتم تجريدها إلى رموز، وإذا كان سيبويه قد أحصى 300 مثالٍ أي صيغة، فإن الذين جاءوا بعده أوصلوا هذا العدد إلى أكثر من ألف[86]، والذي يهمّنا نحن من هذا، هو استثمار هذه المفاهيم في العمليّة التعليميّة فباب (مفعلة) يمكّننا من معرفة هذه الصيغة، أو هذا المثال، أو هذا الحدّ الذي يمكّننا من إنتاج وصياغة ما لانهاية من الكلمات التي على هذا الباب، ومثله باب (مفعل) وباب (فاعل) وباب (مفعول) وباب (فعيل) وغيرها من الأبواب الصرفيّة التي تزخر بها كتب الدرس النحويّ العربيّ، وهذا يبيّن لنا بوضوح دور هذا المفهوم (الباب) في عملية تعليم الصرف العربيّ، كما يمكن أن يستثمر هذا المفهوم

86 – د التواتي بن التواتي المرجع السابق ص 101.

(الباب) على مستوى التركيب (الجمل)، إذ نزعم أنّه يمكن استثماره في عمليّة تبليغ الجمل في العربيّة بمختلف أنواعها، وأنماطها الفعليّة والاسميّة، وبمختلف أنماطها الأساسيّة والفرعيّة، هذه الأنماط التي نحسب أن كل نمط منها يعتبر باباً تضمّ مجموعة لانهائية في لغتنا العربيّة، فالنمط الأساسيّ الفعليّ في العربيّة يتكوّن من {(فعل+ فاعل أو من فعل + نائب فاعل أو من فعل+ فاعل + مفعول أو من فعل + فاعل + فضلة) مثل : (حضر الطلاّب)، (فهم الدرس)، (فهم الطلاّب الدرس)}فهذا النمط من التراكيب يعتبر حدّاً، أو قياساً، أو باباً إذا امتلكه المتعلّم استطاع أن ينتج مالا نهاية من الجمل، لأنه يعتبر قانوناً تجريديّاً، وتحته أنماط عدة من التراكيب الفرعيّة نحاول أن نذكر بعضاً منها وهي:

1- {فعل+فضلة+فاعل} مثل: أكرم المدرّس طلاّبه

2- {فعل+فضلة+فاعل} مثل: ما أكرم المدرّس إلاّ الطلاّب

3- {فضلة+فعل+فاعل} مثل قوله تعالى: فأمَّا اليتيم فلا تقهر

4 - {مفعول به+فعل+فاعل} مثل: إيّاك نعبد

فهذه الأنماط الفرعية المنبثقة من النمط الأساسيّ الأصليّ للجملة الفعليّة، كل نمط منها يمثّل حدّاً، أو قيّاساً، آو باباً، أو زمرة، أي قانوناً تجريديّاً يمكنّ المتعلّم إذا فهمه، أن ينشئ على ضوئه ما شاء من التراكيب، وما قلناه في الجملة الفعليّة نراه ينطبق على الجملة الاسميّة في نمطها الأساسيّ والفرعيّ، فالجملة الاسمية نمطها الأساسي هو م إ+م مثل : (العلم مفيد) ويبيح النظام النحويّ في العربيّة لهذا التركيب مجموعة من الأنماط التركيبية يسمّيها النحاة أنماطاً فرعية، وهي تقع تحت ما يعرف بالتقديم والتأخير في النظام النحويّ العربيّ، إذ هناك قواعد يجب فيها تقديم المبتدأ على الخبر، وهناك مواضع يجوز فيها، والعكس أيضا صحيح، ونحن نعتقد أن كلّ نمط من هذه الأنماط يعتبر باباً، أو حدّاً، أو قياساً، أو قانوناً إذا ما امتلكه المتعلّم استطاع أن يكوّن على ضوئه ما شاء

من التراكيب الاسميّة، فإذا عرف أن التركيب الأساسيّ هو م إ+م (العلم نافع) فإنه يستطيع أن ينشئ مالا نهاية من مثل هذه التراكيب، إذ الإنسان لا يمكن أن يحفظ الجمل وإنما يبتكرها حسب المقامات التي تستدعيها، فالقدماء ما سمعوا ولا نطقوا بجملة من مثل: العلماء يغزون الفضاء :

م إ+ م

أو : الأقمار الاصطناعية ترصد حركة الأرض، أو القمر الصناعيّ يرسل صوراً إلى الأرض :

م إ + م م إ + م

من مداره. فهذه التراكيب أنتجها المعاصرون قيّاساً على القانون الذي وضعه القدماء، أي القانون اللغويّ الذي سمحت به اللغة العربيّة لإنتاج الجملة الاسميّة في العربيّة. والأمر نفسه ينطبق على ما أسموه بالأنماط الفرعيّة من مثل قولنا: أقائم أنت، وقولنا: في بيتنا رجل، وقولنا: متى الامتحان.

م+م إ م +م إ م + م إ

فهذه الأنماط الفرعيّة منبثقة عن النمط الأصليّ للتركيب الاسميّ، هي أيضاً تمثّل باباً، أو حدّاً، أو قياساً يمكّن المتعلّم إذا استوعبه أن ينتج على ضوئه ما لانهاية من الجمل، والتعليم في أساسه قيّاس لا حفظ، وغير هذا من الأنماط (الأبواب) أو المثل التي تتفرع عن التراكيب الأصلية للجملة الفعليّة والاسميّة معا،يسمح بها النظام النحويّ في العربيّة، فنحن ذكرنا عدداً منها ولم نذكرها كلّها، وهي كثيرة، إذ الزيادة على الأصل هي نوع من التحويل،كما أن الحذف هو نوع من التحويل، أيضا، ومثلهما التقديم والتأخير، فهذه القواعد تؤدّي دوراً خطيراً في تكوين أنماط الجمل الفرعيّة في العربيّة، ونحن ذكرنا بعضاً من هذه الأنماط التي تمثّل باباً، أو حدّاً صورياً إجرائياً يمكّن مكتسبه من إنتاج ما شاء من الجمل كما بيّنا، وعلى هذا يمكننا وصف هذا المفهوم الصوريّ (الباب) بأنه مفهوم

ديداكتيكيّ (تعليميّ)، إذ يمكننا تحويله من مفهوم نظريّ تجريديّ إلى وسيلة تربويّة تعليميّة أي، نقله من الحقل المعرفيّ النظريّ إلى الحقل اللسانيّ التطبيقيّ، وهذا هو الذي قصدناه نحن من دراستنا هذه. إلى هنا وبتقديمنا لهذا البحث المتواضع الذي تركّز على تقديم ثلاثة مفاهيم، يرى البحث أنها تشكل صلب النظريّة النحويّة التي حدّدها التراث العربيّ، والتي وصفت من قبل الباحثين بأنها ليست قادرة فقط على وصف المادة اللغوية بهذا الشكل (الذي تعرض به) فقط، وأن هذه القدرة التفسيريّة للنحو، بل، إن الوصف والتفسير ما هما إلاّ نتيجة النظام الشامل، والتجانس، والعقلانيّة التي يتميّز بها كلام العرب)[87].

الخاتمة:

وخلاصة ما يمكن قوله في آخر هذه الدراسة، هي أن المفاهيم الثلاثة التي ضمّتها دراستنا (مفهوم العامل ومفهوم الإسناد ومفهوم الباب)، وجدتها الدراسة مفاهيم لسانيّة نظريّة مجردّة تتسّم بالعمق في الصياغة، وبالتجريد، مكنت النحاة من بلورة نظرية لسانيّة عربيّة، تتسّم بالشموليّة، والانضباط والاتساق، ولها قدرة كبيرة على تفسير الظواهر اللغويّة المختلفة المعقّدة، المتداولة منها والمفترضة، لتتحوّل من ثمّ هذه المفاهيم من الخطاب النظريّ إلى الخطاب التعليميّ، فتحوّلت إلى مفاهيم تعليميّة (تربويّة) بعد أن انتقلت من الخطاب اللسانيّ النظريّ إلى الخطاب اللسانيّ التطبيقيّ، وإذا تعرضت هذه المفاهيم أثناء مرحلة الانتقال أو التحول إلى تغييرات، فإنّ ذلك يعتبر أمراً طبيعيّاً – في نظرنا –، إذ من المعلوم أن المفاهيم تتعرّض لمثل هذا عبر مسيرتها الانتقاليّة التحوليّة حسب السياقات، والمقامات، ولأن الخطاب التعليميّ عادة ما يبسّط المعرفة النظرية (الخطاب المعرفيّ النظريّ) حتى تتلاءم مع مستويات المتعلّمين ؛ وعليه فقد خلصت دراستنا إلى ضرورة اعتبار هذه المفاهيم (وسائل) تربويّة تعليميّة يجب استثمارها في الحقل التعليميّ للغة العربيّة – ممثّلة في بناها التركيبيّة – خاصة

87 – بوهاس وآخرون، التراث اللغوي العربي ص 40.

في المرحلة الثانويّة والجامعيّة أين يكون المدرّس يتعامل مع متعلّمين لهم القدرة على فهم المفاهيم المجرّدة، والتعامل معها، ولسنا نحن وحدنا من يدعي هذا في الحقل التعليميّ، فلقد سبقنا إلى هذا الادّعاء غير واحد من الباحثين المحترمين في عالمنا العربيّ، فلقد صدح في هذا الشأن عباس حسن بأنّ نظريّة العامل تعتبر وسيلة تربويّة ناجعة[88]، وصدح بهذا الأمر أيضا عبده الراجحي، الذي يرى أن العمل النحويّ مفيد جدّاً في التحليل النحويّ، ومن ثمّ في العمل التربويّ[89]، هذا زيادة على الباحثين الذين ذكرناهم في صلب دراستنا، ومن لم نذكرهم لضيق المقام وهم كثر ؛ ونؤكّد في الأخير، أن المفاهيم الثلاثة، تساعد على تعليم الجملة العربيّة، فإذا كان مصطلح العامل مكّننا من تحديد الكيانات التي تقع في موضع العامل، والمعمول الأوّل، والثاني، أي الكيانات التي تقع عاملة ومعمولة، فإنّ مصطلح الإسناد هو الآخر عليه يتوقّف فهم الجملة بنوعيها، فعليه يتوقّف فهم الفعل، والفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، وما بمنزلة هذه المصطلحات، وهي مفاهيم خطيرة في الدرس النحويّ، أما مصطلح الباب فدوره خطير في الميدان الصرفيّ والتركيبيّ معاً، إذ يمكننا من معرفة الكلمات التي على مثال واحد، وكذا التراكيب التي على مثال واحد أيضاً، وذلك هو القيّاس، واللغة في نظرنا تُتعلّم بالقيّاس.

88 – د عباس حسن النحو الوافي طبعة دار المعارف مصر ط 6 ج 1 ص 73 74.

89 – د عبده الراجحي النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت سنة 1986 م ص 147.

المناسبة بين الاسم والمسمى
في الدرس اللغوي العربي

أ. إدريس بن خويا
أ. فاطمة برماتي
قسم اللغة والأدب العربيّ
جامعة أدرار – الجزائر.

إنَّ الحديث عن نشأة اللغة يعدّ من الأمور القديمة، التي تدخل ضمن ما يسمّى بعلم الكلام، التي طال الجدال حولها من محاورات ونقاشات ظلّت إلى حد الساعة محل جدل واستفهام.

ولكن القضية أخذت أبعاداً أخرى، وأفرزت إشكالاً آخر ظلّ الباحثون القدامى والمحدثون على السواء يتنافسون فيه من أجل البحث والتنقيب، والكشف عن تلك العلاقة الجوهرية التي أصبحت محط أنظار واهتمام الباحثين؛ ألا وهي العلاقة بين اللفظ والمعنى، أو ما يمكن تسميته العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ وهي قضية نجدها مبسوطة المعالم – وإن كانت ربما إشارات طفيفة – في مؤلّفات اللغويّين والفلاسفة، الأصوليّين والمفسّرين على اختلاف توجّهاتهم وآرائهم.

المناسبة بين الاسم والمسمّى:

إنّ ذلك النقاش الدقيق الدائر بين العلماء حول هذه المناسبة كان الهدف من ورائه البحث عن أسرار تلك الصلة أو العلاقة بين الصوت ومدلوله؛ أهي ناتجة عن الصلة الطبيعيّة بين الألفاظ ومعانيها؟ فيكتسب اللفظ دلالته من خلال الجرس الصوتيّ، الذي ينتج عنه ما يسمى بالمناسبة الطبيعيّة بين الأصوات

ومدلولاتها. أم أنّ تلك الصلة ناتجة عن العلاقة التواضعيّة الاصطلاحيّة بين البشر أنفسهم؟ وأنّ هذا الاتّجاه كما يرى عبد الكريم مجاهد «قد تيسّر له من الأنصار والمؤيّدين ما كتب له الغلبة حتى أصبح من المتّفق عليه في الدرس اللغويّ الحديث أنّ العلاقة بين اللفظ والمعنى علاقة اعتباطيّة Arbitrary [1]»

إنّ الإجابة عن تلك التساؤلات، يقتضي منّي المرور عبر آراء علمائنا القدامى في هذا المجال، من خلال طرح النقاش والجدال الذي دار كثيراً في مؤلفاتهم ونصوصهم؛ بين مؤيّد للرّأي الأوّل، ومعارض للرّأي الثاني والعكس صحيح.

والحديث عن تلك الصلة الطبيعيّة أو المناسبة بين اللفظ والمعنى أو بين اللفظ ومدلوله يقتضي الإشارة إلى الجهود الأولى لعلماء العربيّة في هذا المجال، وأقصد البدء بالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت175هـ) الذي كان له فضل السبق – حسب إطّلاعي المحدود – نتيجة تفسيره لبعض الألفاظ التي وضعت على حكاية صوت فصرّح يقول: «كأنهم توهّموا في صوت الجُندُب استطالةً ومدّاً فقالوا: صَرَّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا: صَرْصَرَ[2]»، ويتضح من خلال القول التأكيد على أن بعض اللغة أخذ من أصوات الأشياء، وبالتالي يمكنها تبيان سبب الاختلاف طريقة محاكاتها[3] من خلال التقطيعات في "صرصر" على سبيل المثال.

ويأتي تلميذه سيبويه (ت180 هـ) ناهجاً الطريق نفسه في إبراز الصلة أو المناسبة بين الصوت ومدلوله، من خلال إشارته إلى وجه آخر من هذه الصلة وهي جليّة في الأوزان والصيّغ، حيث يقول في هذا الشأن: «ومن المصادر التي

1 – الدلالة اللغوية عند العرب، د.عبد الكريم مجاهد، ص204، الدار البيضاء، المغرب، 1985.

2 – الخصائص، عثمان أبو الفتح بن جني، 152/2، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2.

3 – ينظر : الدلالة الصوتيّة في اللغة العربيّة، سالم الفاخري، ص51، المكتب العربيّ الحديث، الإسكندرية.

جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعاني قولك: النَّزَوانُ، والنَّقَزَانُ؛ وإنما هذه الأشياء في زعزعة البدن واهتزازِه في ارتفاع. ومثلُه العَسَلان والرَّتَكَان[4]».

ثم يضيف قائلاً للتوضيح أكثر: «ومثل هذا، الغليان، لأنّه زعزعة وتحرُّك. ومثله الغَثَيان، لأنه تجَيُّشُ نفسِه وتثوُّرٌ. ومثله الخَطران واللَّمَعَان، لأنّ هذا اضطراب وتحرُّك. ومثل هذا اللَّهبان والصَّخَدَان، والوهجان، لأنه تحركُ الحَرِّ وثُؤُورهُ، فإنّما هو بمنزلة الغليان[5]؛ أي بمعنى أنّ المصادر التي تأتي على وزن (فعلان) ينتج عن إيحاء أصواتها معناها، أو تصوّر الحركات المصاحبة للحدث، فيستشعر في الفعلان الاهتزاز والاضطراب والحركة، وينسحب هذا الحكم على كلّ مصدر جاء على شاكلة هذا الوزن. فمهما كانت حروفه، فلا بدّ أن نلحظ فيه هذا المعنى[6]. وهي طريقة فريدة من نوعها عقدها سيبويه من أجل الصلة الحميميّة بين اللفظ ومعناه.

ومن العلماء القدامى الذين بحثوا هذه الصلة ابن دريد (ت321 ه) في كتابه "الاشتقاق" من خلال تفسيراته العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله؛ حيث فسّر إمكانية تسمية العرب لأبنائهم تفسيراً يرجع بالضرورة إلى هذه العلاقة الطبيعية[7]، حيث يقول: «واعلم أن للعرب مذاهب في تسمية أبنائها، فمنها ما سمّوه تفاؤلاً على أعدائهم نحو: غالب، وغلاّب، وظالم،....ومنها ما سمّي بما غلُظَ وخشُن من الشجر تفاؤلاً أيضاً، نحو: طلحة، وسَمرة،...ومنها ما سمّي بما غلظ من الأرض وخشُن لَمْسُهُ وموطئه، مثل: حجر، وجُحير...»[8] .

4 – الكتاب، عثمان بن قنبر سيبويه، 14/4، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975.

5 – المصدر نفسه، 14/4.

6 – ينظر : الدلالة اللغوية عند العرب، ص207.

7 – ينظر : فصول في علم اللغة العام، د.محمد علي عبد الكريم الرديني، ص235، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 2002م.

8 – الاشتقاق، ابن دريد الأزدي، ص05، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة الرسالة، القاهرة، 1958.

ونجد إبراهيم أنيس يقف حائراً من بعض اللغويّين، ولكنّه مؤيّد لرأي ابن دريد، حيث يرى أن «معظم اللغويّين العرب لا يأخذون بهذا الرأي، نرى كثيراً منهم يربطون في مؤلفاتهم بين الألفاظ ومدلولاتها ربطاً وثيقاً يكاد يشبه الصلة الطبيعيّة أو الذاتية. ولعلّ العسر في هذا الاتجاه هو اعتزازهم بتلك الألفاظ العربيّة وإعجابهم بها، وحرصهم على الكشف عن أسرارها وخباياها[9]».

ويعدّ ابن جني (ت392 هـ) من أبرز الدارسين لهذه الظاهرة، حيث قال: «فإن كثيراً من هذه اللغة وجدْتُه مضاهياً بأجراس حروفه أصوات الأفعال التي عبّر بها عنها[10]»؛ فهو إمام القائلين بوجود الصلة بين الألفاظ ودلالاتها، فقد ناقش في كتابه "الخصائص" في أربعة أبواب الكثير من القضايا والموضوعات تَمُتُّ بصلة مباشرة في عقد الصلة بين اللفظ ومعناه؛ ففي باب "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" يتضح له أنه مجرد تقارب المخارج الصوتيّة غالباً تتقارب دلالاتها، ومن ذلك – على سبيل المثال– «القَرْمَة وهي الفَقْرَة تُحَزُّ على أنف البعير. وقريب منه قلَّمت أظافري؛ لأن هذا انتقاص للظُفُر، وذلك انتقاص للجِلدِ. فالرّاء أخت اللاّم، والعَمَلان متقاربان[11]». ومن ذلك أيضاً في استشهاده بأمثلة أخرى «العَلَز: خِفَّة وطيش وقَلَق يَعْرِضُ للإنسان، وقالوا (العِلَّوص) لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه. فذاك من (ع ل ز) وهذا من (ع ل ص) والزّاي أخت الصّاد[12]».

ويوضّح ابن جني في مواطن كثيرة من كتابه الخصائص عدّة أمثلة من أجل الاستشهادات والدفاع عن رأيه الخاصّ القائل إنّ مجرد التقارب في مخارج الحروف أو الأصوات في الألفاظ هو سبب بالضرورة لتقارب المعاني الناتجة عن تلك الأصوات.

---

9 – دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص64، مكتبة الأنجلو المصرية، ط2، 1963.

10 – الخصائص، 65/1.

11 – المصدر نفسه، 147/2.

12 – المصدر نفسه، 148/2.

ومن ذلك في باب آخر عنوانه "إمساس الألفاظ أشباه المعاني" الذي بذل فيه جهداً كبيراً في توضيح هذا الرأي وتأكيده، ويبدؤه بقوله: «اعلم أنَّ هذا موضع شريف لطيف، وقد نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقَّته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته[13]». ثم يشير إلى آراء الخليل وسيبويه في هذا المجال – وهي الآراء التي أشرتُ لها في بداية طرح القضية من خلال الوقوف على رأيي الخليل وتلميذه سيبويه–، ففي ملاحظته على ما أجاده لسيبويه في صيغة (الفعلال) التي تدلّ على الحركة، حيث يقول: «ووجدتُ أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حدّاه، ومنهاج ما مّثلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعيّة المضعَّفة تأتي للتكرير؛ نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة... ووجدتُ أيضاً (الفَعَلى) في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة؛ نحو البَشَكَى، والجَمَزَى، والولقى،...فجعلوا المثال المكرّر للمعنى المكرّر – أعني باب القلقلة– والمثالَ الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها[14]».

والملاحظ لهذا النصّ كما يرى صبحي الصالح يجد فيه كثير الفائدة، شديد الإيحاء الدلالي، ويكفينا أنّنا عرفنا منه أنّ هذه المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله قد تنبَّه إليها علماء اللغة القدامى أمثال الخليل وسيبويه، بل لقد نبّه عليها الأخيران تنبيهاً شديداً سمح لابن جني القول، إنّه تلقّتهُ الجماعة بالقبول والاعتراف بصحّته[15].

وناقش أحمد بن فارس (ت395 ه) هذه الصلة في كتابه الصاحبي في أكثر من موضع، منه:«القلم لا يكون قلماً إلاّ وقد بُريَ وأُصلح وإلاَّ فهو أُنبوبة. وسمعتُ أبي يقول: قيل لأعرابي: ما القلم؟ فقال: لا أدري. فقيل له: تَوَهَّمْهُ،

13 – المصدر نفسه، 152/2.

14 – المصدر نفسه، 153/2.

15 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، د.صبحي الصالح، ص150، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط13.

فقال: هو عود قُلِمَ مِن جَانِبِيه كتقليم الأُظفور فسُمِيَّ قَلماً[16]»؛ فهو بذلك قد أحسّ بتلك الصلة بين اللفظ ومدلوله مستدلاً بما أحسّه ذاك الأعرابيّ.

ولكن من هذه الصلة نجد لها تعقيداً في الفكر الاعتزاليّ، وبالضبط عند عبّاد بن سليمان الصَّيمري حيث يقول السيوطي (ت911 ه) في هذا الشأن: «نقل أهل أصول الفقه عن عبّاد بن سليمان الصَّيمري من المعتزلة أنه ذهب إلى أنّ بين اللفظ ومدلوله مناسبةً طبيعيةً حاملةً للواضع على أن يضع، فقال: وإلاّ لكان تخصيصُ الاسم المعيّن بالمسمى المعيّن ترجيحاً من غير مرَجِّح"[17]؛ وذلك أن حجّة عبّاد تقوم على المنطق الصرف لمّا رأى أنه: «لولا الدلالة الذاتية لكان وضعُ لفظٍ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحاً بلا مرجّح[18]» باعتبار أن هذه المواضعة من اصطناع البشر لكل لفظ المعنى الذي تقوده إليه أصواته.

إنّ مقولة عبّاد بالصلة الطبيعيّة بين اللفظ ومدلوله، تأثر بها كثيرٌ من اللغويين، حتّى أن بعض البعض خرج بها من العربيّة إلى لغات أعجميّة؛ حيث يذكر السيوطي أنّ بعض من يرى رأي عبّاد « أنه يعرفُ مناسبةَ الألفاظِ لمعانيها؛ فسُئِل ما مُسَمَّى "أدغاغ" وهو بالفارسيّة الحجر، فقال: أجدُ فيه يُبْساً شديداً، وأراه الحجر[19]».

إن هذه العلاقة الطبيعيّة لا يقتصر فيها – عند عبّاد وأتباعه – على اللغة العربيّة فحسب، وإنّما تشمل سائر اللغات الأخرى، فاستشعر في أصوات هذا

16 – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، ص 61، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418 ه –1997م.

17 – المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ص58، حققه وفهرسه محمد عبد الرحيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1426ه –2005م.

18 – المصدر نفسه، ص35.

19 – المصدر نفسه، ص58.

اللفظ يُبساً شديداً – لأنه ربّما كان مُلِماً بالفارسيّة إلماماً خفيفاً – فعرف المسمّى من الاسم، واستنبط المدلول من الصوت[20].

ولكن لو نظرنا إلى رأي جمهور الأصوليين لوجدناه ضد مقالة عبّاد المعتزليّ، وأنهم أفسدوا رأيه حجة أن الألفاظ لو دلت بذواتها لفهم كل واحد منهم كل اللغات، لعدم اختلاف الدلالة الذاتية[21].

ولقد أشكل على بعض الباحثين إنكار الجمهور لمقولة عبّاد، والخلاف ليس مردّه في الحقيقة إلى وجود هذه المناسبة الطبيعيّة وعدم وجودها، بل إلى ما يراه عبّاد من أنّ هذه المناسبة ذاتيّة موجبة، بل لابدّ من وجودها وأنّها لا تختلف[22]. وهو ما رآه السيوطي من أن الجمهور ناكر لهذه المقولة، وبعدما أورد مناقشتهم لها مفصلاً عاد ليقول: «وأمَّا أهل اللُّغة العربيّة فقد كادوا يُطْبقون على ثبوت المناسبة بين الألفاظ والمعاني؛ لكنَّ الفرقَ بين مذهبهم ومذهب عبّاد أن عبّاداً يراها ذاتيّة موجبة، بخلافهم. وهذا كما تقول المعتزلة بمراعاة الأصلح في أفعال الله تعالى وُجوباً، وأهل السّنة لا يقولون بذلك مع قولهم: إنَّه تعالى يفعل الأصْلَح، لكن فضلاً منه ومنَاً لا وجوباً. ولو شاء لم يفعله[23]».

ونلحظ من خلال هذا الرأي أن صاحبه قد أكّد أن «أهل اللغة بوجه عام والعربيَّة بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعيَّة بين الألفاظ والمعاني. وبذلك تلاقى مع ابن جني على صعيد واحد، فكان لا بدّ من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغويّة التي تُعد فتحاً مبيناً[24]».

---

20 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150.

21 – اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، د.عبد القادر عبد الجليل، ص78، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1997.

22 – ينظر : دراسات في فقه اللغة، ص150-151.

23 – المزهر، ص58.

24 – دراسات في فقه اللغة، ص151.

ومن العلماء المفسّرين نجد فخر الدين الرازي (ت606هـ) في تفسيره الكبير من الدّاعمين لرأي وجود المناسبة الطبيعيّة بين الألفاظ ومدلولاتها، ولكنه يراها غير مطّردة في اللغة، وليست ذاتيّة شاملة وعامّة في اللغة. ونجده قد ناقشها حين تعريجه على مسألتين متصلتين – على الأقل– حيث يقول : «دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتيّة حقيقيّة، خلافاً لعباد لأنها تتغيّر باختلاف الأمكنة والأزمنة[25]». ثم يضيف قائلاً ومُدعِّماً رأيه بأمثلة ساقها ابن جني في خصائصه، يقول في ذلك: «وقد يتفق في بعض الألفاظ كونه مناسباً لمعناه مثل تسميتهم "القطا" بهذا الاسم؛ لأن هذا اللفظ يشبه صوته... وأيضا وضعوا لفظ "الخضم" لأكل الرطب نحو "البطيخ والقثاء"، ولفظ "القضم "لأكل اليابس نحو قضمت الدابّة شعيرها؛ لأنّ حرف الخاء يشبه صوت أكل الشيء الرطب، وحرف القاف يشبه صوت أكل الشيء اليابس[26]».

وإذا جئنا إلى علمائنا المحدثين، لوجدنا البعض منهم يقتفي أثر القدامى مثل: ابن جني وسيبويه وغيرهما في عقد تلك الصلة بين اللفظ ومدلوله، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، نجد مازن المبارك كثيراً ما يعقد تلك الصلة في كتابه "فقه اللغة" مبيّناً مظاهر دلالة الأصوات الطبيعيّة، والأوزان، والأصوات الأبجديّة، مركّزاً على أنّ تلك الصلة ثابتة بين الأصوات ومدلولاتها؛ حيث يرى أن «للحرف الواحد في تركيب الكلمة العربيّة قيمة تعبيريّة وأن الكلمة الثلاثيّة تعبر عن معنى هو ملتقي معاني حروفها الثلاثة، ونتيجة تمازجها وتداخلها[27]»، ثم يضيف قائلاً في توضيحه بأمثلة منها: «أن (غ ر ق) يحصل معناها من تلاقي معاني حروفها؛ فالغين تدلّ على غيبة الجسم في الماء، والرّاء تدل على التكرار

25 – التفسير الكبير، فخر الدين الرازي، 22/1، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط3.

26 – المصدر نفسه، 22/1، وينظر الخصائص، 157/2.

27 – فقه اللغة وخصائص العربية، مازن المبارك، ص104-105، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2005.

والاستمرار في سقوطه، والقاف تدلّ على اصطدام الجسم في قعر الماء. والمعنى الإجمالي الحاصل من اجتماع المعاني الجزئية للحروف هو مفهوم مادة (غرق)[28]».

وأما عند الغربيّين الذين انتصروا لقضية المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله فإننا نجد سان توماس الأكويني (ت1274م) الذي صرّح بحدوث المناسبة بين الأسماء ومسمّياتها، ويتّضح من خلال عبارته قائلاً: «إن الأسماء يجب أن تتّفق وطبيعة الأشياء[29]». ثم يعرض جسبرسن Jespersin آراء المحدثين في عقد الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها، فيعرض لرأي همبلت Humboldt «أن اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان، وأن الكلمات بدأت واضحة الصلة بين أصواتها ودلالاتها، ثم تطورت تلك الأصوات أو تلك الدلالات، وأصبحت الصلة غامضةً علينا[30]».

وأما جسبرسن نفسه فنجده يؤكّد تلك الصلة، حيث يرى أن تلك الصلة وثيقة بين اللفظ والمدلول في الكلمات التي هي من نوع Onomatopées. ولكن يتوجّب علينا أن نحذّر من المغالاة في هذا الشأن[31]. ثمّ يأتي إلى عرض كثير من الأمثلة لتدعيم رأيه والدفاع عنه، حاول إبراهيم أنيس بسطها في كتابه دلالة الألفاظ.

وأمّا في جانب الطرف الآخر؛ أي الرافضين إلى عقد تلك الصلة فنجد من القدامى – على سبيل الذكر لا الحصر– سعد الدين التَّفْتَازَاني (ت792هـ) حينما أشار إلى القائلين بتلك المناسبة، وضّح قائلاً: «واتّفق الجمهور على أنّ هذا القول

28 – المرجع نفسه، ص105.

29 – اللغة، فندريس، ص235، تعريب عبد الحميد الدواخلي وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.

30 – الوجيز في فقه اللغة، محمد الأنطاكي، ص381، حلب، ط2.

31 – ينظر المرجع والصفحة نفسهما، ودلالة الألفاظ، ص68-70.

فاسد؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ، لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل على المدلول[32]»؛ أي أنه إذا كانت تلك الألفاظ توحي بالمعاني بذواتها، فكيف إذن يكون هذا الاختلاف في اللغات. ولكن هذا الرأي يبدو ضعيفاً ولا ينهض كدليل – كما يرى سالم الفاخري– على هدم مبدأ الصلة بين الألفاظ ومدلولاتها[33].

إنّ حجّة أصحاب هذا الرأي أن المتكلمين أصحاب اللغة المعيّنة يربطون هذا المعنى بلفظة هذه أو تلك، وأدلتهم في ذلك[34]:

– احتجاجهم بأنّه ليست هناك علاقة ظاهرة بين اللفظ ومدلوله باستثناء ما جرى عليه الناس من استعمال اللفظ المعيّن في المعنى المعيّن.

– لو كانت العلاقة طبيعيّة ما اختلفت الألفاظ الدالّة على الشيء الواحد في اللغات المختلفة. مثل لفظة (شمس) نجد لها مسميات مختلفة باختلاف اللغات. ويروي السيوطي عن أبي إسحاق: «أنّ الأسماء لا تدل على مدلولاتها لذاتها، إذ لا مناسبة بين الاسم والمسمّى؛ ولذلك يجوز اختلافها باختلاف الأمم، ويجوز تغييرها. والثوب يسمى في لغة العرب باسم، وفي لغة العجم باسم آخر. ولو سمّي الثوب فرساً والفرس ثوباً ما كان ذلك مستحيلاً؛ بخلاف الأدلّة العقلية؛ فإنها تدل لذواتها، ولا يجوز اختلافها؛ أما اللغة فإنها تدل بوضع واصطلاح[35]».

---

32 – المطول في شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين التفتازاني، ص571، تحقيق: د.عبد الحميد هنداوي، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422 هـ – 2001م.

33 – ينظر الدلالة الصوتية في اللغة العربية، ص55.

34 – ينظر فن الكلام، د.كمال بشر، ص146، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

35 – المزهر، ص282-283.

– لو جاز أن تكون العلاقة كذلك لاهتدى كلّ إنسان – كما يرى السيوطي–«إلى كلّ لغة، ولمّا صحّ وضع اللفظ للضدّين[36]»، ولمّا وقع في اللغة ما يسمى بالمشترك اللفظيّ.

– إضافة إلى تلك الحقائق التاريخيّة التي تتمثّل في تغيّر معاني الألفاظ وتطوُّرها على مرّ الأزمان. ولو كانت العلاقة طبيعيّة في الألفاظ ما جاز هذا التغيّر وما كان له أن يقع بحال من الأحوال.

ونجد محمد الأنطاكي في وجيزه يعرض لطبيعة تلك الصلة عند الأمم الأخرى، حيث قال:«إنّ أكثر الفلاسفة والقدماء والمحدثين، ومعهم علماء اللغة أيضا، يذهبون إلى عكس ما ذهب إليه هرقليطس تماماً؛ إذ يرى هؤلاء أنّ العلاقة بين اللفظ ومدلوله اعتباطيّة اصطلاحيّة[37]».

ومن المحدثين الذي نهجوا هذا الطريق نجد محمود فهمي حجازي، الذي أنكر بدوره تلك الصلة أيّما إنكار، حيث يرى إنه «ليس هناك أي علاقة بين الرمز اللغوي ومدلوله في الواقع الخارجيّ، والعلاقة الوحيدة القائمة بين الرمز الصوتيّ واللغويّ وما يدلّ عليه هي علاقة الرمز[38]». ثم يُطعّم رأيه بأدلّة يرى فيها أنّ الكلمة ترمز إلى شيء ماديّ ومعنويّ، وعلى هذا فالعلاقة طبيعية تربط بين تلك الأصوات المكوّنة – مثلا – لكلمة (منضدة) في العربيّة، أو كلمة Ticch في الألمانيّة وبين (المنضدة) في العربية باعتبارها واقعاً مادياً. والمعروف أن المنضدة في اللغة العربيّة هي كلمة مؤنثة، لا لأن هناك تأنيثاً في خشب المنضدة، ولكن لأنها تنتهي بتاء التأنيث، والتاء في العربيّة كما هو معروف هي علامة تأنيث[39].

36 – المصدر نفسه، ص58.

37 – الوجيز في فقه اللغة، ص368.

38 – علم اللغة العربية، محمود فهمي حجازي، ص64، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

39 – ينظر المرجع نفسه، ص64.

وأما عند الغربيّين فنجد من يؤيّد الرأي الثاني، فندريس الذي وقف حائراً، فبعد أن صرّح قائلاً من قبل إنّه من الحمق الحكم بوجود علاقة ضروريّة بين اللفظ ومعناه، وذلك في مثل ق ل- F L مجتمعين وكلمة السيلان، أن الكلمات Ruissean "مجرى" وRiviere "جدول"وOrrent "سيل" التي تعبّر عن فكرة السيلان بقدر ما تعبر عنها كلمة Fleuve " نهر" لا تحتوي على مثل هذين الحرفين أو الصوتين، وأن كلمة Fleur "زهرة" التي تتكوّن أيضاً من هذين الحرفين لا توقظ في الذهن إطلاقاً فكرة السيلان[40]، ولكنّه تراجع عن رأيه، ولا يستطيع التغاضي عن تلك الكلمات التي يلمس فيها روح المناسبة بين اللفظ ومدلوله، حيث يقول بصريح العبارة: «ولكن من الحق أن كلمة Fleuve "نهر" معبّرة لأنّ الأصوات التي تكونّها صالحة تمام الصلاحيّة لإثارة الصورة التي تمثّلها. فالواقع أن هناك بين الأصوات ومركّبات الأصوات فروقاً في القدرة التعبيريّة، وهذا هو سرّ الكلمات التي تعبّر بأصواتها عن معناها [41]Onomatopées».

ومن خلال عودة فندريس في رأيه نلاحظ كأنّه لا يريد الخروج عن رأي دي سوسير الذي يُعدّ من أشهر المعارضين للرأي الأوّل، والمؤيّدين للرأي الثاني؛ فهو يرى أن تلك الصلة في جوهرها صلة اعتباطية لا تخضع إلى منطق أو نظام مطرّد، ومع اعترافه بتلك الصلة بين الألفاظ ودلالاتها، إلاّ أن في رأيه هي مجرّد ألفاظ قليلة تصادف إن أشبهت أصواتها دلالاتها[42]. وأبلغ دفاعاً عن رأي دي سوسير وغيره ما رآه ماريوباي حينما قال: «إنّه ليس هناك أيّ رابطة فطريّة بين اللفظ ومدلوله. ولو صحّ الافتراض القائل بوجود علاقة فطريّة بينهما لكان حتماً أن يتكلّم الناس لغة واحدة[43]».

40 – ينظر : اللغة، ص236.

41 – المصدر والصفحة نفسها.

42 – ينظر : الوجيز في فقه اللغة، ص377.

43 – أسس علم اللغة العام، ماريوباي، ص41، ترجمة وتعليق د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1983.

وإذا وقفنا عند علماء أصول الفقه وقفة تمعّن لوجدناهم حاضرين أيّما حضور في قضية اهتمامهم باللفظ والمعنى؛ ومنهم ابن قيم الجوزية الذي نحن بصدد الحديث عنه لطرح رأيه الخاصّ في هذا الجانب، و هو -أيضاً- حاضر أيّما حضور ليدلي بدلوه في إمكانية عقد الصلة أو عدمها بين اللفظ ومدلوله. وكذلك علماء الأصول نجدهم قد طرحوا القضية في وقت مبكّر جداً، وهم «أوّل من عني بمشكلة اللفظ والمعنى تاريخيّاً، وذلك لارتباطها بالحكم الذي يراد فهمه وتطبيقه؛ إذ الحكم في عامّة أمره لا يخاطب الوجدان، وإنّما يخاطب العقل، الذي هو مناط التفكير ودعامة الإقناع ووسيلة الفهم[44]»، وذلك باعتبار أنّ العمليّة التواصليّة الإبلاغيّة برمتها هي نتيجة ثنائيّة المتكلم -المستمع المثالي لتلك اللغة، إنما يدور في فلك الألفاظ والمعاني.

ولقد وضع الأصوليون المعنى مقدماً على اللفظ، وأولوه أهمّية بالغة في دراساتهم، وها هو الشاطبي (ت790هـ) يصرّح قائلاً: «فاللفظ إنّما هو وسيلة إلى تحصيل المراد، والمعنى هو المقصود[45]»، وتتضح أهمّية الاهتمام بالمعنى أكثر ما نجده عند ابن قيم الجوزية[46] في مواطن كثيرة من كتبه، ومنها -على سبيل الذّكر

44 – دراسات في القرآن الكريم، د.السيد خليل، ص47، دار المعارف، القاهرة، 1972.

45 – الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق الشاطبي، ص251، تحقيق: د.محمد الإسكندراني وعدنان درويش، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1427 هـ -2006م.

46 – هو أحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز بن مكي زيد الدين الزُّرعي. ثم الدمشقي الحنبلي الشهير بشمس الدين، أبو عبد الله وابن قيم الجوزية من عائلة دمشقية عرفت بالعلم والالتزام بالدين واشتهر خصوصاً بابن قيم الجوزية وقيم الجوزية هو والده فقد كان قيماً على المدرسة الجوزية بدمشق مدة من الزمن، وأشتهر بذلك اللقب ذريته وحفدتهم من بعد ذلك، وقد شاركه بعض أهل العلم بهذه التسمية وتقع هذه المدرسة بالبزورية المسمى قديما سوق القمح أو سوق البزورية (أحد اسواق دمشق)، وبقي منها الآن بقية ثم صارت محكمة إلى سنة 1372 هـ ، 1952م.

ولد في اليوم السابع من شهر صفر لعام 691 هـ، الموافق 2 فبراير 1292م .ويقال إنه ولد في ازرع جنوب سوريا وقيل في دمشق.

توفي في ليلة الخميس 751/7/13 هـ، 1349م وفي وقت أذان العشاء وبه كمل من العمر ستون سنة. وصلي عليه في الجامع الأموي بدمشق ثم بجامع جراح وأزدحم الناس للصلاة عليه.

لا الحصر- أعلام الموقعين حينما يورد الأهميّة الكبرى للمعاني والمقاصد، حيث يقول في هذا الشأن: «وما مَثَلُ من وقف مع الظواهر والألفاظ ولم يُرَاعِ المقاصد والمعاني إلا كَمَثَل رجل قيل له: لا تسلّم على صاحب بِدْعَةٍ، فقَبَّلَ يده ورجله ولم يُسلّم عليه. أو قيل له: اذهب فاملأ هذه الجرّة، فذهب فملأها ثم تركها على الحوض وقال: لم تقل ايتني بها[47]».

وإذا بحثنا في نظرة ابن القيم في تلك المناسبة الطبيعية بين اللفظ ومدلوله لوجدناها مبسوطة وجليّة، واضحة المعالم دون غموض في رأيه – مؤكّداً على تحقيق تلك المناسبة الطبيعيّة من خلال كتابيه "بدائع الفوائد" و"مفتاح دار السعادة"، حيث يقول: «إن اللفظ قالب المعنى ولباسه يحتذي حذوه، والمناسبة الحقيقيّة معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصراً، وخفة وثقلاً، وحركةً وسكوناً، وشدّةً ولیناً، فإن كان المعنى مفرداً أفردوا لفظه، وإن كان مركّباً ركّبوا اللفظ، وإن كان طويلاً طوّلوه؛ كالقطنط والعشنق للطويل، فانظر إلى طول هذا اللفظ لطول معناه. وانظر إلى لفظ بحتر وما فيه من الضمّ والاجتماع لما كان مسماه القصير المجتمع الخلق[48]»، ثم يضيف قائلاً من أجل التوضيح أكثر: «وكذلك لفظة الحديد والحجر والشدّة والقوّة ونحوه قد تجد في ألفاظها ما يناسب مسمّياتها، وكذلك لفظا الحركة والسكون، مناسبتهما لمسمّياتهما معلوم بالحس، وكذلك لفظ الدوران والنـزوان والغليان وبابه في لفظها من تتابع الحركة ما يدل على تتابع حركة مسمّاها؛ وكذلك الدجال والجراح والضراب والأفاك في تكرّر الحرف المضاعف منها ما يدل على تكرار المعنى. وكذلك الغضبان والظمآن والحيران وبابه صيغ على هذا البناء الذي يتّسع النطق به ويمتلئ الفم بلفظه

47 – أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، 679/3، تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1426 هـ –2005م.

48 – بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، 103/1، خرّج أحاديثه أحمد بن شعبان بن أحمد، مكتبة الصفا، القاهرة، ط1، 1426هـ–2005م، وينظر مفتاح دار السعادة، ابن قيم الجوزية، 546/2، تحقيق محمد الإسكندراني وأحمد عناية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1425 هـ –2005م

لامتلاء حامله من هذه المعاني، فكأن الغضبان هو الممتلئ غضباً، الذي قد اتّسع غضبه حتى ملأ قلبه وجوارحه[49]».

ثم إننا نجد لهذا القول مشابها في تفسيره للمعوّذتين؛ حيث يرى في دكدك، وزلزل، وقلقل، وكبكب الشيء؛ أن الزلزلة حركة متكررة، وكذلك الدكدكة، والقلقلة، وكذلك كبكب الشيء: إذا كبه في مكان بعيد، فهو يُكَبُّ فيه كبّاً بعد كبّ كقوله تعالى: ﴿ فَكُبۡكِبُواْ فِيهَا هُمۡ وَٱلۡغَاوُۥنَ ﴿٩٤﴾ [50] ﴾.

وفي مثله أيضا "رَضْرَضَه" إذا كرّر رَضَّه مرّة بعد مرّة، ومنه "ذَرْذَرَهُ" إذا ذره شيئا بعد شيء. ومثله "صَرْصر الباب"إذا تكرّر صريره، ومنه "مَطْمَطَ الكلام" إذا مططه شيئا بعد شيء. ومثله أيضا "كفكف الشيء" إذا كرَّر كَفَّهُ، وهو كثير – حسب رأي ابن القيم– باعتبار أنه رأى من جعل هذا الرباعيّ بمعنى الثلاثيّ المضاعف لم يجار الصواب؛ لأن الثلاثيّ لا يدلّ على تكرار بخلاف الرباعيّ المكرّر، فإذا قيل: ذَرَّ الشيء وصرّ الباب، وكفَّ الثوب، ورضّ الحبَّ: لم نجد فيه دلالة على تكرّار الفعل، بخلاف ذرذر، وصرصر، ورضرض، ونحوه.

وكذلك حين قول أحدهم: "عَجَّ العجل" إذا صوّت. فإذا تابع صوته قيل: عجعج. وأيضاً في مثل: "ثَجَّ الماء" إذا صُبَّ، فإن تكرّر ذلك قيل: ثجثج. فلابدّ إذن من المتأمل في هذا الباب العظيم الذي هو مطابق للقاعدة العربيّة التي تنص على أن الألفاظ تحذو حذو المعاني[51].

---

49 – المصدر نفسه، 103/1، وينظر مفتاح دار السعادة، 546/2.

50 – سورة الشعراء، الآية 94.

51 – ينظر تفسير المعوّذتين، ابن قيم الجوزية، ص 83، تحقيق سيد إبراهيم، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، والتفسير القيم، ابن قيم الجوزية، ص575، جمع وإعداد الشيخ محمد أويس الندوي، وتقديم محمد حامد الفقي، ضبطه وحققه رضوان جامع رضوان، دار ابن الهيثم، ط1، 1426 هـ –2005م.

وعلى غرار تلك المعاني التي ساقها ابن القيم ما هي إلاَّ قطرة من بحر، ولا يسع المقام لذكرها، حيث يقول: «ولا يتّسع المقام لبسط هذا...فإنه ينشأ من جوهر الحرف تارة، وتارة من صفته ومن اقترانه بما يناسبه، ومن تكرّره، ومن حركته وسكونه، ومن تقديمه وتأخيره...وهذا باب يقوم من تتبّعه سفر ضخم، وعسى الله أن يساعد على إبرازه بحوله قوّته[52]». والسرّ في ذلك كما نجده في كتابه "أعلام الموقعين" هو «أن الألفاظ تتقاضى معانيها وتطلبها بالمشاكلة والمناسبة التي بين اللفظ والمعنى، ولهذا قلَّ من تجده يعتاد لفظاً إلاَّ ومعناه غالب عليه[53]».

ولكن من خلال الآراء التي جاء بها ابن القيم في أكثر من موضع فإننا نجد عبد الكريم مجاهد وعبد القادر عبد الجليل يقرّان بأن ما ذهب إليه ابن القيم في قضية التناسب فيها المغالاة والمبالغة حين حديثه عن الصيّغ والأبنيّة في جوهر الحروف، إفراداً وتركيباً، خفّةً وثقلاً وقصراً وطولاً، وفي تصوّره للكلمة حجماً بحيث تشغل الفم كله من حيث النطق بها حتى تناسب معانيها[54]. وكان في ربطه ذاك متابعاً ومسايراً لما جاء به أساطين العربيّة كالخليل وسيبويه وابن جني وبتصريح منه[55]؛ حينما جعل الحرف بصفاته الصوتيّة والمتغيّرة، والتبدّلات التي تطرأ عليه من حركات وسكون وتقديم وتأخير وتكرار، أساس هذه المناسبة بين اللفظ ودلالاته، وهو ما يجعلنا من حيث الإقرار والإنصاف القول إنّ ابن القيم في هذا الطرح مسبوق من طرف ابن جني – على الأقل– بأكثر من ثلاثة قرون ونصف.

ولكن ما يمكن ملاحظته في تلك الصلة أو المناسبة الطبيعيّة بن اللفظ ومدلوله التي عقدها ابن القيم وكغيره من الأصوليّين، هي نتيجة العلاقة

52 – بدائع الفوائد، 103/1-104.

53 – أعلام الموقعين، 705/3.

54 – ينظر : الدلالة اللغويّة عند العرب، ص 220، واللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ص79.

55 – ينظر : جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنام، ابن قيم الجوزية، ص65، تحقيق مصطفى محمد ومحمد عبد الله، دار ابن الهيثم، القاهرة، ط1، 1462هـ–2005م، والتفسير القيم، ص207-209.

التلازميّة بين الكم التصاعديّ للأبنيّة والأوزان والمصادر، وما يرافقها من تغيّرات وتبدّلات صوتية، وبين توظيف حاسّة السمع والطاقة الكامنة التي أحسّها الإنسان بدوره دائما في صوته الطبيعيّ، فراح يطلق على المسموعات مسميات أصواته وَفْقَ تلوّنات طبيعتها[56].

إنّ ابن القيم ومن خلال بحثه في سرّ إعجاز القرآن الكريم نجده – دائماً – يربط المناسبة بين اللفظ ومعناه من أجل الوصول إلى معانٍ أدقّ، وفهم جليّ يكشف لنا عن سرّ توظيف لفظ دون لفظ آخر في سياق واحد يوحي بدلالات متنوّعة صريحة وضمنيّة ليست متاحة من أجل الوقوف عليها إلاّ للباحث المتمرّس، أو العالم العارف بخبايا اللغة العربيّة، من نحو وصرف وبلاغة...

ابن القيم هو من أولئك الذين وهبهم المولى عز وجل حسّاً لغوياً لطيفاً، وذكاءً متوقداً، جعل منه أن يفتّق النصّ والوقوف على مضامينه وأسراره؛ فهي حكمة إلهية وهبها المولى عز وجل لمحبّيه، ولأوليائه في الأرض من أجل تقريب مضمون الآي القرآني إلى العامّة من البشر من أجل الفهم والتدبّر في حكمته الخالقة.

ويؤكد ابن القيم وينبّه في قضية ظواهر الألفاظ ودقائق المعاني على أنّ من له القدرة على الغوص في دقائق المعاني، ويتجاوز نظره قالب اللفظ إلى لبّ المعنى، يستطيع كشف الستار عن تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه، ولأن الواقف مع الألفاظ هو مقصور الناظر على الـزينة اللفظيّة فقط[57]. ويدعونا للتأمّل مليّاً في قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعۡرَىٰ ۝١١٨ وَأَنَّكَ لَا تَظۡمَؤُاْ فِيهَا وَلَا تَضۡحَىٰ ۝١١٩** [58]﴾؛ في سر تلك المقابلة العجيبة التي تمّت بين الجوع والعرى،

56 – ينظر : اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ص79.

57 – ينظر : بدائع الفوائد، 202/3.

58 – سورة طه، الآيتان 118-119.

والظمأ والضحى، وأنّ الواقف على تلك المقابلة ربّما يتبادر إلى ذهنه أن الجوع يقابل الظمأ، والعرى يقابل الضحى.

ولكن المتمعّن الذي يغوص بحر المعاني يرى هذا الكلام في أعلى الفصاحة والجلالة؛ لأن الجوع ألم الباطن، والعرى ألم الظاهر، فهما متناسبان في المعنى. والحديث نفسه في الظمأ مع الضحى؛ لأن الظمأ موجب لحرارة البطن، والضحى موجب لحرارة الظاهر - فاقتضى النصّ القرآنيّ نفي جميع الآفات ظاهراً وباطناً[59].

ولتدعيم رأيه، يستشهد ابن القيم بآراء مبثوثة في أمّهات مصادر التاريخ واللغة، ما يؤكّد لنا ثقافته الواسعة من حيث إلمامه بعدة علوم؛ فهو يغرِفُ من كلّ الميادين التي لها صلة مباشرة أم غير مباشرة بالعلوم الشرعيّة عموماً واللغويّة بوجه أخصّ. ويؤكّد مجدداً تلك المناسبة بين اللفظ ومعناه من حيث إتيانه بحكاية مشهورة؛ وهي أن ابن حمدان قال يوماً للمتنبي قد انتقِد عليك قولك:

وَقَفْتَ ومَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِواقِفٍ ۞ كَأَنَّكَ فِي جَفْنِ الرَّدَى وَهوَ نَائِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ۞ وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ[60]

قالوا ركبت صدر كل بيت على عجز الآخر، وكان الأجدر أن تقول:

وَقَفْتَ ومَا فِي المَوْتِ شَكٌّ لِواقِفٍ ۞ وَوَجْهُكَ وَضَّاحٌ وَثَغْرُكَ بَاسِمُ
تَمُرُّ بِكَ الأَبطَالُ كَلْمَى هَزِيمَةً ۞ كأَنَّك فِي جَفْنِ الرَّدى وَهُو نَائِمُ

وهو بذلك تمام المعنى؛ لأن انبساط الوجه ووضوحه مع الوقوف في موقف الموت، أشبه بأوصاف الكماة، والسلامة من الردى مع مرور الأبطال كلمى هزيمة، أعجب في حصول النجاة.

59 - ينظر: بدائع الفوائد، 202/3.

60 - ديوان المتنبي، ص387، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1403هـ-1983م.

وهذا كما انتقد على امرئ القيس قوله:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً لِلَذَّةٍ ۞ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ
وَلَمْ أَسْبَأْ الزِّقَّ الرَّوِي وَلَمْ أَقُلْ ۞ لِخَيْلِي كُرِّى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ[61]

فلو قال:

كَأَنِّي لَمْ أَرْكَبْ جَوَاداً وَلَمْ أَقُلْ ۞ لِخَيْلِي كُرِّى كَرَّةً بَعْدَ إِجْفَالِ
وَلَمْ أَسْبَأْ الزِّقَّ الرَّوِي لِلَذَّةٍ ۞ وَلَمْ أَتَبَطَّنْ كَاعِباً ذَاتَ خَلْخَالِ

كان أشبه بالمعنى؛ لأن ركوب الخيل أشبه بالكرّ على الأبطال، وسبأ الزقّ أليق بتبطّن الكواعب.

فقال المتنبه – يعني قائل الشعر– المدعو بالمتنبي الكذّاب:

اعلم أن القزّاز[62] أعلم بالثوب من البزّاز؛ باعتبار أن القزّاز يعلم أوله وآخره، والبزاز لا يرى منه إلا ظاهره، وهذا الانتقاد غير صحيح؛ فإذا قيل: (وقفت وما في الموت شك لواقف) فذكرت الموت، وتحقيق وقوعه في صدر البيت، ثم تممنا المعنى بقولنا: (كأنك في جفن الردى وهو نائم)؛ الردى هو الموت بعينه، فكأننا قلنا وقفت في مواضع الموت ولم تمت، كأن الموت نائم عنك، فحصل المعنى مناسباً للقصد.

ثم إذا قلنا (تمرّ بك الأبطال كلمى هزيمة) ومن شأن المكلوم المنهزم أن يكونا كاشحي الوجوه عابسيها، خائبي الأمل. فقلنا (ووجهك وضاح وثغرك باسم) ليتمّ حصول المطابقة بين عبوس الوجه وقطوبه، ونضارته وشحوبه، وإن لم تكن ظاهرة في اللفظ فهي في المعنى يفهمها من له في إدراك دقائق المعاني قدم راسخ.

61 – ديوان امرئ القيس، ص138، اعتنى به وشرحه عبد الرحمان المصطاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 1425هـ–2004م.

62 – القزاز: معرب وهو ما يعمل من الثياب والإبريسم، ينظر لسان العرب، مادة (قزز)، 394/5.

وأما إذا عدنا إلى النظر في قول امرئ القيس (كأنّي لم أركب جواداً للذّة) فإنّه لمّا ذكر الركوب في البيت الأول تمّمه بما يشبهه ويناسبه في ركوب الكواعب، ليحصل من ذلك لذّة ركوب مهر الحرب وركوب مهر اللذّة. وأما البيت الثاني فمن شأن الشارب إذا انتشى أن تتحرّك كوامن صدره، ويثور ما في نفسه من كواعب الأخلاق إلى الخارج. فلما ذكر الشرب وحاله، وتخيّل نفسه كذلك، فتحرّك إذن من كامن خلقه من الحماسة والشجاعة، فأردفه بما يليق به. ثم ذكر الآية وتكلم عليها بنحو ما تقدم[63].

ومن خلال هذا العرض الطريف، نجد أن ابن القيم وكعادته يدافع عن النصّ القرآنيّ من حيث الذين يتلمسون فيه الشبهة، ويتحيّنون الفرصة للدسّ فيه من الدسائس، واتهامه في ألفاظه بعدم مناسبتها لمعانيها، وهي تهمة نجد القرآن برِأ منها[64]. فالمناسبة بين الألفاظ ومدلولاتها لايقف عليها إلاَّ الباحث المتمرِّس ذو الفهم المتَّقِد، الذي وفّقه الله لفهم كتابه الكريم، وبالتالي تمكينه من كشف الأسرار التي تجمع بين الألفاظ ومدلولاتها.

ويمكننا الخروج برأي خاص، الذي يتمثّل في الرأي الوَسطي في إمكانية عقد تلك الصلة أو عدمها، وأراه حسناً وقبولاً. إلاّ أن البحث في قضيّة الصلة، وهذا العرض الموجز الذي بسطناه بين مؤيّد ومعارض كما يرى مازن المبارك البحث في قضية المناسبة هو «من المباحث اللطيفة في كلّ لغة، وهو بحث جدير بعناية أهل الأدب ولافت لنظرهم[65]». وهو ما سيتيح للباحثين الحديث عن قضايا أخرى متعلقة أشدّ التعلق بالصوت ودلالاته تطرّق إليها ابن القيم في مواطن كثيرة ومتفرّقة في مختلف مؤلّفاته المتنوّعة المعارف والفوائد والميادين.

63 – ينظر : بدائع الفوائد، 3/202-204.

64 – ينظر : ابن القيم وحسه البلاغي في تفسير القرآن، د.عبد الفتاح لاشين، ص154، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1982.

65 – فقه اللغة وخصائص العربية، ص 190.

عن سمة التأنيث
ونظريّة الصرف الموزَّع

د. كمال الساقي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الرباط

تقديم

نعتمد هنا، في هذه المقال، على ثلاثة افتراضات أساسيّة تساهم بشكلٍ كبيرٍ في حلّ عدد معيّن من القضايا التي ترتبط بهندسة النحو وموضعة السمات الصرف-تركيبية (من بينها سمة الجنس على الخصوص)، استناداً إلى أعمال لسانيّة بارزة (لا غنى لنا عنها) في هذا المجال[1]. لنقدِّم هذه الافتراضات الثلاثة، ولنتحقَّق من صحّتها إبّان التحليل:

الافتراض 1: أن السمات الصرف-تركيبيّة (الشخص (=ش)، والعدد (=عد)، والجنس (=جن)) تتمّ موضعتها في التركيب (كما في الفاسي الفهري (1998))، وليس في الصرف، من خلال قاعدة الشطر التي تشطر الصرفة إلى موقعين للتحقيق الصواتي، كما في الصرف الموزّع (هالي ومرنتز (1993) وهالي (1997)).

الافتراض 2: أن السمات الصرف-تركيبيّة (ش/عد وجن) تتوزّع على موقعين صرفيّين إزاء جذع الفعل العربيّ، سواء كان ماضياً أم مضارعا، وفق سلمية كلية للتخصيص أو الوسم؛

---

1 – انظر، بهذا الخصوص، عمل نوير (1992/1997 و1998) Noyer، وهارلي ونوير (1999) Harley and Noyer، وهالي ومرنتز (1993) Halle and Marantz، وهالي (1997)، ومرنتز (1997ب)، والفاسي الفهري (1995، 1996 و1998)، وتورابي (2003) من بعده، وغيرهم كثير.

ا) الموقع 1، هو موقع *ش*، يختلف باختلاف زمن و/أو وجه الفعل.

ب) الموقع 2، هو موقع *عد* وجن، ثابت لا يتغيّر.

الافتراض 3: أن سمة الجنس تعرف تنقلية بين المواقع الصرفيّة (مو صر$_1$ ومو صر$_2$)، ونسوِّغ ذلك بغياب الشخص، وتعدّد مضامين بعض اللواصق، كالتاء والياء، لا بطبيعتها الفصليّة والوصليّة (كما عند تورابي (2003)).

سنتطرق مبدئيا، في هذا المقال، إلى نقطتين اثنتين: تتمثّل النقطة الأولى في الكشف عن كيفيّة توزيع أو تأليف سمة الجنس، على الخصوص، مع باقي السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى (ش وعد)، عند تطابق الفعل مع فاعله. بينما تهدف النقطة الثانيّة إلى التدقيق في هندسة السمات الشجريّة واشتقاقاتها التركيبيّة.

1. تأليفيّة السمات الصرف-تركيبيّة وتخصيصها إزاء الفعل العربيّ

1.1. ملاحظات تمهيديّة حول تأليفيّة الجنس

يحصل التطابق بين الفعل وفاعله المقدَّم (ما سماه الرحالي (2003) بالموضع (topic)) في عدد من السمات الإحاليّة، مثل الشخص والعدد والجنس، فيكون التطابق حينها غنيّاً (انظر المثال (1)). لكن حالما يتأخّر الفاعل عن فعله، فإن التطابق يُنعَت بالفقير لقلّة عدد السمات التي يُتطابَق فيها أو انعدامه، (انظر المثال (2)). وإذا اتّصلت بالفعل لاصقة غير مخصَّصة بسمات التطابق في الأمثلة (1) أو (2)، فإن هذه التأليفات ستلقى حتماً حتفها عبر مصافيها أو بموجبها.

(1) ا) السجناء هربوا

ب) الجميلتان تبتسمان

ج) أنا ونجوى نلعب

(2) ا) سرق/ يسرق اللصوص المال العامّ

ب) ترتاح/ ارتاحت الأَمَتان من عناء المسير

إذ هناك من التأليفات المتضمِّنة للجنس مثلا – هو ما يهمّنا هنا – ما هو غير نسقي. لنتدبر الأمثلة اللاّحنة أسفله ومصافيها التي تُقْصيها من بعدها (انظر نوير (Noyer (1997):

(3) ا) ⋆أَضرِبَتْ

ب) ⋆أَضرِبان

ج) ⋆تَضرِبان

(4) ا) ⋆[1 مؤنّث]

ب) ⋆[1 مثنّى]

ج) ⋆[2 مثنّى مؤنّث]

فبموجب هذه المصافي (الواردة في (4))، تحليل الأمثلة اللانحوية أعلاها يقتضي منا بالضرورة ألا نجد تمييزا في الجنس بالنسبة للشخص الأول، سواء أكان مفردا أم جمعا (نمثل لهذه الحالة بِـ (3ا) في سياق الإفراد)، كما أننا لا نلفي بالمقابل الشخص الأول المثنى؛ أي ⋆*أَضرِبان*[2]. علاوة على ذلك، تزخر العربيّة

2 – في هذا الصدد، نشير إلى أن العربيّة المعيار لا تعبّر عن الشخص الأوّل المثنّى بالصورة الاعتياديّة (أي بمعنى الطبيعيّة) للمثنّى (⋆*أَضرِبان* مثلا)؛ لأنها لا تملك صورة له. وقد انفرد ابن يعيش بهذا الرأي، وليس عند النحاة منه رائحة، حين قال: "فإذا ثنّيت أو جمعت المتكلّم كان ضميره "نا"، ويستوي في علامته الاثنان والجماعة. تقول: "ذهبنا وتحدّثنا" ومعك واحد، و"ذهبنا وتحدّثنا" ومعك اثنان فصاعداً. وإنّما استوى في الضمير لفظ الاثنين والجمع؛ لأنّ تثنيّة ضمير المتكلّم وجَمْعَه ليس على منهاج تثنيّة الأسماء الظاهرة وجمعها؛ لأنّ التثنيّة ضمّ شيء إلى مثله كـ"زيد" و"زيد"، و"رجل" و"رجل"، تقول فيهما: "الزيدان" و"الرجلان". والجمع ضمّ شيء إلى أكثر منه من لفظه كـ"رجل" و"رجل" و"رجل"، و"زيد" و"زيد" و"زيد"، ونحو ذلك، فتقول إذا جمعت: "الزيدون" و"رجال". وليس الأمر في هذا المضمر كذلك؛ لأنّ = =

المعيار بكونها لا تملك تمييزاً في الجنس بالنسبة للشخص الثاني المثنّى، فـ*تَضرِبان* مخصَّصة بالنسبة للشخص الثاني المثنّى المؤنّث والمذكّر معاً دون تمييز، وليس لجنس أحدهما فقط. فسمة الجنس، إذن، تبدو محايدة في هاته الحالات الثلاث. وبناء على هاته المصافي، افترض نوير (1998ا) قواعد حذف (إفقار (impoverishment)[3]) من أجل ضمان عدم تهجيّة هذه السمات الصرف–تركيبيّة؛ وذلك كما في الشكل المقدَّم في (5):

(5) ا) تأنيث ⟵ 1/Ø [المؤنّث يُحذَف في سياق الشخص الأوّل]

ب) تثنيّة ⟵ 1/Ø [العدد يُحذَف في سياق الشخص الأوّل]

ج) تأنيث ⟵ 2/Ø مثنّى [المؤنّث يُحذَف في سياق الشخص الثاني المثنّى]

ما يلاحظ، من خلال هذه القواعد، أنّ هناك سمات تُحذَف (كالعدد والجنس)، وأخرى لا يمكن حذفها (وهي الشخص). وإذا ورد الشخص والعدد والجنس، فإنّ العدد والجنس قد يُحذَفان معاً، أو قد يُحذَف الجنس وحده. أمّا إذا حُذِف العدد وبقي الجنس، فإن البنية تكون لاحنة. ولتفسير هذه التناوبات بين السمات الصرف–تركيبيّة، اقترح نوير (1997) السلّميّة التالية، حيث تبدو موقعة سمة الجنس في المؤخّرة:

(6) الشخص > العدد > الجنس

= = المتكلّم لا يشاركه متكلّم آخر في خطاب واحد، فيكون اللفظ لهما. لكنّه قد يتكلّم الإنسان عن نفسه وحده، ويتكلم عن نفسه وعن غيره، فيجعل اللفظ المعبّر به عن نفسه وعن غيره مخالفاً للفظ المعبّر به عن نفسه وحده. واستوى أن يكون المضموم إليه واحداً أو أكثر، فلذلك تقول: "قمنا ضاحكَيْن" و"قمنا ضاحكين"". ج 3، ص 86. وإذا كانت لغتنا المعيار كذلك، فإنّ لغات أخرى تحدّث عنها نوير (1997) مثل المِهْرية (Mehri) والسُّقُطْرية (Soqotri) –وهي لغات عربيّة جنوبيّة– قد ابتكرت صورة للشخص الأوّل المثنّى، وضمائر الشخص الأوّل المثنّى كذلك (نقلا عن تورابي (2003)).

3 – عن الإفقار، انظر أيضا بوني (1991) Bonet وهالي (1997).

ففي هذه السلّمية، يكون الجنس ذيلاً يسفل سمةَ العدد التي بدورها تسفل سمةَ الشخص التي تتصدّر القمة؛ ممّا يعني استحالة حذف العدد دون الجنس. وفي نفس السياق، تحظى الأدبيّات التوليديّة بعدد من التعميمات، التي تؤكِّد أنّ الجنس والعدد يكوِّنان طبقة طبيعيّة، مثل بعض تعميمات غرينبرغ Greenberg (1963) الممثَّل لها في (7) والمؤيِّدة لاقتراح نوير أعلاه.

(7) ا) إذا تطابق الفعل مع فاعل اسمي أو مفعول في الجنس، فإنّه يتطابق معه في العدد أيضا. (التعميم 32)

ب) إذا كانت اللغة تملك مقولة الجنس، فإنّها تملك مقولة العدد أيضا. (التعميم 36)

كل هذا سيمهِّد لنا الطريق لتسليط الضوء حول تخصيص هذه السمات الصرف-تركيبيّة التي تترتب هرميّاً في الفقرة الموالية أسفله.

2.1. تمثيل التراتب الهرميّ للسمات وتخصيصاتها

إذا حوَّلنا السلّمية (6)[4] إلى شجرة تركيبيّة لتجسيد ترتيب السمات في شكل هرم، فإنها ستتّخذ حتما ومن دون شكّ الصورة المقدَّمة في (8)، لتصبح سلّمية كلّية للسمات الصرف – تركيبيّة بتخصيصات مبرَّرة نظريا:

4 – انظر فندرلش وفبري Wunderlich and Fabri (1994) بخصوص وصف مدقّق لهذه السلّمية ومبرّراتها.

(8)

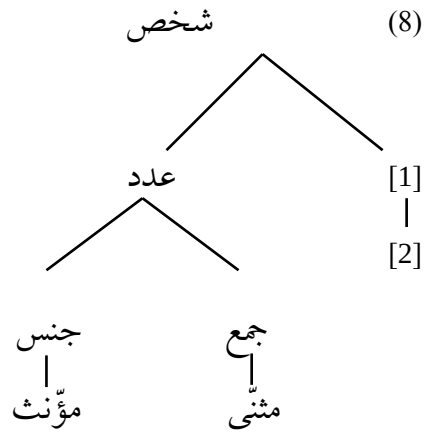

تنبني هندسة هذه الشجرة أساساً على مفهوم العمق (embeddedness) و/أو التعقيد (complexity)، حيث تظهر فيها سمة الجنس في الأسفل، وتمتاز بكونها أكثر عمقاً من سمتي العدد والشخص تِباعاً، كما أنّ تخصيصها (أقصد سمة الجنس) في الشجرة لا يقتضي بالضرورة تخصيص السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى التي تعلوها، والعكس صحيح، لأن تخصيص سمة عليا في الشجرة ينبني عليه تخصيصٌ لباقي السمات التي تسفلها أو تكون أدنى منها. لذلك، فالتخصيصات الممكنة هي التي يمكن رصدها من خلال التشجيرتين الفرعيتيّن (9ا) و(9ب).

(9 ا)

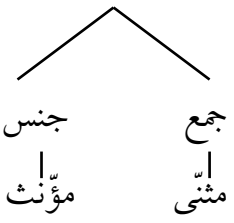

ب)

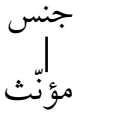

في حقيقة الأمر، لا يُسمح في الشجرة (8) بفَكٍّ (delinking) أيٍّ فرع من فروعها بصورة اعتباطيّة؛ وذلك لورود علائق الإشراف (dominance) بين العُجَر التركيبيّة. فإذا أخذنا سمة معيّنة (الجنس مثلا)، فيجب أن نأخذ السمات التي تُفرَّع عنها (وهي *مؤنّث* فقط). وأقوى من ذلك، تُشرِف عُجَر السمات الصرف-تركيبيّة (ش، عد، جن) على السمات الموسومة فقط ([1]، [2]، جمع، مثنّى، مؤنّث)، كما تُظهر ذلك شجرة السمات. في حين تُترك السمات المتبقيّة (الشخص الثالث، المفرد، المذكّر) بدون وسم. وتبقى حالات قليلة تكون نتيجتُها لانحويّة أو غير مقبولة، إذا استثنينا طبعاً حالات التحييد (neutralization)، كحالة تخصيص الشخص والجنس دون العدد أو الشخص والعدد دون الجنس.

ميَّزنا لحد الآن، في هذا المحور الفرعيّ، بين مختلف التأليفات الممكنة للواصق تطابق الفعل والفاعل في العربيّة المعيار، مركّزين على لاصقة الجنس خصوصاً، في علاقتها بباقي السمات الصرف - تركيبية الأخرى، والقيود المفروضة عليها. كما مثَّلنا لطبيعة ونوع السلّمية، التي يمكن أن تتموقع فيها سمة الجنس أو تنتظم إزاء سمتي الشخص والعدد، بحسب تخصيصها وموسوميّتها.

3.1. لواصق التأنيث وتصريف الفعل

1.3.1. عن التخصيص بسمة الجنس

يساهم تخصيص سمة الجنس وباقي السمات الإحاليّة الأخرى (الشخص والعدد)، الذي مثّلنا له في الشجرة التركيبيّة (8) أعلاه، في الإقرار بسلّمية السمات إذا ما نظرنا إليها في علاقتها بتخصيص الضمائر، ولواصق تطابق الفعل مع موضوعه الأوّل، ثم التطابق غير الفعليّ (الصفات) مع الفاعل. وبالتالي، فهذا التخصيص يمكّننا من رصد ومراقبة هذه الحالات الثلاث الأخيرة التي ذكرنا.

فبالنسبة لضمائر الرّفع البارزة، وأخصّ بالذكر المنفصلة منها، فتخصَّص (كما في (10)) بصورة منتظمة مبنيّة على علائق الإشراف المشار إليها سابقاً (من الأعلى إلى الأسفل، ومن الأكثر تخصيصاً إلى الأقل تخصيصاً بحسب النوع أو الانتماء)؛ إذ لا يمكن تخصيص السمات الصرف-تركيبيّة بعكس الترتيب الاعتياديّ الوارد في السلّمية (6) أو الشجرة (8). فترتيب السمات لتخصيص مثل [مؤ، ج، 2]، بدءاً بسمة الجنس وانتهاء بسمة الشخص، هو ترتيب اعتباطيّ غير مقبول، لا يخضع لقانون معيّن، علاوة على كون سمة الجنس لا تظهر في التخصيص دائماً، كما أسلفنا القول. أما ترتيب، مثل [2، ج، مؤ]، فيبدو سليماً لاحترامه ترتيب السلّمية والشجرة التركيبيّة في الآن ذاته.

(10) ا) نحن: [1، ج] } ضمائر التكلّم
ب) أنا: [1] }

ج) أنتن: [2، ج، مؤ] }
د) أنتم: [2، ج] }
ر) أنتما: [2، مث] } ضمائر الخطاب
ز) أنتِ: [2، مؤ] }
ك) أنتَ: [2] }

ل) هن: [ج، مؤ]
م) هم: [ج]
ن) هما: [مث، مؤ] ضمائر الغيّاب
هـ) هما: [مث]
و) هي: [مؤ]
ي) هو: [Ø]

فالضمائر التي تُوسَم بالجنس هي ضمائر الشخص الثاني الجمع والمفرد على التوالي "أنتنّ، وأنتِ"، إلى جانب ضمائر الشخص الثالث في سيّاقات صرفيّة متنوّعة "هنّ، وهما، وهي". أما ضمائر الشخص الأول (نحن، وأنا) وضمائر الشخص الثاني المثنّى (أنتما)، فهي محايدة جنسياً.

وموازاة مع ذلك، فنفس التخصيصات يمكن أن نسندها للواصق تصريف الفعل مع اختلاف بسيط يرتبط بالتقطيع، كما في الأمثلة القليلة (11) التي تظهر فيها اللّواصق المفصولة عن جذع الفعل العربيّ بخطٍّ سميك، عكس ضمائر الرّفع المنفصلة التي يَعسُر تقطيعها. فـ "أنتنّ"، مثلاً، يَعسُر فيها تحديد اللاّصقة أو القطعة التي تدل على الشخص الثاني واللاّصقة أو القطعة التي تدلّ على الجمع المؤنث.

(11) ا) تمرحان= **تـ** + مرح + **ا** (ن)

ب) تمرحن= **تـ** + مرح + **ن**

ج) تمرحون= **تـ** + مرح + **و** (ن)

2.3.1. محتوى لواصق تصريف الفعل العربيّ وتقطيعها

نتيجة للاهتمام اللسانيّ المتزايد بالصرفيّات المتّصلة بالفعل، لعبت جداول تصريف الفعل في العربيّة المعيار دوراً لا يستهان به في بلورة كيفيّة توزيع هذه

الصرفيّات (على اختلافها وتنوّعها) التي لها محتوىً، وتقبل التقطيع، كما سنرى لاحقاً؛ وهو ما تبرزه حقّاً في (12) الجداول التصريفيّة التاليّة:

(12) ا) الجدول التصريفيّ الأوّل: المضارع (المرفوع)[5]

	مف	مث	ج
[1]	أسهر		نـسهر
[2، مؤ]	تـسهريـ(ن)	تـسهرا(ن)	تـسهرن
[2]	تـسهر		تـسهرو(ن)
[مؤ]	تـسهر	تـسهرا(ن)	يـسهرن
[Ø]	يـسهر	يـسهرا(ن)	يـسهرو(ن)

ب) الجدول التصريفيّ الثاني: الماضي

	مف	مث	ج
[1]	سهِرتُ		سهرنا
[2، مؤ]	سهرتِ	سهرتما	سهرتن
[2]	سهرتَ		سهرتم
[مؤ]	سهرَت	سهرتا	سهرن
[Ø]	سهر	سهرا	سهروا

5 – وضعنا النون في نهاية جذع الفعل، بعد لواصق التطابق، بين قوسين لتبسيط الصورة فقط. كما أنّنا تركنا خانة الشخص الأوّل المثنّى فارغة، كدليل واضح على غيّاب صورة للشخص الأوّل المثنّى في العربيّة المعيار، وإن كانت صورة الشّخص الأوّل الجمع تستعمل للدلالة على شخصين.

ج) الجدول التصريفيّ الثالث: الأمر

مف	مث	ج
[مؤ]/(2) اسهري		اسهرن
	اسهرا	
[Ø]/(2) اسهر		اسهروا

إنّ التعامل الجديّ، مع هذه الجداول التصريفيّة الثلاثة دفعة واحدة، هو ما سيتيح لنا فهم الوضعيّة التصريفيّة التي تَجمَع وتُقابِل، بين مضارع وماضي وأمر الفعل العربيّ بلواصقه وكيفيّة توزيعها (خصوصاً لاصقة الجنس)، في إطار نسقيّ. فكما هو مألوف في الأدبيّات العربيّة، يتصرّف الفعل كعادته في المضارع (من الآن فصاعداً سنستعمل لفظ "المضارع" ونقصد به "المضارع المرفوع") والماضي والأمر[6]. وعلى سبيل البيان، ففي الماضي تتّصل بجذع الفعل لواحق فقط، ويكون على الصيغة العروضيّة [س ح س ح س]. وفي المضارع يكون جذع الفعل على الصيغة [س س ح س]، وتتّصل به سوابق ولواحق. في حين يماثل جذع الأمر جذع المضارع، لكنّه لا تلحق به إلا اللّواحق، كما تبدي ذلك بوضوح الصور الكليّة (13)، حيث نمثّل للاّصقة المتّصلة بالجذوع بالرمز الرياضيّ السميك **x**.

6 – نستثني هنا كلّ الأفعال غير التامّة التصريف، على أساس أنّ الأصل هو التصريف في الأفعال المحتاجة إليه، ويدخل في هذا الإطار الأفعال الناقصة التصريف، مثل: *أوشك* و*كاد* (أفعال المقاربة)، و*ما انفكّ* و*ما فتئ* (أخوات *كان*) التي تتصرّف جميعها في الماضي والمضارع فقط، *وَيَذَر/ذَرْ*، *وَيَدَع/دَعْ* التي تتصرّف في المضارع والأمر فقط. ثم الأفعال غير الحيّة التي تلزم صورة/ صيغة واحدة (ما يسمى بـ"الأفعال الجامدة" في التصور النحويّ)، مثل: *ليس* و*عسى* في الماضي، و*هاتِ* و*تعالَ* في الأمر (انفرد الزمخشري بكونها أسماء أفعال، خلافاً لابن هشام في "شرح شذور الذهب"، ص 39). كما أننا تجاوزنا أوجه تصريف المضارع الأخرى (مكتفين بالوجه البيانيّ (المضارع المرفوع فقط)، حيث تمثّل له الضمّة إذا خلا من كل لاحقة، أو النون مفتوحة أو مكسورة إذا تضمّن لاحقة)؛ لأنّها لا تهمّنا هنا، على أساس أن اللّواحق الدالة عليها قد تكون منفصلة عن لواحق التطابق أو ذائبة فيها.

(13) ا) صورة الماضي: س ح س ح س -X$_2$-X$_1$-

ب) صورة المضارع: -X$_1$ س س ح س -X$_2$

ج) صورة الأمر: س س ح س -X$_2$

فحسب جدول تصريف الفعل الماضي المعدَّل أعلاه، نستطيع أن نستخرج اللّواحق المخصَّصة بالجنس التي لا تخرج عن "النّون" و"التّاء"، مثلما هو مقدّم في (14) التي تشمل تخصيص بعض لواحق الماضي[7] :

(14) ا) -تُـنَّ[1]: [2، ج، مؤ]

ب) -تِ[2]: [2، مؤ]

ج) -نَ[3]: [ج، مؤ]

د) -تـا[4]: [مث، مؤ]

هـ) -تْ[5]: [مؤ]

أما لواصق الفعل المضارع الخاصّة بالجنس، فتضمّ (كما يبدو من خلال الجدول التصريفيّ الأوّل) سوابق ولواحق:

α- بالنسبة للسوابق، هناك "تاءان" تتطلّبان التمييز بينهما. الأولى هي في الحقيقة لغير التأنيث؛ أي تاء الشخص الثاني التي ترد مع ضمير الخطاب *أنتما*

7 – تشير الأرقام المرفوعة إلى يسار لواحق الفعل الماضي في (21) أعلاه إلى ما يلي:

1 – تفكَّك إلى -تُمْ للشخص و-نَ للعدد والجنس.

2 – يفترَض أن نجد/عتبي، لكن تمّ قصر كمية الحركة لتؤول إلى كسرة.

3 – تعبِّر اللاصقة [-نَ] عن صهر الجنس في العدد؛ أي تجمع بين الجنس والعدد في الماضي لاحقة النّون وحدها.

4 – التّاء للجنس والفتحة الطّويلة؛ أي الألف، للعدد.

5 – التّاء هنا للجنس فقط.

وأنتَ (أشرنا إليهما في (15ب) و(16ب) على التوالي). والثانيّة هي تاء التأنيث (وهي ما يهمّنا هنا)؛ أي تلك التي وردت مع ضمير الغيّاب *هما* وهي ولا علاقة لها بالشخص، كما في المثال (15ا) و(16ا) تباعاً. فمثلما توظَّف التّاء في *تلعبان* للدلالة على التأنيث، كذلك توظَّف في *تشرب*، في سياق الإفراد مع ضمير الغيّاب هي، كسمة صرف-تركيبيّة تفيد الجنس. دليل ذلك إقصاء المصفاة للمثال (16ب) الوارد في سياق الجنس مع ضمير الخطاب *أنتَ*، بدلاً من دلالة التّاء في *تشرب* على الشخص.

(15) ا) هما **تـ**لعبان: [مث، مؤ]

ب) أنتما **تـ**لعبان: [2، مث]

(16) ا) هي **تـ**شرب: [مؤ]

ب) أنتَ **تـ**شرب: *[مؤ]

β- أما بالنسبة للّواحق، فلا تتجاوز لاحقتين: الياء الدالّة على التأنيث في سياقي الإفراد والخطاب؛ أي حالة الشخص الثاني المفرد المؤنّث، كما في المثال (17ا). ثم النّون الدالّة على الجمع المؤنّث، حيث العدد والجنس مصهران، سواء في سياق الخطاب (كما في نحو (17ب)) أم الغياب (كما في نحو (17ج)).

(17) ا) تمزحـي**ـن**: [2، مؤ]

ب) تمزحـ**ـن** : [2، ج، مؤ]

ج) يمزحـ**ـن** : [ج، مؤ]

وأخيراً تبقى لواحق الأمر الخاصّة بالجنس، التي هي نفسها لواحق الجنس في المضارع (المرفوع)، على قلّتها، ونقدِّمها في المثال (18)[8]:

8 - وضعنا وسم الشخص في التخصيص بين قوسين لغيّاب أيّة لاصقةٍ تدل على الشخص، بحكم أن الأمر خاص بالمخاطب الذي يكون بالضرورة معايَنا.

(18) ا) ارحلـي: [(2)، مؤ]

ب) ارحلـن: [(2)، ج، مؤ]

3.3.1. توزيع لواصق الجنس في الفعل العربيّ

بعد هذا التحديد الوجيز لأبرز معالم التقطيع (الواردة في الصور الكلّية في (13)) في لواصق تصريف الفعل العربيّ، وتمييز بعضها من بعض من خلال محتواها، ركّزنا بعد ذلك انتباهنا تحديداً على جرد واستخراج كلّ اللّواصق الخاصّة بالجنس المتّصلة بجذع الفعل المتصرِّف، في العربيّة المعيار، سواء أكان مضارعاً أم ماضياً أم أمراً. من شأن هذا الفرش أن يجرّنا إلى التساؤل عن كيفيّة توزيع لواصق الفعل الخاصّة بالجنس وتحديد مواقعها الصرفيّة (نرمز للموقع الصرفيّ بِـ: مو صر). إذ من الملاحظ من خلال الفرز السابق، لسوابق الجنس ولواحقه إزاء جذع الفعل المتصرّف مقارنة بباقي السمات الصرف-تركيبيّة الأخرى (ش وعد)، أنّ هناك تماثلاً بين لواصق الماضي ولواصق المضارع، من حيث التخصيص (ثلاث سمات صرف-تركيبيّة طبقاً للسلّمية (6)) والتوزيع (من الأعلى منزلة إلى الأسفل رتبة)، بل وأحيانا من حيث الشكل الصواتي (أي الصورة الصوتية التي تمثّل لما يُنطَق به). هذا التماثل الذي تؤكّده جداول تصريف الفعل العربيّ السابقة أيضاً، يدفعنا إلى افتراض موقعين صرفيّين في الماضي والمضارع معاً؛ وهو ما يعكسه الجدول (19)، الذي يبين بوضوح كيفيّة توزيع لواصق الجنس فقط، الخاصّة بالفعلين الماضي (=ما) والمضارع (=مضا) دون الأمر، على المواقع الصرفيّة المفترَضة[9].

---

9 – بالنسبة للاحقتين -تُنَّ المتصلتين بجذع الفعل الماضي، يبدو أن أصلهما -تُمْنَ. إذ تمّ إبدال الميم نونا، وِفاقا لتطبيق قاعدة مماثلة، كما هو مبيّن بجلاء في (α) أسفله:

(α) -تُمْنَ ⟵ -تُنْنَ ⟵ -تُنَّ

وفي التصور النحويّ القديم، يتطرق ابن مسعود في "مراح الأرواح في علم الصرف"، ص 33، إلى هذه المسألة بشكل خاصّ قائلاً: "وشدّد النّون في ضربْتُنَّ، دون ضرَبْنَ؛ لأنّ أصله ضربْتُمْنَ، فأدغم الميم في النّون لقرب الميم من النّون في المخرج".

(19)

مف		مث		ج	
مو صر1	مو صر2	مو صر1	مو صر2	مو صر1	مو صر2
مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما	مضا/ ما
تَـ-/ -تِ	-ي/ـِ			تَـ-/ -تم	-نَ
تَـ-/ -تْ	Ø	تَـ-/ -تَ	-ا	يَـ-/ Ø	-نَ

اكتفينا، في هذا الجدول، فقط بذكر الحالات التي ترد فيها لواصق الجنس المتّصلة بجذع الفعل الماضي والمضارع، متجاوزين بذلك كلّ الحالات الأخرى التي لا صلة لموضوعنا بها (أي حالات تحييد الجنس وحالات غيابه). كما فصلنا بخطّ مائل بين لواصق المضارع ولواصق الماضي في كلّ موقع صرفيّ، سواء أكانت للجنس أم لغيره، باستثناء إن كانت اللاّصقة غير موجودة أو هي نفسها في الماضي والمضارع في نفس الموقع الصرفي،[10] ما يلاحظ أيضاً، من خلال هذا الجدول، أنّ سابقة المضارع التي ترد دائماً في الموقع الصرفيّ الأوّل هي عبارة عن قطعة واحدة (فقط لا أقل ولا أكثر)، بينما تختلف عنها لاحقة الماضي في كونها عبارة عن مقطع أو أكثر (بغضّ النظر إن كانت تلك القطع عبارة عن سمات للجنس أو للشخص)؛ ويعزى هذا طبعاً إلى وجود موقعين صرفيّين متتاليّين بعد جذع الفعل الماضي. إذ تَجْمَعُ التمثيلات المقطعيّة التالية ما يجسّد ذلك بوضوح:

10 – لم نشر للمواقع الصرفيّة الخاصّة بفعل الأمر، حيث ترد لواصق الجنس و/ أو العدد؛ وذلك لاكتفاء فعل الأمر بموقع صرفيّ واحد خاصّ بالجنس و/ أو العدد دون الشخص (يدلّ عليه السياق) الذي يغيب موقعه الصرفيّ؛ وهذا بادٍ أيضاً بوضوح من خلال الصور الكلّية (20) وزوج الأمثلة (25). إلى جانب شبه غياب التماثل الحاصل بين الماضي والمضارع في فعل الأمر.

(20)

سوابق المضارع	س ح: تَـ- ، يَـ-
لواحق الماضي	س ح: -تِ ، -نَ ح س: -َتْ ح س ح ح: -َتا س ح س س ح: -تُنَّ

علاوة على ذلك، هناك تواز بين الماضي والمضارع من حيث الموقع الصرفيّ الثاني. فالموقع الثاني مشترك بينهما، باستثناء اختلاف طفيف في كمّية الحركة في حالة الشخص الثاني المؤنّث. فالموقع الثاني، إذن، ثابت لا يتغير بتغيّر زمن و/أو وجه الفعل، خلافاً للموقع الأوّل القريب من جذع الفعل الذي يتغيّر وبتغيّر الزمن و/أو وجه الفعل (mood). ونفهم من الجدول كذلك، أنّ سمتي الجنس والعدد تشكّلان طبقة طبيعيّة من العناصر؛ بمعنى أنّها منفصلة عن الشخص[11]. فسمات الجنس والعدد ذات طبيعة اسميّة مستقلّة عن الخطاب (دليل ذلك أنّنا نجدها في الصفة التي تشترط تطابقا في العدد والجنس فقط)، بخلاف سمة الشخص، السمة الموجودة في الأفعال أساساً، التي تلعب دوراً مهمّاً في التأويل الزمنيّ. إذ الاختلاف بين الفعل والصفة يتحدّد أساساً في وجود سمة الشخص في الفعل وغيابها في الصفة. فالفعل لا يمكن أن يقتصر في تطابقه على العدد والجنس، كما يظهر ذلك بجلاء في السلّمية (6)، بل يحتاج إلى الشخص لتأويل الزمن على أساس أنّ الفعل يحمل زمناً. لكن، كيف نجسد لموقعة هذه السمات الصرف-تركيبيّة المتّصلة بالفعل (من بينها سمة الجنس أو التّأنيث)؟ وكيف تشتق تركيبيّاً؟

11 – من بين اللسانيات واللسانيين، الذين دافعوا عن هاته الفكرة، نجد دمرداش (1989) Demirdache وروفري (1991) Rouveret والفاسي الفهري (1993).

2. هندسة السمات الشجريّة واشتقاقاتها التركيبيّة

لرصد موقعة هذه السمات الصرف-تركيبيّة، نتبنّى طرح الفاسي الفهري (1998) المتعلق بتوزيع اللّواصق والسمات واشتقاق هذا التوزيع في التّركيب، خلافاً لهالي ومرنتز (1993) وهالي (1997) اللذين دافعا على أنّ توزيع السمات يتمّ في الصرف بواسطة قواعد البنية الصرفيّة؛ منها قاعدة الشطر التي تواجه مشاكل عديدة من بينها أنّها لا تتنبّأ، مثلاً، بورود الشخص في الموقع الأوّل والعدد في الموقع الثاني، وكذلك الحالات التي لا يكون فيها شطر كالماضي وبعض حالات المضارع. لذلك نفترض بعد الفاسي الفهري (1998)، كما تبدي ذلك التشجيرتان (21ا) و(21ب)، أنّ الشخص ضمير مُدمَج، وأنّ التطابق، الذي يضم سمتي العدد والجنس، يرأس إسقاطا أعلى من الزمن (هو الوجه).

(21) ا) المضارع: [تَرْسُما]

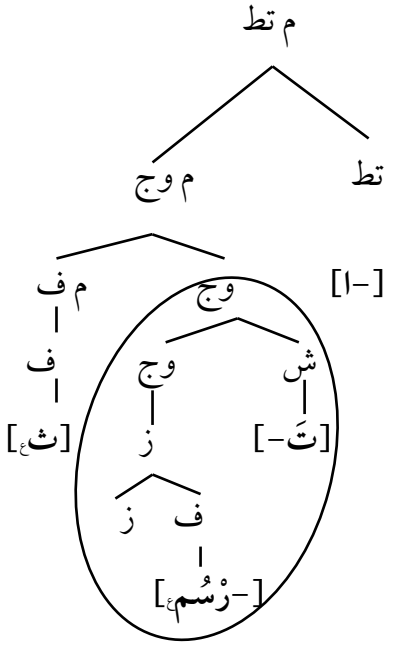

ب) الماضي: [رَسَمْتُما]

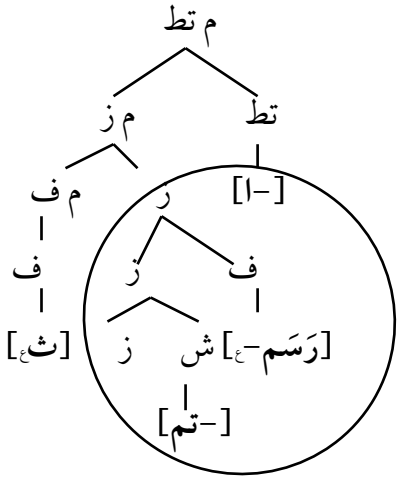

ففي الماضي، يدمج الشخص في الزمن أولا بإلحاقه إلى يمينه، وينتقل الفعل إلى الزمن الذي يصعد بدوره إلى التطابق (حيث يوجد العدد فقط الذي يمثِّله الألف)، ليتمّ اشتقاق الخرج ف–ش–تط ذو الرتبة المرغوب فيها داخل الكلمة، كما في (22ا). أمّا في المضارع، فهناك إسقاط للوجه خلافاً للماضي. وما دام الوجه ينتقي صورة محدَّدة للفعل؛ وهي صورة المضارع لا الماضي، فإننا نفترض أنّ الوجه عبارة عن إسقاط وظيفيّ أعلى من الزمن، كما في (21ا). وبعد أن ينتقل الفعل أوّلا إلى الزمن، ثمّ المركّب الحاصل من الفعل والزمن (أي ف–ز) إلى الوجه، يصعد الكلّ إلى الشخص المدمج إلى يمين هذا الإسقاط لفحص سمة الوجه (لأسباب إعرابيّة دون شك). وأخيراً ينتقل المركّب المدوَّر ككلّ إلى التطابق، فيكون الخرج المشتق هو ش–ف–تط، كما في (22ب) تماما.

(22) ا) بنية الماضي: ف ـ ش ـ تط (عد ـ جن)

ب) بنية المضارع: ش ـ ف ـ تط (عد ـ جن)

فالفرق في موقعة الشخص في تصريف الفعل الماضي والمضارع يرتبط بوجود إسقاط وجهيّ (mood projection). وما تجدر ملاحظته كذلك، من

خلال البنى (21) و(22)، أنّ الشخص يرد في الموقع الأول القريب من الفعل منفصلاً عن التطابق الذي يقتصر على العدد والجنس، وهذا راجع بالطبع إلى كون الشخص مرتبطاً بالدلالة الزمنية للفعل، وليس سمة يتمّ نشرها (أو نقلها) من الفاعل. فهذا الأخير ينشر فقط سمتي العدد والجنس لأنّها لا تدخل في دلالة الفعل الزمنيّة. فالعدد والجنس هما مجرد علامة على الفاعل، والشخص منفصل عنهما (كما في التشجيرات السابقة أعلاه)، فضلا عن أنّ التطابق، حيث يوجد العدد والجنس، يرأس إسقاطاً مستقلاً وأعلى من الوجه والزمن[12]. أمّا الحالات التي يبدو أنّها تخرق التوزيع السطحيّ لهذه السمات في الصورة الصوتيّة، فيمكن أن نرصدها (في لقاء علميّ لاحق) في إطار تنظيريّ لتخصيص السمات.

خاتمة

بعد أن تقدَّمنا في التحليل، تأكَّدنا من صحة الافتراضات الثلاثة أعلاه، التي تنبني عليها هندسة النحو، والتي تكشف لنا كذلك عن كيفية توزيع سمة الجنس تجاه باقي السمات الصرف – تركيبيّة الأخرى (ش وعد). كما تمكَّنا أيضاً من التدقيق في تخصيص السمات (سمة الجنس على الخصوص) وتوضيح موقعتها في التركيب، لا الصرف، فضلا عن توضيحات أخرى مُسوَّغة نظريّاً.

12 – وضَّح الفاسي الفهري (1998) في إطار هذا التحليل، ص 62، "أن ترتيب الشخص والعدد يتمّ عن طريق آليات تركيبيّة. فمن جهة، نجد أن موقع الزمن و/أو الوجه هو الموقع الأوّل، والموقع الثاني هو موقع التطابق؛ وهو أعلى من الزمن. ومن جهة أخرى، فإنّ رتبة الشخص في الموقع الأوّل، والعدد في الموقع الثاني، ناتجة عن شروط التّسويغ، وكذلك الشروط على التأليفات (لأنّ الشخص يصهر في الزمن أو الوجه لأسباب إعرابيّة، والعدد يصهر مع الحمل ز–ف– للإسناد)".

المراجع العربية والأجنبية

ابن مسعود، أحمد بن علي، *مراح الأرواح في علم الصرف*، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة ط.3: 1959.

ابن هشام، جمال الدين عبد الله، *شرح شذور الذهب*، تأليف بركات يوسف هبود وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ط.1: 2003.

ابن يعيش، موفق الدين، *شرح المفصل*، عالم الكتب، بيروت (بدون تاريخ).

بلبول، محمد: 2008، *بنية الكلمة في اللغة العربيّة: تمثيلات ومبادئ*، منشورات فكر، الرباط. سلسلة دراسات وأبحاث رقم 14.

بلبول، محمد وعبد الرزاق تورابي: 2007، *الصّواتة والصّرف*، ترجمة لمقال كاي ولوفنشتام وفيرنيو (1985) ومقال هالي ومرنتز (1993)، ضمن سلسلة أعمال جامعيّة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

بلبول، محمد ومحمد الرحالي: 2007، محاضرات سلك الدكتوراه، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرباط.

تورابي، عبد الرزاق: 2003، البنية الصرفيّة للغة العربيّة، دكتوراه الدولة في اللسانيّات، كلّية الآداب والعلوم الإنسانيّة، الرّباط.

الرحالي، محمد: 2003، *تركيب اللغة العربيّة:* مقاربة نظريّة جديدة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

الفاسي الفهري، عبد القادر: 1998، *المقارنة والتّخطيط في البحث اللسانيّ العربيّ*، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

Bonet, E.: 1991, Morphology after syntax: pronominal clitics in Romance. Thèse de Doctorat, MIT.

Demirdache, H.: 1989, Nominative NPs in modern standard arabic. Ms, MIT.

Fassi Fehri, A.: 1993, *Issues in the Structure of Arabic Clauses and Words*. Kluwer Academic Publishers, Dordrecht.

———: 1995, Discontinuité et disjonction affixales et réalité automatique. Papier présenté à l'atelier sur la génération et l'analyse morphologique de l'Arabe. Rabat. IERA.

———: 1996, Distributing features and affixes in arabic subject verb agreement paradigms. *Linguistic Research* **1.2**. Rabat. IERA.

Greenberg, J.: 1963, Some universals of grammar with particular reference to the order of meaningful elements. *Universals of Language*. London: MIT Press. 73-113.

Halle, M. and A. **M**arantz: 1993, Distributed morphology and the pieces of inflection, in K. Halle and S. J. Keyser. *The View from Building* **20**. Cambridge Mass: MIT Press.

Halle, M.: 1997, Distributed morphology: Impoverishment and fission. In B. Bruening, Y. Kang and M. McGinnis, eds., Papers at the Interface. *MITWPL* **30**. 425-449.

Harley, H. and R. **N**oyer: 1999, Distributed morphology. *Glot International* **4.4**. 3-9.

Marantz, A.: 1997b, No escape from syntax: don't try morphological analysis in the privacy of your own lexicon. *University of Pennsylvania Working Papers in Linguistics* **4.2**. 201-225.

Noyer, R.: 1992a, Features, positions, and affixes in autonomous morphological structure. Doctoral Dissertation, MIT. [Published by Garland, New York, 1997].

———: 1998a, Impoverishment theory and morphosyntactic markedness. Edited by S. Lapointe, D. Brentari and P. Farrell, eds.

Morphology and its Relation to Phonology and Syntax. Stanford: CSLI Publications. 264-285.

Rouveret, A.: 1991, Functional categories and agreement. *Linguistic Review* **8**. 353-387.

Wunderlich, D. and R. **F**abri: 1994, Minimalist morphology: an approach to inflection. Ms. University of Düsseldor.

من أنشطة مكتب تنسيق التعريب

شارك مكتب تنسيق التعريب – خلال سنتيْ 2013 -2014 في العديد من اللقاءات العربيّة والدوليّة نوجز أبرزها فيما يلي :

– مائدة مستديرة حول : لغة التدريس والتأهيل التربوي

شارك مدير مكتب تنسيق التعريب في هذا اللقاء بعرض رصد فيه بعض أوضاع التعليم بالعالم العربيّ، مبرزاً أهمّية الجهود التي تبذلها العديد من الهيئات التربويّة لتطوير اللغة العربيّة ومناهج تدريسها. نظمت هذه المائدة من قبل الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية بالرباط يوم 2013/11/1.

– الملتقى الأول لمحراب اللغة العربيّة

شارك مدير مكتب تنسيق التعريب في اجتماع اللجنة العلميّة المنعقدة بتونس يوم 4 سبتمبر 2013، للإعداد للملتقى الأوّل لمحراب اللغة العربيّة، مثلما شارك في أعمال الملتقي بتونس من 18 إلى 19 ديسمبر 2013، بمناسبة اليوم العالميّ للغة العربيّة.

– الملتقى الوطنيّ الأوّل لطلبة الدكتوراه حول هندسة اللغة العربيّة

شارك مكتب تنسيق التعريب في فعاليات الملتقى الوطنيّ الأوّل لطلبة الدكتوراه حول هندسة اللغة العربيّة بالمدرسة المحمديّة للمهندسين بالرباط، يوم 8 فبراير 2014، وكان اللقاء مناسبة للتّعريف بمشروع المعجم التقنيّ التفاعليّ "ARABTERM"، وبجهود المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم من خلال العديد من البرامج المتّصلة بقضايا التنميّة والتخطيط اللغويّين.

- المعرض الدولي للكتاب والنشر بالدار البيضاء من 13 إلى 23 فبراير 2014

شاركت المنظمّة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم في الدورة العشرين للمعرض الدوليّ للنشر والكتاب بالدار البيضاء (المملكة المغربية) بعرضِ آخر إصداراتها وموسوعاتها، ومن بينها "الكتاب المرجع في تاريخ الأمة العربيّة" و"الكتاب المرجع في جغرافيّة وطن عربيّ بدون حدود". كما عرض مكتب تنسيق التعريب إصداراته الجديدة، وتعرّف زوار الرواق على مشروع "ARABTERM"، أوّل قاموس تفاعليّ للمصطلحات التقنيّة (عربيّ-ألمانيّ-إنجليزيّ-فرنسيّ)، وهو ثمرة شراكة بين منظّمة الألكسو والوزارة الاتحاديّة للتّعاون الاقتصاديّ والتنميّة في ألمانيا، ويتولّى تنفيذه مكتب تنسيق التعريب والوكالة الألمانيّة للتعاون الدولي (GIZ).

- ورشة تدريبية حول استعمال نظام معلوماتيّ للأرشفة GED

نظّمت الورشة بمقرّ مكتب تنسيق التعريب بهدف وضع اللّبنات الأَولى للمكتبة الرقميّة، وبالتعاون مع الوكالة الألمانيّة للتعاون الدوليّ، وشركة INGENOV يوم 24 فبراير 2014.

- ورشة تدريبيّة لتقديم "برنامج سيبويه"

المعالجة الآليّة للغة العربيّة، والتعرّف على مختلف استعمالات مستودع سيبويه http://arab.univ.ma، وبرنامج SAFAR للتحليل الصرفيّ والنحويّ ومعالجة النصوص، كانت هي المحاور الرئيسيّة للورشة التدريبيّة التي عقدت بمقرّ مكتب تنسيق يوم 20 مارس 2014، أطّرها الاستاذ الدكتور كريم بوزوبع من المدرسة المحمدية للمهندسين بالرباط.

– المؤتمر الثمانون لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة

شارك مدير مكتب تنسيق التعريب في أشغال مؤتمر مجمع اللّغة العربيّة الثمانين بالقاهرة من 24 إلى 7 أبريل 2014، ورئي أن يكون الموضوع الرئيسي لمؤتمر هذه السنة هو : التعريب.

– ندوة: صناعة المعلومات وتسويقها ركيزة أساسيّة للاستثمار الصناعيّ

شارك مدير المكتب في هذه الندوة العلميّة بتكليف من معالي المدير العام للمنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم في هذه الندوة المنعقدة بالرباط خلال الفترة ما بين 28 و 30 أكتوبر 2014 بعرض حول : "الاستثمار الصناعيّ واللغة العربيّة".

– ندوة : الدراسات المستقبليّة في الوطن العربيّ: الحال والمآل

في سياق اهتمامها بقضايا الاستشراف في الوطن العربيّ وسعيها إلى نشر ثقافة التّخطيط طويل المدى، نظّمت المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم (إدارة الثقافة) ندوة دوليّة حول «الدراسات المستقبليّة في الوطن العربيّ: الحال والمآل»، أيام 22-23-24 سبتمبر 2014 بمدينة تونس. واهتمّت العروض العلميّة المقدّمة في هذه الندوة بتشخيص واقع الدراسات المستقبليّة في الوطن العربيّ، والنظر في بناء مدرسة عربيّة للدراسات المستقبليّة، وإنشاء بوّابة إلكترونيّة تتضمّن قاعدة معلومات في مجال الدراسات المستقبليّة ومجلّةً إلكترونيّة وقاموساً للمصطلحات المعتمدة في هذا المجال. كما بحثت سبل تنسيق جهود مراكز الدراسات المستقبليّة في الوطن العربيّ، والقيّام بحملة إعلاميّة لتنميّة الوعي لدى الرأي العام العربيّ وصنّاع القرار بأهمّية الدراسات المستقبليّة وضرورة الاعتماد عليها في رسم السيّاسات وتنفيذها ؛ شارك في الندوة نخبة من علماء الدراسات المستقبليّة من الدول العربيّة ومن فرنسا وكندا، ومثّل أ.د. عبد الفتّاح الحجمري مكتب تنسيق التعريب في هذه الندوة.

مشاريع

مكتب تنسيق التعريب لها صلة

بمشروع النهوض باللغة العربيّة وأهدافه

يُعنى مكتب تنسيق التعريب بتوحيد جهود الدوّل العربيّة في مجال تعريب المصطلحات التقنيّة الحديثة، كما يحرص على متابعة حركة التعريب في مختلف التخصّصات العلميّة منذ تأسيسه في الستينيّات من القرن الماضي. هكذا، يواصل المكتب رسالته العلميّة بجعل اللغة العربيّة لغةً للتعليم والتواصل والبحث العلميّ، تلبيّة لحاجات الحياة العصريّة، والمساهمة بكل مشروعاته، في تنميّتها ونشرها، عن طريق منهجيّة محكمة في إعداد المعاجم الموحّدة وإغنائها بالمصطلحات، بالتنسيق مع المجامع اللغويّة والهيئات المتخصّصة. وقد أصدر المكتب لحد الآن 38 معجماً موحداً. هكذا، تتوزع مشروعات مكتب تنسيق التعريب بين تنسيق جهود التعريب في الوطن العربيّ، واستكمال الذخيرة اللغويّة المعجميّة بتنفيذ الغايات الكبرى لمرصد اللغة العربيّة وتشغيل بنك المصطلحات، وتخزين المعاجم الموحّدة في قاعدة المعلومات المصطلحيّة. كما يتضمّن المشروع إعداد معاجم جديدة و تحيين ما صدر منها، فضلا عن رقمنتها وإتاحتها لعموم المهتمّين على الشابكة.

وقد قام المكتب بتطوير وتحديث وسائل عمله، بتأسيس شبكة معلوماتيّة تتضمّن بنكاً للمصطلحات باللغات الثلاث (العربيّة، الفرنسيّة، الانجليزيّة)، بهدف تخزين المعلومات وتنظيمها، ممّا مكّنه من المساهمة في تفعيل خطّة المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم، للنهوض باللغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة بإعداد سلسلة من المعاجم الموسوعيّة في مجال النهوض بالتربيّة والتعليم، وقد بلغ عددها خمسة عشر مشروعاً معجمياً ثلاثية اللغة (العربيّة، الفرنسيّة، الإنجليزيّة) صادق عليها مؤتمر التعريب الثاني عشر الذي نظّم بالخرطوم بالسودان (نونبر 2013) تهمّ مجالات: الاستراتيجيّات التربويّة والتعليميّة، التربيّة

المبكّرة وريّاض الأطفال، التّقويم التربويّ، الآداب المعاصرة، محو الأمية وتعليم الكبار، تعليم ذوي الاحتيّاجات الخاصة، المناهج وطرائق التدريس، الحكامة التربويّة (الإدارة التربويّة الرشيدة)، التقنيّات التربويّة، الإشراف التربويّ، المعجم الأساسيّ المدرسيّ، التربيّة على قيّم الدّيمقراطية وحقوق الإنسان، التربيّة على الإبداع والابتكار، التربيّة البدنيّة والريّاضة المدرسيّة.

ويهدف مشروع المعجم الموسوعيّ العربيّ للتربيّة والتعليم إلى تمكين الدارسين من أداة علميّة مرجعيّة للمفاهيم المتداولة في مجال التربيّة والتعليم والبحث العلميّ. ويأتي هذا المشروع بعد اعتماد "خطّة تطوير التعليم في الوطن العربيّ"، في صيغتها النهائيّة، من قِبَل القمّة العربيّة التي عُقدت بدمشق في شهر آذار/ مارس 2008.

بالإضافة إلى المعاجم السابقة ، يسهر المكتب على إنجاز جملة من المعاجم الجديدة أبرزها : معجم الطبّ الباطنيّ، وطبّ وجراحة الأطفال، والتسويق والتدبير الإداريّ، وتقنيّة النانو.

مشروع مرصد اللغة العربيّة

يرمي مشروع مرصد اللغة العربيّة للمصطلحات الموحّدة إلى تتبّع ومسح ما يروج من مصطلحات لا تتوّفر لدى مكتب تنسيق التعريب ؛ وتتمّ عمليّة الرصد من خلال:

أ – البنوك المصطلحيّة الدوليّة والعربيّة الرائدة

ب– المراصد الدوليّة والعربيّة

ج – رصد ما تحتاجه المنطقة العربيّة في شتى المجالات

المعجم التقنيّ التفاعليّ (العربيّ /الألمانيّ) ARABTERM

بدأ تشغيل بوّابة المعجم التقنيّ على الشابكة منذ 11 مايو/أيار 2010؛ وهو ثمرة تعاون مشترك بين المنظّمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم (ألكسو)

والوزارة الاتحاديّة للتعاون الاقتصاديّ والتنميّة في ألمانيا، ويتولّى تنفيذه مكتب تنسيق التعريب بالرباط، التابع للألكسو، و الوكالة الألمانيّة للتعاون الدوليّ.

وانتهى، مُؤخّراً، **مكتب تنسيق التعريب بالرباط** وبالتّعاون مع خُبراء **الوكالة الألمانيّة للتعاون الدولي (GIZ)** من إغناء الرصيد المعجميّ للقاموس التقنيّ التفاعليّ **Arabterm**، بحيث أضْحى يغطّي اليوم قِطاعات تقنية متنوّعة بأربع لغاتٍ هي الألمانيّة والإنجليزيّة والفرنسيّة، مصحوبة بترجمة للمصطلحات التقنيّة باللغة العربيّة ومُرفقة بتعريفات دقيقة وصُوَر توضيحيّة؛ والقاموس متاح مجّاناً على الشابكة من خلال الرابط التالي: **www.arabterm.org**، كيْ يستفيد منه المهندسون والأساتذة والباحثون والطلبة والمترجمون...

وقد نشرَ المشروع على الشّابكة، مؤخّراً، مجلديْن جَديدين يخصّان: **الطاقات المتجدّدة (5500 مصطلح)، والهندسة الكهربائية (3000 مصطلح)**، فضلاً عن معجميْ هندسة الميّاه (**7700** مصطلح) **وتقانات السيّارات (4700** مصطلح) اللّذيْن صادق عليهما مؤتمر التعريب الثاني عشر المنعقد بالسّودان نهاية شهر نوفمبر 2013.

تبيَّنَ، وَفقا لدراسة أجراها فريق المشروع، أنّ القاموس التقنيّ التفاعليّ يسهِّل لمستخدميه عمليّة معالجة الوثائق بنسبة 95٪، ويُلبّي بيُسْر حاجاتهم في الدراسة والبحث؛

كما انتهى خبراء مكتب تنسيق التعريب بالرباط والوكالة الألمانيّة للتعاون الدولي، **GIZ** من تدقيق أولي لمعجمين جديدين يخصّان **صناعة النسيج** ويشتمل على 455 مدخلاً، **والنقل والبنية التحتيّة** ويحتوي على 180 مدخلاً بصوّر توضيحيّة وشروحات موسوعيّة.

وبهذا يسْتكمل المعجم التقنيّ التفاعليّ **Arabterm** إعداد الأجزاء الخاصّة بمجالات: **تقانة السيّارات، هندسة الميّاه، الطاقة المتجدّدة، الهندسة الكهربائيّة، النسيج، والنقل والبنية التحتيّة**؛ ويتطلع خلال الفترة المقبلة إلى إعداد مشروعات معجميّة جديدة سيتمّ الإعلان عنها لاحقاً بعد اجتماع لجنة التنسيق والمتابعة.

المعاجم الموحّدة
الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب

جاءت فكرة إنشاء مكتب تنسيق التعريب، في إطار تصوّر جهازٍ عربيّ متخصّص، يُعنى بتنسيق جهود الدول العربيّة في مجال تعريب المصطلحات العلميّة والتقنيّة الحديثة، والمساهمة الفعّالة في إيجاد أنجع السبل لاستعمال اللغة العربيّة في الحياة العامة، وفي جميع مراحل التعليم، وفي كل الأنشطة الثقافيّة والعلميّة والإعلاميّة، ومتابعة حركة التعريب في جميع التخصصات العلميّة والتقنيّة.

وقد اقتنعت الدول العربيّة بدور هذا الجهاز وبأهمّية إحداثه، فانعقدت- تنفيذاً لتوصيات مؤتمر التعريب الأوّل الذي التأم بالرباط سنة 1961، الدورة الأولى لمجلسه التنفيذيّ في 19 فبراير 1962، ثم أُلحق بالأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة في مارس 1969.

وعند إنشاء المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم في يوليوز 1970، أُلحق بها هذا المكتب في ماي 1972، وكان يسمّى آنئذك (المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربيّ)، وتم إقرار نظامه الداخليّ من قبل المجلس التنفيذيّ للمنظمة في دورته الثامنة المنعقدة بالقاهرة من 1/27 إلى 1973/2/3،

هكذا، استطاع مكتب تنسيق التعريب، طوال مسيرته العلميّة الطويلة، أن ينشر عشرات المعاجم غير الموحّدة، أي التي لم تعرض على مؤتمرات التعريب، قبل انضمامه إلى المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم. بعضها طُبع ونُشر على حدة ووُزع في حينه، والباقي نُشر في مجلّته العلميّة (**اللسان العربيّ**).

أما المعاجم التي وحّدها المكتب ونسّقها من خلال الندوات المتخصّصة وأقرتها مؤتمرات التعريب، والتي يبلغ عددها لغاية 2013 ثمانية وثلاثون (38) معجماً موحداً، فقد صدر بعضها في طبعات مستقلّة، ثم قامت المنظمة العربيّة للتربيّة والثقافة والعلوم بناء على اقتراح لجنة علميّة شكّلتها المنظمة عام 1987- بدمج بعض هذه المعاجم، حسب التجانس الموضوعيّ، وتمت مراجعتها وتنقيحها وترتيبها ترتيباً ألفبائياً انطلاقاً من الإنجليزيّة، وتزويدها بفهرسين عربيّ وفرنسيّ مرتّبين ألفبائياً ومصحوبين بالتعريفات اللاّزمة، وهي كما يلي:

1. المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيّات (الطبعة الثانية)

أُنجز المعجم في طبعته الأولى بتعاون بين المكتب ومعهد العلوم اللسانيّة بالجزائر.

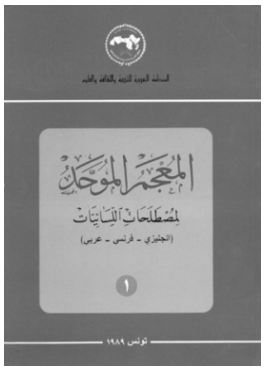

عُقدت ندوة دراسته في مقر المعهد بالجزائر سنة 1983.

أقره مؤتمر التعريب الخامس في عمان بالأردن سنة 1985.

صدر سنة 1989.

يضم (272) صفحة و(3059) مصطلحاً.

أما الطبعة الثانية للمعجم فقد صدرت نتيجة تحيين المعجم في طبعته الأولى بالتعاون مع جامعة ابن طفيل (المغرب).

صدر سنة 2002.

يضم (260) صفحة و(1744) مصطلحاً.

2. المعجم الموحّد لمصطلحات الفيزياء العامة والنووية

- تم دمج ثلاثة معاجم في معجم واحد، وهي:

1. معجم مصطلحات الفيزياء (في التعليم العام)، الذي صُودق عليه في مؤتمر التعريب الثاني بالجزائر عام 1973.

2. معجم مصطلحات الفيزياء العامّة ومعجم الفيزياء النووية، اللذين صُودق عليهما في مؤتمر التعريب الخامس في عمان بالأدرن عام 1985.

- عُقدت قبل ذلك ندوة دراسة مشروع معجم الفيزياء النووية بالتعاون بين المكتب واتحاد الفيزيائيّين والرياضيّين العرب في بغداد عام 1984.

- أقره مؤتمر التعريب الخامس في عمان بالأردن سنة 1985.

- صدر سنة 1989.

يضم (524) صفحة و(6316) مصطلحاً.

3. المعجم الموحّد لمصطلحات الرياضيّات والفلك

- تم دمج خمسة معاجم في معجم واحد، ثلاثة منها في الرياضيّات وهي:

1. معجم مصطلحات الرياضيّات، صُودق عليه في مؤتمر التعريب الثاني المنعقد بالجزائر عام 1973.

2. معجم الرياضيّات في التعليم العام، صُودق عليه في مؤتمر التعريب الثالث المنعقد بليبيا عام 1977.

3. معجم مصطلحات الرياضيّات في التعليم العالي، صُودق عليه في مؤتمر التعريب الثالث المنعقد بليبيا عام 1977.

- أما الجزء المتعلق بالفلك فهو حصيلة لمعجمين صغيرين، هما:

1. معجم مصطلحات علم الفلك الواردة في معجم الجغرافيا والفلك المصادق عليه في مؤتمر التعريب الثالث المنعقد بليبيا عام 1977.

2. معجم الفلك في التعليم العالي المصادق عليه في مؤتمر التعريب الثالث المنعقد بليبيا عام1977.

- صدر سنة 1990.

يضم (352) صفحة و(4067) مصطلحاً.

4. المعجم الموحّد لمصطلحات الموسيقى

- قام بتحضير مسودة مشروع المعجم، خبير متخصص في الموسيقى.

- تم تنقيح المعجم في ندوة عُقدت بالرباط عام 1986.

- أقره مؤتمر التعريب السادس الذي انعقد بالرباط عام 1988.

- صدر سنة 1992.

يضم (96) صفحة و(845) مصطلحاً.

5. المعجم الموحّد لمصطلحات الكيمياء

- المعجم هو دمج لمعجمين موحدين هما:

1. معجم الكيمياء في مراحل التعليم العام، الذي راجعته لجنة مختصة بالقاهرة عام 1974، بتوصيّة من المؤتمر، بعد أن صادق عليه مؤتمر التعريب الثاني بالجزائر عام 1973.

2. معجم الكيمياء العامّة، الذي راجعته ندوة متخصصة في عمان عام 1983، وصادق عليه مؤتمر التعريب الخامس في عمان أيضاً عام 1985.

- صدر سنة 1992.

يضم (392) صفحة و(4533) مصطلحاً.

6. المعجم الموحّد لمصطلحات علم الصحّة وجسم الإنسان

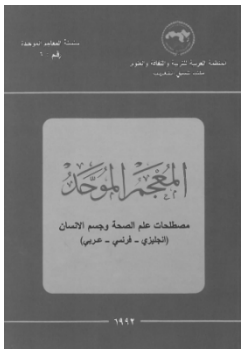

- اجتمعت بمقر المنظمة في تونس في الفترة ما بين 14-24 أغسطس/ أب 1976، لجنة من الخبراء والأساتذة المتخصّصين، لدراسة المعجم ووضع الصيغة النهائيّة له.

- صادق عليه مؤتمر التعريب الثالث المنعقد في ليبيا عام 1977.

- صدر سنة 1992.

يضم (176) صفحة و(2134) مصطلحاً.

7. المعجم الموحّد لمصطلحات الآثار والتاريخ

- يضم المعجم عملين اثنين هما: «مصطلحات التاريخ في التعليم العام» الذي أقره مؤتمر التعريب الثالث المنعقد في ليبيا سنة 1977، و«معجم الآثار الموحّد» الذي أقره مؤتمر التعريب السادس الذي انعقد في الرباط سنة 1988.

- عُقدت ندوة دراسة معجم الآثار بالرباط سنة 1986.

- صدر سنة 1992.

يضم (176) صفحة و(3024) مصطلحاً.

8. المعجم الموحّد لمصطلحات علم الأحياء

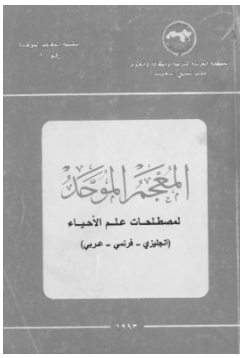

- يضم المعجم عملين اثنين، هما: المعجم الموحّد لمصطلحات علم الحيوان، والمعجم الموحّد لمصطلحات علم النبات، اللذين صادق عليهما مؤتمر التعريب الثاني المنعقد بالجزائر سنة 1973. وكانت لجنة متخصّصة قد درستهما قبل ذلك في الرباط عام 1971. وبعد إقرارهما من قِبَل المؤتمر، قام المجمع العلميّ العراقيّ بطبع المعجم الأول عام 1976، وطُبع المعجم الثاني من قبل مجمع اللغة العربيّة بدمشق عام 1987.

- صدر، بعد عملية الدمج، سنة 1993.

يضم (560) صفحة و(6561) مصطلحاً.

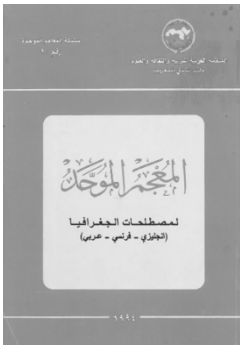

9. المعجم الموحّد لمصطلحات الجغرافيا

- كُلِّف خبير بتحضير مسودة مشروع المعجم، وخبير آخر بمراجعة وتدقيق مادته.

- عُقدت ندوة تنقيح المشروع بالرباط عام 1986.

- صادق عليه مؤتمر التعريب السادس الذي انعقد بالرباط سنة 1988.

- صدر سنة 1994.

يضم (324) صفحة و(2700) مصطلحاً.

10. المعجم الموحّد لمصطلحات التجارة والمحاسبة

- يتألف المعجم من معجمين منفصلين يضمهما غلاف واحد، هما:

- معجم التجارة ومعجم المحاسبة، وقد درسهما المكتب في ندوة متخصّصة انعقدت بالرباط عام 1980.

- درسهما مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد بالمغرب سنة 1981، وأوصى بضرورة تخصيص وقفة جديدة لهما قصد التدقيق والمراجعة قبل الطبع النهائي.

- كون المكتب لجنة متابعة متخصّصة تولت مراجعة وتمحيص المعجمين شكلا ومضموناً.

- صدر سنة 1995.

يضم (696) صفحة و(8862) مصطلحاً.

11. المعجم الموحّد لمصطلحات الطاقات المتجدّدة

- كُلِّف فريق عمل من الأساتذة المتخصّصين بتحضير مسوّدة مشروع المعجم تحت إشراف مركز الطاقات المتجدّدة وجامعة القاضي عياض بمراكش في المملكة المغربيّة.

- عُرض المشروع على الهيئات المتخصّصة في الوطن العربيّ لإبداء وجهة نظرها.

- عُقدت ندوة دراسته، بالتعاون مع اتحاد المجامع العلميّة اللغويّة العربيّة، في رحاب مجمع القاهرة سنة 1993.

- أقره مؤتمر التعريب السابع، الذي عُقد في الخرطوم سنة 1994.
- صدر سنة 1996.

يضم (114) صفحة و(1180) مصطلحاً.

1/12. المعجم الموحّد للمصطلحات المهنيّة والتقنيّة (الجزء I) (طباعة – كهرباء)

- يضم المعجم عملين اثنين هما معجم الطباعة ومعجم الكهرباء.
- شارك أساتذة متخصّصون في دراسة ومراجعة المعجمين في مراحل إعداد هما المختلفة (1980-1981).
- درسهما مؤتمر التعريب الرابع المنعقد بالمغرب سنة 1981.
- انعقدت لجنة متابعة للمعجمين بالرباط سنة 1984، وقامت بتدقيق مصطلحاتهما.
- صدر سنة 1996.

يضم (272) صفحة و(2838) مصطلحاً.

2/12. المعجم الموحّد للمصطلحات المهنيّة والتقنيّة (الجزء II) (بناء –نجارة)

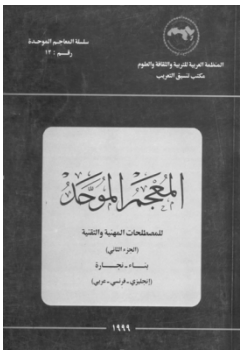

- يضم المعجم عملين اثنين هما معجم البناء ومعجم النجارة
- شارك أساتذة متخصّصون في دراسة ومراجعة المعجمين في مراحل إعداد هما المختلفة (1980-1981)
- درسهما مؤتمر التعريب الرابع المنعقد بالمغرب سنة 1981.

- صدر سنة 1999.

يضم (320) صفحة و(3734) مصطلحاً.

13. المعجم الموحّد لمصطلحات العلوم الإنسانيّة (الفلسفة - الاجتماع والأنثروبولوجيا - التربية)

- يشتمل على ثلاثة معاجم تدخل في هذا الاختصاص، وهي:

1. معجم مصطلحات الفلسفة (في التعليم العام): صودق عليه في مؤتمر التعريب الثالث بليبيا سنة 1977.

2. معجم مصطلحات علم الاجتماع و الأنثروبولوجيا: صودق عليه في مؤتمر التعريب الخامس بالأردن سنة 1985.

3. معجم مصطلحات علم التربية: صودق عليه في مؤتمر التعريب الخامس بالأردن سنة 1985.

- صدر سنة 1997.

يضم (384) صفحة و(4351) مصطلحاً.

14. المعجم الموحّد لمصطلحات القانون

- صادق عليه مؤتمر التعريب الذي انعقد بالرباط سنة 1988.

- صدر سنة 1999.

- يضم (152) صفحة و(1587) مصطلحاً.

15. المعجم الموحّد لمصطلحات السيّاحة

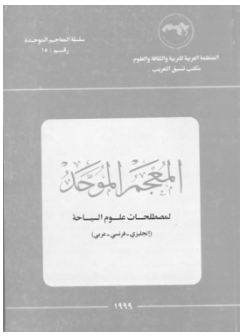

- صادق عليه مؤتمر التعريب السابع الذي انعقد في الخرطوم سنة 1994.
- صدر سنة 1999.

يضم (264) صفحة و (3121) مصطلحاً.

16. المعجم الموحّد لمصطلحات الزلازل

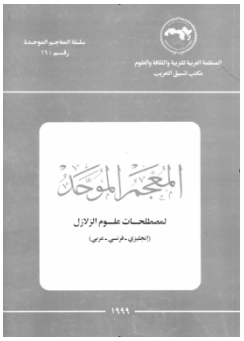

- صادق عليه مؤتمر التعريب السابع الذي انعقد في الخرطوم سنة 1994.
- صدر سنة 1999.

يضم (167) صفحة و (1962) مصطلحاً.

17. المعجم الموحّد لمصطلحات الجيولوجيا

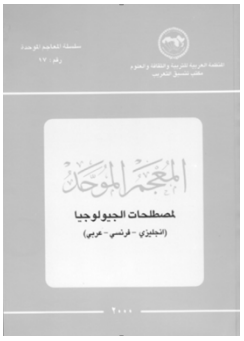

- صادق عليه مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد بطنجة عام 1981
- صدر سنة 2000.

يضم (404) صفحات و (4623) مصطلحاً.

18. المعجم الموحّد لمصطلحات الاقتصاد

– أعدّه فريق عمل، بإشراف كليّة العلوم القانونيّة والاقتصاديّة بجامعة محمد الخامس بالرباط.

– صادق عليه مؤتمر التعريب الرابع الذي انعقد بطنجة عام 1981.

– صدر سنة 2000. – يضم (404) صفحات و (4623) مصطلحاً.

19. المعجم الموحّد لمصطلحات النفط

– تمت دراسته خلال مؤتمرين للتعريب: الأول عقد بالجزائر سنة 1973 والثاني بليبيا سنة 1977.

– صدر سنة 1999.

يضم (622) صفحة و (6089) مصطلحاً.

20. المعجم الموحّد لمصطلحات البيئة

– أُعِدّ من طرف جامعة القاضي عياض بمراكش (المغرب).

– تمّت دراسته خلال ندوة برئاسة اتحاد المجامع العلميّة واللغويّة العربيّة بالقاهرة سنة 1993.

– صادق عليه مؤتمر التعريب السابع سنة 1994.

– صدر سنة 1999.

يضم (191) صفحة و (1747) مصطلحاً.

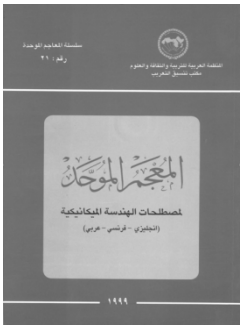

21. المعجم الموحّد لمصطلحات الهندسة الميكانيكية

– أعدّه فريق عمل بإشراف المدرسة المحمديّة للمهندسين بالرباط.

– تم إعداده من طرف معهد الأبحاث والدراسات بالرباط.

– صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.

– صدر سنة 1999.

يضم (213) صفحة و (2828) مصطلحاً.

22. المعجم الموحّد لمصطلحات التقنيّات التربويّة

– أُعِدّ من قبل كلية علوم التربية بالرباط (المغرب).

– صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.

– صدر سنة 1999.

يضم (119) صفحة و (1313) مصطلحاً.

23. المعجم الموحّد لمصطلحات الإعلام (الطبعة الثانية محينة)

- أُعِدّ من قبل المعهد العالي للصحافة بالرباط (المغرب).
- صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.
- صدر سنة 1999.
- الطبعة المحينة 2012.

يضم (238) صفحة و(3428) مصطلحاً.

24. المعجم الموحّد لمصطلحات الفنون التشكيليّة

- أُعِدّ من قبل معهد الفنون التشكيليّة بتطوان (المغرب).
- صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.
- صدر سنة 1999.

يضم (188) صفحة و(1524) مصطلحاً.

25. المعجم الموحّد لمصطلحات الأرصاد الجويّة

- أعده فريق عمل بإشراف معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط.
- صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.
- صدر سنة 1999.

يضم (224) صفحة و (2031) مصطلحاً.

26. المعجم الموحّد لمصطلحات المياه

– أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور مأمون ملكاني، وبإشراف الدكتور المهندس أحمد عمر يوسف (سوريا).

– صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.

– صدر سنة 2000.

يضم (145) صفحة و (2204) مصطلحات.

27. المعجم الموحّد لمصطلحات المعلوماتية

– أعدّه فريق عمل بإشراف المدرسة المحمديّة للمهندسين بالرباط (المغرب).

– صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.

– صدر سنة 2000.

يضم (329) صفحة و (3210) مصطلحات.

28. المعجم الموحد لمصطلحات الاستشعار عن بعد

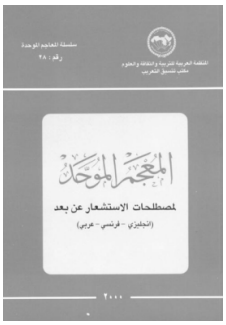

– أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور المهندس محمد شفيق الصفدي، وعضويّة الدكتور المهندس مأمون ملكاني، وبإشراف الدكتور المهندس أحمد يوسف (سوريا).

– صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.

– صدر سنة 2000.

يضم (178) صفحة و(1196) مصطلحاً.

29. المعجم الموحّد لمصطلحات علوم البحار

- أعدّه فريق عمل برئاسة رضا الهراس، وبإشراف وزارة الصيد البحري والملاحة التجارية (المغرب).
- صادق عليه مؤتمر التعريب الثامن والتاسع سنة 1998.
- صدر سنة 2000.

يضم (320) صفحة و (3913) مصطلحاً.

30. المعجم الموحّد لمصطلحات الحرب الإلكترونيّة

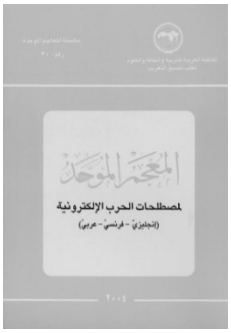

- أعدّه فريق عمل تحت إشراف د. المهندس أحمد عمر يوسف (سوريا).
- صادق عليه مؤتمر التعريب العاشر سنة 2002.
- راجعه فريق من خبراء مكتب تنسيق التعريب.
- صدر سنة 2004.

يضم (100) صفحة و(1021) مصطلحاً.

31. المعجم الموحّد لمصطلحات تقانات الأغذيّة

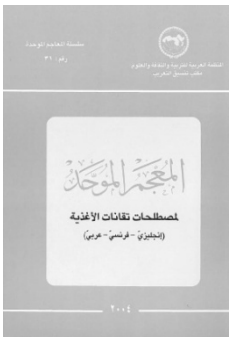

- أعده فريق عمل تحت إشراف د. حامد تكروري ود. عيد شاكر عمرو (الأردن).
- صادق عليه مؤتمر التعريب العاشر سنة 2002.
- راجعه فريق من خبراء المنتدى المغربيّ

للمصطلحات والترجمة بالرباط، بالتعاون مع بعض الباحثين العاملين في معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط.

- صدر سنة 2004.

يضم (250) صفحة و (2681) مصطلحاً.

32. المعجم الموحّد لمصطلحات علم الوراثة

- أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور عبد المجيد التل، وبإشراف الدكتور محمد القصراوي (الأردن).

- عُرض على ندوة متخصّصة سنة 1998، لدراسته وتنقيحه.

- صادق عليه مؤتمر التعريب العاشرفي دمشق سنة 2002.

- صدر سنة 2009.

يضم (338) صفحة و (2482) مصطلحاً.

33. المعجم الموحّد لمصطلحات علم الصيدلة

- أعدّه فريق عمل بإشراف الدكتور يحي الشراح (المغرب).

- عُرض على ندوة متخصّصة سنة 1989.

- صادق عليه مؤتمر التعريب العاشر في دمشق سنة 2002.

- صدر سنة 2009.

يضم (389) صفحة و(3686) مصطلحاً.

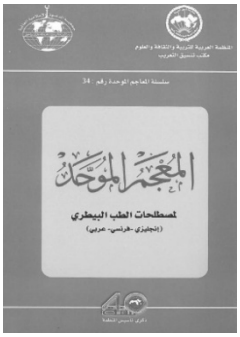

34. المعجم الموحّد لمصطبحات الطبّ البيطريّ

– أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور محمد بكوري (المغرب).

– عُرض على ندوة علميّة متخصّصة بالقاهرة سنة 1998.

– صادق عليه مؤتمر التعريب العاشر في دمشق سنة 2002.

– صدر سنة 2010.

يضم (294) صفحة و (2741) مصطلحاً.

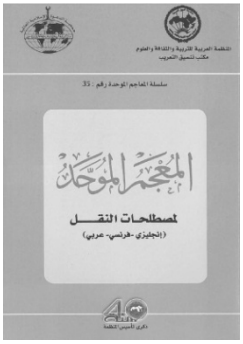

35. المعجم الموحّد لمصطلحات النقل

– أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور عز الدين الكتاني (المغرب).

– راجعه فريق عمل برئاسة الدكتور موفق الزعبي (الأردن).

– صادق عليه مؤتمر التعريب الحادي عشر في عمان سنة 2008.

– صدر سنة 2010.

يضم (325) صفحة و (3224) مصطلحاً.

36. المعجم الموحّد لمصطلحات تكنولوجيا المعلومات

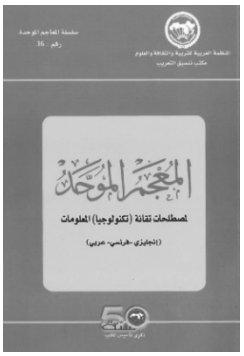

- أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور محمد الدشيش (المغرب).

- تمّت مراجعته من طرف فريقين من الخبراء المتخصّصين.

- صادق عليه مؤتمر التعريب الحادي عشر في عمان سنة 2008.

- صدر سنة 2011.

يضم (191) صفحة و (1365) مصطلحاً.

37. المعجم الموحّد لمصطلحات التواصل اللغويّ

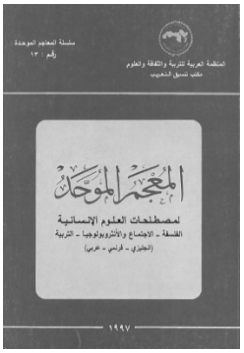

- أعدّه فريق عمل برئاسة الدكتور عز الدين البوشيخي (المغرب).

- راجعه فريق عمل برئاسة الدكتور تيسير الكلاني (الأردن).

- صادق عليه مؤتمر التعريب الحادي عشر في عمان سنة 2008.

- صدر سنة 2011.

يضم (231) صفحة و (2022) مصطلحاً.

38. المعجم الموحّد لمصطلحات الهندسة المدنيّة

- يتألّف المعجم من أربعة أجزاء، هي: الهندسة الصحيّة والبيئيّة، الهندسة المساحيّة، الهندسة الإنشائيّة، الهندسة الجيوتقنيّة.
- أعده فريق عمل تحت إشراف المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.
- تمّت مراجعته من قبل خبيرين بالمكتب.
- صادق عليه مؤتمر التعريب الحادي عشر في عمان سنة 2008.
- صدر سنة 2012.
- يضم (486) صفحة و (3941) مصطلحاً.

معاجم موحّدة معدة للطبع

المعجم الموحّد لمصطلحات التقنيّات التربوية (طبعة ثانية محيّنة)

معجم مصطلحات الآداب المعاصرة

معاجم موحّدة
في طور الإعداد للنشر رقميا

المعجم الموحّد لمصطلحات الغزل والنسيج

المعجم الموحّد لمصطلحات التدبير المنزليّ

المعجم الموحّد لمصطلحات الملابس

المعجم الموحّد لمصطلحات ألفاظ الحضارة

مشاريع معجمية صادق عليها
مؤتمر التعريب الثاني عشر بالسودان سنة 2013
ويعمل خبراء المكتب على إعدادها للطبع ورقيّا ورقميّا

المعجم الموحّد لمصطلحات التقويم التربويّ.

المعجم الموحّد لمصطلحات الاستراتيجيات التربويّة والتعليميّة.

المعجم الموحّد لمصطلحات محو الأميّة وتعليم الكبار.

المعجم الموحّد لمصطلحات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصّة.

المعجم الموحّد لمصطلحات المناهج وطرائق التدريس.

المعجم الموحّد للمصطلحات التربويّة في مرحلة الطفولة المبكرة ورياض الأطفال.

المعجم الموحّد لمصطلحات الحكامة التربويّة (الإدارة التربويّة الرشيدة).

المعجم الموحّد لمصطلحات الإشراف التربويّ.

المعجم التقنيّ التفاعليّ (جـ: 1 (هندسة تكنولوجيا السيارات).

المعجم التقنيّ التفاعليّ (جـ: 2 (هندسة المياه).

المعجم الموحّد لمصطلحات التربيّة على قيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

المعجم الموحّد لمصطلحات التربيّة على الإبداع والابتكار.

المعجم الموحّد لمصطلحات التربيّة البدنيّة والرياضة المدرسيّة.

مشاريع معاجم
في طور الإعداد والتحيين

الإعداد:

مشروع معجم مصطلحات طبّ وجراحة الأطفال

مشروع معجم مصطلحات الطبّ الباطنيّ

مشروع معجم تقنيّات النانو (ينجز بالتنسيق مع إدارة العلوم للإسيسكو بموجب اتفاقية تعاون مع الألكسو)

التحيين:

المعجم الموحّد لمصطلحات العلوم الإنسانيّة

المعجم الموحّد لمصطلحات تقانات الأغذيّة

المعجم الموحّد لمصطلحات السيّاحة

المعجم الموحّد لمصطلحات البيئة